أمن الخليج العربى

فى ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية

الجزء الاول

تأليف

دكتور / يحيى حلمى رجب

مكتبة العلم والايمان

الناشر :

مكتبة العلم والإيمان

دسوق - ميدان المحطة - تليفون ٥٦٠٢٨١

الطبعة الأولى ١٩٩٧

مراجعة لغوية :

مصطفى كامل

تنفيذ وفصل ألوان :

مقطم جرافيكا سوم

٧ شارع عبد العزيز - عابدين - القاهرة

تليفون: ٣٩٥٧٩٣

رقم الإيداع بدار الكتب

٩٦/١٤٣٠٥

أمن الخليج العربي في

ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية

الجزء الأول



إهداء

إلى روح والدى ووالدتى
وإلى زوجتى شريكة حياتى
التى هيأت لى راحة الفكر
وإلى أولادى الأعزاء



الــفـــهـــرس

الموضوع	صفحة

الموضوع **صفحة**

الموضوع	صفحة

الموضوع	صفحة

الموضوع **صفحة**

الموضوع	صفحة
المبحث الأول : تطوير النظام الدفاعى لدول الخليج العربية	٢٧٥
المبحث الثانى : إحياء الدفاع العربى المشترك	٢٧٨
– مجلس الجامعة العربية وردع العدوان	٢٧٨
– مجلس الدفاع المشترك لجامعة الدول العربية	٢٧٩
– إحياء الدفاع العربى المشترك	٢٨٠
المبحث الثالث : التسوية السلمية لمنازعات الحدود	٢٨٢
– كيفية التسوية السلمية لمنازعات الحدود	٢٨٣
– ميثاق الجامعة العربية والتسوية السلمية للمنازعات	٢٨٥
– مشروع نظام أساسى لمحكمة عدل عربية	٢٨٦
المبحث الرابع : البحر الأحمر وأمن الخليج العربى	٢٨٩
– إسرائيل وأمن والبحر الأحمر	٢٩٠
– أثر استقلال أريتريا على أمن البحر الأحمر	٢٩١
–النزاع بين اليمن وأريتريا على جزر حنيش واتفاق مبادئ التحكيم	٢٩٣
المبحث الخامس : السعى إلى جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل	٢٩٨
– إسرائيل ومعاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية	٣٠١
الفصل السابع **العلاقات مع دول الجوار غير العربية**	٣٠٥
تمهيد	٣٠٥
الفرع الأول : العلاقات الإيرانية بدول الخليج العربية	٣٠٧
– تمهيد	٣٠٧
المبحث الأول : العلاقات التاريخية الإيرانية بمنطقة الخليج العربية	٣٠٩

الموضوع	صفحة

الموضوع	صفحة

الموضوع	صفحة

مقدمة

يربط بين دول الخليج العربية تضامن طبيعي ؛ نتيجة للواقع التاريخي والاجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي لدول المنطقة .

وتؤمن هذه الدول بالمصير المشترك ووحدة الهدف التي تجمع بين شعوب هذه المنطقة .

وتحظى دول الخليج العربية - وخاصة المملكة العربية السعودية بمكانة عالية بين الدول المنتجة والمصدرة للنفط ، وهي مستمدة من ضخامة احتياطيات النفط الكامنة بها .

وعلى الرغم من انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية إلا أن منطقة الخليج العربية مازالت تؤدي دورها في إمداد الدول الصناعية بالنفط مصدر الطاقة وشريان الحياة لهذه الدول .

وتشير التوقعات إلى أن النفط سيبقى المصدر الأساسي للطاقة خلال النصف الأول من القرن القادم .

ويعتبر الخليج العربي ومضيق هرمز من الممرات المائية الدولية التي تستخدم للملاحة الدولية ، وتعبر منهما صادرات دول الخليج النفطية وواردات دول المنطقة من أنحاء العالم .

وأدت الحرب العراقية الإيرانية والغزو العراقي للكويت إلى اختلال أمن الخليج العربي .

فأدى اتساع نطاق الحرب الأولى التي استمرت ثماني سنوات إلى ازدياد صراعات القوى العظمى بأساطيلها البحرية في المنطقة ، وإحداث الفرقة بين العالم العربي ، واستنزاف الثروة النفطية .

كما أحدثت الحرب الثانيـة شرخا فى العلاقـات العربيـة ، وأدت إلـى خروج العراق من حسابات التوازن الإقليمى لصالح إيران ، وذلك إثر إصابته بضعف عسكرى وانهيار اقتصادى ، وتعرضه للتفكك ومحاولات التقسيم .

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها فى أوروبا واليابان أكـثر الأطراف التى تهتم بأمن الخليج ، وذلك بسبب الاعتمـاد المـتزايد لتلك الـدول على نفط الخليج . ومفهومها عن أمن الخليـج يعنـى حمايـة هـذه المنطقـة مـن المخاطر والتهديدات التى تعوق استمرار تدفق النفـط إليهـا وإلـى بـاقى الـدول الصناعية الكبرى بكميات تكفى لحتياجاتها وبأسعار مناسبة .

وتستهدف الترتيبات الأمنية التى اتخذتها الولايـات المتحـدة الأمريكيـة فى المنطقة عقب الغزو العراقى للكويت مصالح أمريكية .

لذا فإنه يجب أن تكون هناك رؤية أمنية عربيـة تدعـم النظـام الأمنـى لدول الخليج العربية .

كما ينبغى أن تكون لدول الخليج العربية استراتيجية فى كيفية التعـامل مع دول الجوار غير العربية ، ونخص بالذكر : إيران ، وتركيا ، وإسرائيل.

وإذا تطلـب الحفـاظ علـى أمـن المنطقـة وضـع اسـتراتيجية دفاعيـة لمواجهـة الأخطـار العسكرية ، فإنـه يتطلـب فـى ذات الوقـت تحقيـق التعـاون الاقتصادى بين دول المنطقة .

وفى ضوء ما سبق إيضاحـه ، فقد تنـاولت البحـث فـى هـذه الدراسـة طبقا للخطة التالية :

الجزء الأول من هذا الكتاب ويتضمن الفصول التالية :

الفصل الأول

الموقع الاستراتيجى لمنطقة الخليج العربية ، ويتناول شرحا موجزا لأهمية الثروة النفطية لدول الخليج العربية حيث خصصنا الجزء الثانى من هذا الكتاب لتناول البعد الاقتصادى لأمن الخليج العربى ، كما يتناول هذا الفصل شرحا للأحكام القانونية الخاصة بالملاحة فى الخليج العربى ومضيق هرمز .

الفصل الثانى

الروابط التاريخية بين دول الخليج العربية ، ويتضمن شرحا لتاريخ النفوذ البريطانى فى المنطقة .

الفصل الثالث

تطور الاستراتيجية الأمريكية فى منطقة الخليج العربية ، ويتناول شرحا لمفهوم الولايات المتحدة الأمريكية لأمن الخليج .

الفصل الرابع

أمن الخليج والحرب العراقية الإيرانية ، ويتضمن شرحا لمشاكل الحدود بين الطرفين ، ومراحل تطور النزاع المسلح ، وكيفية اتساع نطاق الحرب ، وتوضيح استراتيجية القوى العظمى تجاه طرفى النزاع ، ودور منظمة الأمم المتحدة فى تسوية النزاع .

الفصل الخامس :

أمن الخليج والغزو العراقى للكويت ، ويتناول شـرحا لأحداث الغـزو وتحرير الكويت ، وقرارات مجلس الأمن الدولى والعقوبات التى نصت عليهـا هـذه القـرارات ضـد العـراق تطبيقـا لأحكـام الفصـل السـابع مـن ميثـاق الأمـم المتحدة ، وجهود الجامعة العربية فى تسوية النزاع .

الفصل السادس:

المنظور العربى لأمن الخليج ، ويتناول شرحا للاستراتيجية الدفاعية لدول الخليج العربية ، وإعلان دمشق وأحكامه وتقييمه ، وبيان عدة تصورات لدعم أمن الخليج العربـى مـن أهمهـا : تطويـر النظـام الدفـاعى لـدول الخليـج العربيـة ، وإحيـاء الدفـاع العربـى المشـترك ، والاهتمـام بالتسـوية السـلمية لمنازعات الحدود ، واعتماد مشروع النظـام الأساسى لمحكمـة عـدل عربيـة واعتبارها الأداة القضائية والقانونية الرئيسية التى تختص بتسوية المنازعـات العربية فى إطار جامعـة الـدول العربيـة ، وأهميـة وضـع استراتيجية عربيـة تشارك فيها الدول العربية المطلـة علـى البحـر الأحمـر ودول الخليـج العربيـة لتأمين حـوض البحـر الأحمـر ، لارتبـاط أمـن البحـر الأحمـر بـأمن الخليـج ، وسعى دول المنطقة مع باقى الدول العربية إلى جعل الشـرق الأوسـط منطقـة خالية من أسلحة الدمار الشامل .

الفصل السابع:

العلاقات مع دول الجوار غير العربية وهى إيران وتركيا وإسرائيل . ويتناول الفرع الأول من هذا الفصل شرحا لتاريخ العلاقات الفارسية الخليجية والعربية ، والعلاقات الإيرانية الخليجية فى عهد الأسرة البهلوية وبعـد الثـورة الإيرانية ، وتوضيح كيفية احتلال إيران لجزر الإمارات ، والتصـور الإيرانـى للأمن الإقليمى للخليج . كما يتناول الفرع الثانى العلاقات التركيـة الخليجيـة ،

ويتضمن شرحا لتاريخ العلاقات التركية الخليجية والعربية، وبيان موقف تركيا من الحرب العراقية الإيرانية والغزو العراقى للكويت ، والتصور التركى لأمن الخليج ، ومشروعات التعاون المائى والاقتصادى مع دول الخليج العربية . ويتناول الفرع الثالث شرحا لدور إسرائيل فى الحرب العراقية الإيرانية ، وموقفها من الغزو العراقى للكويت ، وطموحاتها فى تحقيق التعاون الاقتصادى مع دول الخليج العربية خاصة بعد أن اشتركت فى المفاوضات متعددة الأطراف وأنهت مقاطعتها على المستوى غير المباشر لإسرائيل .

الجزء الثانى من الكتاب ، ويحتوى على "البعد الاقتصادى لأمن الخليج العربى".

ويتناول شرحا لأهمية الثروة النفطية فى منطقة الخليج العربية ، وتوضيحا لأحكام الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التى أقرتها دول الخليج العربية، خاصة فى مجالات السياسة النفطية المشتركة (صناعة تكرير النفط واستغلال الغاز الطبيعى ، وصناعة البتروكيماويات ومكافحة التلوث النفطى)، والتبادل التجارى والاتحاد الجمركى للدول الأعضاء ، والعلاقات الخليجية الأوروبية ، وتنمية الموارد البشرية وقيام المشروعات المشتركة .

وآمل أن أكون قد وفقت فى عرض هذه الدراسة على النحو الذى ننشده .

دكتور
يحيى حلمى رجب
القاهرة فى شهر أكتوبر ١٩٩٦ ميلادى
الموافق شهر جمادى الأولى ١٤١٧ هجرى



الفصل الأول

الموقع الاستراتيجى لمنطقة الخليج العربية

تمهيد :

تشكل منطقة الخليج العربية عمقا استراتيجيا وسياسيا واقتصاديا . وتتميز البيئة الخليجية بأنها متشابهة ومتجانسة ؛ فهى بيئة صحراوية ساحلية، كما أنها تشترك فى وحدة الرقعة ، أى ذلك الاتصال الجغرافى المستمر للمنطقة .

ويمثل الخليج العربى أقصى امتداد للعالم العربى نحو الشرق ، ويتمحور بين الساحل الشرقى لأرض الجزيرة العربية المنبسطة ، وأرض الساحل الغربى لهضبة إيران.

وتعتبر منطقة الخليج العربية امتدادا بحريا للمحيط الهندى ، ويقع مضيق هرمز فى مدخل الخليج من الجنوب ، ويربط بينه وبين خليج عمان . وتكثر حول سواحل الخليج "الأخوار" وهى ألسنة مائية داخلة فى اليابسة ، وتستخدم كموان طبيعية ، ومن أشهرها خور دبى ، وخور الدوحة ، وخور فكان ، وخور سلوى .

ويعتبر الساحل الغربى من الخليج ساحله العربى ، فتقع دولة الكويت على رأس الخليج الشمالى مع حدود مشتركة بينها وبين العراق ، ويلى الكويت جنوبا الساحل الشرقى للمملكة العربية السعودية "ساحل الإحساء" أو ما يعرف بالشرقية ، ويمتد هذا الساحل حتى حدود شبه جزيرة قطر ، وخليج سلوى الذى يحتضن جزر البحرين ويحصرها بين شبه جزيرة قطر وساحل الإحساء ، وتبدأ بعد ذلك حدود دولة الإمارات العربية المتحدة بإمارتها السبع على ساحل عمان : "أبو ظبى" – دبى – الشارقة – عجمان – أم القوين –

رأس الخيمة – الفجيرة" ، ويلى ذلك سلطنة عمان فى الزاوية الجنوبية الشرقية من شبه الجزيرة العربية ، حيث تملك ساحلا بحريا يبلغ طوله ألف ميل ، ويمتد من مضيق هرمز فى الشمال الشرقى إلى حدود اليمن فى الجنوب الغربى .

وهذه المنطقة الساحلية الكبيرة تضم المنافذ الطبيعية للأقاليم الداخلية الفسيحة لشبه جزيرة العرب ، حيث توجد المملكة العربية السعودية وساحلها الغربى الذى يبدأ شمالا من خليج السويس والبحر الأحمر ، وتجاور هذه السواحل أخصب بقاع الجزيرة فى الغرب والجنوب ، وفى نهاية شبه الجزيرة الشمالية الغربية تقع سيناء ونهر النيل وقناة السويس التى تؤدى إلى البحر الأبيض المتوسط ، كما يقع فى الناحية الشمالية الشرقية نهرا دجلة والفرات مخترقين الحدود الشمالية الغربية مع تركيا [1] .

ولقد أتيح لأهل منطقة الخليج العربية الفرصة الطبيعية الملائمة للاتصال البشرى فيما بينهم من أقدم العصور ، دون أن يعوق هذا الاتصال خلجان متعمقة من الداخل ، أو بحار تفصل بعضها عن بعض . والطابع الغالب على تضاريس المنطقة هو الطابع السهلى أو الهضبى ، وجبال عمان عند هوامشها الشرقية ليست من الجبال الوعرة بمقاييس الجبال .

وقد أعانت هذه التضاريس على الوصل لا على الفصل ، وكانت من عوامل الوحدة الجغرافية الأصيلة .

ويعتبر النفط المصدر الرئيسى للثروة فى دول الخليج العربية . وتتمع هذه الدول – بفضل الثروة النفطية وقلة عدد السكان – بارتفاع مستوى الدخل والاستهلاك والادخار ، وبالرغم من ذلك فإن هذه الدول تواجه مشكلة البحث

---

(١) راجع : د . إسحاق يعقوب القطب ، ود . محمد غانم الرميحى : التحضر فى الوطن العربى "منطقة الخليج العربى جغرافيا وتاريخيا" – دراسة صادرة عن معهد البحوث والدراسات العربية – القاهرة ١٩٧٨ ص٧٠٦ وما بعدها .

عن موارد بديلة للنفط الذى يتعرض بطبيعته للنضوب ، كما تخضع أسعاره خضوعا تاما لقوى العرض والطلب فى الاقتصاد العالمى، والاقتصاديات الصناعية المتقدمة ، وقد تم فى الفترة الماضية التسرع فى معدل استنزاف النفط أكثر من الحاجات الإنمائية المطلوبة . وتهتم دول الخليج العربية حاليا بوضع سياسة نفطية مشتركة تواجه بها مرحلة ما بعد نضوب النفط ، وتؤدى إلى الاعتماد على مصادر بديلة للدخل تحقق التنمية الاقتصادية الشاملة والمستقرة لهذه الدول .

ونتناول فى الجزء الثانى من هذا الكتاب شرحا لأهمية الثروة النفطية فى منطقة الخليج العربية ، والبعد الاقتصادى لأمن الخليج العربى فى ضوء أحكام الاتفاقية الاقتصادية الموحدة والتى تقوم بتطبيقها حاليا دول الخليج العربية .

الأحكام القانونية الدولية للملاحة
فى الخليج العربى ومضيق هرمز

يعتبر الخليج العربى ومضيق هرمز من الممرات المائية الدولية التى تستخدم للملاحة الدولية ، ويخضع مرور السفن فيهما لأحكام قانونية دولية ، وللدول الساحلية المطلة على الخليج أو المضيق حقوق لا تخل بالملاحة الدولية .

وإثر تصاعد الحرب العراقية الإيرانية ، وعقب التهديدات الإيرانية المتكررة بإغلاق مضيق هرمز أمام الملاحة الدولية ، وبعد الغزو العراقى للكويت ، تجدر الإشارة إلى الأحكام القانونية الدولية التى تحكم هذه الممرت المائية التى لها صفة الدولية ، وتوضيح المسؤولية الدولية حيال الدول التى تخالف هذه القواعد القانونية الدولية .

أ- الملاحة الدولية فى الخليج العربى (١) :

---

(١) الخليج فى أحكام القانون الدولى عبارة عن مساحة من البحر تتغلغل فى إقليم دولة ما أو أكثر من دولة نتيجة للتعريجات الطبيعية للساحل ، ولا يعتبر من قبل الخلجان تعرجات الشاطئ أو انحناءاته العادية ، بل يلزم اعتبار تعرج ما خليجا أن تكون مساحته مساوية أو تزيد على نصف دائرة قطرها ، خط يرسم عبر مدخل هذا التعرج. وتقسم الخلجان طبقا لأحكام القانون الدولى إلى :

١- خلجان وطنية : وهى التى تقع داخل إقليم دولة واحدة وتمارس سياداتها من ملاحة وصيد بشرط ألا تزيد فتحة الخليج التى تصله بالبحر العام عن ٢٤ميلا بحريا .

٢-خلجان دولية : وهى الخلجان الواقعة فى أرض أكثر من دولة واحدة ، ولكن فتحتها الموصلة بالبحر العام تزيد على ٢٤ ميلا ، وتعتبر هذه الخلجان جزءا من أعلى البحار ما عدا المساحة التى تخضع للاختصاص الإقليمى للدول الساحلية الملاصقة لها باعتبارها مياها إقليمية .

٣-الخلجان التاريخية : وهى الخلجان التى تقع فى إقليم أكثر من دولة ، وتزيد فتحتها عن ٢٤ ميلا بحريا ، ومن الطبيعى أن تعتبر هذه الخلجان دولية ، إلا أن العرف الدولى=

يعتبر الخليج العربى من الخلجان الدولية ، وتكون للسفن حرية المرور فيه ماعدا جزءا منه يخضع للاختصاص الإقليمى للدول الساحلية المطلة على الخليج ، وهو ما نوضحه فيما يلى :

١- البحر الإقليمى والمرور البرىء :

تمتد سيادة الدولة الساحلية المطلة على الخليج خارج إقليمها البرى ومياهها الداخلية إلى حزام بحرى ملاصق يعرف بالبحر الإقليمى ، وبعرض لا يتجاوز ١٢ ميلا بحريا ، ويخضع للسيادة الإقليمية للدولة الساحلية ، وتمتد هذه السيادة لتشمل الفضاء الجوى الذى يعلوه وقاع البحر وباطن تربته ، ولا يحد هذه السيادة سوى كفالة المرور البرىء لسفن الدول الأجنبية . ويكون المرور بريئا ما دام لا يضر بسلامة الدولة الساحلية ، أو يمس نظامها أو أمنها ، وواجب الدولة الساحلية ألا تعيق المرور البرىء للسفن الأجنبية فى بحرها الإقليمى ، ومن حقها أن تتخذ فى بحرها الإقليمى الخطوات اللازمة لمنع أى مرور لا يكون بريئا .

٢- المنطقة المتاخمة :

لايجوز أن تمتد المنطقة المتاخمة للبحر الإقليمى إلى أبعد من ٢٤ ميلا بحريا من خطوط الأساس التى يقاس منها عرض البحر الإقليمى ، وتمارس الدولة سيطرتها فى المنطقة المتاخمة لمنع خرق قوانينها وأنظمتها

=جرى على الاعتراف بوطنيتها لاستمرار وضع يد الدولة الساحلية عليها ، واختصاصها بها مدة طويلة دون اعترض أية دولة أخرى .

انظر : اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التى اعتمدت فى ١٩٨٢/٤/٣٠ فى الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار .

راجع : قانون البحار الجديد والمصالح العربية - معهد البحوث والدراسات العربية - القاهرة ١٩٧٧ - إشراف أ .د. مفيد شهاب .

الجمركية أو الضريبية أو المتعلقة بالهجرة أو الصحة داخل إقليمها أو بحرها الإقليمى .

٣- المنطقة الاقتصادية الخالصة :

تقع وراء البحر الإقليمى وملاصقة له ، وهى لا تمتد إلى أكثر من ٢٠٠ ميل بحرى من خطوط الأساس التى يقاس منها عرض البحر الإقليمى. ويلاحظ أن أقصى اتساع للخليج لا يتجاوز ٤٠٠ ميل بحري ، وبالتالى سوف تغطيه المناطق الاقتصادية الخالصة للدول الساحلية المطلة عليه ، ونوضح فيما يلى حقوق الدول فى المنطقة الاقتصادية الخالصة :

أ- حقوق الدولة الساحلية :

للدولة الساحلية فى المنطقة الاقتصادية الخالصة حقوق سيادية لغرض إستكشاف واستغلال الموارد الطبيعية الحية منها وغير الحيه للمياه التى تعلو قاع البحر ، ولقاع البحر وباطن أرضه ، وحفظ هذه الموارد وإدارتها وإنتاج الطاقة من المياه والتيارات والرياح .

ب- حقوق الدول الأخرى :

تتمتع هذه الدول بحرية الملاحة والتحليق وحرية صيد الأسماك والبحث العلمى ، وما يتصل بهذه الحريات من أوجه استخدام البحر المشروعة دوليا ، إلا أنه يجب عليها أن تحترم حقوق الدول الساحلية .

ويلاحظ هنا انتفاء السيادة الإقليمية للدول الساحلية على المنطقة الاقتصادية الخالصة ، بعكس الحال فى البحر الإقليمى الذى يعتبر جزءا من إقليم الدولة .

٤ – الجرف القاري :

يشمل قاع وباطن أرض المساحات المغمورة لأية دولة ساحلية ، وهى التى تمتد إلى ما وراء بحرها الإقليمى حتى الطرف الخارجي للحافة القارية ، أو إلى مسافة ٢٠٠ ميل بحرى من خطوط الأساس التى يقاس منها عرض البحر الإقليمى .

وتمارس الدولة الساحلية على الجرف القارى حقوقا سيادية لأغراض استكشافية واستغلال موارده الطبيعية ، وإذا لم تقم الدولة بممارسة حقها فى هذا الاستغلال فلا يجوز لأحد أن يقوم بذلك من دون موافقة صريحة منها . ولا تمس حقوق الدولة الساحلية على الجرف القارى النظام القانونى للمياه العلوية ، أو للحيز الجوى فوق تلك المياه .

ب– الملاحة الدولية فى مضيق هرمز[1] .

يعتبر مضيق هرمز عنق الزجاجة فى مدخل الخليج ، ويبلغ عرض المضيق حوالى ٦٠ كم تبرز فيه شبه جزيرة "مسندم" ، وهى النتوء الصخرى

(١) يسمى مضيق هرمز بهذا الاسم نسبة إلى جزيرة تقع فيه وتبعد عن الشاطئ الإيرانى ٢ كم ، وكانت إيران تسيطر على المضيق.قبل الفتح الإسلامى ، ثم استولى عليه العرب عام ١١٠٠ م ، ثم استعادته إيران عام ١٢٦٢ ، أى فى القرن الثالث عشر الميلادى ، وفى عام ١٥٠٧ م وقع هذا المضيق تحت سيطرة البرتغال بعد أن هاجم الأسطول البرتغالى القوى هذه المنطقة ، وسيطر على معظم أجزائها ، وقد استمرت سيطرة البرتغال عليه حوالى ١٠٠ عام ، ثم أعاده الشاه عباس الأول إمبراطور إيران إلى السيطرة الفارسية عام ١٦٢١ م بمساعدة القوات البريطانية ، وتمت السيطرة عليه كاملة وتحرير أجزائه من القوات البرتغالية فى عام ١٦٢٢ م ، وفى خلال القرنين ١٧،١٦ ظل هذا المضيق مركزا تجاريا لمنطقة الخليج ، وذلك بعد زوال القوات الاستعمارية عن المنطقة .

– راجع : مصطفى عقيل الخطيب : التنافس الدولى فى الخليج العربى ١٦٢٢–١٧٦٣ "رسالة ماجستير فى التاريخ الحديث "القاهرة . المكتبة العصرية – صيدا – بيروت ١٩٨١" مملكة هرمز" ص١٥ وما بعدها .

لجنوب شرقى الجزيرة العربية ، ويحتضن هذا النتوء فى الناحية المواجهة لـه الساحل الإيرانى الذى تقع على مقربة منه جزيرة "قشم" الإيرانية .

ويصل مضيق هرمز الخليج العربى الذى يعتبر بحرا شبه مغلق - بخليج عمان الذى يعتبر بحرا مفتوحا على المحيط الهندى ، ويبلغ اتساع المضيق ٥٢,٥ ميلا بحريا من الجنوب ، وشمالا ٢٠,٧٥ ميلا بحريا ، وطوله - إذا قيس من منتصف المسافة بين الشاطئين - ١٠٤ ميل .

وتطل على مضيق هرمز إيران من الشرق ، وسلطنة عمان من الغرب ، وعمقه من جهة شاطئ عمان أكثر منه من الجانب الإيرانى .

ويعتبر مضيق هرمز المنفذ الوحيد للدول المطلة على الخليج باستثناء المملكة العربية السعودية التى لها موان على البحر الأحمر ، وعمان التى تقع موانيها الرئيسية على خليج عمان ، ودولة الإمارات العربية المتحدة التى أقامت أخيرا ميناء "خور فكان" لكى يعتبر مخرجا وبديلا لصادراتها .

كما يعتبر مضيق هرمز مضيقا دوليا تمر فيه جميع السفن والطائرات مرورا عابرا فى طريقها من خليج عمان إلى الخليج العربى وبالعكس .

ويكتسب مضيق هرمز أهميته من حيث إنه ممر مائى تعبر منه صادرات دول الخليج النفطية ، كما تعبر منه واردات دول المنطقة من أنحاء العالم .

وفى أثناء مناقشة الأحكام القانونية للمضايق فى الدورات المختلفة للمؤتمر الثالث للأمم المتحدة لقانون البحار ، وقبل التوقيع على الاتفاقية الجديدة لقانون البحار ، حدث صراع بين الدول الكبرى والدول النامية فى النظام القانونى للمضايق المستخدمة فى الملاحة الدولية ، فبينما وافقت الدول الكبرى على بقاء هذه المضايق مفتوحة وخاضعة لنظام المرور الحر العابر بالنسبة لجميع السفن بما فيها السفن الحربية والطيران ، فإن الدول النامية

المشاطئة لهذه المناطق كانت تسعى إلى تطبيق مبدأ السيادة الإقليمية على هذه الممرات المائية الدولية ، وإخضاعها لنظام المرور البرئ الذى يفترض فيه مرور السفن والطائرات التجارية دون السفن والطائرات الحربية التى يشترط لمرورها الإذن المسبق .

وجاءت اتفاقية الأمم المتحدة الجديدة لقانون البحار واعتمدت حق المرور العابر للسفن والطائرات فى المضايق المستخدمة للملاحة الدولية بين جزء من أعالى البحار ومنطقة اقتصادية خالصة ، وجزء آخر من أعالى البحار ومنطقة اقتصادية خالصة ، وأوضحت الاتفاقية حقوق وواجبات السفن التى تمر فى المضيق ، وحقوق وواجبات الدول الساحلية المطلة على المضيق .

وتنطبق هذه الأحكام على مضيق هرمز كما يلى :

حقوق الدول الساحلية :

لا يمس نظام المرور خلال المضيق النظام القانونى للمياه التى يتشكل منها ، ولا ممارسة الدول الساحلية المطلة على المضيق لسيادتها وولايتها على هذه المياه ، وحيزها الجوى وقاعها وباطن أرضه .

المرور العابر :

تتمتع جميع السفن والطائرات دون تمييز - سواء أكانت تجارية أو غير تجاريه أو حربية - بحق المرور العابر الذى لا يجوز أن يعاق . وتفسير المرور العابر هو أن تمارس السفن حرية الملاحة والتحليق لغرض وحيد هو العبور المتواصل السريع فى المضيق ، ولا يمنع ذلك من الدخول إلى الدولة الساحلية المطلة على المضيق أو مغادرتها أو العودة منها مع مراعاة شروط الدخول إلى تلك الدول .

واجبات السفن والطائرات :

تمضى السفن دون إبطاء خلال المضيق أو فوقه ، وتمتنع عن أى تهديد بالقوة أو أى استعمال لها ضد سيادة الدولة الساحلية المطلة على المضيق أو سلامتها الإقليمية ، وأى مخالفة لذلك تعد انتهاكا لمبادئ القانون الدولى المجسدة فى ميثاق الأمم المتحدة ، وعلى السفن المارة مرورا عابرا أن تمتثل للأنظمة والإجراءات والممارسات الدولية المقبولة عموما للسلامة فى البحر ، وكذلك الأمر بالنسبة للطائرات فى الجو.

واجبات الدولة الساحلية :

لاتعيق الدولة الساحلية المطلة على خليج المرور العابر ، وتقوم بالإعلان المناسب عن أى خطر يكون لها علم به يهدد الملاحة أو التحليق داخل المضيق أو فوقه ، ولا يحق لها وقف المرور العابر .

تنظيم المرور فى المضيق :

للدولة الساحلية المطلة على المضيق أن تعين للملاحة فى المضيق ممرات بحرية تتطابق مع الأنظمة الدولية المقبولة عموما ، ويجوز أن تعتمد قوانين وأنظمة بشأن المرور العابر تتناول سلامة الملاحة وتنظم حركة المرور البحرى .

ولا تميز هذه القوانين والأنظمة بين السفن الأجنبية ، ولا يجوز أن يكون الأثر العملى لتطبيق هذه القوانين والأنظمة هو إنكار حق المرور العابر، وعند قيام أى سفينة أو طائرة تتمتع بالحصانة السيادية بتصرف يخالف هذه القوانين والأنظمة تتحمل دولة علم السفينة او دولة تسجيل الطائرة أى خسارة أو ضرر يلحق بالدولة الساحلية للمضيق نتيجة لذلك .

المسؤولية الدولية :

راعت اتفاقية الأمم المتحدة الجديدة لقانون البحار التى تم اعتمادها فى إبريل ١٩٨٢ ممارسة حرية الملاحة للسفن فى الممرات المائية المستخدمة للملاحة الدولية ،وحقوق الدولة الساحلية المطلة على الخليج أو المضيق .

وتتعرض الدولة التى تخالف هذه الأحكام للمسؤولية الدولية ، وخاصة إذا ترتب على تصرف الدولة المطلة على الخليج أو المضيق إعاقة الملاحة فى هذه الممرات المائية الدولية ، وقد يؤدى ذلك إلى تدخل مجلس الأمن الدولى المنوط به الحفاظ على الأمن الجماعى الدولى (١) .

ويتمتع مجلس الأمن – وفقا لميثاق الأمم المتحدة – فى سبيل مباشرته لاختصاصه فى حفظ الأمن الجماعى ، بسلطة التدخل المباشر فى أى نزاع يخل بالسلم والأمن الدوليين ، ولا تستطيع أية دولة أن تمنعه من ذلك بحجة عدم التدخل فى شؤونها الداخلية ، لأن ذلك التدخل لصالح أمن المجتمع الدولى ، كما يملك مجلس الأمن أن يتخذ ما يراه مناسبا من وسائل المقاطعة السياسية والاقتصادية ضد الدولة التى تهدد الأمن الدولى ، ويستطيع مجلس الأمن إذا رأى أن التدابير غير العسكرية لا تفى بالغرض أن يتخذ إجراءات ذات طابع عسكرى .

(١) راجع : قرارات مجلس الأمن الدولى وتأكيد حرية الملاحة فى الخليج ، الفرع الخامس "الأمم المتحدة والتسوية السلمية للنزاع" من الفصل الرابع "أمن الخليج والحرب العراقية الإيرانية ".

الفصل الثانى

الروابط التاريخية بين دول الخليج العربية

تمهيد :

يمتلك سكان منطقة الخليج العربية – مثل سائر أبناء الأمة العربيــة – باستثناء المهاجرين غير العرب – قدرا كبيرا مــن تجـانس السـلالة "Racial Homogeneity" فـى الملامـح والسـمات الطبيعيـة لجسـم الإنسـان ، ولذلـك تتوافر فيهم درجة مميزة من وحدة السلالة وأصالة العروبة والوحدة الروحيـة الإسلامية [1] ، وكان لابد أن يؤثر ذلك كلـه – وفـى إطـار الوحدة الجغرافيـة ووحدة التجربة التاريخية – على تجانس الأسـس الاجتماعيـة لسكان المنطقـة وعلى رأسها العادات والتقـاليد وكيفيـة الاسـتجابة للمؤثـرات الخـارجيـة ، وقـد سـاعد ظـهـور الإسـلام وهجـرة القبـائل مــن الجزيــرة العربيــة علــى تكويــن الشخصية العربية فى منطقة الخليج العربية .

وتمثل فترة السيطرة البرتغالية على منطقة الخليج العربيـة فـى أوائـل القرن السادس عشر بداية التنافس الدولى على المنطقة إلى أن قامت بريطـانيـا بعد جلاء البرتغاليين باحتلال المنطقة تحت شعار تأمين مصالحها فى الهنـد ، وظل الاستعمار البريطانى بها ما يقرب من قرن ونصف قرن من الزمان إلى أن أعلنت بريطانيا عزمها على الانسحاب من المنطقة قبل نهاية عام ١٩٧١ .

وكانت فرصة لقيام شيوخ الإمارات بالمنطقة بتكوين اتحاد يجمع بيـن إمارات الخليج العربيــة ، وذلـك بهـدف مـلء الفـراغ مـن داخـل المنطقـة بعـد انسحاب القوات البريطانية .

---

(١) راجع : د . يوسف أبو الحجاج – دولة الإمـارات العربيـة المتحـدة – دارسـة تحليليـة لملامحها الهامة معهد البحوث والدراسات العربية – القاهرة ١٩٧٨ ص١-٢٢ .

وقد تناولنا الدراسة فى هذا الفصل وفقا لما يلى :

الفرع الأول : أثر ظهور الإسلام وتكوين الشخصية العربية الإسلامية فى المنطقة ، وبداية التنافس الدولى على منطقة الخليج العربية فى القرن السادس عشر .

الفرع الثانى : النفوذ البريطانى فى المنطقة .

الفرع الثالث : الطريق إلى الاتحاد .

الفرع الأول
أثر ظهور الإسلام
وبداية التنافس الدولى على الخليج

١ – أثر ظهور الإسلام :

لقد كانت منطقة الخليج العربية من أهم المصادر الأولى للحضارة العربية ، إذ هيأت للعرب قديما المهارة فى الملاحة واتساع الميادين التجارية، وكانت أيضا محط أنظار الغزاة والمستعمرين فى العصور القديمة طمعا فى السيطرة على العالم العربى وسائر العالم الآسيوى والأفريقى .

وقد اتجهت إلى منطقة الخليج العربية أساطيل المصريين والسومريين والأكاديين والآشوريين والبابليين [١] . وفى عام ٥٣٨ ق . م . غزا الفرس الشاطئ العربى للخليج وأقاموا قاعدة بحرية فى البحرين ، وامتد منها استعمارها إلى عمان واليمن ، حيث ظلت سيطرتهم نحو قرنين على شواطئ الخليج العربى وخليج عمان وبحر العرب .

وفى القرن الثالث قبل الميلاد تحررت المنطقة العربية فى الخليج من الاحتلال الفارسى وتبعتها عمان واليمن وباقى المنطقة ، ورأى الإسكندر أهمية الموقع الاستراتيجى لمنطقة الخليج ؛ وذلك لاستمرار سيطرته على مصر . وأفاض قائد أسطوله فى الحديث عن أهمية الموانى الغربية فى الخليج عسكريا وازدهارها اقتصاديا وتجاريا .

---

(١) راجع د. سيد نوفل : الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربى – الكتاب الثانى معهد البحوث والدراسات العربية – القاهرة ١٩٧٢ ص ٢١ وما بعدها .

وتواترت الغزوات على منطقة الخليج العربية حتى استقر الوطن العربى فيما بعد ظهور الإسلام ، وظلت المنطقة غير خاضعة لأية سيطرة أجنبية منذ القرن الحادى عشر إلى القرن السادس عشر .

ومنذ ظهور الإسلام فى القرن السابع الميلادى حتى مقدم البرتغاليين فى أوائل القرن السادس عشر ، تحددت الشخصية العربية والإسلامية لمنطقة الخليج [١] العربية ، وساهم فى ذلك الهجرة الكثيرة التى اندفعت من الجزيرة العربية إلى سواحل الخليج الغربية والشرقية التى شهدت طيلة هذه الفترة عصرا ذهبيا فى الملاحة البحرية ، وعلى الرغم من أن المنطقة أخذت تستقبل أفواجا لا تكاد تنقطع من الهجرات القادمة إليها عن طريق البحر أو عبر الصحراء ، وما ترتب على ذلك من وجود عناصر وثقافات متعددة ، إلا أن العنصر العربى كان له التفوق دائما ، كما ظلت الثقافة ولغة التعامل والتجارة هى اللغة العربية[٢] . وقد شارك العرب الذين استقروا فى المنطقة إخوانهم

---

(١) راجع : د . جمال زكريا قاسم : "إمارات قديمة ودولة حديثة" دولة الإمارات العربية المتحدة – دراسة مسحية – معهد البحوث والدراسات العربية – القاهرة ١٩٧٨ ص٢٤ وما بعدها .

(٢) وحد الإسلام شمل العرب ، وتمكنوا بعد ذلك من تكوين أمة واحدة ، أقامت فى أقل من قرن من الزمان دولة واسعة الأرجاء تمتد من الهند إلى المحيط الأطلنطى ومن القوقاز إلى الخليج العربى وأسبانيا من أوروبا ، وبدأ العرب يفقدون هذا المركز الرفيع فى القرن العاشر الميلادى ، وبصفة خاصة منذ أواخر عصر الخلافة الأموية ، وفى أواخر الدولة العباسية انتقلت السلطة الفعلية من الخلفاء إلى مماليكهم من الفرس ثم من الترك . وتعددت السلطات السياسية فى المجتمع العربى ، وتقلص ظل الخلافة العباسية تدريجيا حتى تمكن المغول من القضاء عليها نهائيا فى عام ١٣٥٨ ومن احتلال العراق والشام ، واستمرت الشعوب العربية ممزقة حتى الفتح العثمانى فى القرن السادس عشر الميلادى ، حيث انتقلت الخلافة الإسلامية إلى آل عثمان ، واستمر العرب تحت الحكم العثمانى قرابة ثلاثة قرون ، وأدت تلك الفترة إلى نوع من التعاطف بين الشعوب العربية فى المناطق المختلفة والتى جمع بينها عوامل الكراهية للحكم التركى ، واستمرت هذه الوحدة إلى أن تعرضت البلاد العربية نتيجة ما أصاب الدولة العثمانية من ضعف إلى التدخل الأوروبى فى شؤونها . وقد انحازت الدولة العثمانية إلى جانب ألمانيا ضد الحلفاء فى الحرب العالمية الأولى التى نشبت عام ١٩١٤ ووقف العرب أثناء هذه الحرب إلى جانب الحلفاء لقاء ضمانات ووعود باستقلالهم ، وقد تحقق كذب هذه الوعود عندما=

فى الجزيرة العربية فى نشر الإسلام والثقافة العربية فى جزر الشرق الأقصى وساحل شرق أفريقيا ، إذ تؤكد الحقائق التاريخية على وجود تجارة منتظمة بين الساحل العمانى وساحل شرق أفريقيا ، وانتقلت قبائل إلى شرق أفريقيا لتؤسس بها إمارات خاصة .

٢- بداية التنافس الدولى على الخليج[١] :

تعرض النشاط والتفوق العربى لحالة من التدهور السريع نتيجة الزحف الاستعمارى على بحار الشرق الذى استهله البرتغاليون فى أعقاب حركتهم الملاحية والاستكشافية الكبرى ، وما ترتب من إحكام سيطرتهم على المنافذ العربية التى تمر بها تجارة الشرق فى طريقها إلى أوروبا .

وقد استمرت السيطرة البرتغالية قائمة منذ بداية القرن السادس عشر الميلادى حتى منتصف القرن السابع عشر ، أى ما يقرب من قرن ونصف قرن من الزمان ، وقد ترتب على ذلك انكماش المد العربى .

-كشف عن اتفاق "سايكس بيكو" عام ١٩١٦ ، وهذا الاتفاق عقدته إنجلترا وفرنسا لتحقيق مصالحهما فى البلاد العربية ، وتضمن تآمر الدولتين على اقتسامهما تركة الأمبراطورية العثمانية بعد هزيمتها فى الحرب ، فقد تم وضع سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسى ، والعراق وفلسطين وشرق الأردن تحت الانتداب البريطانى ، أما البلاد العربية الواقعة على الخليج العربى فقد قامت بريطانيا بوضعها تحت حمايتها الاستعمارية بمقتضى اتفاقيات حماية بينها وبين مشايخ وسلاطين هذه البلاد منذ أول القرن التاسع عشر ، وشهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى والثانية تفتحا فى الوعى العربى ونضجا سياسيا كبيرا أدى إلى قيام عدة ثورات تنادى فى مختلف البلاد العربية بالاستقلال وتعلن سخطها على الاستعمار ، وكانت قضية فلسطين هى المجال الأول للالتقاء العربى حول سياسة قومية مشتركة تعارض مشروعات التقسيم وهجرة الصهيونية إلى فلسطين والمطالبة بإقامة دولة موحدة فلسطينية ، وكانت مواقف بريطانيا وفرنسا وأمريكا تعارض أمانى القومية العربية وتؤازر الاستعمار الصهيونى فى فلسطين .
راجع : العلاقات التاريخية التركية العربية والخليجية - الفصل السابع من هذا الكتاب - الفرع الثانى المبحث الأول .

(١) راجع : العلاقات التاريخية الإيرانية بمنطقة الخليج العربية - الفصل السابع من هذا الكتاب ، الفرع الأول - المبحث الأول .

وتمثل هذه الفترة بداية العصر الحديث من تاريخ الخليج العربى ، حينما بدأت الصراعات مع العام الخارجي ، والذى يتمثل فى احتكاك مستمر بين أهل الخليج من جهة وبين القوة الأوروبية البحرية التى تتعاقب على المنطقة ، وقد أدى تفكك الشعوب الإسلامية القاطنة حول الخليج إلى إفساح المجال للبرتغاليين للاستيلاء على بعض السواحل والجزر فى المنطقة ، وكان مقدم البرتغاليين إلى منطقة الخليج يهدف إلى اتخاذها خطا دفاعيا أساسيا عن مستعمراتهم الرئيسية فى شبه القارة الهندية ، وتسببوا فى القضاء على مدن تجارية مثل مملكة هرمز التى كانت مزدهرة قبل مجئ البرتغاليين[1] .

وقامت الدولة الصفوية فى عهد الشاه عباس الأول بإجلاء البرتغاليين عن هرمز سنة ١٦٢٢ ، بمساندة الإنجليز الذين ظهروا فى الخليج كمنافسين للبرتغاليين ، وكان للدور العربى أثره الفعال فى مقاومة التغلغل الأوروبى بالمقارنة بالدور الفارسى ، حيث طهر العمانيون منطقة الخليج من الوجود البرتغالى[2] دون أن يستعينوا بقوى خارجية ، بل إنهم واجهوا أحيانا تكتل

---

(١) راجع : مصطفى عقيل الخطيب : التنافس الدولى فى الخليج العربى فى الفترة (١٦٢٢-١٧٦٣) المكتبة العصرية - صيدا - بيروت ١٩٨١ . رسالة فى التاريخ الحديث - القاهرة وراجع تقديم د . صلاح العقاد - المشرف على الرسالة - للكتاب . وانظر أيضا :

- Miles s. B. Countris And Tribes of The persian – Gulf – London 1919 Vol2.
- Lorimer J. G, Gassette Of The Persian Gulf Oman and Central Arabia. Calcutta 1908, 1915 Vol. 2 Geog.
- Simian Emiles., The persian Gulf As A suborinate System of World Politics Indiana University. Ph. d., 1977.

(٢) تمكنت دول اليعاربة التى حكمت عمان ١١٧ سنة "١٦٢٤ - ١٧٤١م" من إجلاء البرتغاليين عن الموانى التى كانوا يحتلونها فى سواحل عمان ، ثم تعقبتهم إلى سواحل الهند وساحل أفريقية الشرقى، واستطاع اليعاربة أن يجعلوا لهم قدما ثابته فى البحرين ، ومنطقة ظفار ، وجزيرة هرمز وكشم - -وبندر عباس وساحل أفريقية الشرقى ، وكان لعمان فى عهدهم أسطول حربى وتجارى كبير ، إلا أن دور دولة اليعاربة لم يلبث أن انكمش بسبب الحروب الأسرية العنيفة والتمزق الذى تعرضت له عمان خلال السنوات الأولى من القرن الثامن عشر مما أدى إلى تعرضها إلى غزوات خارجية ترتب عليها سقوط الأسرة الحاكمة ، وقيام دولة بوسعيد .

راجع : د . محمد مرسى عبد الله : إمارات الساحل وعمان والدولة السعودية الأولى (١٧٩٣-١٨١٨) - الجزء الأول - المكتب المصرى الحديث القاهرة ١٩٧٨ . وانظر أيضا : د. جمال زكريا قاسم : دولة بو سعيد فى عمان وشرق أفريقية ١٩٦٧ .

القوى الأوروبية ضدهم ، فى حين استعان الفرس فى أهم معاركهم ضد البرتغاليين بقوى خارجية .

وبعد زوال السيطرة البرتغالية عن الخليج ، عادت القوى العربية لكى تؤكد لنفسها زعامة الخليج ، فأهم ما يميز القرن الثامن عشر هو عودة موجات المد العربى إلى استئناف نشاطها من داخل الجزيرة العربية إلى سواحل الخليج ، ولم يقتصر الأمر على مجرد تكوين هجرات تقليدية ، بل اتخذت اتجاه السيطرة البحرية ، مما دفعها إلى تكوين "تشكيلات سياسية" استقرت على الساحل العربى من الخليج .

ففى السنوات الأولى من القرن الثامن عشر – وعلى وجه التحديد فى عام ١٧١٦ م –ظهرت تجمعات العتوب "آل صباح – آل خليفة – الجلاهمة" فى الكويت ، ثم امتدت هذه التجمعات أو فروع منها بعد ذلك إلى كل من قطر والزبارة عام ١٧٦٦ م والبحرين ١٧٨٣ م[1] .

وقد عاصرت هذه التحركات تواجد قبائل عربية أخرى على الساحل الذى تشغله دولة الإمارات العربية ، حيث ظهرت فى عام ١٧٤٩ م قوة بحرية كبيرة تزعمتها قبيلة القواسم ، وقد اتخذت القواسم من رأس الخيمة مركزا لها وامتدت سيادتها من رأس مسندم شمالا إلى الشارقة جنوبا ، كما

---

(١) راجع د . جمال زكريا قاسم "إمارات قديمة ودولة حديثة" مرجع سابق . وظهرت أيضا ثلاث قبائل عربية على الساحل الإيرانى فى العقد السابع من القرن الثامن عشر ، وهم عرب بوشهر ، ثم عرب بندر ريق النازلون إلى الشمال من بو شهر . وعرب بنى كعب فى منطقة عربستان ، بالإضافة إلى ذلك نشط عرب الحولة النازلون فى الجزء الجنوبى من الساحل الشرقى للخليج مثل جزر قيس ، وقشم وهرمز .
راجع : مصطفى عقيل الخطيب : التنافس الدولى فى الخليج العربى فى الفترة (١٦٢٢-١٧٦٢) مرجع سابق .
وانظر أيضا : التجمعات العربية على سواحل الخليج فى :
Bombay Govemment . selection from the records of Bombay Govemment . Vol. XXIV 1856. C.F. Historical Sketch of thw Tribesp. 299 FF .

ظهرت قوة برية تتألف من قبائل بنى ياس التى استقرت منذ عام ١٧١٦ م فى المنطقة الممتدة من جنوب قطر شرقا حتى دبى غربا .

ومن جهة أخرى ، فقد اعتمد أبناء الخليج القاطنون فى الشريط الساحلى اعتمادا كليا على البحر كمورد اقتصادى إلى أن تسلل إليهم الغربيون بما يملكون من تكنولوجيا ورءوس أموال بهدف استغلال ثروات المنطقة ، ونجح المستعمر فى رسم الحدود الفاصلة بين الإمارات فرسم خطوطا للقبائل سواء فى البحر أو البر كما هو واضح من اتفاقيات ١٨٢٣م حيث رسم خطا وهميا فى منتصف الخليج لمنع دخول القبائل العربية من جانب إلى أخر ، وقد ساد فى دول المنطقة قبل اكتشاف البترول نمطان من التجمعات السكانية القبلية : الأول يقوم على الالتزام بحياة الصحراء والتنقل والترحال سعيا وراء مصادر المياه والرعى ، والثانى استقر على الشواطئ ، ومارس أهله التجارة والصيد البحرى للاكتفاء الذاتى وصيد اللؤلؤ ، وبالرغم من وجود النمطين من التجمعات على امتداد مناطق الخليج الساحلية والصحراوية إلا أن النظم الاقتصادية والأسرية والسياسية كانت تقوم على أسس ومفاهيم قبلية وما زالت آثار هذه القيم والمفاهيم ماثلة حاليا فى العلاقات التى تنشأ فى المجتمعات الخليجية المعاصرة[1] .

---

(١) راجع : د . إسحاق يعقوب ود . محمد غانم الرميحى : التحضر فى الوطن العربى ، مرجع سابق – ص ٧٠٨ .

الفرع الثانى
النفوذ البريطانى فى المنطقة

تمهيد :

ظل الاستعمار البريطانى نحو مائة وخمسين عاما يحكم هذه المنطقة، وخاصة إمارات ساحل عمان ، وكانت بريطانيا تستند فى حكم هذه المناطق إلى اتفاقيات فرضتها السلطات البريطانية على هذه المناطق بعد احتلالها والقضاء على قوتها البحرية والبرية وتولت فيها الإشراف على شؤون الدفاع والشؤون الخارجية وحق التصرف فى ثرواتها والتحكم فى أى اتصال يتم بينها وبين البلاد الأخرى ، كما ساعدت على تنمية مشاكل الحدود والنزاعات القبلية ، وإثارة الخلاف بين المشيخات ، واتخاذ ذلك وسيلة للسيطرة الاستعمارية فى المنطقة .

وحاول الاستعمار البريطانى فى خلال هذه الفترة عزل المنطقة عن مسيرة الحياة العصرية ؛ فلم يفتح فيها مدرسة أومستشفى ، وعرقل فى آخر أيامه جهود التعاون العربى مع هذه المنطقة ، وإقامة مشروعات عمرانية وثقافية وصحية ، كما عمل على تفتيت الوحدة الوطنية ، واستغل مشاكل الحدود المتداخلة فى تثبيت عوامل الفرقة بين المشيخات[1] .

وكانت الذريعة التى تذرعت بها بريطانيا فى احتلال منطقة الخليج العربية هى تأمين مصالحها فى الهند درة التاج البريطانى فى ذلك الوقت ، ومارست استعمارها عن طريق شركة الهند الشرقية ، حيث صدر قرار ملكى فى ٣١ ديسمبر ١٦٠٠م من ملكة بريطانيا إليزابيث الأولى بتأسيس هذه الشركة ، ومنحتها الملكة امتياز فى الهند والشرق [2] .

---

(١) راجع : د . سيد نوفل : الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربى – الكتاب الثانى – المرجع السابق ص٢٧ وما بعدها .

(٢) راجع : د . مصطفى عبد القادر النجار : "شركة الهند الشرقية – ملامحها وأبرز سماتها فى الخليج" مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية – عدد ١٥ – يوليو ١٩٧٨ – ص١٠١ وما بعدها .

واستمرت الشركة تمارس أعمالها في الخليج حتى عام ١٨٥٨ م ، ومنذ هذا التاريخ تحملت مسؤولية إدارة منطقة الخليج حكومة بومباى [1] البريطانية ، وفى عام ١٨٧٣م انتقلت الإدارة إلى حكومة الهند البريطانية ، وبعد استقلال الهند وباكستان فى عام ١٩٤٧ انتقلت إدارتها إلى وزارة الخارجية البريطانية .

وقد كان هدف بريطانيا من قدومها إلى الشرق فى أوائل القرن السابع عشر هدفا تجاريا بحتا ، إلا أن الظروف تغيرت فى المنطقة منذ منتصف القرن السابع عشر ، وذلك بسبب المنافسة التى لقيتها شركة الهند الشرقية من الهولنديين ثم من الفرنسيين .

ولذلك غيرت شركة الهند الشرقية من سياستها فى أواخر القرن المذكور وتبنت أهدافا سياسية بجانب الأهداف التجارية وتمكنت من التغلب على القوتين الأوروبيتين الهولندية والفرنسية وأصبحت بريطانيا القوة الأوروبية الوحيدة فى منطقة الخليج بعد أن وضعت حرب السنوات السبع أوزارها ، وتنازلت فرنسا عن مستعمراتها فى الهند لصالح شركة الهند الشرقية بموجب معاهدة باريس عام ١٧٦٣م .

وقد حققت شركة الهند الشرقية نجاحا فى إقامة مراكز لها فى "بوشهر" على الساحل الإيرانى بعد انحسار السيطرة البرتغالية والهولندية

---

(١) راجع : د . محمد المرسى عبد الله "إمارات الساحل وعمان والدولة السعودية الأولى (١٧٩٣-١٨١٨) - المكتب المصرى الحديث - القاهرة ١٩٧٨" حكومة بومباى ونشاطها فى الخليج ص١٥٣ وما بعدها . وانظر أيضا :

- Panikar, K. M. Asia and wastern Dominance, Calcuta, 1954.
- The Gulf states. A General Survey.
- The History of the Persian Gulf. "British policy, P. 70100 , The Jons Hopkins press London 1980.

والفرنسية على التوالى ، وكان العامل المساعد فى تحقيق هذا النجاح دعم الشاه عباس لشركة الهند الشرقية .

وقد كان لغزو نابليون مصر فى عام ١٧٩٨م وبيان خططه للهجوم على الهند أكبر الاثر فى تحرك بريطانيا للحفاظ على مصالحها فى الخليج ، وبحلول عام ١٨١٠م تم احتواء وامتصاص خطر تهديد نابليون وتطويقه بالغزو البريطانى لجزيرة "مورشيوس" ، الأمر الذى وجه اهتمام الفرنسيين نحوها والاستيلاء عليها فى ذلك الوقت[١] .

وهكذا ، استطاعت بريطانيا أن تقوى من سيطرتها على منطقة الخليج العربية ، وأن تحول دون استخدام الخليج من جانب قوى أخرى منافسة ، وذلك كله بهدف الحفاظ على إمبراطوريتها فى الهند .

بريطانيا وإمارات ساحل عمان :

يرتبط النفوذ البريطانى فى المنطقة بالنشاط البحرى الذى كان يديره القواسم ضد السفن الأوروبية وقد قامت بريطانيا بعدة حملات بحرية للقضاء على نشاط القواسم[٢] ، وكانت أهمها حملة عام ١٨١٩ م التى أدت إلى توقيع معاهدة فى رأس الخيمة فى ٢١ يناير ١٨٢٠م ، وأصبحت هذه المعاهدة الدعامة القوية للنفوذ البريطانى فى المنطقة ، واشترطت بريطانيا أن يوقع

---

(١) راجع : د . سيف الوادى الرميحى : التطور الاقتصادى والسياسى لأقطار الخليج العربى – جامعة البصرة ١٩٨٠ – مركز دراسات الخليج العربى – تعريب د . عبد السلام ياسين الإدريسى – ص٧٨ وما بعدها .

وانظر أيضا : د . محمد المرسى عبدالله : إمارات الساحل وعمان والدولة السعودية الأولى – مرجع سابق "نشاط الإنجليز فى الخليج" ص١٥٨ وما بعدها .

(٢) كان زعيم القواسم هو الشيخ قاسم الذى نصب خيمة فى منطقة على الساحل مقابل جلفار ، فكانت تراها جميع السفن المارة فى الخليج ، ومن ثم أطلقت البحارة على هذا المكان رأس الخيمة ، وبعد ذلك نشأت المدينة العربية التى حملت هذا الاسم .

راجع : د . جمال زكريا قاسم : إمارات قديمة ودولة حديثة" مرجع سابق .

رؤساء المشايخ اتفاقية أولية مع بريطانيا ، وليس مسموحا لهم بأن يتولوا مسؤوليات الحكم قبل توقيع هذه الاتفاقية ، وقد وقع ثمانية رؤساء من شيوخ السواحل هذه الاتفاقية ، وهم شيوخ "الشارقة" ، رأس الخيمة ، دبى ، أبوظبى ، جزيرة الحمرا ، عجمان ، أم القيوين، رامس"(١) .

وكانت الأهداف الرئيسية لتلك الاتفاقيات تضمن بشكل عام تسليم السفن والأبراج وإطلاق سراح الرعاية الإنجليز ، على أساس وعدهم باستمرار الغوص وصيد الأسماك ، ثم أدمجت تلك الاتفاقيات فى معاهدة عامة من إحدى عشرة مادة تضمنت التعهد بإبقاء السلام فى البر والبحر ، وأن يستخدم العرب الموقعون على الاتفاقية علما أبيض يخترقه لون أحمر ، وأكدت الحكومة البريطانية أنها ليست صاحبة مطامع سياسية أو إقليمية فى الخليج ، وأنها لا تتدخل فى المنازعات والخلافات المحلية المعتادة ،

---

(١) ويلخص د . محى الدين صابر فى وصفه لتاريخ ساحل الخليج العربى قوله :
"ساحل الخليج العربى .. هلال غير خصيب قصده من زمن بعيد جماعات من البدو الرحل من قلب الجزيرة العربية .. طلبا للنجدة ، فلما بلغوه وجدوا أنفسهم فى بيئة قاسية لاترحم .. وأصبح لهم أسطول سيطروا به على الماء وحموا الخليج زمنا طويلا من سفن أوروبية جاءت غازية ، مما أثار حفيظة أصحاب هذه السفن فسموا المنطقة بساحل القرصان .. وما كان فى عمل هؤلاء الأبطال البواسل شئ من القرصنة ، وإنما الدفاع الشرعى عن الحياة ، وغنائم الحرب مما يعرفه العرف فى كل زمان ومكان .. ودخلت المنطقة فى دوامة وصراع دولى وتسابقت الدول الاستعمارية إلى السيطرة عليها وجوبهت بمقاومة عربية يتزعمها "حلف القواسم" الذى تتحدث عن بسالته وصلابته صفحات التاريخ والذى كان أسطوله على درجة عالية من الكفاءة .. ولكن الشجاعة وحدها لم تكن كافية لصد الحديد والنار وأدوات للتخريب ، ومن ثم اضطر القوم لمهادنة الغزاة الذين لم يكن قد بقى منهم فى الميدان سوى البريطانيين ، وعرف الساحل منذئذ فى كتبهم "الساحل المهادن" أو ساحل "الصلح البحرى" وشجع على ذلك تفكك حلف القواسم وتشرذم المشيخات والإمارات .. وحرصت بريطانيا على أن يستمر التفكك وتتأصل جذوره . راجع : د . محى الدين صابر : دولة الإمارات العربية المتحدة – دراسة مسحية شاملة – مقدمة الكتاب – معهد البحوث والدراسات العربية – القاهرة ١٩٧٨ .

وأجازت بريطانيا لنفسها حق التفتيش على السفن العربية[1].

ومن جهة أخرى ، فقد اتجهت بريطانيا فى عام ١٨٢٨ إلى إنشاء وكالة بريطانية بالشارقة واعتبرت الوكالة الثانية لها فى الخليج ، بعد الوكالة البريطانية فى مسقط

وقد عقدت أول معاهدة بحرية صارت نافذة المفعول ابتداء من ٢١ مايو ١٨٣٥م وفيها تعهد الشيوخ بالمحافظة علي المعاهدة في الهدنة البحرية لمدة ستة اشهر . ومند عام ١٨٣٨ م أصبح اسم الساحل يعرف باسم الساحل المصالح ، وهو الاسم الدى كان يطلقه الأوروبيون على ساحل القرصان .

وخلال الثمانية عشر عاما التالية لتوقيع الهدنة الأولى عام ١٨٣٥ م ظلت العلاقات بين بريطانيا ورؤساء الساحل تحكمها نصوص اتفاقية عام ١٨٢٠ م إلى جانب عدد من المهادنات الحربية وقعت فى أعوام ١٨٣٥-١٨٣٦-١٨٣٧ بالإضافة إلى الهدنة الرابعة التى وقعت فى عام ١٨٣٨م .

وقد اتاحت هذه المعاهدات فرصة تدخل بريطانيا فى المنطقة والعمل على فض الاحلاف بين المشيخات المختلفة بحجة أن تلك المحالفات قد تهدد أمن الملاحة فى الخليج .

---

(١) راجع : د . جمال زكريا قاسم : دولة الإمارات العربية المتحدة : المرجع السابق ص٣٣-٣٤ وانظر : د. محمد مرسى عبد الله : إمارات ساحل عمان والدولة السعودية الأولى "الاتفاقية العامة بين إمارات الخليج العربى وحكومة بومباى عام ١٨٢٠" مرجع سابق ص٢٨٤ . وراجع : أحمد عبيدلى : الحملة العسكرية على رأس الخيمة ١٨١٩-١٨٢٠ مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية - عدد ٣١ - يوليو ١٩٨٢ - ص١٦٣ وما بعدها .

وانظر : الاتفاقيات التى تمت بين إمارات ساحل عمان وبريطانيا فى مجموعة اتشيسون المجلد العاشر :

. Aitchison Collection of Treaties, Engagemens realiting to India, Neighbouring countris Vol. XII .

وفى عام ١٨٤٣ م وقعت حكومة الهند اتفاقا مع رؤساء المشايخ بهدف تقوية علاقاتها بشيوخ السواحل ومدته عشر سنوات ، وقد تعهد فيه الشيوخ باحترام الشروط الآتية :

١- تحريم أى اشتباك مسلح ابتداء من يونيو ١٨٤٣ م ولمدة عشر سنوات حتى نهاية مايو ١٨٥٣م .

٢- فرض عقوبة على كل من يخالف هذا الشرط بمجرد أن يبلغ نبأ الاعتداء على أحد الرؤساء .

٣- قبل توقيع أية عقوبة يتعهد الرؤساء العرب بنقل مضمونها إلى المقيم العام ، أوقائد حامية "باسدور" حتى يكون الحكم مطابقا لتوجيهاته .

٤- فى نهاية السنوات العشر المحددة لانتهاء أجل المعاهدة يتعهد الرؤساء ببذل كل ما فى وسعهم لمد هذه الهدنة وجعلها هدنة دائمة ، فإن لم يتفقوا احتكموا إلى المقيم البريطانى ليجدد هذا الاتفاق[١] .

وقد كانت هذه الاتفاقية فرصة للحكومة البريطانية لزيادة التدخل بحجة فض المنازعات ، وحين اقتربت السنوات العشر من نهايتها بدأ المقيم السياسى فى الخليج يجرى مشاوراته مع الشيوخ من أجل عقد معاهدة دائمة[٢]

---

(١) انظر : د . جمال زكريا قاسم : دولة الإمارات العربية المتحدة ، المرجع السابق ص٣٧-٣٨ .

(٢) راجع : نص معاهدة السلام الدائم ، د . سيد نوفل : "الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربى وجنوب الجزيرة" - الكتاب الثانى - مرجع سابق - الوثيقة الثالثة عشرة ص١٨٥ . وقد قام اللورد "كيرزون" الحاكم العام البريطانى للهند بزيارة لساحل عمان فى ١١ نوفمبر ١٩٠٣ وأقيم له حفل تكريم فى الشارقة ، وكانت خلاصة خطبته التى شرح فيها خطة بريطانيا فى ساحل عمان هى "تمسكها بالمنطقة لحماية أفراد رعيتها وتجارتها وحماية نفوذها الشرعى فى البحار التى تلاطم أمواجها الشاطئ الهندى لأن إمبراطورية الهند تقع بجوار الساحل ومن واجب بريطانيا حماية هذه الامبراطورية" .. وبموجب هذه المعاهدات أصبحت لبريطانيا السيادة على هذه المنطقة وليس للإمارات أى صلة بأية دولة أخرى سواها . =

اتخذت شكلها النهائى فى ٤ مايو ١٨٥٣م ووقع عليها الشيوخ وصارت تعرف بمعاهدة السلام الدائم ، وقد ضمنت لبريطانيا إشرافا على شؤون المشيخات .

بريطانيا والاتفاقيات الانفرادية مع كل من المشيخات :

كان النفوذ البريطانى قد أخذ مداه السياسى من عدن حتى الكويت طوال القرن التاسع عشر ، وقد شهد هذا القرن بداية فترة تهديد للمصالح البريطانية ، إذ برزت على ساحة الصراع قوى أجنبية أخذت تنافسها فى المنطقة ، فهناك النشاط الألمانى فى البحرين ، فضلا عن التوافق الذى كان قائما بين ألمانيا والدولة العثمانية والتفكير فى مشروع خط حديد برلين - بغداد وامتداده إلى الكويت ، بالإضافة إلى محاولات روسيا الدائبة للوصول إلى منفذ لها على الخليج عن طريق الزحف جنوبا عبر فارس[1] .

ومن جهة أخرى نجد النفوذ الفرنسى فى سلطنة مسقط ، والوسائل المختلفة التى كانت تعتمد عليها فرنسا لإضعاف النفوذ البريطانى .

وابتداء من شهر مارس ١٨٩٢م وفى تواريخ مختلفة وقع شيوخ ساحل الخليج العربى اتفاقيات أطلق عليها "الاتفاقيات الانفرادية" أو "المانعة" لأنها تمنع أى نفوذ غير النفوذ البريطانى فى المنطقة ، وقد تعهد الشيوخ بمقتضى هذه الاتفاقيات بألا يدخلوا فى أية علاقات مع دولة أجنبية سوى بريطانيا ، وألا يسمحوا لوكيل دولة أخرى بالبقاء فى أراضيهم دون موافقة مسبقة من الحكومة البريطانية ، وألا يمنحوا أى جزء من أراضيهم ، سواء عن طريق البيع أو الايجار أو الرهن أو التنازل لأية دولة أو رعاياها باستثناء

- راجع : د . سيد نوفل : المرجع السابق - الكتاب الثانى ص٧٨ - ٧٩ .
وانظر أيضا : د . جمال زكريا قاسم : دولة الإمارات العربية المتحدة - مرجع سابق ص٣٧ وما بعدها .

(١) راجع : د . جمال زكريا قاسم : "إمارات قديمة ودولة حديثة" ، دولة الإمارات العربية المتحدة المرجع السابق - ص٤١ .

بريطانيا ، وقد زادت علاقة بريطانيا وثوقا بالشيوخ عقب توقيع هذه الاتفاقيات .

ووقعت الكويت اتفاقا مماثلا فى عام ١٨٩٩م[١] ، كما عقدت معاهدة تركية بريطانية فى عام ١٩١٣ م تضمنت اعترافا تركيا بالاتفاقيات الكويتية البريطانية وحماية بريطانيا للكويت ، كما أشارت هذه المعاهدة إلى التبعية التقليدية للدولة العثمانية .

ولكن هذه التبعية لم تلبث أن انتهت نهائيا حين وقفت الكويت مع بريطانيا فى الحرب العالمية الأولى ضد تركيا ، ووقعتا اتفاقا بأن تقوم الكويت بهجوم على بعض المواقع التركية فى الخليج العربى .

وفى النهاية ، وقعت تركيا معاهدة لوزان عام ١٩٣٤ وتنازلت عن كل ما ادعته من حقوق وسيادة على المناطق العربية ومن بينها الكويت .

---

(١) راجع : نص الاتفاقيات الانفرادية فى كتاب : د . سيد نوفل : الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربى وجنوب الجزيرة - الكتاب الثانى - مرجع سابق - الوثيقة رقم ١٧ ص١٩٢-١٩٣ وتعتبر اتفاقيات الحماية البريطانية من أثر الاستعمار التقليدى الذى لم يعد له مكان فى المجتمع الدولى المعاصر ، وقد كانت الاتفاقيات المبرمة بين إنجلترا وبين مشايخ وأمراء الجنوب العربى والخليج العربى فى ذلك الوقت اتفاقيات غير صحيحة ، حيث إنها أبرمت مع أشخاص ليس لهم الأهلية القانونية التى تخولهم عقد الاتفاقيات الدولية، وقد كان يشار إلى هذه الولايات فى الوثائق البريطانية على أنها "ولايات مستقلة مرتبطة باتفاقيات مع حكومة جلالة الملك" - ولذلك فإن اتفاقيات الحماية البريطانية التى عقدتها بريطانيا مع إمارات الخليج العربى هى اتفاقيات باطلة لاتحكمها قاعدة من قواعد القانون الدولى ، خاصة بعد أن نص عهد عصبة الأمم وميثاق الأمم المتحدة على عدم السماح للوحدة المشمولة بالانتداب أو الوصاية بأن تكون طرفا فى الاتفاق الذى يكسبها هذا الوصف ، وأن عصبة الأمم والأمم المتحدة تقوم بعقد اتفاقيات الانتداب أو الوصاية مع الدولة المنتدبة أو الدولة الوصية نيابة عن الأسرة الدولية .
راجع : د . عائشة راتب : العلاقات الدولية العربية - اتفاقات الحماية الاستعمارية ص ١٠٦ وما بعدها - القاهرة - دار النهضة الحديثة - عام ١٩٦٨ م .
وانظر أيضا : محمود كامل : العلاقات الدولية لولايات الخليج العربى - المجلة المصرية للقانون الدولى ١٩٨٥ ص ٦٢ .

وقد اهتمت الحكومة البريطانية عقب الحرب العالمية الأولى فى ان تحصل على تعهدات من شيوخ الإمارات بعدم منح امتيازات خاصة باستغلال النفط فى إماراتهم إلا لمن توافق عليه الحكومة البريطانية ، وكان مما دفع الحكومة البريطانية إلى ذلك الدراسات التى قامت بها شركة النفط الإنجليزية الفارسية فى منطقة الساحل العمانى والتى أكدت فيها احتمالات النفط فى تلك المشيخات ، وقد تم كتابة تعهدات فى تواريخ متفرقة بين فبراير ومايو ١٩٢٢(١) .

وفى أعقاب الحرب العالمية الثانية ونتيجة لاستقلال الهند وباكستان عام ١٩٤٧ ألغيت حكومة الهند ، وأصبحت شؤون الخليج العربى تدار فى ذلك الوقت عن طريق وزارة الخارجية البريطانية حتى عام ١٩٦٨ ، حيث أعلنت بريطانيا سياستها الخاصة بالانسحاب من منطقة الخليج .

وقد قامت الإدارة البريطانية فى منطقة الخليج العربية بإنشاء الإدارات والمؤسسات على أساس التشريعات والقوانين البريطانية فى مختلف مجالات الإدارة والاقتصاد والأمن الداخلى والدفاع والإعلام والتجارة والصحة والتعليم والجنسية ، الأمر الذى أثر على التشابه فى التنظيمات الإدارية واللوائح الخاصة بهذه الأنشطة ، كما أجرت تعيين الخبراء والمخططين والمشرفين الإنجليز للتأكد من تنفيذ السياسات التى تخدم مصالح الدولة الأم دون الاهتمام بتنمية وتطوير مجتمعات المنطقة .

وقد أدى ذلك إلى الاستمرار فى حالة التخلف وارتفاع الأمية وانخفاض نسبة القوى العاملة الوطنية الفنية والمتخصصة مما دفع بدول

---

(١) راجع : د . سيد نوفل - المرجع السابق - الكتاب الثانى - ص١٨٧-١٩٦ .

المنطقة إلى الاعتماد على استيراد الأيدى العاملة العربية والأجنبية للمساهمة فى عملية التنمية[1] .

المملكة العربية السعودية والنفوذ البريطانى :[2]

وقعت بريطانيا اتفاقية مع تركيا فى ٢٩ يوليو ١٩١٣ ، حيث تقاسمت تركيا وبريطانيا شبه جزيرة العرب ، وأصبحت المناطق التى استولى عليها ابن سعود خاضعة للنفوذ العثمانى بحكم هذه الاتفاقية ، مما جعل موقف الحكومة البريطانية حرجا تجاه السلطان ابن سعود ، إلا أن قيام الحرب العالمية الأولى أنقذ بريطانيا من هذا الحرج ؛ إذ دخلت تركيا ضد بريطانيا وأعلنت الجهاد فى المنطقة العربية ضد الإنجليز ، وظل ابن سعود محايدا بين الطرفين[3] .

---

(١) راجع : د . إسحاق يعقوب و د . محمد الرميحى : "التحضر فى الوطن العربى" – مرجع سابق ص٧١٠.

(٢) قامت الدولة السعودية الأولى فى الفترة من ١٧٤٥–١٨١٨م وتمكنت من توحيد كيانات شبه الجزيرة العربية فى وحدة سياسية كبيرة لم تشهد الجزيرة مثلها منذ تفكك الوحدة الإسلامية بعد عصر الخلفاء الراشدين ، وأزعج قيام هذه الوحدة وسيطرتها على الحرمين الشريفين السلطان العثمانى الذى كان يستمد سلطته الروحية فى نظر المسلمين من ادعائه بحماية هذين الحرمين الشريفين ، ونجحت السياسة العثمانية فى تحقيق أهدافها عن طريق واليها على مصر "محمد على باشا" بعد أن فشل ولاتها فى بغداد والشام فى تحقيق هذا الهدف ، ورغم هزيمة الدولة السعودية الأولى وسقوط الدرعية واستسلام بن عبدالله مسعود ، فإنه ترتب على قيام الدولة السعودية الأولى واستمرارها فترة ثلاثة وسبعين عاما تغير فى الفكر السياسى لدى أمراء شبه جزيرة العرب ، فلم يعد من السهل العودة مرة ثانية إلى الفكر القبلى . وقامت الدولة السعودية الثانية على يد تركى بن عبدالله وابنه فيصل من بعده ، وازدهرت فى عهد فيصل بن تركى ، ونجح فى أن يمد نفوذه السياسى على كل المنطقة .

راجع : د . عبد الرحيم عبد الرحمن عبدالله : الدولة السعودية الأولى ١٧٤٥–١٨١٨ وأثرها على مجتمع شبه الجزيرة العربية : مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية – العدد ٢٥ – السنة الرابعة – يناير ١٩١٨ ص٦٥ وما بعدها .

(٣) انظر: د . فتوح الخترش : الحرب الحجازية – النجدية ١٩٢٤–١٩٢٥ مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية – العدد ٢٦ – السنة السابعة إبريل ١٩٨١ص٣٧–٣٨ .

ومن جهة أخرى ، فقد وقع ابن سعود معاهدة مع الأتراك فى ١٥ مايو ١٩١٤ ، وهى أول معاهدة بين "ابن سعود" والدولة العثمانية اعترف فيها الأتراك بأن الإحساء جزء من نجد ، وبأن "ابن سعود حاكم على الإقليمين ، وفى مقابل ذلك وافق ابن سعود على الاعتراف بسيادة رمزية للأتراك .

الاتفاقية السعودية البريطانية :

وفى أوائل ديسمبر ١٩١٥ توجه عبد العزيز آل سعود إلى "دارين" بالقرب من القطيف ، حيث التقى بالسير "بسيس كوكس" - الذى عين فى هذه الفترة مقيما سياسيا لبريطانيا فى بوشهر - ووقع معه اتفاقية فى ٢٦ ديسمبر ١٩١٥ ، وصدق عليها فى ١٥ يوليو ١٩١٦ ، وهى على غرار المعاهدات التى أبرمتها بريطانيا فى ذلك الوقت مع إمارات مشايخ الخليج العربى[١] .

واعترفت بريطانيا فى هذه المعاهدة بأن نجدا والإحساء والقطيف وجبيل ، وما بهذه المناطق من موان على ساحل الخليج العربى من ممتلكات ابن سعود وورثته ، وكذلك اعترفت بابن سعود حاكما مستقلا لقبائل هذه المنطقة ، وتعهدت بالوقوف معه ضد أى تدخل أو اعتداء خارجى ، وكذلك تعهد الإنجليز بأن تكون هذه المناطق موضع بحث عند تقسيم الإمبراطورية العثمانية وبأن يدفعوا له معونة شهرية قدرها خمسة آلاف جنيه استرلينى ، وأن يقدموا له الأسلحة ، وأن يهبوا لمساعدته إذا تعرض لأى خطر ، وفى مقابل ذلك تعهد ابن سعود بألا يتخلى أو يرهن أو يبيع أى امتياز لأى دولة أجنبية إلا بموافقة الحكومة البريطانية ، وكذلك تعهد ابن سعود تعهدا قاطعا بألا يهاجم حلفاءها أو يساعد أعداءها ، ولكنه لم يلزم نفسه بالاشتراك فعليا

---

(١) راجع: د. فتوح الخترش: الحرب الحجازية النجدية : مرجع سابق ص٣٥ وما بعدها. وانظر أيضا : ج.ج لوريمير : دليل الخليج "علاقات الحكومة البريطانية بوسط الجزيرة العربية خلال الفترة من ١٩٠٠ - ١٩٠٧ "الجزء الثالث" المترجم على نفقة سمو الشيخ "خليفة بن حمد آل ثان" - ص ١٧١٧ وما بعدها .

فى العمليات العسكرية . وقد ساعدت هذه الاتفاقية ابن سعود على التخلص من الخطر العثمانى ، كما ضمن وقوف الحكومة البريطانية بجانبة .

اتفاقية جدة ١٩٢٧ :

بعد أن انتصرت قوات عبد العزيز آل سعود صقر الجزيرة العربية وسلطان نجد على قوات "الشريف على " شريف مكة ، أجرى انتخاب عبد العزيز آل سعود ملكا على الحجاز فى ٨ يناير ١٩٢٦ ، ومارس بعد ذلك سلطاته كملك الحجاز وسلطان نجد وتوابعها ، وبذلك قامت المملكة العربية السعودية بعد أن كان الوهابيون السعوديون يتمركزون فى نجد وحدها ، وأقيم احتفال كبير بتقليد هذا المنصب رسميا فى مكة المكرمة[١] .

وشعر عبد العزيز آل سعود بوجوب مراجعة معاهدة دارين "القطيف" التى أبرمها مع بريطانيا عام ١٩١٥ ، حيث إنها لم تعد تصلح أساسا لتنظيم العلاقات بين بريطانيا وبين آل سعود ، نظرا للأهمية المتزايدة التى اكتسبها ابن سعود والمنجزات التى حققها فى جبل شمر وعسير والحجاز ، وجرت مفاوضات تمهيدية فى عام ١٩٢٧ فى وادى العتيق قرب المدينة المنورة لوضع أسس معاهدة جديدة ، وحضر "كلايتون" إلى جدة على رأس وفد بريطانى ، واتفق الجانب السعودى والبريطانى على بنود معاهدة جدة ، وقد وقعها بتفويض من عبد العزيز آل سعود نجله ونائبه العام فى الحجاز الأمير فيصل بن عبد العزيز آل سعود ، وبتفويض من ملك بريطانيا "جلبرت كلايتون" فى ٢٠ مايو ١٩٢٧ ، واعترفت بريطانيا باستقلال المملكة التام ، ونصت علىَ أن يسهل الملك السعودى الحج لرعايا الحكومة البريطانية المسلمين ، كما نصت على احترام كافة المعاهدات المعقودة مع إمارات

---

(١) راجع د . فتوح الخترش : الحرب الحجازية النجدية – المرجع السابق ص ٦٥ .

ومشايخ الخليج العربى ، وعلى التعاون مع بريطانيا من أجل منع تجارة الرقيق[1] .

---

(١) راجع د . أحمد الطربين : عبد العزيز آل سعود منشئ دولة وباعث نهضة - مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية - العدد السابع - السنة الثانية - يوليو ١٩٧٦ - ص٥١-٥٢ .

الفرع الثالث
الطريق إلى الاتحاد

تمهيد :

أعلنت بريطانيا عزمها على الانسحاب من منطقة الخليج العربية قبل نهاية ١٩٧١[١] ، وبدأت فى ذلك الوقت تيارات عنيفة واتجاهات متعارضة تتطلع إلى المنطقة ، كل منها تتهيأ لملء الفراغ المحتمل حدوثه ، إلا أن فكرة الاتحاد بين الإمارات سيطرت فى النهاية على شيوخ المنطقة ، وذلك لأن الاتحاد يحقق أغراضا سياسية واقتصادية بعيدة المدى للمنطقة ، وذلك بفضل ما تتيحه للإمارات الصغيرة من فرصة الاندماج فى ظل دولة لها وزنها الاقتصادى والسياسى ، وبدلا من أن تكون كل إمارة عائقا فى سبيل تطور غيرها ، وفى ظل الدولة الاتحادية يمكن أن تسهم الإمارات الغنية فى رفع مستوى الإمارات الصغيرة محدودة الدخل ، كما أن تفكك الإمارات وتجزئتها يزيد من تخلفها ، بالإضافة إلى أن الإمارات الصغيرة سوف تعتمد على غير أبنائها فى بناء تنميتها ، مما سيجعلها بمرور الزمن تفقد شخصيتها الإقليمية التى ترغب فى التشبث بها .

---

(١) فى شتاء عام ١٩٦٧ أصدرت بريطانيا الكتاب الأبيض ، والذى كان يقضى بتخفيض قواتها العسكرية شرق السويس ، وتلى ذلك إعلانها الشهير فى ١٦ يناير إثر رحلة وزير الدولة البريطانى "جرو نوى روبرتس" إلى إمارات الخليج وإيران والكويت والسعودية – ولقد تحدث – "هذا الإعلان الذى ألقاه مستر هارولد ويلسون رئيس مجلس الوزراء فى مجلس العموم البريطانى" ، عن المشاكل الاقتصادية التى تواجهها بريطانيا ، وعن برنامج الحد من الالتزامات الخارجية وقال : "إن الحكومته قررت الانسحاب العسكرى من الشرق الأقصى والخليج العربى قبل نهاية ١٩٧١ م ، وأنه حينذاك لن تكون لبريطانيا قوات خارج أوروبا والبحر الأبيض المتوسط" . وعارضت إسرائيل انسحاب بريطانيا من الخليج ، وروجت لإحلال الولايات المتحدة الأمريكية محلها .
راجع : د . سيد نوفل : الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربى وجنوب الجزيرة الكتاب الثانى – المرجع السابق ص١٥٤ ، ١٥٥ .

اتحاد الإمارات العربية :

يعتبر اتحاد إمارات الخليج العربية منعطفا تاريخيا ونواة لوحدة منطقة الخليج العربية وساهم فيما بعد فى اقتناع دول المنطقة بأهمية التعاون، كما ساعد على قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

ونظرا لأهمية هذه التجربة فى تاريخ دول الخليج العربية فسوف نتحدث - بإيجاز - عن خطوات قيام هذا الاتحاد ، والذى قام فى البداية بين إمارات ساحل عمان بالإضافة إلى قطر والبحرين ، وما حدث بعد ذلك من خلاف حول تفسير أحكام هذه الاتفاقية ، وقيام كل من الكويت والمملكة العربية السعودية بوساطة لتقريب وجهات النظر بين الإمارات التسع بهدف العمل على نجاح الاتحاد ، ثم نستعرض بعد ذلك ما تم فى اجتماعات المجلس الأعلى للاتحاد بدوراته الأربع ، إذ لم يجتمع حكام الإمارات التسع بعد ذلك ، وأعلنت كل من البحرين وقطر استقلالهما ، وانضمت كل منهما إلى منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ، كما أعلنت إمارات ساحل عمان السبع قيام دولة الإمارات المتحدة ، وانضمامها إلى منظمة الأمم المتحدة والجامعة العربية :

تكوين الاتحاد[١] :

---

(١) اتفاقية دبى الثانية : كان الشيخ زايد بن سلطان حاكم "أبو ظبى" أول من عرض فكرة الاتحاد على الشيخ راشد بن مكتوم حاكم دبى ، وذلك فى الاجتماع الذى عقد بينهما فى دبى ١٨ فبراير ١٩٦٨ ، وقد تمخض هذا الاجتماع عن توقيع اتفاقية ثنائية بين الحاكمين عرفت باتفاقية دبى الثنائية ، والتى اعتبرت نواة لاتحاد الإمارات العربية . وقد نصت هذه الاتفاقية على تكوين اتحاد يضم الإمارتين يتولى الإشراف على الشؤون الخارجية والدفاع والأمن وتنسيق الخدمات الصحية والتعليمية ، وأن يناط بالاتحاد السلطة التشريعية فى الدولة والمسائل المشتركة التى يتم الاتفاق عليها ، كما يتضمن موافقة الحاكمين على دعوة حكام الإمارات الأخرى لمناقشة الاتحاد والاشتراك فيه ، ودعوة حاكمى قطر والبحرين للتداول حول مستقبل المنطقة والاتفاق على عمل موحد يحقق أمل الوحدة الخليجية . وقد جاءت اتفاقية دبى الثنائية بعد شهر تقريبا من إعلان بريطانيا عزمها على الانسحاب من الخليج .

أعدت حكومة "إمارة " قطر مشروعا بشأن تصورها فى قيام اتحاد الإمارات العربية ، وذلك قبل عقد مؤتمر الحكام بدبى فى ٢٥ يناير ١٩٦٨ ، وكانت وجهة نظر حكومة قطر والتى أقرتها حكومات الإمارات الأخرى فى ضرورة أن يضم الاتحاد الإمارات التسع بأكملها ، وألا يقتصر على الإمارات الساحلية السبع التى كان ثمة اتجاه معروف تؤيده الحكومة البريطانية لقصر الاتحاد عليها .

وقد بادر حكام الإمارات السبع بالإضافة إلى حاكمى قطر والبحرين بتلبية الدعوة التى وجهت إليهم فى اتفاقية دبى الثنائية ، حيث انعقد فى دبى بتاريخ ٢٥ فبراير ١٩٦٨ اجتماع موسع ضم الحكام التسعة ، وأسفر الاجتماع عن صدور بيان مشترك بإنشاء اتحاد فيدرالى فيما بين حكامها جميعا باسم "اتحاد الإمارات العربية" [١] ، ونصت الاتفاقية فى مادتها الثانية على أن الغرض من الاتحاد هو توثيق الصلات بين الإمارات الأعضاء ، وتقوية التعاون بينها فى كل المجالات ، وتنسيق خطط تقدمها ورخائها ، ودعم احترام كل منها لاستقلال الأخرى وسيادتها ، وتوحيد سياستها الخارجية وتمثيلها الخارجى ، وتنظيم الدفاع الجماعى عن بلادها صيانة لأمنها

---

(١) راجع : مشروع "إمارة قطر" إلى مؤتمر حكام الإمارات العربية فى الخليج العربى المنعقد فى ١٩٦٨/٢/٢٥ عن "اتفاقية اتحاد الإمارات العربية" والذى أعده المرحوم أ. د.حسن كامل مستشار سمو أمير دولة قطر . وثائق دولة قطر عن اتحاد الإمارات العربية الجزء الأول .

وراجع : "اتفاقية الإمارات العربية" التى وقعها مؤتمر حكام الإمارات العربية فى الخليج العربى بدبى فى ٢٧ فبراير ١٩٦٨ ، والتى جاءت موادها مطابقة للمشروع الذى أعده المرحوم أ . د . حسن كامل ، وذلك فى مؤلف د . سيد نوفل : الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربى وجنوب الجزيرة : الكتاب الثانى – إمارات ساحل عمان . معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة ١٩٧٢ ص ٢٧٠ وما بعدها .

وراجع أيضا : د . وحيد رأفت : دراسة أعدها "حول اتحاد الإمارات العربية فى الخليج" المجلة المصرية للقانون الدولى – المجلد ٢٦ عام ١٩٧٠ . وانظر أيضا : د . جمال زكريا قاسم : "إمارات قديمة ودولة حديثة" معهد البحوث والدراسات العربية – القاهرة – دولة الإمارات العربية المتحدة – دراسة مسحية – عام ١٩٧٨ ص٧٣ وما بعدها .

ومحافظة على سلامتها ، **كما حددت الاتفاقية السلطات التى تشرف على الاتحاد وهى :**

مجلس أعلى :

يشكل من حكام هذه الإمارات التسع ، ويختص بوضع ميثاق كامل دائم للاتحاد ، وبرسم سياسته العليا فى المسائل الدولية والسياسية والدفاعية والاقتصادية والثقافية وغيرها المتصلة بأغراض الاتحاد .

وتصدر قراراته بالإجماع ، ويتناوب حكام الإمارات التسع سنويا رئاسة هذا المجلس ويتولى تمثيل الاتحاد فى الداخل وتجاه الدول الأجنبية .

مجلس الاتحاد :

يعاون المجلس الأعلى فى ممارسته لسطاته ، ويحدد القانون طريقة تشكيله والقواعد الأساسية لنظامه ، ويمارس اختصاصاته وفقا للسياسة العليا التى يقرها المجلس الأعلى ، ولا تنفذ قراراته إلا بمصادقة المجلس الأعلى .

محكمة اتحادية عليا :

يحدد القانون طريقة تشكيلها ونظامها واختصاصاتها ، ونصت الاتفاقية على أن يصدر بتعيين المقر الدائم للاتحاد قرار من المجلس الأعلى، وله أن يجتمع فى أى مكان آخر يحدده .

كما أشارت الاتفاقية إلى أن كل إمارة تستمر فى ممارسة شؤونها المحلية الخاصة التى لم يسند الاختصاص بصددها للاتحاد ذاته بموجب الاتفاقية أو القوانين الاتحادية ، كما أنه يجوز بقرار من المجلس الأعلى تعديل هذه الاتفاقية ، لا سيما إذا كان الغرض من ذلك جعل الروابط بين الإمارات الأعضاء أشد قوة وأكثر متانة .

ونصت الاتفاقية على أن يعمل بها اعتبارا من أول محـرم ١٣٨٨ هـ الموافق ٣٠ مارس ١٩٦٨ م وفقا للأنظمـة المرعيـة فـى كـل إمـارة عضـو . وذلك إلى حين وضع ميثاق بالنظام الكامل الدائم للاتحاد[1] .

موقف كل من الكويت والمملكة العربية السعودية من الاتحاد :

الكويت : اعترفت الكويت بقيام هذا الاتحاد فى برقية بعـث بهـا سـمو الشيخ صباح السالم الصباح ، أمير البلاد فى ذلك الوقت ، وذلك إلى حكـام الإمارات التسع ، عبر فيهـا عـن أطيـب التمنيـات لقيـام هـذا الاتحـاد باعتبـاره خطـوة موفقـة علـى الطريـق السـليم نحـو إقـرار الأمـن والسـلام فـى المنطقـة والحفاظ على كيان واستقلال الشعب العربى فى الخليج .

المملكة العربية السعودية : صدر بيان مشترك فـى الريـاض بتـاريخ ٣ إبريل ١٩٦٨ فى ختام زيارة الشيخ أحمد بن على آل ثانى ، حاكم قطر فى ذلك الوقت ، للمملكة العربية السعودية ، وورد فى هذا البيان أن الاتحاد الـذى قام بين إمارات الخليج من شأنه تأمين واستقرار أمـن المنطقـة ونمـو تقدمهـا وازدهارها ، وقد أبدى المغفور له جلالة الملك فيصل استعداد حكومة المملكة العربية السعودية لزيادة التعاون الاقتصادى والفنى والثقـافى مـع دول الاتحـاد بغية إسعاد شعوبها ورفاهيتها ، ومن جهة أخرى أسرعت الحكومة البريطانيـة للتأكيد على أنها تتطلع بسرور إلى قيام هذا الاتحاد ، إلا أن الحكومة الإيرانية

(١) أشاد المرحوم د . وحيد رأفت – وهو الذى كلفه المجلس الأعلى للحكام التسعة بوضـع دستور الاتحـاد – فـى دراسـته (حـول اتحـاد الإمـارات العربيـة) بجهـود د . حسـن كـامل مستشار سمو أمير دولة قطر المتواصلة لإنجاح اتحاد الإمارات العربية حيث قال "لقد كان د . حسن كامل هو القوة الدافعة إلى توقيع اتفاقيـة دبـى فـى ٢٧ فبراير ١٩٦٨ ، وليست هذه الاتفاقية فى الواقع إلا صورة معدله للمشروع القطرى الذى كان قـد أعده مـن قبـل – كما كان لتوجيهاته ودراساته ومتابعته أثر كبير فـى كافـة القـرارات التـى اتخذهـا كـل مـن المجلس الأعلى للاتحاد المؤقت منذ التوقيع على الاتفاقيات المشار إليها) .
راجع : د . وحيد رأفت فى (دراسة حول اتحاد الإمارات العربية) المجلة المصرية للقانون الدولى – المرجع السابق ص١١١ .

واجهت الاتحاد منذ قيامه بمعارضة شديدة قبل تسوية مشكلة البحرين ، وأشارت إلى أن انضمام البحرين إلى الاتحاد لن يؤثر على مطلبها منها[1] .

وتقرر أن يعقد المجلس الأعلى للحكام أول اجتماع له فى "أبو ظبى" فى ٢٥ مايو ١٩٦٨ ورؤى تشكيل لجنة تحضيرية من المستشارين لإعداد جدول الأعمال ، واجتمعت اللجنة فى "أبو ظبى" فى يومى ١٨، ١٩ من مايو ١٩٦٨ .

وقد حدث خلاف داخل "اللجنة التحضيرية" للمستشارين حول إعداد جدول أعمال الاجتماع الأول للمجلس الأعلى وحول محتويات جدول الأعمال .

وقد اشتمل مشروع جدول الأعمال الذى أعده وفد "أبو ظبى" باعتباره يمثل الإمارة المضيفة ، على موضوع رئيسى واحد وهو "دراسة الخطوات اللازمة لإعداد الميثاق الكامل الدائم للاتحاد واختيار الخبراء الدستوريين المكلفين بوضع هذا الميثاق ".

وقد حرصت الكويت منذ البداية على رعاية اتحاد الإمارات العربية، وتحركت فى وساطة دبلوماسية فى يونيو ١٩٦٨ للتوفيق بين وجهات النظر المختلفة بهدف تجسيد الاتحاد ، وقام سمو الشيخ صباح الأحمد الجابر – وزير خارجية الكويت فى ذلك الوقت – والوفد المرافق له بجولة فى إمارات الخليج فى الفترة من ٢٢ إلى ٢٧ يونيو ١٩٦٨ زار خلالها البحرين ثم قطر وأتبعها بزيارة "أبو ظبى" ، ثم دبى حيث التقى بحكام الإمارات الخمس الأخرى أو نوابهم وهى الشارقة ورأس الخيمة وأم القيوين وعجمان والفجيرة.

(١) راجع : د . جمال زكريا قاسم : الادعاءات الإيرانية فى الخليج العربى . أصول المشكلة وتطورها : عدد ٢٠ المجلة المصرية للدراسات التاريخية – القاهرة .

وقد حققت هذه الجولة أغراضها ، حيث تم التفاهم على جدول أعمال موحد للمجلس الأعلى للاتحاد عند استئناف جلسات دور انعقاده الأول في أوائل يوليو ١٩٦٨ بإمارة "أبو ظبي" ، وتم الاتفاق على أهم الموضوعات التي ثار الجدل حولها وتسببت في فشل اجتماع المجلس الاتحادي التنفيذي وتعيين أول رئيس للاتحاد ، واختيار مقر له .

اجتماع المجلس الأعلى للاتحاد في الفترة من ٦ – ٧ يوليو ١٩٦٨ :

بعد نجاح الوساطة الكويتية استأنف المجلس الأعلى للاتحاد اجتماعه في دور انعقاده الأول في "أبو ظبي" في الفترة بين ١٠–١١ ربيع الثاني ١٣٨٨ هـ الموافق ٦–٧ يوليو ١٩٦٨ وصدر بيان مشترك بعد اجتماعات المجلس الأعلى وافق فيها بالإجماع على تسعة قرارات اتحادية أهمها :

– القرار الاتحادي رقم ٣ لسنة ١٩٦٨ بشأن جلسات المجلس الأعلى للاتحاد ، وقد نص فيه على أن ينتخب المجلس الأعلى لاتحاد الإمارات العربية من بين أعضائه وبالتناوب فيما بينهم رئيسا لكل دورة من دوراته ، وتستمر رئاسته إلى حين اختيار الرئيس الجديد في الدورة التالية ، وبناء على هذا القرار تم اختيار سمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حاكم "أبو ظبي" رئيسا لدورة الانعقاد الأولى للمجلس الأعلى للاتحاد .

– القرار الاتحادي رقم ٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن مكان اجتماع المجلس الأعلى للاتحاد ، وقد ورد فيه أنه إلى حين تعيين المقر الدائم للاتحاد يحدد المجلس الأعلى في كل دورة من دوراته مكان انعقاد الدورة التالية ، مع مراعاة تنويع هذا المكان قدر الإمكان .

– القرار الاتحادي رقم ٥ لسنة ١٩٦٨ بشأن تشكيل مجلس اتحادي مؤقت ، وتحديد اختصاصاته ، وقد تقرر بموجبه أن يشكل هذا المجلس من عضو واحد عن كل إمارة من الإمارات ، يساعده ما لا يزيد عن ثلاثة

معاونين من بين المواطنين أصحاب المكانة والرأى والكفاية فى كل إمارة بناء على ترشيح منها ، ويصدر بتعيينهم قرار من المجلس الأعلى ، كما نص فى القرار على أن يختار المجلس مكان اجتماعه مع مراعاة تنويع هذا المكان قدر الإمكان .

كما يختار المجلس من بين أعضائه الرئيس ، على أن يصادق المجلس الأعلى على هذا الاختيار ، ومدة عضوية الأعضاء ومعاونيهم فى المجلس الاتحادى المذكور سنة واحدة ويجوز إعادة تعيينهم ، وتصدر قرارات المجلس بأغلبية ثلثى أصوات الأعضاء ، على أن يكون لكل إمارة صوت واحد[١] . ويصدر بتعيينهم قرار من المجلس الأعلى ، كما نص فى القرار على أن يختار المجلس مكان اجتماعه مع مراعاة تنويعه قدر الإمكان.

– القرار الاتحادى رقم ٧ لسنة ١٩٦٨ بتشكيل لجان من ممثلين عن الإمارات لدراسة توحيد النقد والبريد وعلم الاتحاد ونشيده وشعاره الرسمى وإنشاء جريدة رسمية للاتحاد .

– القرار الاتحادى رقم ٩ لسنة ١٩٦٨ بشأن المصادقة على اختيار المجلس الاتحادى المؤقت لسمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثانى "ممثل إمارة قطر" فى المجلس المذكور رئيسا له[٢] .

---

(١) يلاحظ أنه لم يؤخذ بقاعدة الإجماع فيما يتعلق بالمجلس الاتحادى المؤقت ، واكتفى بأغلبية الثلثين ، إلا أن أغلب قرارات المجلس الاتحادى يشترط لتنفيذها التصديق عليها من المجلس الأعلى للاتحاد وقراراته تستلزم الإجماع .

(٢) يشير المرحوم : د . حسن كامل مستشار سمو أمير دولة قطر فى ذلك الوقت فى إحدى مذكراته الواردة فى وثائق اتحاد الإمارات "لدولة قطر" وذلك بتاريخ ١٩٦٨/٦/٢٦ أن الاستاذ شارل روسو لم ير ما يمنع الاتحاد بنظامه الأساسى المنصوص عليه فى اتفاقية دبى من الانضمام إلى منظمة الأمم المتحدة والشرط الأساسى لإمكان قبول الاتحاد بوصفه وحدة سياسية ذات سيادة عضوا فى تلك المنظمة هو أن تتوافر مقومات الدولة والأجهزة الحكومية ، والتى تسمح باعتباره وحدة مستقلة قادرة على ممارسة مميزات الجماعة ذات السيادة والاضطلاع بالتزاماتها . ويشير د. حسن كامل إلى أن هذا الرأى كان حافزا=

نشاط المجلس الاتحادى التنفيذى المؤقت :

استطاع المجلس الاتحادى التنفيذى المؤقت منذ قيامه فى ٧ يوليو وحتى تاريخ آخر اجتماع له بالدوحة فى يونيو ١٩٦٩ أن يصبح أكثر أجهزة الاتحاد نشاطا .

نستعرض فيما يلى بإيجاز أهم الأنشطة التى باشرها "المجلس الاتحادى المؤقت ":

– عقد "مجلس الاتحاد" أول اجتماع له بكامل هيئته بالدوحة بقطر فى يومى ٨و٩ سبتمبر ١٩٦٨ وافتتح سمو الشيخ "خليفة بن حمد آل ثانى" أعمال المجلس بكلمة حدد فيها أغراض المجلس وهى : "توثيق الصلات بين الإمارات ، وتنسيق خطوط تقدمها ، وتنظيم الدفاع الجماعى عن بلادها .

– ومن بين المسائل الموضوعية التى ناقشها المجلس : تنظيم دفاع جماعى مشترك وفعال عن إمارات الاتحاد صيانة لأمنها ومحافظة على سلامتها ، إلا أن المجلس لم ينته فيه إلى أى قرار أو توصية لاختلاف وجهات النظر حول الجهة المختصة ببحثه ، وعما إذا كان المجلس الاتحادى المؤقت أم المجلس الأعلى للاتحاد ، وقد رأى وفد قطر فى نهاية المناقشة أن يثير هذا الموضوع أمام المجلس الأعلى للحكام ، باعتبار أن شؤون الدفاع من الأمور الاتحادية ذات الطابع المستعجل .

كما أوصى المجلس بإنشاء ست لجان اتحادية :

لجنة للتربية والتعليم ومقرها قطر ، ولجنة للصحة العامة ومقرها البحرين ، وأخرى لتشريعات العمل والتأمينات الاجتماعية ، ولجنة للملكية العقارية ومقرها البحرين ، ولجنة للتجارة ومقرها دبى ، ولجنة للمواصلات

–لتأكيد ضرورة الإسراع فى تكوين أجهزة الاتحاد ، تلك الأجهزة التى لا يمكن للاتحاد بدونها أن يعمل ، وبالتالى أن يكون له وجود .

ومقرها "أبو ظبى" ، وذلك لدارسة واقتراح الخطوات اللازمة لتنسيق أنشطة الإمارات الأعضاء .

كما أوصى المجلس بأن يقوم المجلس الأعلى بإجراء الاتصال بخبير اقتصادى عالمى لدراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى الإمارات لوضع خطة اقتصادية شاملة .

وقد عقد المجلس سلسلة من الاجتماعات فى الفترة من أكتوبر ١٩٦٨ حتى مايو ١٩٦٩ ، وكان اجتماعه الثانى فى إمارة الشارقة فى الفترة بين ٢٦- ٢٧ نوفمبر ١٩٦٨ ، والثالث فى دبى فى الفترة ما بين ٤-٦ مارس ١٩٦٩ ، والرابع فى إمارة عجمان فى أول وثانى إبريل ١٩٦٩ ، وأمكن لهذا المجلس أن يملأ الفراغ فيما بين أدوار انعقاد المجلس الأعلى ، والذى لم يجتمع إلا أربع دورات بمعدل دورتين فى العام الواحد[١] .

<u>الدورتان الثانية والثالثة لاجتماعات المجلس الأعلى :</u>

عقد المجلس الأعلى للاتحاد جلسات الدورة الثانية بالدوحة فى قطر فى الفترة ما بين ٢٨-٣٠ رجب هـ الموافق ٢٠-٢٢ أكتوبر ١٩٦٨ بحضور

---

(١) من بين الموضوعات التى حدث فيها خلاف موضوع توحيد علم الاتحاد ، حيث أوصت اللجنة المشكلة لدراسة هذا الموضوع فى ختام اجتماعها بالشارقة يومى ١٥و١٦ أكتوبر ببقاء أعلام الإمارات التسع كما هى وعدم استبدالها بعلم اتحادى واحد ، وقد قام د. حسن كامل "مستشار" إمارة قطر بإعداد مذكرة رد على ما جاء لرأى اللجنة أكد فيها على ضرورة إنشاء علم واحد للاتحاد ، حيث إن اتفاقية دبى تنص صراحة على توحيد السياسة الخارجية للإمارات الأعضاء وتوحيد التمثيل الخارجى ، وأشار إلى أن دستور الاتحاد السويسرى ينص فى مادته الأولى على استقلال وسيادة المقاطعات الـ ٢٢ التى يتكون منها الاتحاد ، ومع ذلك فللاتحاد السويسرى بطبيعة الحال علم واحد ، كما أشار إلى أن ما جاء فى اتفاقية دبى بشأن احتفاظ كل إمارة عربية بسيادتها أن ذلك لا يعنى أكثر من أن لكل إمارة من الإمارات العربية أن تحتفظ بعلمها لاستخدامه داخل إقليمها رمزا لما تحتفظ به من سيادة داخلية – أما سيادتها الخارجية فقد تنازلت عنها بموجب اتفاقية دبى .
راجع : وثائق "اتحاد الإمارات العربية" – دولة قطر – الجزء الأول .
وراجع أيضا د . وحيد رأفت : المرجع السابق .

جميع حكام الإمارات التسع والوفود المرافقة لهم ، واتخذ عدة قرارات بشأن المسائل المدرجة فى جدول أعماله ، ومن أهمها : اختيار خبير اقتصادى لدراسة الأوضاع الاقتصادية للإمارات ، وأن يكون للاتحاد قوات مسلحة بجانب إنشاء قوات مسلحة محلية .

كما عقدت الدورة الثالثة للمجلس الأعلى فى الفترة من ١٠-١٤ مايو ١٩٦٩ فى الدوحة بقطر ، ووافق المجلس على الاستعاضة عن المجلس الاتحادى المؤقت بمجلس وزراء مكون من ١٣ وزيرا يكون اختيارهم من مواطنى الاتحاد ذوى الكفاءة ، كما رأت أغلبية الوفود أنها لا ترحب باختيار عاصمة إحدى الإمارات لتكون عاصمة للاتحاد ، كما أنها لا توافق على إنشاء مقره الدائم داخل إقليم أى منها ، وتقرر إرجاء البت فى الموضوع[1].

ووافق على أن يكون للاتحاد علم موحد يمثله فى الخارج ، على أن تحتفظ كل إمارة فى الداخل بعلمها الخاص ، وقرر المجلس الأعلى للحكام أن يكون مكان انعقاد الدورة الرابعة المقبلة فى إمارة "أبو ظبى ".

إعداد الدستور الاتحادى :

وقع الاختيار على الفقيه الكبير المرحوم الأستاذ الدكتور عبد الرزاق السنهورى لإعداد مشروع الميثاق الكامل الدائم للاتحاد ، وقد قبل هذه المهمة فى يوليو ١٩٦٨ ، إلا أنه - بناء على طلبه - تم إعفاؤه منها نظرا لمرضه .

---

(١) كان وفد البحرين يأمل فى أن تكون "المنامة" هى المقر الدائم للاتحاد بعد تسوية مشاكله مع إيران ، ومن جهة أخرى فقد ثار الجدل حول تحديد ممثلى كل إمارة من الإمارات التسع فى المجلس الاستشارى للاتحاد ، وأصر وفد البحرين على أن يكون تمثيل الإمارات داخل المجلس المذكور على أساس نسبة عدد سكان كل منها ، إلا أن الإمارات الصغرى اعترضت على اقتراح البحرين - نظرا لكثرة عدد سكانها - وتمسكت بمبدأ المساواة التامة فى التمثيل داخل المجلس بصرف النظر عن عدد السكان - ولم يتمكن المجلس الأعلى من التوصل إلى اتخاذ قرار جماعى فى هذا الموضوع ، وتقرر إرجاؤه . راجع . د . وحيد رأفت - المرجع السابق .

وقد تم تكليف المرحوم الأستاذ الدكتور وحيد رأفت بالقيام بهذه المهمة، وقد قام بإعداد مشروع دستور الاتحاد مسترشدا فى ذلك بمشروع اللجنة التى وافق على تشكيلها المجلس الأعلى للحكام فى دورته الثالثة بالدوحة ، لهذا الغرض ، وكذلك بالمشروع الذى تقدمت به قطر[1] ، وأنجز مهمته فى ٢١ سبتمبر ١٩٦٩ .

الدورة الرابعة للمجلس الأعلى للاتحاد :

بدأت الدورة الرابعة للمجلس الأعلى للاتحاد يوم ٢١ أكتوبر ١٩٦٩ فى "أبو ظبى" وتوصل الحكام فى الجلسات الأولى إلى قرارات إجماعية حول عدد من المسائل المدرجة فى جدول الأعمال ، وقد تناولت الإذاعات أنباء هذه الدورة وأذاعت خبر اختيار الشيخ زايد حاكم "أبو ظبى" رئيسا للاتحاد لمدة سنتين ، والشيخ راشد حاكم دبى نائبا للرئيس لنفس المدة ، والشيخ خليفة بن حمد آل ثانى حاكم إمارة قطر وولى عهدها فى ذلك الوقت رئيسا للوزارة الاتحادية .

كما تقرر أن يكون للاتحاد مجلس وطنى استشارى مؤلف من ٣٦ عضوا على أساس أربعة أعضاء لكل إمارة .

وأن تكون أبو ظبى المقر المؤقت للاتحاد إلى حين الفراغ من إقامة العاصمة الاتحادية الدائمة فى موقع وسط الحدود المشتركة بين إمارتى "أبو ظبى" و"دبى" – كما اتفق بالإجماع على إحالة موضوع دستور الاتحاد إلى

---

[1] أشار د . حسن كامل إلى أن مشروع الدستور الذى أعده ضمنه الأحكام التنظيمية التى أقرها المجلس الأعلى أو التى اعتبرت فى حكم المقررة نتيجة للمناقشات والاتصالات التى جرت بين حكومات الإمارات أعضاء الاتحاد قبل تقرير رفع مشروع الدستور المؤقت ، كما أوضح فى مشروعه الأحكام الدستورية الهامة ، واكتفى بايراد أحكام ترسى القواعد الرئيسية لنظام الحكم فى الاتحاد وتحدد مبادئه وأجهزته الأساسية ، وعلاقة هذه الأجهزة ببعضها ، والبعد عن تفاصيل أو مسائل مختلف عليها .
راجع : وثائق دولة قطر عن اتحاد الإمارات العربية – جزء ثالث – مرجع سابق .

لجنة من المسؤولين والمستشارين عن جميع الإمارات لدراسته ، وعلى إحالة التوصيات والمقترحات الخاصة بالدفاع إلى المجلس الوزارى الاتحادى بعد تشكيله ، وعلى تخصيص مبلغ نصف مليون دينار بحرينى للمصروفات الاتحادية العاجلة ، واستقر الرأى على أن يكون انعقاد الدورةالخامسة للمجلس الأعلى فى ٢٠ ديسمبر ١٩٦٩ فى "أبو ظبى"[١] .

وفى صباح اليوم الخامس لاجتماعات الدورة الرابعة "السبت ٢٥ أكتوبر ١٩٦٩" شاهد المراقبون الوكيل السياسى البريطانى فى "أبو ظبى" مستر جيمز ترودويل يحضر إلى قاعة الاجتماع ثم ينصرف بعد قليل ، وقيل إنه تلى على المجتمعين رسالة تلقاها من المقيم البريطانى فى الخليج السير ستيورات كروفورد ، وما أن انصرف الوكيل السياسى البريطانى ، حتى انفض الاجتماع فجأة ، وشعر المشاهدون خارج الاجتماع بأن أمورا جديدة قد طرأت ، وانطلقت الإشاعات بفشل هذا الاجتماع .

وقد اعتبر بعض الحكام هذا الأمر تدخلا من جانب بريطانيا فى الشؤون الداخلية للاتحاد ، وانبنى على ذلك كله أن القرارات التى اتخذها المجلس الأعلى بالإجماع فى هذه الدورة والتى كانت قد نشرت فى الصحف ورددتها الإذاعات المختلفة لا قيمة لها من الناحية القانونية ، كما أن البيان المشترك الذى كان معدا والذى كان يتضمن تلك القرارات لم يصدر ، وصدر بدلا منه بيان مختصر أذيع يوم ٢٥ أكتوبر ١٩٦٩ يتضمن تأجيل الاجتماع إلى يوم الأربعاء الخامس من نوفمبر ١٩٦٩ من أجل استكمال بحث الموضوعات التى لم يتم التوصل إلى قرار بشأنها . وانتهت المباحثات التساعية عند هذا الحد ، إذ لم يقرر الحكام التسعة الاجتماع بعد ذلك ، فضلا عن أنه قد استجدت بعض التطورات الأخرى والأحداث فى المنطقة نسردها فيما يلى :

---

(١) راجع د . وحيد رأفت "حول الإمارات العربية" ص١١٢ وما بعدها .

تطور الأحداث في المنطقة وقيام الاتحاد السباعي بدلا من الاتحاد التساعي :

(أ) البـحـريـن :

أعلن سمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفه حاكم البحرين أنه تقرر إنشاء "مجلس دولة" يتألف من رئيس ومن ١٢ عضوا لكي يتولى تنفيذ السياسة العامة للدولة ، وأصدر مرسوما آخر بإعادة تنظيم الدوائر الحكومية من بينها دائرة لقوة دفاع البحرين وثانية للخارجية .

وفي أواخر مارس ١٩٧٠ طلبت بريطانيا وإيران - بموافقة من البحرين - من السكرتير العام للأمم المتحدة يوثانت إرسال لجنة أو مبعوث من قبله لتقصى الحقائق في جزر البحرين لمعرفة رغبات سكانها وما إذا كانوا يفضلون أن تكون بلادهم دولة عربية مستقلة ، أم قطرا متحدا مع إيران، واستجاب الأمين العام لهذا الطلب على الفور ، ووصل المبعوث الدولي إلى البحرين .

ووافق مجلس الأمن الدولي بالإجماع بتاريخ ١٢ مايو ١٩٧٠ على تقرير مبعوث السكرتير العام للأمم المتحدة الذى جاء مسجلا لرغبة الغالبية الساحقة لسكان جزر البحرين في إعلان بلدهم دولة مستقلة ذات سيادة[١] ، مما دفع بإيران إلى إعلان موافقتها على هذه النتيجة ، واعتبرتها فاتحة لعهد جديد من الصداقة المتبادلة بينها وبين دولة البحرين .

(ب) قـطـر :

أعلنت قطر دستورها الجديد بتاريخ ٢٧ إبريل سنة ١٩٧٠ ، وينص الدستور أو "النظام الأساسي المؤقت" في مادته الأولى على أن قطر دولة عربية مستقلة ذات سيادة ، وأنها عضو في اتحاد الإمارات العربية . وقد نص

(١) راجع : عبد الله يعقوب بشارة : دور الأمم المتحدة في استقلال البحرين ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية "جامعة الكويت" - العدد السابع - يوليو ١٩٧٦ .

الدستور المؤقت لحكومة دولة قطر الصادر بتاريخ ١٩٧٠/٤/٢ على أن يعمل به بعد ٩٠ يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ، إلا أن أحداث المنطقة اختصرت هذه المهلة ، حيث إنه تم تشكيل أول وزارة قطرية بتاريخ ٢٩ مايو ١٩٧٠ وفقا لأحكام هذا الدستور المؤقت "برئاسة سمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني نائب الحاكم وولي العهد وعضوية تسعة وزراء .

(ج) دولة الإمارات العربية المتحدة :

وبعد تغيير الأوضاع فى كل من البحرين وقطر أعلن باقى الحكام قيام الاتحاد فى ١٨ يوليو ١٩٧١ ، حيث تم فى هذا اليوم التوقيع على الدستور المؤقت للإمارات الذى أصبح سارى المفعول فى ٢ ديسمبر ١٩٧١، وهو اليوم الذى أعلن فيه قيام الدول الحديثة ، وتم ذلك بعد أن أصدر المجلس الأعلى للاتحاد قراره الخاص باختيار الشيخ زايد حاكم "أبو ظبى" أول رئيس لدولة الإمارات العربية ، كما اختير الشيخ راشد حاكم دبى نائبا للرئيس خمس سنوات . وقد نص الدستور على أن يكون لكل من الرئيس ونائبه حق التجديد بشرط موافقة المجلس الأعلى ، وهو السلطة العليا فى الدولة[1] . ومن أهم معالم نظام الاتحاد لدولة الإمارات العربية أنه أقام دولة جديدة وأنهى الشخصية الدولية للإمارات ، كما أنشاء الدستور مؤسسات دستورية اتحادية متكاملة يخضع لها سكان الإمارات مباشرة ، وذلك إلى جوار المؤسسات القائمة فى الإمارة ، وأرسى مبدأ علو الدستور والقوانين الاتحادية[2] .

---

(١) راجع : د . جمال زكريا قاسم : "إمارات قديمة ودولة حديثة" – المرجع السابق .

(٢) لحكومة الاتحاد – طبقا للدستور المؤقت – صلاحية ممارسة العلاقات الخارجية ، والشؤون الدفاعية ، وقد ظلت الشئون الداخلية فى أيدى الإمارات الأعضاء المشكلة للدولة أو على الأقل جزء من تلك الشئون الداخلية . ويقوم المجلس الأعلى بوضع السياسة العليا والمصادقة على القوانين الاتحادية والميزانية والموافقة على المعاهدات والاتفاقيات ، وتؤخذ الأصوات فى المسائل الهامة بالأغلبية التى لا تقل عن خمسة أصوات منها دبى وأبو ظبى – وتتركز السلطة التنفيذية فى المجلس الوزارى – كما يتكون المجلس الاستشارى الوطنى من ٤٠ عضوا تمثل أبو ظبى ودبى بثمانية أعضاء لكل منهما والشارقة ورأس الخيمة بستة أعضاء لكل منهما ، بينما يمثل الفجيرة وعجمان وأم–

ولاشك أن اتحاد الإمارات العربية السبع كان نواة لتكوين مجتمع خليجى عربى واحد يضم البلدان التى تشترك فى العوامل الجغرافية والروابط التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية . وقد واجه أبناء منطقة الخليج العربية تحديات كبيرة فرضت نفسها لتكون دافعا قويا لأن ت شعوب الخليج عن وجودها فى إطار واحد ، مما انعكس أثره على قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذى تنعقد عليه الآمال فى المنطقة لجعلها وحدة سياسية واقتصادية تحقق رفاهية شعب الخليج العربى .

-القيوين بأربعة أعضاء لكل منها ، ويتم اختيار الممثلين فى كل إمارة بطريق التعيين من قبل الحكام ، ومدة العضوية سنتان . وتنحصر مهمة المجلس الاستشارى فى مناقشة وإقرار الميزانية والموافقة على مشروعات القوانين التى يقدمها إليه المجلس الوزارى ، على ألا تعتبر نافذة إلا بعد مصادقة المجلس الأعلى عليها ، والذى يتكون من حكام الإمارات السبع . وتنظيم السلطة القضائية يقوم على إنشاء محكمة اتحادية عليا ومحاكم اتحادية ابتدائية .

راجع : د . أحمد كمال أبو المجد "النظام الدستورى لدولة الإمارات العربية" معهد البحوث والدراسات العربية – "دولة الإمارات العربية : دراسة مسحية" – القاهرة ١٩٧٨ – ص٧١٣ وما بعدها .

– وبتاريخ ٢٠/٥/١٩٩٦ وافق المجلس الأعلى لدولة الإمارات العربية المتحدة برئاسة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة على مشروع تعديل الدستور المؤقت للدولة وذلك بحذف كلمة "مؤقت" من أحكام الدستور ، وأن تكون مدينة أبو ظبى عاصمة الدولة . وقرر المجلس الأعلى إحالة مشروع التعديل الدستورى إلى المجلس الوطنى الاتحادى لمناقشته تمهيدا للتصديق عليه وإصداره من رئيس الدولة وفقا للإجراءات التى نص عليها الدستور .

– كما وافق المجلس الأعلى على تمديد عمل لجنة مراجعة الدستور للنظر فى تعديل أى مواد من الدستور تتطلبها المرحلة المقبلة .

الفصل الثالث

تطور الاستراتيجية الأمريكية فى منطقة الخليج العربية [1]

بداية النفوذ الأمريكى فى الخليج العربى :

أحدثت الولايات المتحدة الأمريكية أشكالا مختلفة من الأحلاف مع البلاد الخليجية وجنوب الجزيرة ، وكانت بدايتها فى عام ١٨٣٣ م ، حيث عقدت مع سلطنة عمان معاهدة مودة وتجارة تمنح حق المرور والإقامة لرعايا الولايات المتحدة الأمريكية فى مسقط ، وتتيح إرسال الممثلين الأمريكيين التجاريين إلى هذه البلاد ، ولكن بريطانيا ظلت تحمى الخطط الأمريكية فى هذه الإقاليم .

وطوال العقدين التاليين للحرب العالمية الأولى تمسكت الولايات المتحدة بمبدأ الباب المفتوح فى سياستها الاقتصادية نحو الشرق الأوسط ، ولم يقتصر ذلك على مصر وسوريا والعراق والمملكة العربية السعودية ، بل تعداه إلى جنوب الجزيرة العربية ، حيث المحميات البريطانية ، وإلى بلاد الخليج ، حيث شبه المحميات البريطانية[2] ، وأمكن لشركات البترول الأمريكية فى ظل تلك السياسة أن تحصل على امتيازات خالصة لها بالاستغلال أو أن تشارك الشركات العالمية المشتغلة ، وذلك كله فى إطار قيام المملكة المتحدة بحمياتها بمفردها دون الولايات المتحدة الأمريكية .

وقد ظهر اهتمام أمريكا بشبه الجزيرة العربية وساحل الخليج العربى بوضوح منذ عام ١٩٢٤ ، وفى عام ١٩٢٨ أخذ بعض الأمريكين [3] يجوبون

---

[1] راجع :

Anthony H . Cordesman "The Gulf and the West". Strategic relations and military realities. Westview press . London 1988 .

[2] راجع : د . سيد نوفل : الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربى وجنوب الجزيرة – الكتاب الأول – معهد البحوث والدراسات العربية – القاهرة – الطبعة الثانية – ١٩٦٧،١٩٦٦ – التدخل الأمريكى والصراع الدولى ص٩٤ وما بعدها .

[3] سبق أن عرض (ابن سعود) على الإنجليز الحصول على امتيازات البترول فى بلاده قبل أن يتفق مع الأمريكيين ، غير أنهم كانوا عازفين عن ذلك لاعتقادهم بعدم وجود=

فى أنحاء المملكة العربية السعودية وخاصة منطقة الإحساء بحثا عن البترول نتيجة لتناقص الاحتياطى الأمريكى ، واستطاعت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تأييدها ومساندتها لشركاتها البترولية خلال فترة ما بين الحرب العالمية الأولى والثانية أن تتسلل إلى منطقة الخليج العربية التى كانت مغلقة على النفوذ البريطانى لأكثر من قرن ، واستغلت ظروف إسهامها فى الحرب العالمية الأولى ، وأجبرت بريطانيا على الرضوخ لمطالبها ، فتسلمت منها ما يقرب من ربع أسهم شركة بترول العراق ، وأطلقت يدها فى بترول البحرين والمملكة العربية السعودية ونصف بترول الكويت ، وذلك خلال فترة ما بين الحربين ، مما حال بين بريطانيا وبين سيطرتها الكاملة على مصادر الطاقة فى المنطقة خلال هذه الفترة .

ويلاحظ أن أول تدخل سياسى ظاهر للولايات المتحدة الأمريكية فى الشرق الأوسط والمنطقة العربية هو الدور الأساسى الذى قامت به فى دعم إسرائيل لكى تكون أداة لتهديد العرب ، ولقد مارست ضغطا على الأمم المتحدة حتى أقرت مشروع التقسيم فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ ، وبادرت إلى الاعتراف بإسرائيل فور إعلان قيامها فى ١٥ يناير ١٩٤٨ . ومنذ ذلك الوقت ضاعفت الولايات المتحدة جهودها للتدخل فى شؤون العالم العربى، واتخذت من قضية فلسطين ومصالح العرب النفطية وسيلة للتدخل فى المنطقة .

-البترول فى شبه الجزيرة العربية ، استنادا إلى التقارير التى بعثت بها خبراء شركة بترول العراق الذين أوفدتهم إلى المنطقة ، وإلى تقارير السفير البريطانى فى جدة السير "أندروريان" التى كانت لا تشجع على استثمار الأموال البريطانية فيها لأن أهدافها السياسية لم تكن قد استقرت بعد ، وإزاء هذا الحذر من جانب الإنجليز حصل الأمريكيون على امتياز البترول فى منطقة الإحساء عام ١٩٣٣ . راجع د . بدر الدين عباس الخصوصى "اهتمام الولايات المتحدة ببترول الخليج العربى خلال فترة ما بين الحربين العالميتين" . - مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية - العدد ٣١ - السنة الثامنة - يوليو ١٩٨٢ - ص١٨٥ وما بعدها .

وقد أثار الانسحاب البريطانى من إمارات الخليج العربية عـام ١٩٧١ قضية ترتيبات الأمن فى منطقة الخليج ، وكان التركيز على الولايات المتحـدة الأمريكية باعتبارها القوة العالمية التى تعمل على تحقيق مصـالح الغـرب فـى المنطقة .

الولايات المتحدة الأمريكية ومفهومها عن أمن الخليج :

تعتبر الولايات المتحدة وحلفاؤها فى أوروبا واليابـان أكثر الأطـراف التى تهتم بأمن الخليج ، وذلك بسبب الاعتماد المتزايد لتلك الـدول علـى نفـط الخليج ، ووجود أكثر من نصف الاحتياطى العالمى فى هذه المنطقة .

ولذلك فإن تلك الدول عندما تتحدث عن "أمن الخليج" فإنها تعنى حماية الخليـج من المخاطر والتهديدات التى تعوق استمرار تدفق النفـط إليهـا بكميـات تكفـى احتياجاتها وبأسعار مناسبة .

وبهذا المفهوم كانت تثار قضية أمن الخليج وتطرح معها المشروعات الكفيلة بالحفاظ على المصالح الحيوية الأمريكيـة والغربيـة فـى نفط الخليـج . ونوضح ذلك وفقا لما يلى :

١ – مبدأ نيكسون للدفاع عن الخليج :

حاولت الولايات المتحدة أثناء حكم الرئيس الأمريكى الأسبق نيكسـون اتباع أسلوب يعفيها من التدخل العسكرى المباشر ، باختيار قوة إقليميـة يوكـل إليها مهمة رجل الشرطة فى المنطقة ، وسـميت هـذه السياسـة بمبـدأ نيكسـون للدفاع عن الخليج .

وكانت القوة الإقليمية التى اعتمدت عليها الولايات المتحدة الأمريكية فى إيران الشاهنشاهية [1] التى أمدتها بكل مقوماتها العسكرية للقيام بهذا الدور فى الوقت الذى كان يصعب على الرئيس الأمريكى أن يتخذ إجراء عسكريا مباشرا بعد أحداث فيتنام[2] .

وأعلن نيكسون فى مايو ١٩٧٢ استعداد الولايات المتحدة لأن تبيع لإيران كل ما تطلبه من أسلحة ومعدات ، وقد أسهمت المبيعات العسكرية الأمريكية الضخمة لإيران فى انعاش الصناعة العسكرية الأمريكية التى كانت تواجه أزمة بعد انتهاء الحرب الفيتنامية ، كما ساعد ازدياد التسليح الإيرانى ازدياد عوائد النفط بعد عام ١٩٧٣ وشدة رغبة شاه إيران فى الهيمنة على الخليج .

ولقد حاول النظام الإيرانى بزعامة الشاه محمد رضا بهلوى إحياء القومية الفارسية ، وإنشاء سوق آسيوية مشتركة تهدف إلى مواجهة القومية

---

(١) قام الاتحاد السوفيتى وبريطانيا بغزو إيران فى عام ١٩٤١ وقسمت إيران إلى منطقتى احتلال بين بريطانيا والاتحاد السوفيتى ، وفى فبراير ١٩٤٦ خرجت قوات الاحتلال البريطانية من إيران ، ووجدت الولايات المتحدة أن آمال السوفيت فى إيران خطيرة وتشكل تهديدا للسيطرة على نفط الخليج ، فقامت بتشجيع إيران على إعطاء السوفيت امتيازات بترولية هامة مقابل إنسحابه من إيران ، ونتيجة لذلك سحب الاتحاد السوفيتى قواته من إيران فى ٩ مايو ١٩٤٦ . وفى يوليو ١٩٤٧ رفضت إيران بدعم من الولايات المتحدة – امتيازات النفط التى تدفعها للاتحاد السوفيتى ، وأرسلت الولايات المتحدة معونة عسكرية إلى الحكومة الإيرانية الموالية للغرب فى أكتوبر ١٩٤٧ ، وكان ذلك بداية لمعونات اقتصادية وعسكرية كبيرة لإيران . وبالرغم من أن بريطانيا استفادت من امتيازاتها فى بترول إيران فى ذلك الوقت ، إلا أن الولايات المتحدة حلت محل بريطانيا كقوة غربية رئيسية فى إيران ، وتركت هذه الأحداث الشاه معتمدا على دعم غربى .
راجع : أنتونى هـ . كوردسمان "بعد العاصفة" – التغيرات فى التوازن العسكرى للشرق الأوسط – القاهرة – دار الهلال ص٤١٤ .

(٢) راجع :
Yoseph Wright Twinam: U.S. Interests in the Arabian Gulf . American – Arab Affairs – summer. 1987 . No . 21 Washington. U.S.A.

العربية وطرح اقتراحا للدفاع الإقليمى عن الخليج تحت الزعامة الإيرانية ، غير أن هذا الاقتراح لم يجد ترحيبا من الدول الخليجية .

وكانت الاستراتيجية الإيرانية فى فترة حكم الشاه تعمل على دعم قدرتها العسكرية بحيث تصبح قوة إقليمية عظمى فى المنطقة ، وأحتلت جزر "أبو موسى" والطنبين الكبرى والصغرى ، وشجعت الهجرات الإيرانية إلى بلدان الخليج العربية ، ودعمت علاقاتها مع باكستان وإسرائيل .

الثورة الإيرانية وأثرها :

تلقت الاسترتيجية الأمريكية فى الشرق الأوسط ضربة قوية أفقدتها توازنها ، وذلك بسقوط نظام شاه إيران فى عام ١٩٧٩ نتيجة قيام الثورة الإسلامية الإيرانية ، وأدى ذلك إلى انفتاح ثغرة الأمن فى الخليج مرة أخرى، وعادت قضية الفراغ الاستراتيجى تفرض نفسها بعد التغيير فى السياسة الداخلية الإيرانية ، وقيام "الاتحاد السوفيتى" سابقا باجتياح أفغانستان، الأمر الذى أدى إلى تفاقم أبعاد الصراع العالمى فى منطقة الخليج حتى بلغ ذروته فى عام ١٩٨٠ ، وكذلك عند قيام الاتحاد السوفيتى بحشد ٢٨فرقة من قواته المسلحة على الحدود الشمالية لإيران مما أدى إلى نشوب أزمة حادة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى فى إبريل ١٩٨٠ .

ولم تكن الولايات المتحدة مستعدة عسكريا فى ذلك الوقت لمواجهة مثل هذا التهديد ، وانعكست ردود الفعل الأمريكية العنيفة لتبرز الأهمية الحيوية لمنطقة الخليج ، وذلك وفقا لما يلى :

* توجيه إنذار أمريكى "للاتحاد السوفيتى" لسحب قواته بعيدا عن الحدود الشمالية الإيرانية .

* قيام البنتاجون ببحث إمكانية استخدام أسلحة نووية فى منطقة الخليج إذا ما تعرضت إيران لغزو سوفيتى .

وبذلك شهدت منطقة الخليج تطورات كبيرة فى ذلك الوقت ، ومن أهمها :

* استمرار اعتماد الدول الغربية على نفط منطقة الخليج العربى .

* تأثير الأهداف المستمرة فى إيران – بعد قيام الثورة الإيرانية – على الدول الأخرى بالمنطقة .

* ازدياد القدرة العسكرية السوفيتية .

وكان الرأى العام الأمريكى قد اقتنع عقب الثورة الإيرانية بضرورة دعم القدرة العسكرية للولايات المتحدة لمواجهة صراعها مع "الاتحاد السوفيتى" ، وذلك بعد أن فقدت الولايات المتحدة ثقة حلفائها كدولة كبرى ، وازداد هذا الاقتناع عقب التدخل السوفيتى فى أفغانستان ، واقتراب السوفيت من منطقة الخليج العربية ، بالرغم من محاولة فرنسا وألمانيا الاتجاه إلى سياسة المسالمة مع "الاتحاد السوفيتى" ودعم سياسة "الوفاق" بهدف تحقيق استقلالية أوروبا الغربية فى ذلك الوقت عن المظلة الأمريكية[1] .

٢– مبدأ كارتر وأمن الخليج :

أخذت إدارة الرئيس الأمريكى الأسبق "كارتر" على عاتقها فى خريف عام ١٩٧٩ تأسيس إطار أمنى جديد فى منطقة الخليج ، وشملت هذه المجهودات مبادرات مثل : زيادة الوجود البحرى للولايات المتحدة بشكل أساسى فى المحيط الهندى ، وإعداد وحدات أمريكية للتدخل السريع فى المنطقة .

---

[1] شهدت السنوات الأخيرة من السبعينات تباعدا بين النظرة الأوروبية والأمريكية لمنطقة الخليج العربية ، وسببها حرص دول أوروبا "الغربية" على استمرار تدفق النفط ، وعلى فتح أسواق جديدة للسلاح والتكنولوجيا وعدم تصعيد المواجهة ضد "الاتحاد السوفيتى" ، وإحياء الروابط القديمة مع دول المنطقة عموما ، ومحاولة تأدية دور مستقل فى المنطقة .

وفى ٢٣ يناير ١٩٨٠ أعلن الرئيس كارتر مبدأه عن أمن الخليج فى خطابه إلى الأمة الأمريكية قائلا :

"إن أية محاولة لأية قوة خارجية للسيطرة على الخليج تعتبر اعتداء على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية ، ومثل هذا الاعتداء سيرد عليه بأية وسيلة مناسبة بما فى ذلك الرد العسكرى ".

وقد أدت التطورات فى ذلك الوقت إلى اقتناع الولايات المتحدة بأنه يجب مضاعفة الجهد فى مجال التسلح لتعويض ما حدث فى اتفاقية "سولت" – الخاصة بالحد من الأسلحة الاستراتيجية بين الدولتين العظمتين – ومن أجل الأمن الأمريكى وأمن حلفاء أمريكا ، ولم يحدث منذ أزمة كوبا ١٩٦٢ أن كانت هناك وحدة فكر بين الرأى العام الأمريكى مثلما حدث فى تلك الأيام، وذلك للعمل سريعا على تعزيز القدرة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية .

وقد أدلى "هنرى كيسنجر" وزير خارجية أمريكا الأسبق بحديث فى ذلك الوقت أشار فيه إلى أسباب تدهور الولايات المتحدة الأمريكية عسكريا أمام "الاتحاد السوفيتى" ، ولخص هذه الأسباب فيما يلى :

* اعتقاد الولايات المتحدة الأمريكية بأنها تستطيع التأثير فى "الاتحاد السوفيتى" اقتصاديا ، وعدم المبالاة بتعزيز قدرتها العسكرية .

* الاستقطاعات الضخمة التى أقرها الكونجرس من ميزانية وزارة الدفاع الأمريكية فى السنوات الماضية .

* تباطؤ حكومة الرئيس "كارتر" فى تنفيذ مشروعات الصواريخ الحديثة فى ذلك الوقت الذى كان "الاتحاد السوفيتى" يزيد بصفة مستمرة من نفقاته العسكرية .

٣- موقف إدارة الرئيس ريجان :

اتهمت إدارة الرئيس الأمريكى "ريجان" الرئيس كارتر بالضعف والتردد فى مواجهة الخطر السوفيتى ، وجعلت مسؤولياتها الأولى مواجهة ما اعتبرته تدهورا فى النفوذ الأمريكى مقابل تزايد القوة العسكرية السوفيتية ومناطق نفوذها ، وأنه يجب التعامل مع "الاتحاد السوفيتى" من موقع القوة العسكرية والسياسية ، مما أدى بالاتحاد السوفيتى إلى تفسير هذه السياسة بأنها تهدف إلى تحقيق تفوق عسكرى واستراتيجى ، وإلى قلب موازين القوى، ونقض المبدأين اللذين كان يحكما علاقات القوتين العظميين فى ذلك الوقت، وهما : **التعادل فى القوة الاستراتيجية ، والأمن المتساوى .**

وهكذا أصبحت سياسة مواجهة "السوفيت" عالميا هى السياسة التى كانت تدور حولها الإدارة الأمريكية فى ذلك الوقت .

وأدت هذه التطورات إلى اهتمام الإدارة الأمريكية بالقارة الأفريقية ومنطقة الخليج العربية والعمل على التصدى لأى انتشار "للنشاط السوفيتى" فى القارة الأفريقية والمنطقة العربية.

وقد كان التصور الأمريكى للمخطط السوفيتى عن نفط الخليج العربى يعتمد على ما يلى :

* تقليص الإمدادات النفطية إلى دول أوروبا الغربية عن طريق التحكم فى مضيق هرمز أو التعرض لناقلات النفط .

* السيطرة الفعلية على نفط الخليج ، حيث إن الاحتياطى من نفط الخليج يشكل مصادر نقدية كبيرة بالعملة الصعبة ، ويدعم قدرة "السوفيت" على ممارسة التأثير السياسى والعسكرى ، وطالما كانت المصالح السوفيتية متعارضة مع مصالح حلف الناتو والتحالف اليابانى الأمريكى فإن هذه السيطرة سوف تكون لها آثارها الكبيرة ، حيث إن نفط المنطقة يعتبر شريانا لحياة الدول الصناعية الغربية ، سواء فى زمن السلم أو فى زمن الحرب .

ومن جهة أخـرى ، فقد استنكر "الاتحـاد السـوفيتى" فـى ذلـك الوقـت المزاعم التى كانت تعلن أنه سيصبح مستوردا للنفط ، كما أنه أنكر وجـود أى اهتمام لديه بنفط الخليج أو رغبته بالحصول على ميناء فى المياه الساخنة فـى الخليج ، واقترح عقد مؤتمـر أوروبـى شـامل يبحـث أمـن طـرق المواصـلات النفطية من الخليج ، وذلك كبديل عن السياسات العسكرية التى تهـدد بتحويـل المنطقة إلى بارود ساخن .

الاتحاد السوفيتي والحزام الشمالي :

كـان للاتحـاد السـوفيتى مصلحـة فـى امتداد نفـوذه وسـيطرته علـى أفغانستان وإيران وباكستان وتركيا وهى (الحزام الشمالى) للشرق الأوسط .

ففى الحرب العالمية الثانية كانت تركيا وإيران وباكستان جزءا حيويـا مـن الحـاجز الـذى يفصـل الاتحـاد السـوفيتى جـوا وبـرا عـن الخليـج العربـى والمحيط الهندى .

وقـد كـان للولايـات المتحـدة الأمريكيـة وحلفائهـا عـام ١٩٥٠ مداخـل وتسهيلات فى القواعد وفى الأجواء على طول الشـواطئ الشـمالية والجنوبيـة للبحر الأبيض المتوسط وجزره الكبرى ، كما كـان لديهـا مدخـل إلـى القواعـد الكـبرى فـى الخليـج ، إذ المسـافة بيـن "إنكـيرليك" فـى تركيـا وبعـض النقـاط الرئيسية فى الخليج لم تكن تزيد عن ٩٩٠ ميلا بحريا .

ومنذ الخمسينات انعكس تقريبا هذا الموقف النسبى للاتحـاد السـوفيتى والولايات المتحدة الأمريكيـة وحلفائهـا ، وأصبحـت أمريكـا هـى التـى تواجـه صعوبـات كبيرة للحصـول علـى تسـهيلات قاعديـة وجويـة ، ويبعـد الاتحـاد السوفيتى ما بين ٥٠٠ إلى ١٠٠٠ ميل بحرى من الخليـج الأعلـى عبر طـرق متاحة سياسيا وعسكريا ، وكان على الولايات المتحـدة فـى المقـابل فـى نهايـة

السبعينات أن تقطع حوالى ٧٣٠٠ ميل بحرى من " فورت رايلى" فى كنسانس حتى تنقل قوات برية ثقيلة إلى المنطقة ، كما كان عليها أن تتوقف ٣ مرات فى الطريق .

٤ – الاستراتيجية الأمريكية حتى منتصف الثمانينات

مواجهة القوة السوفيتية فى المنطقة :

أشارت التقارير الأمريكية فى ذلك الوقت إلى أن الوجود السوفيتى فى منطقة الخليج الذى كان ضئيلا فى الخمسينات ، قد زاد فى السبعينات إلى درجة فاقت الوجود الأمريكى "تسهيلات جوية وبحرية" وأن أوروبا واجهت ذلك بفتور ، وكانت وجهة النظر الأمريكية تشير إلى أنه يلزم لموازنة "عدم التكافؤ" تطوير الحلف الأوروبى الأمريكى وفقا لما يلى :

* الإقرار بإمكانية القيام بعمل ما فى مواجهته .

* تطوير برنامج طويل المدى لمواجهة هذا التهديد .

على أن يشمل هذا التخطيط الطويل المدى – ليس فقط قوة التدخل السريع[1] التى اقترحها الرئيس كارتر ، بل أيضا قوات دائمة فى المنطقة فى

---

(١) يتمثل التصور الأمريكى لقوات التدخل السريع التى أعدتها الولايات المتحدة الأمريكية فى النقاط التالية :
أ– قوات تتكون من وحدات عسكرية موجودة ، وليس من وحدات جديدة تقام خصيصا لأغراض المجابهة ضد الاتحاد السوفيتى فى الخليج .
ب– يستغرق إعداد هذه القوات ما بين خمس وثمان سنوات ، ولن تستطيع هذه القوات وقف هجوم سوفيتى كاسح ، بل ستكون وظيفتها مجرد إعاقة لهذه القوات .=

حدود المقبول سياسيا ، ويجب أن يكون حجم هذه القوات كافيا حتى تستطيع حماية نفسها من الغارات الجوية ، وتأمينها ضد أى هجوم معاد .

ولذلك فإن التصور الأمريكى للوضع فى الخليج العربى فى ذلك الوقت ودوره فى مناوءة الوجود السوفيتى فى المنطقة كان يقوم على ما يلى[1] :

أولا: لمنطقة الخليج أولوية رئيسية ، حيث استعداد القتال ضد السوفيت يجب أن يكون فى أقصى مراحله .

ثانيا: يتطلب الوجود العسكرى الأمريكى فى المنطقة مزيدا من القواعد العسكرية وأسطولا بحريا فى المحليط الهندى مساويا أو أكبر من الأسطول الأمريكى السادس فى البحر الأبيض المتوسط .

ولقد تناولت وكالات الأنباء ملخصا لورقة العمل التى أعلنتها وزارة الدفاع الأمريكى فى ذلك الوقت عن أولويات المهام الدفاعية للقوات الأمريكية فى حالة وقوع الحرب الشاملة ، واعتبار منطقة الخليج تمثل المرتبة الثالثة بعد أمريكا الشمالية ومنطقة حلف الأطلنطى[2] .

=ج- يمكن الاستعانة بدول لها مواقع استراتيجية فى منطقة الخليج لتيسير نقل القوات وقت الحاجة ، وذلك مثل تركيا ، كما يمكن اتخاذ مواقع مسبقة للمدرعات والمعدات الثقيلة التى يتقرر نقلها عن طريق الجو .

راجع : "إسرائيل والمصالح الأمنية الأمريكية فى الخليج" دراسات استراتيجية - مؤسسة الأبحاث العربية : بيروت الدراسة رقم ٤٠ - السنه الثانية - ١٦ - ١٩٨١ - "تقرير إلى الكونجرس الأمريكى فى - مجموعة المستشارين التى زارت منطقة الخليج العربية فى مارس ١٩٨١ .

(١) راجع : "ألبرت ولستتر" : "أنصاف حلول وأنصاف سياسات فى الخليج" - دراسات استراتيجية - مؤسسة الأبحاث العربية - بيروت - الدراسة رقم ٢٦ السنة الثانية - ١٩٨١/٢ .

(٢) عبر ريتشارد نيكسون الرئيس الأسبق للولايات المتحدة الأمريكية فى كتابه "The Real War" عن استراتيجية الاتحاد السوفيتى فى القارة الأفريقية ومنطقة الخليج العربى بقوله :=

وأشارت التقارير الصحفية إلى أن هذه الوثيقة التى وضعتها وزارة الدفاع الأمريكية لتنفيذها خلال خمس سنوات تبدأ من عام ١٩٨٣ حتى ١٩٨٨ تعد أول وثيقة دفاعية متكاملة تعدها إدارة الرئيس ريجان - جاءت متناسقة مع الوثائق التى أعدتها الإدارة الأمريكية السابقة . ودعت هذه الوثيقة إلى توزيع القوات الأمريكية فى كل من منطقتى حلف الأطلنطى والخليج مستندة إلى أن هاتين المنطقتين مرتبطتان ارتباطا استراتيجيا - وأنه يجب تقوية النظم الدفاعية والهجومية لدول جنوب شرق حلف الأطلنطى "تركيا واليونان" أساسا ، لأن هذه الدول سوف تكون مدفوعة للدفاع عن دول

="إن الاتحاد السوفيتى قام بحركة "كماشة" غاية فى الجرأة لحصار الخليج ، وهى حركة تهدف فى النهاية إلى قطع شريان البترول الحيوى المؤدى إلى الغرب - فالكماشة الأولى تمر عبر أفريقيا أعلى القرن الأفريقى حتى شبه الجزيرة العربية ، وبدأت فى أنغولا حيث نقل السوفيت أكثر من ١٥ ألف جندى كوبى كى يقيموا النظام الذى يريدونه ، واستمر التحرك فى أثيوبيا حيث نزل ٢٠ ألف كوبى وأصبحوا هذه المرة يقفون عند الشاطئ الآخر من البحر الأحمر قرب المملكة العربية السعودية . واستمرت الكماشة فى اتجاه آخر فى الشمال ، ففى عام ١٩٧٨ سيطرت جماعة موالية لموسكو على السلطة فى أفغانستان ، وبين فكى الكماشة أطيح بشاه إيران من على العرش ، وفى النهاية استولى السوفيت على أفغانستان بعد أن دخلتها جيوشهم وقواتهم المسلحة الغازية ... وفى عام ١٩٧٩ أعلنت شركة لويدز العملاقة للتأمينات فى لندن أن أصحاب السفن الذين يريدون أن تمر سفنهم عبر مضيق هرمز يجب أن يدفعوا تأمينات توازى التأمينات التى تدفع فى مناطق الحرب، كما أن السيطرة على شريان البترول المؤدى إلى الغرب معناه السيطرة على حياة الغرب كلها ، ولم يحدث أبدا فى التاريخ أن أصبحت منطقة الخليج تمثل هذه الأهمية بالنسبة لمستقبل العالم .. وإذا نجح السوفيت فى السيطرة الفعلية على الخليج فستصبح أوروبا واليابان تحت رحمتهم .. والرحمة ليست من الصفات المأثورة عن السوفيت .. إن إمدادات البترول للغرب من الشرق الأوسط معرضة فى الواقع لعدة تهديدات خطيرة أولها النزاع العربى الإسرائيلى الذى يحمل فى طياته كل إمكانيات التفجير ، والثانى العدوان السوفيتى" . عن الرئيس الأسبق للولايات المتحدة : "ريتشارد نيكسون" فى كتابه "الحرب الحقيقية" نشرت ترجمته جريدة الأهرام - القاهرة على أيام متتالية اعتبارا من ١٩٨٠/٤/١١ .

شمال الخليج فى حالة الخطر ، وذلك مما يزيد من فاعلية الدفاع عن تلك المنطقة[1] .

من العرض السابق تتضح أبعاد الاستراتيجية الأمريكية فى منطقة الخليج العربية حتى منتصف الثمانينات وقبل تفكك الاتحاد السوفيتى ، والتى كانت تهدف إلى تحقيق مصالحها فى المنطقة ، وتأمين الدول الغربية فى الحصول على نفط الخليج العربى ، مع التركيز على تحقيق هدفها الأول فى مناوءة الوجود السوفيتى[2] فى المنطقة ، والإعداد للقوة العسكرية اللازمة للتدخل السريع والتصدى للنشاط السوفيتى فى المنطقة .

الاستراتيجية السوفيتية ومبادرة بريجنيف الخليجية :

أثناء تواجد بريجنيف فى الهند وفى ٢٠ من يناير ١٩٨١ - وقبل ٤٠ يوما من تولى الرئيس ريجان سلطته الدستورية - وجه بريجنيف أول تحد مباشر للإدارة الأمريكية الجديدة والتى كانت قد أعلنت عن نيتها فى التشدد والحزم تجاه الاتحاد السوفيتى .

وفى الوقت الذى كانت فيه دوائر حلف الأطلنطى مجتمعة لبحث الموقف فى بولندا واحتمالات التدخل السوفيتى فيه ، آثر الرئيس السوفيتى ليونيد بريجينيف أن ينقل المواجهة مع الغرب من وسط أوروبا إلى الخليج العربى ، ويعلن مبادرته عن الأمن فى الخليج العربى .

وقد وجه بريجينيف الدعوة من فوق منبر البرلمان الهندى - إلى الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان والصين - لإصدار وعد بعدم

---

(١) راجع جريدة الأهرام - القاهرة - عدد يوم ١٩٨٢/٦/٢٤ - تقرير تحت عنوان "تأكيد البنتاجون" لأهمية الخليج الاستراتيجية - عن "واشنطن بوست".

(٢) راجع :

Caspar W. Weinberger/U.s. Defence Strategy. Foreign Affairs. Spring 1986 . Vol. 64 . No 4 . Boulder, Colorado.

التدخل بأى شكل من الأشكال فى شؤون دول الخليج ، وذلك بالالتزام بخمسة مبادئ طرحها بريجينيف على النحو التالى[1] :

أولا : عدم استخدام أو التهديد باستخدام القوة ضد بلدان منطقة الخليج وعدم التدخل فى شؤونها الداخلية .

ثانيا : عدم إقامة قواعد عكسرية أجنبية فى منطقة الخليج والجزر المتاخمة لها ، "خصوصا دياجو جارسيا التى ترابط فيها القوات الأمريكية" ، وعدم وضع أسلحة نووية أو أسلحة أخرى للإبادة الشاملة بها .

ثالثا : احترام وضع عدم الانحياز الذى اختارته دول المنطقة ، وعدم جرها إلى التكتلات العسكرية التى تشارك فيها الدول الغربية .

رابعا: احترام حق السيادة لدول هذه المنطقة على مواردها الطبيعية .

خامسا : عدم خلق أيه عقبات أو أخطار على التبادل التجارى "أى ضمان حق الاتحاد السوفيتى وحلفائه من مجموعة دول وارسو باستيراد النفط الخليجى" – وعدم تعريض الطرق البحرية التى تربط الخليج بدول العالم الأخرى إلى الخطر .

ومن خلال المبادئ التى أعلنها بريجينيف ، فإن "الاتحاد السوفيتى كان يهدف من وراء هذه المبادرة إلى الرغبة فى المشاركة فى أحداث المنطقة الخليجية ، وعدم الوقوف موقف المراقب أو المتفرج لما يحدث بالمحيط الهندى عامة وفى الخليج العربى خاصة ، وتعنى المبادرة رغبة "الاتحاد السوفيتى" فى ذلك الوقت فى إخراج الوجود العسكرى الأمريكى من المنطقة ، وأن تصبح السيادة فى الخليج للدول المطلة عليه ، بالإضافة إلى

---

(١) راجع : محمد سعيد إدريس "مبادرة بريجينيف الخليجية والصراع الدولى" – السياسة الدولية – القاهرة – عدد إبريل ١٩٨١ ص ١٧٤ – ١٧٧ .

حق "الاتحاد السوفيتى" فى الانتفاع بثروة الخليج النفطية وكسر احتكار السيطرة الغربية على هذه الثروة .

ردود فعل المبادرة السوفيتية :

صرح وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية فى ذلك الوقت "أدموند ماسكى" أثناء تواجده فى بروكسل بأن مقترحات بريجينيف حول أمن الخليج تشبه اقترحات" ثعلب فى قفص الدجاج" ومن وجهة االنظر الأمريكية فإن قفص الدجاج الذى يضم الثعلب "الاتحاد السوفيتى" يمتد من بولندا شمالا وحتى أفغانستان جنوبا ، ومن تشاد والصحراء الغربية غربا حتى فيتنام شرقا.

ومن جهة أخرى ، أعلنت دول الخليج العربية الرفض لأى تدخل أجنبى فى المنطقة ، ورفعت شعار الأمن الذاتى لمنطقة الخليج ، وحرصت المملكة العربية السعودية على طرح هذا الشعار للرد على مقترحات بريجينيف من خلال البيان السعودى – الباكستانى المشترك الذى صدر فى أعقاب زيارة الملك فهد حين كان وليا لعهد المملكة العربية السعودية – إلى إسلام أباد – وهى الزيارة التى تزامنت مع زيارة بريجينيف إلى نيودلهى .

العلاقات الثنائية الخليجية السوفيتية[1] :

---

(١) وقع "الاتحاد السوفيتى" أولى اتفاقيات الصداقة والتعاون مع مصر فى عام ١٩٧١ ، وقد ألغاها الرئيس الراحل السادات عام ١٩٧٧ ، كما عقد اتفاقية مع العراق فى عام ١٩٧٢ ومع الصومال فى عام ١٩٧٤ وألغتها فى عام ١٩٧٧ ، ومع جمهورية اليمن الجنوبية فى عام ١٩٧٨ وأعلنت فى موسكو فى ١٩٨٠/١٠/٩ معاهدة الصداقة والتعاون بين الاتحاد السوفيتى وسوريا لمدة عشرين عاما ، وكانت توجد معاهدات مماثلة أيضا مع الاتحاد السوفيتى وكل من أثيوبيا وأفغانستان .
راجع : د . محمود على الداوود : "الخليج العربى والعمل العربى المشترك" – بغداد – مطبعة الإرشاد ١٩٨٠ ص٢٣١ وما بعدها .
وانظر :-

بدأت العلاقات السوفيتية فى منطقة الخليج فى أوائل الستينات تتخذ عدة مواقف منها : إقامة علاقات دبلوماسية مع الكويت عام ١٩٦٢ ، وتطوير العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع العراق وتوسيع التعامل التجارى معه. وقد تم عقد العديد من الاتفاقيات الصناعية والزراعية والتجارية بين البلدين ، كما تطورت العلاقات السوفيتية مع إيران وخاصة فى الميادين الاقتصادية ، وسعت الحكومة السوفيتية إلى تطوير علاقاتها مع دول الخليج العربية ، فصدر بيان مشترك من سلطنة عمان والاتحاد السوفيتى يوم ٢٦ أكتوبر ١٩٨٥ بشأن إقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين ، ومن الأسباب المباشرة لإقامة عمان علاقاتها الدبلوماسية فى ذلك الوقت مع "الاتحاد السوفيتى" توقف موسكو عن دعم جبهة تحرير عمان المعارضة ، وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية لسلطنة عمان ، فمن المعروف أن السلطنة كانت تتعرض من حين لآخر لهجمات المتمردين الذين تمركزوا فى قواعدهم فى "اليمن الجنوبية" بعد مطاردة السلطان قابوس لهم وطردهم من إقليم "ظفار" والانتصار عليهم فى عام ١٩٧٥ ، إلا أن ذلك لم يمنع من تسلل هذه العناصر وشنها لهجمات متقطعة على القرى الجنوبية للسلطنة ، وقد انصرف اتهام السلطنة إلى الاتحاد السوفيتى الذى كانت تربطه اتفاقية تعاون وصداقة "باليمن الجنوبى" . فضلا عن ذلك ، فإن قادة جبهة التحرير المعارضة لحكم السلطان قابوس كانوا يتلقون تدريباتهم فى موسكو وبكين .

وبعد التطورات الداخلية التى حدثت فى "الاتحاد الوفيتى" فى منتصف الثمانينات ، أعلن رسميا فى كل من "أبوظبى" و "موسكو" فى ١٣ نوفمبر ١٩٨٥ أن دولة الإمارات العربية والاتحاد السوفيتى قررا تبادل العلاقات الدبلوماسية بينهما على مستوى السفراء ، كما أقامت قطر علاقاتها مع الاتحاد

=Alvin Z Rubinstein; "The Soviet Union and the Arabian peninsular The World Today" Vol 135; 11 ; November 1979 .

السوفيتى فى عام ١٩٨٨ ، والمملكة العربية السعودية والبحرين فى سبتمبر وديسمبر ١٩٩٠ على التوالى[1] .

٥- الاستراتيجية الأمريكية فى المنطقة

أثناء الحرب العراقية الإيرانية :

فرضت الولايات المتحدة الأمريكية فى بداية الحرب حظرا على توريد الأسلحة لإيران ، إلا أنه تبين أن السياسة الأمريكية كانت تهدف إلى المساندة الخفية لاستمرار الحرب بعد أن تكشفت فضيحة "إيران جيت الأمريكية ".

وبرزت الولايات المتحدة أثناء السنوات الأخيرة من الحرب كحليف وضامن رئيسى لأمن الدول العربية فى الخليج ، وقد ظهر ذلك فى رفع الأعلام الأمريكية على ناقلات النفط الكويتية وحراسة طريقها الملاحى منذ يوليو ١٩٨٧ ، وفى العمليات العسكرية التى قامت بها القوات الأمريكية ضد أهداف إيرانية ، وذلك على النحو الموضح تفصيلا فى الفصل الرابع من هذه الدارسة[1] .

٦- الاستراتيجية الأمريكية فى المنطقة بعد حرب الخليج الثانية :

أ- مشروع الرئيس "بوش" عن النظام الشرق أوسطى الجديد :

---

[1] أحدثت سياسة الكويت المتوازنة بين الولايات المتحدة و"الاتحاد السوفيتى" عدة صور كان أولها مبادرة الكويت بإقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتى فى عام ١٩٦٢، أعقبها عقد صفقات سلاح لموازنة ذلك مع الصفقات التى عقدتها مع الدول الغربية ، وعندما تعرضت ناقلات النفط الكويتية لاعتداءات إيرانية خلال الحرب العراقية الإيرانية استعانت الكويت بكل من الولايات المتحدة و"الاتحاد السوفيتى" لحماية أسطولها التجارى= = بحجة مسؤولية الدول العظمى عن حماية حرية الملاحة الدولية فى الخليج ، وبعد حرب الخليج الثانية أبرمت الكويت اتفاقية للتعاون العسكرى مع "روسيا الاتحادية" فى ٢٦ نوفمبر ١٩٩٣ .

(١) راجع : الفصل الرابع "أمن الخليج والحرب العراقية الإيرانية" الفرع الخامس "استراتيجية القوى العظمى تجاه طرفى النزاع ".

أعلن الرئيس الأمريكى "بوش" فى خطابه الشهير يوم ٦ مارس ١٩٩١ مشروعه للنظام الشرق أوسطى الجديد ، الذى دعى إليه فى هذا الخطاب ، ويشمل المشروع على ما يلى : إنشاء ترتيبات أمنية فى الخليج تساعد الولايات المتحدة فى إجراء تدريبات عسكرية ، وتسمح بوجود بحرى أمريكى فى المنطقة ، ووضع ضوابط لأسلحة الدمار الشامل ، وتسوية النزاع العربى الإسرائيلى .وعقب الإعلان عن هذا المشروع بدأت الإجراءات الفعلية لتنفيذه وفق الأسس التى عرضها "ريتشارد هاس" المساعد الخاص للرئيس بوش لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا ، وقد حدد "ريتشارد هاس" العناصر التى تتكون منها الرؤية الأمريكية لما تريده واشنطن فى المنطقة تحت مسمى النظام الإقليمى الجديد للشرق الأوسط ، ومن أهمها ما يلى(١) :

١- احتواء العراق ومنع ظهوره من جديد كقوة إقليمية قادرة على تهديد الاستقرار فى المنطقة .

٢- وضع ترتيبات أمنية للمنطقة ، وإقامة ترتيبات دفاعية أمريكية مع دول الخليج ، والاحتفاظ بتواجد بحرى أمريكى مستمر ، ولكن دون مرابطة قوات برية أمريكية بصورة دائمة فى المنطقة .

٣- تعزيز مؤتمر التسوية المقترح للشرق الأوسط من خلال التركيز على إجراء محادثات مباشرة بين الدول العربية وإسرائيل .

وتولت الأمم المتحدة مهمة احتواء العراق من خلال مجموعة القرارات التى أصدرها مجلس الأمن لتدمير المنشآت النووية العراقية ، وكذلك ما صدر عن مجلس الأمن بخصوص إنشاء منطقة أمنية فى شمال العراق لحماية الأكراد .

---

(١) أنظر : محمد السعيد إدريس : "رؤى عمان والإمارات وقطر والبحرين لأمن الخليج" فى كتاب أمن الخليج العربى - دراسة فى الإدراك والسياسات - معهد البحوث والدراسات السياسية - جامعة القاهرة - ١٩٩٤ .

كمـا تولـت الولايـات المتحـدة الأمريكيـة مسـؤولية وضـع الترتيبات الأمنية اللازمة فـى الخليـج بالاتفـاق مـع الـدول الخليجيـة ، ووضـع نظام ضبط التسليح فى المنطقة ، وقد استطاعت الولايات المتحدة دعـم مهمـة الأمم المتحدة باحتواء العراق ، حيث تم تدمير قدراته النوويـة بشـهادة خـبراء الأمم المتحدة[1] .

ب- الاستراتيجية الأمريكية فى المنطقة خلال إدارة الرئيس كلينتون :

لم تحدث تغيرات جوهرية فى الاستراتيجية الأمنية الدفاعية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربية خلال إدارة الرئيس "بيـل كلينتـون" ، ويرجـع ذلـك إلى استمرارية المصالح الأمريكية الحيويـة فـى المنطقـة ، والتـى تركـز علـى ردع أى عتداء أو عدوان خارجى أو خليجى يضر بمصالح الولايات المتحـدة وحلفائها وأصدقائها داخل منطقة الخليج وخارجها[2] .

---

(1) صدرت عن وزارة الدفاع الأمريكية فى عام ١٩٩٢ وثيقتـان مهمتـان : حـددت الأولـى مناطق التوتر الراهنة والمحتملة ، ومن أهمها الخليج والشرق الأوسط ، وأكدت على حـق الولايات المتحدة فى منع أى تعد من قبل "أى قـوة عدوانيـة" ، كمـا أيـدت حقهـا فـى اتخـاذ الوسـائل المناسبة لحمايـة مصـادر النفط والممـرات المائيـة . وتضمنـت الوثيقـة الثانيـة "سيناريوهين" لأزمتين إقليميتين ربما تعرضت لهما الولايات المتحـدة ، ووضعـت تصـورا لكيفية التصرف حيالهما ، وكانت إحدى الأزمتين اجتياح كوريـا الشـمالية لكوريـا الجنوبيـة عام ١٩٩٣ ، وكانت الثانية هى محاولـة قـوة معاديـة – لـم تحـدد – للسـيطرة علـى منـابع النفط وموانى الخليج فى عام ١٩٩٩م وفى هذه الحالة الأخيرة اقترب الحل الأمريكى لفض الأزمة من نظيره الذى اتبع عند الغزو العراقى فى عملية عاصفة الصحراء .
راجـع : د . نيفين عبد المنعم سعد : "أثر المتغيرات العالميـة الجديـدة علـى السياسـة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقـة العربيـة ١٩٨٩ – ١٩٩٣ – معهـد البحـوث والدراسـات العربية – القاهرة ١٩٩٣ .

(2) راجـع : أحمـد عبـد الرزاق شـكارة "الفكـر الاسـتراتيجى الأمريكـى والشـرق الأوسـط" المستقبل العربى ١٧٠ – عدد ٤ – ١٩٩٣ مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت .

الاحتواء المزدوج لكل من إيران والعراق :

أعلن "مارتين أنديك" مساعد مستشار الأمن القومي الأمريكي أن سياسة الرئيس "بيل كلينتون" إزاء العراق وإيران تقوم على احتواء البلدين معا، بحيث لا يتمكنان من تهديد المنطقة .

وأشار إلى أن الاستراتيجية الجديدة تختلف عن الاستراتيجية السابقة التى كانت تعتمد على التعاون مع دولة لاحتواء الأخرى ، أى بدعم إيران فى مواجهة العراق والتعاون مع بغداد لاحتواء طهران ، حيث إن كل من العراق وإيران تهددان دول المنطقة ، وأوضح أن الولايات المتحدة تعمل على احتواء إيران لأن نواياها العداونية تمثل تهديدا مباشرا لأمريكا والمجتمع الدولى(١) .

وتأكيدا لسياسة الاحتواء المزدوج لكل من إيران والعراق ، وضعت الولايات المتحدة برنامجا لمساعدة المعارضة العراقية ، وضاعفت دعم مجموعات المعارضة الإيرانية فى الخارج ، وعقدت لقاءات بين زعماء هذه المجموعات وكبار المسؤولين فى الإدارة الأمريكية وعلى مستوى بعض لجان الكونجرس ، واتجهت الإدارة الأمريكية فى دعمها لأكراد العراق إلى بحث تقديم المساعدات العسكرية الكبيرة لهم للوقوف فى وجه النظام العراقى.

---

(١) انظر : جريدة الأهرام – القاهرة – العدد الصادر بتاريخ ١٩٩٣/٥/٢٠ – وأشارت الجريدة إلى أن التقرير السنوى الأمريكى عن الإرهاب الذى صدر فى أول مايو ١٩٩٣ – قد أكد أن إيران أخطر راع للإرهاب الدولى خلال عام ١٩٩٢ ، وذلك من خلال علاقاتها مع جماعة "حزب الله" اللبنانية – وأن التقرير ذكر بأن هناك قلقا من الاتصالات المتنامية بين إيران والسودان فى هذا المجال – ويرى المراقبون بأن تحقيق التسوية السلمية للنزاع العربى الإسرائيلى والعمل على دعم أمن دول الخليج العربى سوف يساعد مستقبلا على حسم المواجهة مع إيران وتحجيم دورها والحد من نفوذها .

كما أكدت استمرار العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق بواسطة الأمم المتحدة ، وعملت على تشديد العقوبات على إيران ، ومنها إقناع دول مجموعة السبع الصناعية بخفض حجم معاملاتها التجارية مع إيران ، كما قررت إدارة كلينتون تأجيل البت فى صفقة طائرات مدنية طلبت إيران شراءها من الولايات المتحدة وقيمتها مليار دولار .

الترتيبات الأمنية الأمريكية في منطقة الخليج بعد حرب الخليج الثانية :

أدركت الولايات المتحدة أن النظام الأمنى الذى كان قائما فى منطقة الخليج قبل الغزو العراقى للكويت لم يكن ناجحا ، وتركز السعى الأمريكى نحو إعادة ترتيب الأوضاع فى المنطقة بحيث لا يتكرر ما حدث بشكل أو آخر وتتعرض المصالح الأمريكية فى المنطقة للتهديد .

وتهدف الترتيبات الأمنية الأمريكية إلى "ردع أى عدوان أيا كان مصدره" والحفاظ على نفط منطقة الخليج ، وتحقيق الالتزام الأمريكى نحو إسرائيل ، ولم توقع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اتفاق أمن جماعى بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية ، واتخذت الترتيبات الأمنية فى المملكة العربية السعودية شكلا مغايرا يدور حول رفض وجود قوات أجنبية باعداد ضخمة فى الأراضى السعودية ، أو تخزين كميات ضخمة من الأسلحة التابعة لقوات التحالف ، واستعاضت عن ذلك بتخزين كميات محدودة من الأسلحة فى الأراضى السعودية ، وتكثيف التعاون الأمنى العسكرى مع الولايات المتحدة فى شكل تدريبات ومناورات عسكرية مشتركة(١) ، وإعطاء

---

(١) تسهم كل من تركيا وإسرائيل مع الولايات المتحدة الأمريكية فى الترتيبات الأمنية بمنطقة الخليج ، ويرجع ذلك إلى مميزات الموقع الذى تتمتع به تركيا وعضويتها فى حلف الناتو، حيث تعتبر قواعدها الجوية بمثابة القواعد المتقدمة التى تستقبل طائرات النقل العملاقة القادمة من الولايات المتحدة الأمريكية أو أوروبا حاملة المعدات والأفراد إلى مسرح العمليات فى الخليج لمواجهة أى تهديد ، كما أن أراضيها تصلح لنشر قوات الردع السريع الأوروبية التابعة لحلف=

الولايات المتحدة بعض التسهيلات فى المطارات الحربية السعودية ، واستطاعت المملكة العربية السعودية من خلال اتباع هذا الأسلوب الاستفادة من دعم الولايات المتحدة الأمريكية بطريقة غير مباشرة دون أن تتواجد قوات أجنبية رسمية على أراضيها .

وبالنسبة لباقى دول مجلس التعاون فقد أجرت اتفاقيات ثنائية مع الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ، سواء فى شكل تسهيلات أو برامج تدريبية ومناورات عسكرية أو فى شكل اتفاقيات أسلحة ضخمة .

ونوضح ذلك فيما يلى :

١ - الكويت :

تعتبر الاتفاقيات العسكرية الثنائية بين الكويت والولايات المتحدة الأمريكية المظهر الرئيسى للترتيبات الأمنية ، وتقوم القوات المسلحة الكويتية بإجراء عدة مناورات عسكرية وترتيبات مشتركة مع الولايات المتحدة[1] .

٢ - البحرين :

قامت البحرين بتوقيع اتفاقية "تعاون دفاعى" مع الولايات المتحدة فى ٢٧ أكتوبر ١٩٩١ لتكون بذلك الدولة الخليجية الثانية التى بادرت بعقد اتفاق

=الناتو ، ومن جهة أخرى تعمل إسرائيل على الحفاظ على القدرة الأمريكية للعمل المباشر فى منطقة الخليج فى أقرب وقت ممكن ، وذلك من خلال عدد من مخازن الأسلحة والمعدات العسكرية المتمركزة فى شمال إسرائيل والتى تهدف فى ذات الوقت إلى الحفاظ على أمن إسرائيل .

(1) اتبعت الكويت سياسة تقوم على تدعيم القوات الدفاعية الذاتية والاعتماد على الضمانة الأمريكية لتحقيق أمنها ، والتعاون الأمنى مع بعض الدول الأوروبية "بريطانيا وفرنسا" ، والتعاون مع روسيا الاتحادية ، وقد وقعت روسيا والكويت بتاريخ ١٩٩٣/١١/٢٩ على اتفاقية التعاون العسكرى فيما بينهما ، وتعتبر هذه الاتفاقية هى الرابعة للتعاون العسكرى التى توقعها الكويت مع الدول الكبرى منذ أزمة الخليج عام ١٩٩٠ .

دفاعى مع الولايات المتحدة الأمريكية بعـد الكويـت . وفـى ٢٨ يوليـو ١٩٩٢ وقعت البحرين اتفاقية دفاعية مشابهة مع بريطانيا .

٣- قـطـــر :

وقعت قطر بتاريخ ٩ يونيـو ١٩٩٣ فـى الدوحـة علـى مذكـرة تفـاهم حول التعاون القطـرى - البريطـانى فـى مجـال المعدات الدفاعيـة والخدمـات المرتبطة بها .

٤- سلطنة عمان :

تتبنى سلطنة عمان استراتيجية تعمل على أن يكون التواجد العسـكرى الأجنبى فى السلطنة فى خدمة المصلحة الوطنية دون أن يفـرض قيـودا علـى إرادتها السياسية ، ولذلك استمر التعـاون العسـكرى بيـن السـلطنة والولايـات المتحدة وبريطانيا بعد حرب الخليج الثانية .

تعزيز المصالح الأمريكية فى المنطقة :

قام الرئيس "بيل كلينتـون" بزيـارة لمنطقـة الشـرق الأوسـط فـى شـهر نوفمبر ١٩٩٤ عقب تهديد العراق بإعادة احتلاله الكويت ، وأهـم مـا أسـفرت عنه هذه الجولة هو تعزيـز الوجـود الأمريكـى فـى المنطقـة ، وزيـادة اعتمـاد الـدول العربيـة علـى الحمايـة الأمريكيـة فــى مواجهــة التهديـدات العراقيـة والإيرانية ، وقد أكدت هذه الزيـادة علـى الـدور الأمريكـى فـى الحفـاظ علـى المصالح الحيوية للولايات المتحدة فى هذه المنطقة ، متمثلة فى إمدادات النفـط وفى طمأنة دول الخليج على أن الولايات المتحدة على استعداد للقيام بتعهداتها لتأمين دول المنطقة ، وتضمن البيان المشترك الذى أعقـب محادثـات كلينتـون فى حفر الباطن بالمملكـة العربيـة السـعودية تحذيـرات واضحـة موجهـة ضـد العراق ، والتزاما أمريكيا قاطعا بعدم تخفيف العقوبات علـى العـراق ، مـا لـم يلتزم بتنفيذ كامل لكل قرارات مجلس الأمن ، والاتفاق خلال هذه الزيارة على زيادة أعداد المقاتلات الأمريكية المرابطة ، وزيادة الإمكانيات المتاحة لتخزين

المدرعات والعتاد الأمريكى الثقيل فى بعض دول الخليج ، مما يسهل نقل القوات الأمريكية على وجه السرعة فى حالة نشوب تهديدات طارئة ، وقد تحملت دول الخليج العربية تكاليف شراء وتخزين العتاد المطلوب للدفاع عن المنطقة .

ومن العرض السابق ، نرى أن جميع الإجراءات التى أعدتها الولايات المتحدة تجاه الترتيبات الأمنية استهدفت تحقيق مصالح أمريكية خالصة ، ولذا فإن الأمن العربى للخليج لم يتحقق بعد ، كما أن القدرة على وقف أى تهديد سوف تكون رهنا بالإرادة الأمريكية ، وبناء على ذلك نرى أنه من الضرورى أن يكون هناك رؤية أمنية عربية تهدف إلى تحقيق الحد الأدنى من الأمن وتعتمد على الإمكانيات العربية لإحياء نظام الأمن العربى الجماعى(١) .

---

(١) انظر : الفصل السادس من هذا الكتاب "المنظور العربى لأمن الخليج ".

الفصل الرابع

أمن الخليج والحرب العراقية - الإيرانية

تمهيد :

اهتز المجتمع الدولى فى شهر سبتمبر ١٩٨٠ لأحداث النزاع المسلح بين العراق وإيران فى منطقة الخليج العربية .

والنزاع له أبعاده التاريخية إلا أنه يدخل فى إطار المنازعات الدولية التى أحدثت صدى واسع النطاق فى المجتمع الدولى .

ولقد كان لاتساع هذا النزاع أثره فى ازدياد صراعات القوى العظمى(١) فى منطقة الخليج العربية ، وقيام منظمة الأمم المتحدة ببذل جهدها للتوصل إلى تسوية سلمية للنزاع ، وسعى دول الخليج العربية للوساطة فى تسوية النزاع ، وفى تحقيق الأمن للمنطقة من أجل التنمية الاقتصادية التى تنشدها .

ولقد أدت الحرب العراقية - الإيرانية إلى إحداث الفرقة فى العالم العربى الذى كان يجب أن يقف صفا واحدا للدفاع عن الأمن القومى العربى، وطغت الحرب على القضية الفلسطينية ووضعتها فى المرتبة الثانية من الاهتمام العربى والدولى ، كما وجدت الولايات المتحدة الأمريكية فرصتها لاستعادة هيمنتها فى المنطقة بعد أن ضاعت فى أعقاب سقوط شاه إيران وإندلاع الثورة الإيرانية .

---

(١) راجع : الحرب العراقية الإيرانية :
Anthony H. Cordesman: The miltary and international Security Situation in the Northen Gulf Countries in "The Gulf and the Search For Strategic Stabilety". Westrien press London - England 1984 .

وامتد النزاع واتسع نطاقه حتى أصبح يمثل تهديدا جادا لقدرة الكويت على تسويق إنتاجها النفطى ؛ وتطور ليشمل صراعا بين الولايات المتحدة الأمريكية و "الاتحاد السوفيتى" سابقا مما انعكس بأثره على أمن دول الخليج العربية بأكملها .

وتتقسم الدراسة فى هذا الفصل إلى ما يلى :

الفرع الأول: مشكلات الحدود بين العراق وإيران .

الفرع الثانى: مراحل تطور النزاع المسلح .

الفرع الثالث: كيفية اتساع نطاق الحرب وقيام إيران ببث الألغام البحرية فى مياه الخليج ، واستخدام الدول العظمى كاسحات الألغام لتطهير مياه الخليج حفاظا على حرية الملاحة الدولية واتساع حرب الناقلات ، مما ساعد ذلك على الاقتراب من حدوث مواجهة أمريكية – إيرانية .

الفرع الرابع: استراتيجية القوى العظمى تجاه طرفى النزاع .

الفرع الخامس: جهود الأمم المتحدة فى التسوية السلمية للنزاع ، ومبادرة العراق لحل النزاع إثر بداية حرب الخليج الثانية .

الفرع الأول

مشكلات الحدود بين العراق وإيران

منذ قيام الدولة العراقية ومشكلات الحدود بينها وبين "فارس" - التى سميت بإيران منذ عام ١٩٣٥ بموجب أمر شاهنشاهى أصدره الشاه "رضا بهلوى" - مازالت تؤثر فى العلاقات بين البلدين .

ولقد ورث العراق عن الدولة العثمانية الحدود التى تفصل بينه وبين فارس كنتيجة للحرب العالمية الأولى وتستند هذه الحدود بين البلدين إلى :

معاهدة "أرضروم" الثانية عام ١٨٤٧ - بروتوكول تحديد الحدود المنعقد فى الأستانة عام ١٩١٣ - محاضر لجنة تخطيط الحدود عام ١٩١٤ .

مشكلة شط العرب :

تعتبر مشكلة شط العرب أهم مشكلات الحدود بين إيران والعراق ، فهو مجرى مائى واسع يلتقى فيه نهرى دجلة والفرات عند "كرمة على" ويجريان معا ويكونان نهرا واحدا يصب فى الخليج العربى ويفصل بين العراق وإيران .

ولقد تنازلت الدولة العثمانية عن "المحمرة" وعن جزء من أراضيها الواقعة على الضفة اليسرى لشط العرب لمصلحة فارس "إيران" بمقتضى معاهدة أرضروم الثانية عام ١٨٤٧[١] ولكن هذه التنازل لم يشمل شط العرب وإنما ظل خاضعا لسيادة الدولة العثمانية التامة ، ولقد تأيدت السيادة العثمانية

---

(١) راجع : نص المعاهدة - مجلة السياسة الدولية - القاهرة ملف العدد ٨٥ "الحرب العراقية الإيرانية" عام ١٩٨٦ "الوثائق ".

على شط العرب بموجب بروتوكول الأستانة عام ١٩١٣ بتحديد الحدود بين الدولة العثمانية والدولة الفارسية .

ولذلك فإن العراق كان يعتبر شط العرب نهرا داخليا يقع فى أراضيه ويخضع لسيادته ، حيث إن خطوط الحدود بين البلدين - بمقتضى معاهدة أرضروم - تقع على الضفة اليسرى لشط العرب .

بينما ترى إيران أنه يعتبر نهرا دوليا ، وطبقا للقواعد القانونية الدولية التى تحكم الأنهار الدولية فإن خطوط الحدود بين الدولتين تكون فى وسط النهر .

ومن الناحية التاريخية فقد تم عرض منازعات الحدود بين البلدين على عصبة الأمم التى قررت بعد فترة إحالة المسألة إلى المفاوضات المباشرة بين الطرفين ، وفى عام ١٩٣٧ توصل الطرفان إلى اتفاق بعقد معاهدة الحدود بين البلدين ، واعترفت فيها الحكومة الإيرانية بصحة تسويات الحدود التى حدثت فى عهد الدولة العثمانية وأدخلت المعاهدة تعديلا طفيفا على خط الحدود فى شط العرب لحساب إيران ، ويقضى بتنازل الحكومة العراقية عن ٤ أميال فى شط العرب أمام "عبدان" - كان بها قبل الحرب الإيرانية العراقية أكبر معامل تكرير البترول فى العالم ؛ لتكون مرسى للسفن الإيرانية - ولقد أعلنت إيران عام ١٩٦٩ إلغاء هذه المعاهدة[١] .

وأثار العراق المشكلة أمام مجلس الأمن وطلب عرض النزاع أمام محكمة العدل الدولية ، واستمرت منازعات الحدود بين الدولتين إلى أن تهيأ

---

(١) راجع : د . محمد سعيد الخطيب : الوضع القانونى للبحر الإقليمى مع دراسة للبحار الإقليمية العربية والأجنبية فى القانون الدولى ١٩٧٥ - دار النهضة العربية - القاهرة .
- د . فاضل حسينى: مشكلة شط العرب- معهد البحوث والدراسات العربية - القاهرة - عام ١٩٧٥ .
- د . صلاح العقاد: الأصول التاريخية فى النزاع : السياسة الدولية - يناير ١٩٨١ "ملف الحرب العراقية الإيرانية ".

المناخ لعقد مصالحة بين الدولتين خلال اجتماع منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) حيث أعلن الرئيس الجزائرى الراحل "بو مدين" أن الدولتين قد وقعتا اتفاقية انتهى بموجبها النزاع بين البلدين .

شروط اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥[1]

تنازل العراق بموجب هذه الاتفاقية عن مطالبه فى شط العرب ، وتضمن البروتوكول المرفق بالاتفاقية الحدود النهرية بين البلدين ، ونص على أن يتبع خط الحدود فى شط العرب خط وسط المجرى الرئيسى الصالح للملاحة عند أخفض منوسب لقابلية الملاحة ، ابتداء من النقطة التى تنزل فيها الحدود البرية بين العراق وإيران فى شط العرب حتى البحر ، ويتغير مع التغيرات التى ترجع أصلها إلى أسباب طبيعية فى المجرى الرئيسى الصالح للملاحة ، ولا يتغير خط الحدود بالتغيرات الأخرى ما لم يعقد الطرفان المتعاقدان اتفاقا خاصا لهذا الغرض .

كما نص البروتوكول على أن تتمتع السفن التجارية والحكومية والعسكرية للطرفين المتعاقدين بحرية الملاحة فى شط العرب - أيا كان الخط الذى يحدد البحر الإقليمى لكل من البلدين - فى جميع أجزاء القنوات الصالحة للملاحة الكائنة فى البحر الإقليمى المؤدية إلى مصب شط العرب ، واعترف الطرفان بأن شط العرب هو طريق للملاحة الدولية ، ولذلك فإنهما يلتزمان بالامتناع عن كل استغلال من شأنه أن يعيق الملاحة فى شط العرب والبحر الإقليمى لكلا البلدين فى جميع أجزاء القنوات الصالحة للملاحة الكائنة

---

[1] راجع د. عبد الله الأشعل : قضية الحدود فى الخليج العربى . مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - الأهرام - القاهرة ١٩٧٨ "قضية الحدود بين إيران والعراق" ص٧٧ وما بعدها . وانظر نص اتفاقية الجزائر ١٩٧٥" وبروتوكول الحدود النهرية ، وبروتوكول إعادة تخطيط الحدود البرية بين البلدين - مجلة السياسة الدولية القاهرة العدد ٨٥ - يونيو ١٩٨٦ . ملف العدد "الحرب العراقية الإيرانية بين الواقع والمستقبل" ص١٤٧-١٥١ .

فى البحر الإقليمى والمؤدية إلى مصب شط العرب ، كما يقضى الاتفاق بأن تقوم لجنة مختلطة من الطرفين بوضع نظام للملاحة فى شط العرب .

كما اتفق الطرفان على إعادة تخطيط الحدود البرية بينهما على هدى بروتوكول القسطنطينية المبرم عام ١٩١٣ ، ومحاضر لجنة تخطيط الحدود لعام ١٩١٤ .

وعند اندلاع الحرب العراقية الإيرانية أعلن العراق إلغاء معاهدة ١٩٧٥ ، وذلك لأنه قبلها فى غير مصلحته تحت ضغط القوة العسكرية الإيرانية فى ظل حكم شاه إيران .

وبعد الغزو العراقى للكويت تقدم الرئيس العراقى بمبادرة لتسوية النزاع على الحدود بين البلدين على أساس اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ وسارع العراق بتنفيذ هذه المبادرة .

الفرع الثانى
مراحل تطور النزاع المسلح

تمهيد :

اتخذ النزاع المسلح صورا متميزة لكل من طرفى النزاع ، فتميزت إيران بالقيام بهجمات برية ضخمة مستخدمة تفوقها فى التشكيلات البرية وطبيعة الأرض بالقصف المركز بنيران المدفعية على مدينة البصرة العراقية، وقصف العاصمة العراقية بغداد بالصواريخ أرض - أرض ، وتركزت أغلب الهجمات الإيرانية فى منطقة أهوار الحويزة بالقطاع الجنوبى من جبهة القتال بهدف قطع الطريق بين بغداد والبصرة[1] .

وتميز العراق بالقصف الجوى المركز على الأهداف الاستراتيجية الإيرانية سواء ضد ناقلات النفط قرب الميناء الرئيسى للنفط فى جزيرة خرج، أو ضد المنشآت الصناعية والإدارية الهامة فى عمق إيران .

وتمكن العراق فى بداية النزاع المسلح من الاستيلاء على مساحات كبيرة من الأراضى الإيرانية وفرض حصارا على بعض المدن الإيرانية الهامة مثل عبدان وخورام شهر واستمرت هذه المرحلة حتى مايو ١٩٨١ بعد

---

(١) راجع : لواء طلعت أحمد مسلم :الصراع العراقى الإيرانى "الصراع المسلح" السياسة الدولية - القاهرة - العدد ٨٣ يناير ١٩٨٦ .

- المعلومات المنشورة عن تطور سير النزاع المسلح تعتمد على البلاغات الرسمية الصادرة من الجانبين وعلى تعليق المراقبين ووكالات الأنباء .

وانظر :

Milton Viorst: IRAQ at war. Foreign Affairs. Winter 1986/87. Vol . 65 No. 2, Boulder, Colorado.

A. K. Ramazani: The Iran - Iraq War and the persian Gulf Cruisis. Current History - Feb. 1988 Vol. 87 No. 526 philadelphia. U.S.A.

أن توقفت القوة الدافعة الهجومية العراقية ، وفشلت محاولات العراق لإجبار إيران على التفاوض لإنهاء الحرب .

وقامت ايران فى مايو ١٩٨١ بضربة مضادة حققت نجاحا فى سوزانجزاد والمناطق المحيطة بها ، وطورت ضربتها إلى أن استطاعت فى سبتمبر من نفس السنة أن ترفع حصار العراق عن عبدان وأن تجبر القوات العراقية على الانسحاب عبر نهر "كارون" ، الأمر الذى شكل نصرا سياسيا ومعنويا هاما لإيران .

وتصاعدت القوة العسكرية الإيرانية ، وارتفع حدها إلى أن وصلت إلى ذروتها فى مايو ١٩٨٢ حيث قامت إيران بهجوم كاسح استعادت به المدينة والميناء الإيرانى الهام خورام شهر وأعطى هذا الهجوم تصورا لدى القيادة السياسية الإيرانية أنها قادرة على تحقيق نصر حاسم ، فهددت دول الخليج وأعلنت عن نيتها فى استمرار الحرب حتى تحقيق النصر النهائى .

وقرر العراق فى يوليو ١٩٨٢ سحب قواته من الأراضى الإيرانية وبدأت ايران فى تنفيذ تهديدها بعبور حدود العراق ، وفى ١٣ يوليو ١٩٨٢ بدأت ايران هجوما شاملا فى منطقة البصرة إلا أن هجومها منى بالفشل .

تصاعد حدة القتال :

فى الوقت الذى عادت فيه المعارك الواسعة النطاق بين العراق وايران إلى الاشتعال من جديد حيث دخلت عامها الرابع ، أعلنت وكالات الأنباء أن فرنسا أجرت تسليم خمس طائرات "سوبر أتندار" إلى العراق لكى تساهم فى الدفاع عن الأراضى العراقية ضد العدوان الإيرانى المستمر .

وأكد كلود شيسون وزير العلاقات الخارجية الفرنسية ؛ فى ذلك الوقت فى تصريحاته يوم ١٩٨٣/١٠/١٠ أن فرنسا سوف تواصل تأييدها للعراق ؛ لأنها قبلت إجراء التفاوض لحل النزاع ، كما وافقت على قرارات

الأمم المتحدة ، وأعلن الرئيس الفرنسى فرنسوا ميتيران فى كلمته التى ألقاها أمام البرلمان التونسى فى أثناء زيارته لتونس يوم ١٩ أكتوبر ١٩٨٣ أن فرنسا لن تسمح بهزيمة العراق فى حربها مع إيران مؤكدا أن ذلك من أجل الحفاظ على أمن منطقة الشرق الأوسط .

حرب الناقلات :

بدأت إيران خلال شهر مايو ١٩٨٤ فى قصف الناقلات السعودية والكويتية داخل المياه الإقليمية للبلدين ، مما أدى إلى توسيع مسرح الحرب وتجاوز الحدود العراقية الإيرانية ، وهددت إيران بضرب وتدمير المنشآت البترولية والاقتصادية لدول الخليج ، وجددت التلويح بإمكانية إغلاق مضيق هرمز .

ومثلت حرب الناقلات تحركا جديدا فى النزاع المسلح ، ومحاولة لتحريك ضغوط إقليمية دولية على العراق لإنهاء حصاره الجوى لمصب النفط الإيرانى فى جزيرة خرج .

وفى أعقاب مهاجمة إيران لناقلات نفط السعودية والكويت فى الخليج، ارتفعت أسعار النفط فى سوق روتردام الفورية ، كما أعلنت شركات التأمين عن رفع قيمة التأمين على حركة البواخر والناقلات فى مياه الخليج .

تدمير جزيرة خرج الإيرانية :

فرض العراق فى شهر فبراير ١٩٨٤ حصارا على منطقة جزيرة "خرج" الإيرانية ودمر عددا من ناقلات النفط الرئيسية فى المرفأ الرئيسى لتصدير النفط الإيرانى ، وذلك فى تصعيد هام للنزاع بين البلدين .

وتتركز الأهمية الاقتصادية لهذه الجزيرة فى أنها تصدر حوالى ٩٠٪ من النفط الإيرانى ، ونجحت الغارات العراقية المتتالية فى تدمير عدد كبير

من منشآت الجزيرة ، وأثبتت القوات الإيرانية عدم فاعليتها فى وقف الهجمات العراقية حول الجزيرة .

والجدير بالذكر أن ٨٠٪ من الإيرادات الحكومية لإيران تعتمد على عوائد الصادرات النفطية ، ولذلك ركز العراق على حرمان إيران من عائدات النفط بهدف التأثير على مجهودها الحربى ، وفى المقابل أخذت إيران تهدد بإغلاق مضيق هرمز فى وجه الملاحة الدولية .

النزاع المسلح عام ١٩٨٥[١]

تميز النزاع المسلح بين الطرفين فى ذلك الوقت بتصاعد قصف ناقلات النفط بميناء خرج الإيرانى ، وتصاعد قصف القوات الجوية العراقية للمدن والمراكز الصناعية والإدارية الحيوية الإيرانية ، بما سمى بحرب المدن ، والقصف المدفعى الإيرانى المركز على مدينة البصرة ، والقصف الصاروخى الإيرانى للعاصمة العراقية بغداد ، بالإضافة إلى قيام إيران بعمليات هجومية كبيرة فاشلة فى منطقة أهوار الحويزة بقصد قطع طريق بغداد / البصرة .

احتلال إيران لميناء الفاو العراقى :

اندلعت المعارك بين الطرفين فى يوم ٩ فبراير ١٩٨٦ وأعلن متحدث عسكرى عراقى : أن معارك عنيفة تدور فى المنطقة الجنوبية من الجبهة عند شط العرب ، وشرقى البصرة فى الوقت الذى ذكرت فيه إيران أن قواتها تمكنت من عبور شط العرب واحتلال جزيرة عراقية استراتيجية "أم رصاص" التى يوجد بها مجمع بترولى هام ، وهى تقع غربى خورام شهر .

---

(١) راجع : لواء طلعت أحمد مسلم : السياسة الدولية – القاهرة – العدد ٨٣ يناير ١٩٨٦.

وأطلقت إيران على هذا الهجوم اسم "العملية فجر" وهو أول عمل عسكرى واسع النطاق على الجبهة منذ عملية "عاشوراء" التى قامت بها القوات الإيرانية فى خور الحويزة فى نوفمبر ١٩٨٥ .

وأعلنت إيران فى ١٢ فبراير ١٩٨٦أن قواتها استولت على ميناء الفاو العراقى وأنها تمكنت من قطع الطريق بين الفاو والبصرة ، كما أعلنت إيران فى وقت لاحق أن قواتها سيطرت على الضفة الشرقية لقناة "خور عبدالله" لتسد بذلك آخر منفذ للعراق على الخليج ، كما أشار بيان إيرانى إلى استيلاء القوات الإيرانية على ميناء "أم القصر" العراقى على الحدود مع الكويت .

وتعللت العراق بتأخيرها فى تحرير منطقة الفاو بسبب الأمطار التى أحالت المنطقة إلى برك ومستنقعات ، بجانب وجود الملاحات كحد فاصل طبيعى بين قوات الطرفين ، وعملت قواتها على تحرير الملاحات حتى يسهل عليها اقتحام الفاو .

وعلق بعض المحللين فى ذلك الوقت بأن الهجوم الإيرانى يعتبر المرحلة الأولى من محاولة إيرانية كبرى لعزل مدينة البصرة أو الاستيلاء عليها باعتبارها ثانى أكبر مدينة عراقية ، ودعم هذا الرأى التقارير وصور الأقمار الصناعية التى أشارت فى ذلك الوقت إلى وجود حشود عسكرية إيرانية كبيرة شمال البصرة ، إلا أن العراق تمكن فى ابريل ١٩٨٨ من استعادة شبه جزيرة الفاو[1] .

---

(١) شبه جزيرة الفاو عبارة عن مثلث - تقريبا - مقلوب يبلغ طول قاعدته ٢٤ كم ويلتقى ضلعاه عند رأس المثلث وهى نقطة تسمى "رأس بوشه" تقع على الخليج العربى مباشرة وتعد ميناء هاما تحمل اسم ميناء الفاو نسبة إلى مدينة الفاو التى تتوسط المثلث ، والجزء العلوى من شبه الجزيرة يطلق عليه اسم "المملحة" ؛ لأنها أراض ملحية تغمرها المياه شتاءا ، وتعمدت إيران عدم تجفيفها صيفا حتى يستحيل المرور فيها .

قصف جزيرة "سيرى" :

قام سلاح الجو العراقى فى أغسطس ١٩٨٦ بقصف جزيـرة "سيرى" البترولية الإيرانية بجنوب الخليج العربى ، وذلك ردا علـى قـذف إيـران للعاصمة العراقية بصاروخ أرض - أرض ، وتبعد هـذه الجزيـرة نحـو ١٦٠ كم من مضيق هرمز وتمثل مستودعا هائلا للبترول الإيرانى بديلا لجزيرة خرج التى تعرضت باستمرار للغارات العراقية .

وأعلن متحدث عسـكرى عراقـى أن الغـارة أسـفرت عـن تدميـر مستودعات النفط بها وإشعال الحرائق فى ٣ ناقلات للنفط على سواحلها .

وقد اتخذت إيران استعدادات مكثفة لنقل عمليات شحن وتصدير النفط إلى جزيرة "لارك" التى تقع على بعد ١١٠ أميال من جزيـرة "سيرى" باتجاه بحر العرب خارج منطقة مضيق هرمز ؛ لكى تكون بعيدة عن مدى الطـيران العراقى .

الهجوم الإيرانى كربلاء ٤،٥،٦:

شنت إيران هجوما شاملا فى اتجاه مدينـة البصـرة مسـاء الخميس ٨ يناير ١٩٨٧ وأطلقت عليه اسم "كربلاء ٥" ، وجاء هذا الهجوم بعد أيـام قليلـة من تمكن القوات العراقية من صد هجوم "كربلاء٤" ، الذى منيت فيـه القـوات الإيرانية - وفقا لما ذكرته وكالات الأنباء - بخسائر فادحة .

وعلـق المراقبـون علـى أن تتـابع الهجمـات الإيرانيـة جنـوب البصرة يشير بوضوح إلى أن إيران تحاول عزل البصرة عن بقيـة الأراضـى العراقية .

وأعلن المتحدث الإيرانى أن القوات الإيرانية تمكنـت مـن عبـور شـط العرب بقوات برمائية على شمال وجنوب البصرة .

وأعلن العراق أن قواته تحاصر بقايا القوات الإيرانية فى منطقة مساحتها عشرة كليو مترات وتواصل زحفها لتحرير الجانب الغربى من "بحيرة الأسماك" الذى استولت عليه إيران ، كما أن الطيران العراقى هاجم أهدافا منتقاة لعدة مدن إيرانية من بينها مدينة "قم" مقر إقامة الزعيم الإيرانى آية الله الخومينى ، وذلك انتقاما لقصف إيران لمدينة البصرة .

وفى يوم ١٤ يناير ١٩٨٧ فتحت إيران جبهة جديدة فى القطاع الأوسط شمال شرق بغداد ؛ لتسهيل مأمورية قواتها فى القطاع الجنوبى فيما وصف بأنه الهجوم الإيرانى "كربلاء" – ٦" ، وأعلن العراق صد الهجوم فى القطاع الأوسط وتدمير معظم القوات الإيرانية .

وبتاريخ ١٦ يناير ١٩٨٧ أعلنت إيران عن استيلائها على جزيرة "بو فارين" العراقية الإستراتيجية القريبة من البصرة فى حين أعلنت بغداد أنها تمكنت من إحكام حصارها على القوات الإيرانية ، وأكدت أنها أحبطت هجوما إيرانيا جديدا كانت تستهدف به إقامة رأس جسر فى شط العرب .

كربلاء ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ :

وفى شهر مارس وأوائل شهر إبريل ١٩٨٧ شنت إيران هجومين: الأول تحت اسم "كربلاء – ٧" فى القطاع الشمالى من جبهة القتال ، والثانى تحت اسم "كربلاء – ٨" ضد القوات العراقية شرقى البصرة .

وأعلن العراق أن قواته المسلحة أحبطت الهجومين ، وأن القوات الإيرانية تكبدت خسائر جسيمة وفقدت أعداد كبيرة من القتلى والجرحى .

وبدأ الهجوم الإيرانى "كربلاء –٩" فجر يوم ٩ أبريل ١٩٨٧ فى وسط الجبهة على بعد ١٦٠ كم شمال شرق بغداد ، وأعلن متحدث عسكرى عراقى أن القوات العراقية نجحت فى إحباط الهجوم .

وفى الأيام التالية شنت القوات العراقية هجوما ضد القوات الإيرانية فى منطقة غرب "بحيرة الأسماك" شرقى البصرة .

وقدم العراق احتجاجا رسميا ضد إيران فى الأمم المتحدة بسبب استئناف طهران قصف الأهداف المدنية العراقية فى مدينتى "الشعيبية .. والزبير" جنوب العراق .

وفى أوائل شهر أبريل ١٩٨٧ استمرت المعارك الضارية بين إيران والعراق فى القطاع الشمالى لجبهة القتال بمنطقة جبل الأكراد لمدة أربعة أيام، بما سمته القوات الإيرانية بهجوم "كربلاء -١٠ ".

وأعلنت القوات العراقية أنها أبادت قوة الغزو الإيرانية فى شمال الجبهة بعد قتال عنيف ، كما أعلن متحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية فى ذلك الوقت أن الهجوم الإيرانى يعتبر عملية محدودة النطاق فى منطقة جبلية قليلة الأهمية من الناحية الإستراتيجية .

واستمر تصاعد حدة التوتر فى منطقة الخليج حيث واصل العراق غاراته على الأهداف الإيرانية فى الخليج وفى العمق الإيرانى ، وأعلن يوم ٢ سبتمبر ١٩٨٧ عن تدمير ٤ ناقلات خلال ١٢ ساعة فقط منها ناقلة ترفع العلم الإيرانى قرب مضيق هرمز ، وذلك فى الوقت الذى هددت فيه طهران بقصف المواقع السكانية العراقية ، ووجهت إنذارا إلى سكان المناطق القريبة من المواقع العسكرية والاقتصادية العراقية بإخلائها فى أسرع وقت ، فى حين صعدت الحكومة الأمريكية تهديداتها بفرض حظر على تصدير الأسلحة لإيران إذا لم تعلن رسميا قبولها لقرار مجلس الأمن .

وذكرت مصادر الملاحة البحرية فى الخليج أن الزوارق الحربية الإيرانية المحملة بجنود حرس الثورة الإيرانية بدأوا منذ أول سبتمبر ١٩٨٧ وعلى مدى ١٦ ساعة فى شن سلسلة متتالية من الهجمات باستخدم الصواريخ

والقنابل والمدافع الآلية ضد أربع ناقلات بترول وسفينة شحن ، وقالت هذه المصادر أن هذه الهجمات غطت منطقة مترامية من أقصى شمال الخليج قرب المياه الإقليمية للسعودية عند ميناء الجبيل ، وحتى جنوبه أمام سواحل دولة الإمارات العربية .

كما ذكرت "اللويدز" البريطانية للتأمين البحرى أن الهجمات الإيرانية جعلت حرب الناقلات تشهد أسوأ لياليها منذ أن اشتعلت لأول مرة عام ١٩٨٧ ، وقالت الهيئة : إن إحدى الناقلات التى أصابها الإيرانيون أسبانية أصيبت أمام البحرين ، والثانية كورية جنوبية أصيبت أمام دبى ، والناقلة الثالثة كانت من ليبريا ومستأجرة لليابان أصيبت جنوب مضيق هرمز ، والرابعة يونانية أصيبت قرب الساحل السعودى ، بالإضافة إلى سفينة شحن قبرصية أصيبت أمام إمارة الشارقة .

وتجددت حرب الناقلات فى الخليج يوم ١٧ سبتمبر ١٩٨٧ ، واشتعل القتال بين العراق وإيران ضد الناقلات والأهداف الاقتصادية والصناعية والعسكرية ، وواصلت إيران قصف البصرة .

وبتاريخ ١٣ أكتوبر ١٩٨٧ تصاعد الموقف بشكل خطير بين العراق وإيران على أثر سقوط صاروخ أرض - أرض أطلقته القوات الإيرانية فجر ذلك اليوم على مدرسة ابتدائية فى بغداد مما أسفر عن استشهاد حوالى ٣٠ شخصا من بينهم ٢٤ طفلا وامرأة ، وإصابة أكثر من ٢٢٠ شخص من بينهم ٩٨ حالاتهم خطيرة ، كما دمر الصاورخ ١٦ منزلا وألحق أضرارا بمركز للشباب .

وقد أكدت إيران نبأ إطلاق الصاروخ ، وذكرت أنه كان يستهدف وزارة الدفاع العراقية ، وقال بيان للحرس الثورى الإيرانى أن إطلاق الصاروخ جاء ردا على الهجمات العراقية الأخيرة على المدن الإيرانية .

ومن جانب آخر كشفت مصادر المخابرات الأمريكية أن صفقة الأسلحة الأمريكية السرية لإيران زادت من فاعلية الدفاعات الإيرانية المضادة للطائرات مما صعب أية محاولة أمريكية لضرب الصواريخ الإيرانية "سيلك وورم" ، وأضافت المصادر ذاتها أن فضيحة تزويد هذه الأسلحة لإيران ما زالت تعوق المحاولات الأمريكية لإقناع الدول الأخرى بعدم تزويد إيران بالأسلحة .

وواصل العراق يوم ١٣ نوفمبر ١٩٨٧ تصعيد هجماته على ناقلات البترول فى الموانى والشواطئ الإيرانية ، فى الوقت الذى أعلنت فيه إيران أنها لا تعلق آمالا كبيرة على نجاح الجهود الدبلوماسية لوقف الحرب ، ودعت إلى التعبئة العامة لشن هجوم جديد على العراق ، وذكرت المصادر الإيرانية أنها سوف تقوم بنشر صواريخ إيرانية الصنع ، تسمى "العقاب" أو "الصقر" ويبلغ مداها ٤٠ كم ، وكانت هذه الصواريخ قد استخدمت من قبل فى مهاجمة مدينة البصرة[١] .

حرب الصواريخ :

أعلن العراق يوم ٢٩ فبراير ١٩٨٨ ، أنه أطلق صواريخ بعيدة المدى على طهران ، ويعتبر ذلك أول هجوم صاروخى يعلن العراق شنه على طهران التى تقع على بعد ٥٠٠ كم من الحدود بين البلدين ، وقال البيان العراقى : أن الصواريخ يبلغ مداها

---

(١) أعلنت إيران أنها حصلت على صواريخ ستينجر الأمريكية المضادة للطائرات التى تطلق من على الكتف ، وأنها قامت بصناعة ضخمة مماثلة لها . ويتميز صاروخ "ستينجر" بفاعلية فائقة ، وقد أحدث تغييرا جذريا فى الحرب الجوية فى أفغانستان ، ورفضت واشنطن فى ذلك الوقت بيعه لدول عربية خليجية ، إلا أنها زودت الثوار الأفغان بأعداد متزايدة من هذه الصواريخ ، وعلق دبلوماسيون غربيون أن إيران حصلت على هذه الصواريخ من الثوار الأفغان حيث ترتبط طهران بعلاقات وثيقة معهم ، وقد نفت واشنطن تزويد إيران بهذه الصواريخ .

٦٥٠ كم[1] ، وأنها وصلت إلى أهدافها انتقاما لشهداء العراق بعد قيام طهران بقصف بغداد والبصرة بالصواريخ .

وواصل العراق هجومة بالصواريخ على العاصمة الإيرانية ، كما أطلق العراق صاروخين على مدينة "قم" الإيرانية ، وذلك لأول مرة منذ بداية الحرب ، وتقع هذه المدينة على بعد ١٥٠ كم جنوب غرب طهران .

احتلال إيران مدينة حلبجة :

تمكنت إيران فى أواخر شهر مارس ١٩٨٨ من احتلال مدينة "حلبجة" بمحافظة السلمانية شمال العراق بمساعدة الأكراد ، ووصف وزير خارجية العراق هذه المنطقة بأنها جبلية ووعرة ، ولا تتمتع بميزة استراتيجية، ونفى ما تردد عن استخدام العراق أسلحة كيماوية فى ساحة العمليات العسكرية الشمالية مع إيران ، وأعلنت الأمم المتحدة رسميا قيام بعثة من المنظمة الدولية ؛ للتوجه إلى طهران ؛ للتحقيق فى اتهامات إيران للعراق باستخدام الأسلحة الكيماوية .

ومن جهة أخرى بعث وزير خارجية العراق برسالة إلى الأمم المتحدة انتقد فيها قرار المنظمة الدولية بإرسال خبراء للتحقيق فى اتهامات إيران لبغداد باستخدام أسلحة كيماوية فى الحرب ، وطلب رسميا من الأمم

---

[1] بتاريخ ١٨ مارس ١٩٨٨ أعلن الرئيس العراقى فى حديثة لصحيفة الأهرام القاهرية أن العراق نجح فى تطوير صاروخ جديد يصل مداه إلى ٨٥٠ كم ، وأوضح أن حرب المدن بدأتها إيران بضرب المدن العراقية منذ عام ١٩٨٠ ، وتطور الموقف عام ١٩٨٥ بعد أن حصلت إيرن من ليبيا على عدد من الصواريخ وقاعدتى إطلاق ، مكنت الصواريخ الإيرانية من أن تطول بغداد ، ولم تكن الصواريخ العراقية فى ذلك الوقت تستطيع بلوغ طهران ، وكان الرد عليهمْ بسلاح الطيران ، إلى أن جاه وقت الرد بهذه الصواريخ بضرب طهران ممارسة لحق الدفاع المشروع عن النفس . جريدة الأهرام – القاهرة – ١٨ مارس ١٩٨٨ كما أعلن العراق فى شهر إبريل ١٩٨٨ أنه اختبر بنجاح إطلاق صاروخ جديد "العباس" عراقى الصنع ، مداه ٩٠٠ كم .

المتحدة إرسال بعثة تحقيق إلى بغداد لرؤية جرحى القصف الإيرانى الكيماوى لمدينة حلبجة[1] .

كما حث الأمم المتحدة على إرسال فريق آخر للتحقيق فى قتل وتعذيب الأسرى العراقيين .

استعادة العراق لشبه جزيرة الفاو :

أعلن العراق يوم ١٧ إبريل ١٩٨٨ أن قواته حررت شبه جزيرة الفاو الاستراتيجية فى هجوم مفاجئ وناجح على القوات الإيرانية ، وهو الهجوم الذى سمى بـ "عملية رمضان المبارك ".

واعترفت إيران بالهجوم العراقى ، واتهمت الطائرات الهليوكبتر الأمريكية بمهاجمة القوات الإيرانية فى شبه جزيرة الفاو . وفى اليوم التالى أعلن العراق أن قواته دمرت معظم القوات الإيرانية فى المنطقة .

ويرى المراقبون أن إيران فوجئت بالهجوم العراقى ، ويرجع ذلك إلى أن القوات العراقية كانت قد توقفت عن محاولة استرداد المنطقة منذ أكثر من عامين بعد احتلالها ، وارتبط ذلك بصعوبة طبيعة الأرض فى المنطقة وما حولها مما أدى إلى اطمئنان القوات الإيرانية إلى أن العراق لن يسعى لاسترداد المنطقة ، وساعد ذلك على انخفاض استعدادها القتالى .

---

(١) بحث مجلس الأمن الدولى التقرير الذى وضعه خبراء الأمم المتحدة الذين زاروا بغداد وطهران فى ذلك الوقت للتثبت من الاتهامات التى تبادلها الجانبان حول مسألة استخدام الأسلحة الكيماوية . وبتاريخ ٩ مايو ١٩٨٨ أصدر المجلس قرارا أدان فيه استمرار الأسلحة الكيماوية فى الحرب ودعا إلى فرض قيود صارمة على تصدير المنتجات الكيماوية إلى الدولتين المتحاربتين ولم يوجه القرار لوما إلى أى من العراق أو إيران . وأشار القرار إلى أنه يتوقع من طرفى النزاع أن يمتنعا عن استخدام أسلحة كيماوية فى المستقبل تمشيا مع التزاماتهما بموجب اتفاقية جنيف ١٩٢٥ .

وعلق المراقبون بأن استعادة العراق لشبه جزيرة الفاو قد حقق النتائج التالية :

- تأكيد القدرة العربية العراقية ، واستعادة السيطرة على المنطقة ؛ لتأمين الملاحة البحرية العراقية فى الخليج ، وتنشيط القاعدة البحرية الحربية فى ميناء "أم القصر" وعودتها إلى مهامها ، وإعادة ربط المنطقة بالطرق الرئيسية التى تتصل بالبصرة ومنها إلى بغداد .

- أتاح استرداد الفاو مجالا أوسع لعمل القوات البحرية العراقية ، وتنفيذ عمليات ضد عبدان وميناءها "بو شهر" الهام والحيوى وغيرهما من المدن الإيرانية شرق شط العرب ، وإمكان عرقلة الملاحة الإيرانية فى الخليج، وأعلن العراق أنه رغم الانتصار فإنه لا يزال على موقفه ساعيا للسلام ومتمسكا بقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ .

وعلق المراقبون العسكريون فى ذلك الوقت بأن نجاح العراق فى تحرير شبه جزيرة الفاو يمثل ضربة مؤلمة لإيران ، وقد فشل قبلها هجوم إيرانى فى المرتفعات الشمالية ضد العراق ، كما أظهر العراق فى الوقت نفسه تفوقا واضحا فى أعمال القصف الصاروخى للمدن الإيرانية فى حرب المدن بين الدولتين ، وأن هذه الانتكاسات الإيرانية لن تدفع إيران إلى طلب السلام أو الاستجابة لجهود التسوية الدولية ؛ لأنها لا تمس المعادلات الاستراتيجية الأساسية فى حرب الخليج .

تحرير مدينة الشلامجة العراقية :

شنت القوات العراقية صباح يوم ٢٥ مايو ١٩٨٨ هجوما بريا واسع النطاق فى قطاع جنوب شرق البصرة تحت شعار "توكلنا على الله"، وتمكنت من تحرير مدينة "الشلامجة" العراقية التى كانت تحتلها القوات الإيرانية وتعتبر رأس جسر استراتيجى إلى مدينة البصرة، ويعتبر ذلك الهجوم -الذى

أشرف عليه الرئيس العراقي- أكبر هجوم من نوعه منذ نجاح القوات العراقية في تحرير شبه جزيرة الفاو. واعترفت إيران بهذا الهجوم ووصفه المحللون العسكريون بأنه يعتبر من أهم التطورات العسكرية التي شهدتها الحرب.

كما اعترف الرئيس الإيراني "علي خاميني" بالهزائم الإيرانية الأخيرة وعلق المراقبون على أن اللهجة التي استخدمها الرئيس الإيراني بالاعتراف والتسليم بالهزيمة كانت تعكس حجم الانتكاسات والهزائم التي لحقت مؤخرا بالقوات الإيرانية بعد تحرير شبه جزيرة الفاو واستعادة مدينة "الشلامجة" الاستراتيجية[١] .

<u>تحرير جزيرة مجنون :</u>

وبتاريخ ٢٥ يوليو ١٩٨٨ أعلن العراق أن قواته المسلحة حررت جزر مجنون بالكامل في بضع ساعات من أيدي القوات الإيرانية التي تحتلها منذ عام ١٩٨٤ والتي تضم حقول غنية بالبترول ، وتقع في أهوار الحويزة على بعد ٥٠ كم شمال البصرة . وعلق المراقبون على أن هذه الجزر الصناعية التي تغمرها المياه كانت تشكل مانعا خطيرا لأي قوات تحاول اقتحامها ، فضلا عن أنها كانت ترتبط بجسر إمدادات إيرانية يجعل الاقتراب منها مغامرة محفوفة بأشد المخاطر .

كما أشار المراقبون إلى أن هذه المعركة هزت القيادة العسكرية الجديدة التي تولاها "هاشمي رافسنجاني" رغم تذرعها بانسحاب تكتيكي من

---

[١] وفي ذات الوقت التي كانت تقوم به القوات العراقية بتحرير مدينة "الشلامجة" افتتح في بغداد بقصر المؤتمرات "المؤتمر العالمي الشعبي للسلام" الذي تجمع فيه ألف شخصية قانونية وحزبية وبرلمانية تمثل كافة القوى والمنظمات الشعبية وغير الحكومية من أجل تعبئة عالمية لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ لعام ١٩٨٧ لإنهاء الحرب وإحلال السلام في منطقة الخليج .

هذه الجزر إلى مواقع دفاعية أفضل . وبتاريخ ٣٠ يونيو ١٩٨٨ أعلن العراق أن قواته المسلحة حررت منطقة "ماوت" الحدودية في القطاع الشمالي من ساحة العمليات .

تحرير منطقة الزبيدات العراقية :

بتاريخ ١٢ يوليو ١٩٨٨ أعلن العراق أن قواته استعادت منطقة "الزبيدات" الاستراتيجية في الجزء الجنوبي من القطاع الأوسط من الجبهة والتي كانت إيران قد احتلتها عام ١٩٨٢ وأخذت – من هذه المنطقة – تهدد بقطع الطريق الرئيسي بين بغداد والبصرة .

وأوضحت القيادة العراقية أن العراق أصبح يسيطر بعد هذا النصر الجديد سيطرة تامة على الجزء الجنوبي من شط العرب الذي يعتبر المنفذ البحري الوحيد للعراق ، كما أعلنت القيادة العراقية أن قواتها تواصل عمليات التمشيط والمطاردة ضد جيوب القوات الإيرانية في المنطقة التي تسيطر عليها في عمق أراضي إيران بصفة مؤقتة وتبلغ مساحتها ٤٠٠٠ كم٢ وتشمل مدينة دهلدران الإيرانية . وعلق المراقبون على أن الخطوة الأخيرة التي أتخذها العراق بتحوله إلى الهجوم واختراق الحدود الإيرانية وتوغله فيها وتدميره لجزء من القوات الإيرانية وسحب الأسرى والأسلحة والمعدات التي استولى عليها – تعتبر الوسيلة الوحيدة لتحقيق النصر ، حيث إن النصر يتحقق بتدمير القوات المعادية وليس بالاستيلاء على الأرض ، وإذا كان العراق قد تحول في الفترة الأخيرة للهجوم الذي شنه في القطاع الأوسط لم يستهدف استعادة أراض عراقية ولا احتلال أراضي إيرانية ، وإنما استهدف تدمير القوات الرئيسية لإيران لإجبارها على الاستجابة لنداء السلام .

أثر قبول إيران قرار مجلس الأمن(١)

حقق العراق مكاسب فى ساحة القتال بعد أن أعلنت إيران فى ١٨ يوليو ١٩٨٨ قبولها لقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ ، وذلك بهدف تعزيز موقفه على مائدة المفاوضات .

وبتاريخ ٨ أغسطس ١٩٨٨ أعلن السكرتير العام للأمم المتحدة أن وقف إطلاق النار بين العراق وإيران تحدد بصفة رسمية يوم ٢٠ أغسطس ١٩٨٨ على أن تبدأ المفاوضات المباشرة فى جنيف يوم ٢٥ من الشهر ذاته بهدف إيجاد تسوية سلمية للنزاع .

وقد أصدر "هاشمى رافسنجانى" القائد العام للقوات المسلحة الإيرانية بالإنابة أمره إلى القوات الإيرانية بعدم القيام بأى عمل عسكرى ضد العراق اعتبارا من يوم ٩ أغسطس ١٩٨٨ وذلك استجابة لنداء السكرتير العام للأمم المتحدة لكل من إيران والعراق بالامتناع عن العمليات العسكرية .

ومن جهة أخرى أعلن العراق إيقافه إصدار بياناته العسكرية اعتبارا من ذلك اليوم كتعبير واضح عن رغبته فى وضع حد للحرب وتحقيق السلام(٢) .

وبتاريخ ١٠ أغسطس ١٩٨٨ ساد الهدوء التام جبهة القتال استجابة لنداء السكرتير العام للأمم المتحدة بالامتناع عن القيام بأية عمليات حربية لحين حلول الموعد الرسمى لوقف إطلاق النار بين البلدين .

---

(١) راجع : الفرع الخامس من هذا الفصل : الأمم المتحدة وتسوية النزاع .
(٢) كان آخر بيان عسكرى عراقى – حمل رقم ٣٣٨٨ – يوم ١٩٨٨/٨/٩.

بدء وقف إطلاق النار:

وبتاريخ ٢٠ أغسطس ١٩٨٨ بدأ رسـميا سريان وقف إطلاق النار بين العراق وإيران ، وأعلن العراق إعادة فتح مطار البصرة الدولى ، ورفع علم الأمم المتحدة على منفذ "شط العرب" بمدينة البصرة بافتتاحه مقرا رسميا لقوات الأمم المتحدة فى جنوب العراق ، كما أعلنت وكالة الأنباء العراقية أن قوة المراقبين الدوليين قسمت إلى ثلاث محطات رئيسية تتخذ مقرا لها فى كل من كركوك – لمراقبة جبهة الحرب الشمالية – ومدينة يعقوب شمال شرق العراق – لمراقبة جبهة الحرب الوسطى – ومدينة البصرة – لمراقبة جبهة الحرب الجنوبية .

ومن جهة أخرى انتشرت القوات الدورية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة على امتداد ساحة العمليات البحرية بين العراق وإيران من شط العرب شمالا حتى مضيق هرمز جنوبا ، وبدأت قوات المراقبين الدوليين التحقيق فى شكاوى تقدم بها العراق عن انتهاك إيرن لوقف إطلاق النار بحرا وبرا . ومع دخول وقف إطلاق النار يومه الثانى استأنفت شركة الطيران الإيرانية رحلتها الجوية إلى المدن القريبة من جبهة الحرب وبعثت بسفنها إلى شط العرب ، بينما انطلقت الطائرات العراقية من مطار البصرة ، وشق الأسطول العراقى ميناء الخليج ، وبدأت فى صيف يوم ٥ أغسطس ١٩٨٨ المفاوضات المباشرة بين البلدين تحت رعاية الأمم المتحدة[١] .

---

(١) راجع الفرع الخامس من هذا الفصل : الأمم المتحدة وتسوية النزاع .

الفرع الثالث
اتساع نطاق الحرب
والتواجد الأجنبى فى مياه الخليج

حماية سفن النفط الكويتية :

تعرضت الكويت لمختلف وسائل الإرهاب ، وعمليات تخريب لمقار البعثات الدبلوماسية والمنشآت الصناعية والحيوية[1] ، وشعرت الكويت بأن نيران المدفعية والصواريخ الإيرانية أصبحت تهدد ناقلات نفطها ، وخاصة عندما أقامت إيران موقعا لإطلاق الصواريخ المضادة للسفن داخل الأراضى العراقية فى شبه جزيرة "الفاو" التى كانت إيران تحتل جزءا منها مما جعل العاصمة الكويتية ومنطقة الميناء وناقلات النفط الكويتية فى مدى هذه الصواريخ ، وكان لذلك أثره فى دفع الكويت

---

(١) تزامن بدء الحرب العراقية الإيرانية مع قيام طائرة مجهولة الهوية بإلقاء صاروخين على شمال الكويت فى نوفمبر ١٩٨٠ ، وتلى ذلك وقوع أعمال عنف بالداخل فى عامى ١٩٨١ ، ١٩٨٢ استهدفت بعض مستودعات النفط ، وفى ديسمبر ١٩٨٣ اجتاحت الكويت موجة مروعة من الانفجارات بواسطة السيارات الملغومة التى استهدفت مقار السفارة الأمريكية والسفارة الفرنسية والمطار ومصفاة نفط ، وتبين أن المتهمين ينتمى معظمهم إلى حزب الدعوة الإسلامية المناهض للعراق والموالى لإيران ، واتجهت هذه الجماعات لمزيد من العنف خاصة فى عام ١٩٨٥ فى محاولة اغتيال أمير دولة الكويت . وأعلن فى الكويت فى فبراير ١٩٨٦ أن احتكاكا وقع بين طائرة هليوكبتر إيرانية وزورق تابع للبحرية الكويتية فى المياه الإقليمية الكويتية . وحاولت عناصر إيرانية التسلل داخل الكويت عبر مياه الخليج لإحداث قلاقل بالداخل ، وتبين ذلك بعد أن أعلن فى الكويت عن القبض على متسللين إيرانيين فى إبريل وديسمبر ١٩٨٦ . وفى يناير ١٩٨٧ ألقت إيران صاروخا على جزيرة فيلكة الكويتية القريبة من شبه جزيرة "الفاو" التى تحتل إيران جزءا منها ، وقامت إيران باحتجاز زوارق كويتية فى مياه الخليج فى مارس ويونيو ١٩٨٧ ، وتلى ذلك عدة انفجارات داخل الكويت واعتداء إيران على المياه الإقليمية الكويتية

للاتفاق مع القوتين العظميين[1] لحماية ناقلاتها فأسرعت موسكو بالاستجابة لنداء الكويت ، وتم الاتفاق على أن تستأجر الكويت ثلاث ناقلات نفط "سوفيتية" ، وأعلن وزير خارجية الولايات المتحدة يوم ٢٨ مايو ١٩٨٧ أن الإدارة الأمريكية وافقت على إعادة تسجيل ناقلات النفط الكويتية ، وأكد وزير الدفاع الأمريكي أن التعهد الأمريكي بحماية ناقلات النفط الكويتية فى الخليج يستهدف منع استمرار الحرب ، وأن العجز عن حماية الناقلات الكويتية سوف يغرى "الاتحاد السوفيتى" بمحاولة استغلال الموقف ، كما أن تخلى الولايات المتحدة عن واجباتها فى منطقة الخليج يخلق فراغا يحاول السوفيت الولوج إليه ؛ خاصة أن موسكو تقيم سياستها منذ سنوات على أساس السعى المستمر للدخول فى منطقة الخليج .

وعكفت الإدارة الأمريكية على إعداد خطة لحماية الملاحة البحرية فى الخليج وتقليل دواعى القلق الذى يشعر به الكونجرس الأمريكى تجاه اتساع نطاق الدور الأمريكى فى الخليج ، خاصة عقب حادث الهجوم العراقى الخطأ على الفرقاطة الأمريكية ستارك[2] .

---

[1] راجع :
- Laurie Mylroie: The Super Powers and the Iran – Iraq War. American Arab Affairs. Summer 1987. No. 21 Washington.
- Barry Rubin: Drowing in the Gulf. Foreign policy. No. 69 Winter. – 1987 88 Farming dal, NY 11737. U.S.A.

[2] بتاريخ ١٧ مايو ١٩٨٧ تعرضت فرقاطة "ستارك" الأمريكية حاملة للصواريخ تابعة للبحرية الأمريكية لقصف طائرة ميراج عراقية فى مياه الخليج أثناء قيامها برحلة فى اتجاه البحرين قادمة من شمال الخليج ، مما أسفر عن مصرع ٢٧ قتيلا من الجنود الأمريكيين ، وقد تزايدت المخاوف فى جميع أنحاء العالم فى ذلك الوقت من احتمال اتساع نطاق حرب الخليج ، وبعث الرئيس العراقى برسالة إلى الرئيس الأمريكى أبدى فيها أسفة لهذا الحادث، وذكر أنه لم يكن مقصودا على الإطلاق ، وأن العراق لا يرغب فى مهاجمة أى هدف تابع لأى بلد سوى إيران بسبب استمرارها فى العدوان على العراق. وأعلن متحدث باسم الخارجية الأمريكية أن الولايات المتحدة لن تتراجع عن قرار إعادة تسجيل الناقلات الكويتية ، ولن تنهى وجودها العسكرى فى الخليج ؛ لأن هذه السياسة تعبر عن المصالح الأمريكية فى المنطقة . ويرى المراقبون أن الحادث دفع الجهود=

وفى أوائل شهر يوليو ١٩٨٧ غادرت حاملة الطائرات الأمريكية "ساراتوجا" قاعدتها البحرية فى فلوريدا وتوجهت إلى البحر الأبيض المتوسط لتقترب من بؤرة الأحداث فى منطقة الخليج ، وأعلنت البحرية الأمريكية أن ١٤ قطعة بحرية أخرى تقرر مرافقتها لحاملة الطائرات خلال رحلتها ، وعلى رأسها المدمرة قاذفة الصواريخ "كين" والفرقاطتان "كلارينج" و "قلاتى" وهما من طراز "ستارك" . وأكدت البحرية الأمريكية أن القطع الثلاث وقع عليها الاختيار لتجوب مياه الخليج ، فى حين تبقى "ساراتوجا" خارجها . وأعلن ريتشارد أرميتاج مساعد وزير الدفاع الأمريكى فى ذلك الوقت أن القوة الأمريكية فى الخليج سوف تستمر فى القيام بمهامها إلى أجل غير مسمى ، وإلى أن تنتهى حرب الناقلات .

وأعلن الرئيس الأمريكى فى خطاب تليفزيونى فى ١٥ يونيو ١٩٨٧ أن دور واشنطن فى المنطقة حيوى لأنه يتعلق بحماية المصالح الأمريكية ، وأن الولايات المتحدة سوف تتحمل مسئولياتها فى مواجهة التهديدات الإيرانية، وإنه إذا لم تفعل أمريكا ذلك فإنها تكون قد تخلت عن دورها كقوة بحرية ، مما يتيح "للاتحاد السوفيتى" فرصة التغلغل فى عنق الزجاجة الذى يعبر منه بترول العالم الحر "مضيق هرمز" الأمر الذى يعرض الأمن القومى الأمريكى وأمن الدول الحليفة للخطر .

= الدبلوماسية الرامية إلى التوصل إلى تسوية النزاع العراقى الإيرانى ، وشجع السكرتير انعام للأمم المتحدة على إجراء محادثات مع الدول الخمس الكبرى الدائمة العضوية فى مجلس الأمن من أجل التفاهم حول خطة يتبناها مجلس الأمن لإيقاف حرب الخليج . وعلى الجانب الآخر قررت الولايات المتحدة الأمريكية مطالبة العراق بدفع ٧٥ مليون دولار تشمل تعويضات لأسر الجنود الذين لقوا مصرعهم فى الحادث وتكاليف إصلاح الفرقاطة .

مؤتمر صحفي عالمي بالكويت :

عقد الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح ولي عهد دولة الكويت ورئيس الوزراء مؤتمرا صحفيا عالميا يوم ٢٠ يوليو ١٩٨٧ ، أوضح فيه أنه حرصا على المحافظة على المصالح الحيوية للكويت واستمرار تصدير النفط الكويتي إلى الأسواق العالمية ، فقد قامت دولة الكويت بالاتصال بالدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي من أجل استئجار ناقلات نفط غير كويتية ، خاصة بعد أن وصل عدد السفن التي تعرضت للاعتداءات الإيرانية حوالي ٦١ ناقلة منها ١١ ناقلة كويتية ، وأوضح في حديثة ما يلي[١] :

* تعتبر هذه العملية تجارية بحتة وتهدف إلى تأمين استمرار نقل النفط الكويتي إلى أسواقه الطبيعية والوفاء بالالتزامات التعاقدية ، كما أن هذا الإجراء ليس جديدا أو مستحدثا حيث استأجر الكويت من قبل سفنا وناقلات من مختلف بلدان العالم .

* هذه الخطوة ليست مجرد تغيير أعلام – كما تسميها وسائل الإعلام وإنما هي عملية إعادة تسجيل كاملة ، فالسفن المعاد تسجيلها تصبح سفنا أمريكية تسري عليها القوانين والأنظمة الأمريكية ، وتدفع الضرائب المقررة مثل سائر الشركات الأمريكية ، وعشرات السفن الأخرى المسجلة لدى الولايات المتحدة .

* تتحمل الكويت وحدها مسئولية حماية أراضيها وأجوائها وموانيها ومياهها الإقليمية ، أما المياه الدولية للخليج فهي مسئولية دولية يتحملها المجتمع الدولي والدول البحرية والبلدان المستفيدة من حرية الملاحة في هذا الممر المائي الدولي .

---

(١) جريدة الشرق الأوسط – لندن – ٢٣ يوليو ١٩٨٧ .

* تقوم السياسة الخارجية الكويتية على مبادئ ثابتة تهدف إلى إبعاد المنطقة عن تنافس القوى العالمية ، وتدعو الدول الخمس الكبرى إلى تحمل مسئولياتها كدول دائمة العضوية فى مجلس الأمن ، والتعاون فيما بينها لتأمين حرية الملاحة وسلامة السفن فى المياه الدولية .

* يشكل الخليج أهمية حيوية للعالم بأسره ، وهذه السفن الحربية تتواجد فى بحر العرب والخليج بصورة منتظمة منذ عشرات السنين ، وقيام السفن الحربية بمرافقة السفن التجارية التابعة لدولها أمر عادى ومألوف.

* هذه الخطوة ليست استفزازا لأحد ، ولا موجهة ضد أحد ، كما أنها ليست توريطا أو استدراجا لأحد ، وليست دعوة للتدخل فى المنطقة .

وقد وجه سمو ولى عهد الكويت فى نهاية حديثه دعوة إلى "الجارة إيران للعمل على حل النزاع العراقى الإيرانى بالطرق السلمية ، وفتح الباب أمام التعاون البناء بين دول منطقة الخليج كافة لتحقيق مزيد من التقدم ، وقال فى عبارته الأخيرة "إن تجارة السلام أكثر ربحا من تجارة الحرب ".

تسيير ناقلات النفط الكويتية التى أعيد تسجيلها :

بدأ تنفيذ عملية تسيير ناقلات النفط الكويتية التى أعيد تسجيلها يوم ٢١ يوليو ١٩٨٧ ، أى فى اليوم التالى لصدور قرار مجلس الأمن الدولى رقم ٥٩٨ الداعى إلى وقف الحرب العراقية الإيرانية ، وقد أعيد تسجيل ناقلتى نفط كويتيتين عملاقتين هما "الرقة" التى أصبح اسمها "بريدجتون" ، و"المناقيش" التى أصبح اسمها "جاس برنس" أمام ساحل ميناء خور فكان بإمارة الفجيرة خارج منطقة الخليج فى سواحل عمان ، وقاد القافلتين قبطانان أمريكيان ، ورافقت قطع بحرية أمريكية ناقلتى البترول خلال عبورهما مضيق هرمز فى اليوم نفسه ، بينما حلقت الطائرات الأمريكية فوق المضيق فى دوريات مستمرة .

والجدير بالذكر أن قافلة الناقلات الكويتية وسفن الحراسة الأمريكية خلال عبورها للمضيق كانت تبعد كيلو مترات قليلة عن السواحل والجزر الإيرانية التى تتمركز فيها صواريخ "سيلك وورم" الصينية الصنع والقوارب الإيرانية المسلحة السريعة التى تستخدمها إيران عادة فى مهاجمة السفن والناقلات .

وأشارت الشركة الكويتية لنقل البترول إلى أن السفن الكويتية التسع الأخرى التى أعيد تسجيلها هى : ناقلتا البترول "الفنطاس" التى سميتا "ميدلتون" ، و "الكاظمة" التى سميت "تاونسند" ، وأربع سفن أخرى خاصة بنقل مشتقات البترول وهى : "أم متربة" ، و "أم قبصة" ، و "أم العيش" ، و "أم المرادم" ، وأطلق عليها على التوالى أسماء : تشسبيك سيتى – وأوشينى سيتى – وسارف سيتى – وسى ايزل سيتى ، وبالإضافة إلى ذلك توجد ثلاث ناقلات غاز : البركان ، وغاز الكويت ، وغاز الأحمدى ، وسميت على التوالى أسماء : "جازكينج ، جاز كويت ، وجاز برنس"[1] .

إصابة الناقلة "بريدجتون" :

اصطدمت الناقلة "بريدجتون" بلغم فى منطقة تبعد نحو ١٩٠ كم من سواحل الكويت ، و٢٩ كم من جزيرة "فارسى" الإيرانية التى تعتبر مركزا لعمليات حرس الثورة الإيرانى ، التى تستخدمها إيران فى مهاجمة الناقلات بالخليج ، وذلك قبل وصولها بساعات إلى الكويت بعد انتهاء رحلتها يوم ٢٤ يوليو ١٩٨٧[2] .

---

(١) عن جريدة الشرق الأوسط – لندن – الأربعاء ٢٢ يوليو ١٩٨٧ .
(٢) توجد بجزيرة فارسى الإيرانية وحدات الزوارق البحرية السريعة ، وكانت المنطقة المزروعة بالألغام تقع على بعد ١٥٠ كم شمال جزيرة فارسى ، و٥٠ كم جنوب شرق الكويت . وسبق أن اصطدمت أربع ناقلات نفط أجنبية بألغام فى هذه المنطقة فى مايو ١٩٨٧ ومن بينها الناقلة "ماريشالى شويكوف" إحدى ناقلات البترول السوفيتية الثلاث التى استأجرها الكويت لتجنب الهجمات الإيرانية . وقد اكتشفت مجموعة من الخبراء ١٢ =

وتمكنت الناقلة رغم إصابتها من الوصول إلى الكويت حيث رست على بعد أميال قليلة من ميناء الأحمدى ، بينما رست الناقلة "جاز برنس" فى الميناء نفسه ، وأعلن متحدث باسم ناقلات النفط الكويتية أن اللغم أصاب خزان البترول فى الناقلة "بريدجتون" ، كما أعلن متحدث باسم البيت الأبيض أن الولايات المتحدة لا تبحث فى ذلك الوقت القيام بعمل للرد على حادث الاصطدام وأن اللغم من النوع الذى يصعب تحديد المسئول عن بثه ، فضلا عن أنه وضع فى المياه المفتوحة العميقة بالخليج التى كان من المستبعد وجود الألغام بها .

وانتقد جنرالات البحرية الأمريكية الخطة الأمريكية لحماية ناقلات النفط الكويتية ، وأشاروا إلى أنه كان يمكن خدمة الأهداف الأمريكية أفضل عن طريق أسطول من السفن الصغيرة سريعة الحركة ، وأن المغامرة كلها هى "خطأ إستراتيجى غبى" يعكس تركيز البحرية الدائم على السفن كبيرة الحجم ، ويعنى ذلك عدم القدرة على القيام بعمليات فى الأرخبيلات أو السيطرة على المياه المزدحمة ويعتبر الخليج نموذجا مثاليا لهذا النوع من المياه .

ويتفق الجميع على أن البحرية الأمريكية قد أنفقت المليارات على إعادة بناء أسطولها لمواجهة المعارك البحرية الكبيرة ، وتجاهلت احتياجات المهام الأقل كثافة – مثل دوريات الخليج – وأنه كان يجب على البحرية الأمريكية أن تبنى أسطولا من الحاملات الأصغر التى تحتاجها فى مثل هذه المواقف .

=لغما فى المنطقة وقاموا بإبطال مفعولها يوم ١٩ يوليو ١٩٨٧ ، وقامت كاسحات ألغام سعودية بتمشيط المياه الإقليمية الكويتية وتطهيرها من الألغام استعدادا لوصول الناقلات الكويتية .

وقد اعترف "البنتاجون" بأن البحرية الأمريكية لا تمثل قدرة تذكر على كسح الألغام ، وقد أوكل مخططوا الولايات المتحدة هذا العمل إلى بحريات دول حلف الأطلنطى .

كسح الألغام البحرية من الخليج :

أصبحت الألغام البحرية التى زرعتها إيران فى مياه الخليج تمثل العقبة الرئيسية التى تعترض سبيل الخطة الأمريكية لحماية الناقلات الكويتية[1] .

وصدرت الأوامر لطائرات الهليوكوبتر الأمريكية بالتوجه للخليج ؛ للمشاركة فى البحث عن الألغام باستخدام الموجات فوق الصوتية ، وقالت المصادر الأمريكية إن الطائرات تعمل على متن القطع البحرية الأمريكية لأنها لم تحصل على الإذن بالهبوط في أرض الدول العربية المطلة على الخليج .

وفى أثناء زيارة وزير الدفاع الفرنسى للولايات المتحدة فى ٣٠ يوليو ١٩٨٧ اجتمع مع وزير الدفاع الأمريكى الذى أعلن أنه طلب من نظيره الفرنسى أن تقدم فرنسا المساعدة للقوة البحرية فى الخليج فى مجال كسح الألغام ، وعلى ضوء ذلك أصدر الرئيس الفرنسى "فرانسوا ميتيران" أمرا للأسطول البحرى الفرنسى فى البحر الأبيض المتوسط بالتوجه إلى الخليج

---

(١) كانت الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك ثلاث كاسحات ألغام بنيت خلال الحرب الكورية عندما فوجئ الأسطول الأمريكى حين ذاك باستخدام الكوريين الشماليين الألغام ضد السفن الأمريكية ، ولم تقم الولايات المتحدة منذ ذلك الوقت ببناء كاسحات ألغام أخرى – على الرغم من الاستعدادات التى استمرت عدة أشهر من أجل قيام السفن الحربية الأمريكية بمهام مرافقة السفن الكويتية فى الخليج ، فإن الأسطول الأمريكى لم تكن لديه أية كاسحات فى المنطقة ، وقد بدأت تظهر مخاوف من احتمال كون السفن الحربية الأمريكية معرضة للخطر من الألغام أكثر من الناقلات التى يفترض أنها تقوم بحمايتها وقررت الولايات المتحدة تعزيز قدرتها على رصد وكسح الألغام من مياه الخليج .

لحماية المصالح الفرنسية[1] ، كما أوقفت شركة النفط الفرنسية شراء النفط الإيرانى بعد قطع العلاقات الدبلوماسية بين باريس وطهران .

التنسيق العسكرى بين أمريكا وأوروبا الغربية :

بدأت الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون فى أوائل شهر أغسطس ١٩٨٧ فى اتخاذ سلسلة من الإجراءات للتنسيق بين أنشطتهم العسكرية وعمليات المخابرات وجمع المعلومات للتصدى للتهديدات الإيرانية المتزايدة فى منطقة الخليج ، فى نفس الوقت الذى قررت فيه واشنطن تعزيز وجودها العسكرى فى الخليج على نحو لا مثيل له من قبل ، وذلك بدفع عدد من الطائرات الهليوكوبتر المقاتلة ، ومن الزوارق البحرية السريعة إلى المنطقة ؛ لتولى مهمة تأمين قطع الأسطول الأمريكى من أية عملية انتحارية قد تقوم بها الزوارق الإيرانية ضد السفن الأمريكية ، وقامت الحكومة الأمريكية بالتنسيق مع عدد من عواصم أوروبا الغربية لتكوين قوة مشتركة لكسح الألغام فى الخليج وتوسيع نطاق المشاركة فى معلومات المخابرات وأنظمتها وزيادة درجة التعاون بين الأساطيل والوحدات البحرية الأمريكية والبريطانية والفرنسية فى الخليج .

ومن جهة أخرى قامت الطائرات الإيرانية التى تحلق بدون طيار والزوارق البحرية المملوءة بالمتفجرات فى شن هجمات انتحارية ضد السفن الكبيرة فى إطار تلك المناورات .

---

(١) علق المراقبون العسكريون فى ذلك الوقت على أن وحدة البحر الأبيض المتوسط فى البحرية الفرنسية تحتوى على حاملة الطائرات "كليمنصو" التى تقل ٤٠ طائرة من بينها سرب من الطائرات "سوبرا انتدرا" المجهزة بصواريخ "اكزوسيت" جو - بحر ، وتصحب حاملة الطائرات ثلاث قطع ، منها فرقاطتان مجهزتان بالصواريخ بحر - بحر ، بحر - جو، وناقلة نفط صغيرة لتمويل الأسطول ، ويعمل على هذه القطع ثلاثة آلاف رجل ، وبإمكانها الاستعانة بتجهيزات البحرية الفرنسية فى قاعدة "جيبوتى" فى القرن الأفريقى .

وعلق المراقبون الدبلوماسيون فى ذلك الوقت أن الولايات المتحدة لن تتورط فى عمليات عسكرية كبيرة فى الخليج ، وأن الهدف الأمريكى من التواجد البحرى فى الخليج هو ضمان إمدادات البترول لدول أوروبا الغربية مع الحرص على عدم السقوط فى مستنقع جديد فى الخليج .

كما أن "القوتين العظميين" لن تقع مواجهة بينهما فى مياه الخليج على غرار ما حدث بينهما بشكل غير مباشر فى فيتنام ، وأن إيران لن تتعمد ضرب السفن الأمريكية أو السوفيتية فى الخليج تجنبا لغضب الدولتين .

المناورات الأمريكية والإيرانية :

قامت كل من الولايات المتحدة وإيران بإجراء مناورات بحرية وبرية فى الأسبوع الأول من شهر أغسطس ١٩٨٧ ذات أهداف متعارضة ، ففى الوقت الذى كانت تجرى فيه القوات الأمريكية مناورات لاختبار قدرة قواتها على عمليات حماية منابع البترول فى الخليج واحتلال شواطئه عند الضرورة، وذلك أمام سواحل الصومال عند القرن الأفريقى ، قامت إيران بمناورات بحرية فى الخليج ومضيق هرمز وبحر عُمان لاختبار قدرة قواتها على القيام بعمليات انتحارية ضد السفن الأمريكية ، وقياس قدرتها على الصمود فى وجه أى هجوم أمريكى محتمل على الشواطئ الإيرانية .

وأعلنت إيران أنها نشرت عشرات الآلاف من المتطوعين على امتداد الساحل الإيرانى المطل على الخليج وذلك إيذانا بانتهاء المرحلة التمهيدية لمناوراتها البحرية التى تحمل اسم "الشهادة" ، كما أعلنت وكالة الأنباء الإيرانية أن هؤلاء المتطوعين أقاموا تحصيناتهم على امتداد ساحل إيران المطل على الخليج ومضيق هرمز وبحر عمان ، كما تم نشر آلاف منهم فى الجزر الإيرانية الواقعة بالمضيق ذاته ، وأعلنت إيران أن مياهها الإقليمية ومجالها الجوى فى منطقة المناورات تعتبر منطقة محظورة على كل السفن

والطائرات ، وأنها مدت أجل مناوراتها البحرية ليوم رابع إضافى يستمر حتى يوم ٧ أغسطس ١٩٨٧[١] .

اشتراك بريطانيا وفرنسا فى كسح الألغام :

وبتاريخ ١١ أغسطس ١٩٨٧ أعلنت بريطانيا وفرنسا أنهما قررتا إرسال ٦ كاسحات ألغام وسفن الإمداد اللازمة لهما لحماية قواتهما البحرية والسفن التجارية وناقلات النفط التابعة لهما فى مياه الخليج بعد أن تصاعدت مخاطر تعرض السفن للاصطدام بالألغام بدرجة كبيرة ، وجاء تراجع بريطانيا عن رفضها السابق لطلب أمريكا لإرسال كاسحات ألغام فى الخليج عقب اجتماع الحكومة البريطانية لمناقشة تطورات حرب الخليج التى أظهرت بالفعل وجود خطورة حقيقية على الملاحة فى الخليج ، مما استدعى دعم القوة البحرية بكاسحات الألغام حتى تؤدى مهامها بفاعلية ، كما أعلن وزير الدفاع الفرنسى أن فرنسا سوف ترسل كاسحتين للألغام مع سفن الإمداد والتمويل اللازمة لهما للانضمام إلى القوة البحرية الفرنسية المتجهة نحو الخليج[٢] .

وبتاريخ ١٧ أغسطس ١٩٨٧ بدأت أربع كاسحات ألغام بريطانية من أحدث طراز وسفينة إمداد رحلتها إلى الخليج للانضمام إلى كاسحات الألغام الأمريكية هناك فى نفس الوقت الذى غادرت فيه ثلاث كاسحات ألغام فرنسية وسفينة إمداد ميناء "طولون" فى طريقها إلى منطقة الخليج ، وجاء إبحار هذه

---

(١) استأنف العراق غاراته الجوية على المنشآت الإيرانية وذلك يوم ١٠ أغسطس ١٩٨٧ بعد توقف دام ٢٥ يوما وهى الفترة التى توقفت فيها إيران عن شن هجمات على الناقلات فى الخليج مؤكدة أنها لن تستأنف قصفها إلا ردا على عمل عراقى .

(٢) أعلن وزير الخارجية الإيطالى أمام لجنة الشئون الخارجية بمجلس النواب الإيطالى – فى ذلك الوقت– أن الدبلوماسية الإيطالية تحث على تكوين قوة بحرية لإزالة الألغام فى الخليج تعمل تحت إشراف الأمم المتحدة ؛ لأنها إذا عملت خارج نطاق الأمم المتحدة سوف يؤثر ذلك فى إمكانيات التوصل إلى نتائج طيبة فيما يخص قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ الداعى لوقف الحرب .

الكاسحات بعد يوم واحد من دخول حاملة الطائرات الهليوكوبتر الأمريكية الكاسحة للألغام "جواد الكتال" مياه الخليج وبدء نشاطها هناك .

مواجهة أمريكية إيرانية :

وفى أول مواجهة كبيرة بين القوات الأمريكية والقوات الإيرانية فى منطقة الخليج ، أعلنت الولايات المتحدة أن طائرة هليوكوبتر مقاتلة قذفت زورق إنزال إيرانيا برمائيا طوله ٥٥ مترا فى المياه الدولية بالخليج يوم ٢١ سبتمبر ١٩٨٧ بينما كان يبث الألغام على بعد ٨٠ كم من البحرين .

وقالت وزارة الدفاع الأمريكية إن الزورق الإيرانى تمكن من بث ٩ ألغام على الأقل فى المياه ، وأن القوات الأمريكية التى صعدت على سطح الزورق عثرت على ١٠ ألغام أخرى ، وأوضح المتحدث الأمريكى أن القصف الجوى الأمريكى للزورق أسفر عن مقتل أربعة من أفراد طاقمه ، وأمكن إنقاذ ٢٢ آخرين . وأعلنت سلطنة عمان موافقتها على أن تتسلم من الولايات المتحدة البحارة الإيرانيين الذين احتجزتهم القوات الأمريكية لتقوم بتسليمهم لإيران ، وقد تمت هذه العملية بالسلطنة يوم ٢٦ سبتمبر ١٩٨٧ بحضور لجنة الصليب الأحمر الدولى ، وقامت القوات الأمريكية بتدمير وإغراق السفينة الإيرانية .

وقد أعلن النائب "ليس أسيبتى" رئيس لجنة الخدمات العسكرية بمجلس النواب الأمريكى فى ذلك الوقت أن الزورق الإيرانى ارتكب عملا من أعمال الحرب ، حيث إن تلغيم المياه الدولية يعتبر من أعمال الحرب ، وأنه يجب على الولايات المتحدة أن تضغط بكل قوة داخل الأمم المتحدة من أجل فرض عقوبات على إيران لرفضها تنفيذ قرار مجلس الأمن بوقف القتال. ومن جهة أخرى ، طلبت إيران من الولايات المتحدة إيضاحا عما إذا كان نسف السفينة الإيرانية يعد إعلانا رسميا للحرب على إيران من جانب أمريكا، وأكدت إيران أنها تحتفظ بحق القيام بأعمال انتقامية ضد أمريكا وطالبت بالتعويض عن

قيمة السفينة وعن الأضرار التى أسفر عنها الهجوم، كما طالبت الأمم المتحدة بإدانة الولايات المتحدة بسبب هذا الهجوم .

وذكرت إيران فى خطاب رسمى بعثته إلى السكرتير العام للأمم المتحدة أن الزورق لم يكن يزرع الألغام كما تدعى واشنطن ، بل هو سفينة شحن للمواد الغذائية ، إلا أن واشنطن رفضت الرواية الإيرانية ، وأعلنت أن الزورق ضبط متلبسا بزرع الألغام وهددت بأن أية سفينة إيرانية تبث الألغام فى الخليج سيتم ضربها فورا .

وعلى أثر ذلك قامت الولايات المتحدة بوضع القوات الأمريكية فى منطقة الخليج فى حالة تأهب قصوى ، كما تقرر ذلك فى جميع المصالح والمنشآت الأمريكية بما فى ذلك البعثات الدبلوماسية تحسبا لأى رد فعل إيرانى انتقامى .

وبعد مرور أسبوع واحد على الهجوم الأمريكى على السفن الإيرانية تم اكتشاف ٦ ألغام على بعد ٢٠ ميلا من ميناء دبى بدولة الإمارات وهو أكثر موانئ المنطقة ازدحاما بالسفن والناقلات .

وأعلن الرئيس الأمريكى فى خطاب رسمى بعث به إلى الكونجرس يوم ٢٤ سبتمبر ١٩٨٧ أن الهجوم الأمريكى على السفينة الإيرانية كان تدريبا على الدفاع عن النفس وفقا لأحكام المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة .

وتصاعدت المخاوف من اندلاع حرب واسعة بين الولايات المتحدة وإيران فى أعقاب المواجهة الثانية بينهما خلال أقل من ثلاثة أسابيع والتى حدثت يوم ٩ أكتوبر ١٩٨٧ فى شمال الخليج وأسفرت عن تدمير وإغراق ثلاثة زوارق إيرانية سريعة ، ومصرع وإصابة وأسر بحارتها ، فى حين أكدت الولايات المتحدة أن هجوم طائرات الهليوكوبتر التابعة لها على الزوارق الإيرانية بالقرب من جزيرة فارسى الإيرانية كان دفاعا عن النفس ،

وأعلن متحدث إيرانى أن ضرب الزوارق الإيرانية كان عملا عسكريا صريحا ضد إيران ، وأكدت الولايات المتحدة أن الزوارق الإيرانية أطلقت النيران على إحدى الدورية الأمريكية الهليوكوبتر فى المنطقة[1] .

وقد وجهت إيران مذكرة احتجاج إلى الولايات المتحدة عقب الهجوم وأكدت حقها فى الثأر وذلك فى رسالة سلمتها إلى سفير سويسرا فى طهران الذى يمثل المصالح الأمريكية فى إيران .

ومن جهة أخرى صدرت الأوامر إلى السفارات الأمريكية باتخاذ إجراءات وقائية لمواجهة هجمات محتملة من الجانب الإيرانى ، كما أعلنت الولايات المتحدة حالة الطوارئ بين قواتها البحرية فى الخليج .

الاعتداء الإيرانى على المياه الإقليمية الكويتية :

قصفت إيران يوم ١٥ أكتوبر ١٩٨٧ ناقلة بترول أمريكية عملاقة ترفع العلم الليبيرى بينما كانت راسية فى ميناء الأحمدى داخل المياه الإقليمية الكويتية بصاروخ أرض – أرض متوسط المدى ، يرجح أن يكون من طراز "سلك وورم" الصينى الصنع التى نصبتها إيران فى شبه جزيرة الفاو العراقية – التى كانت تحتلها والتى تقع قبالة الساحل الكويتى – وقد وقع الهجوم عند الفجر بعد أن اكتمل شحن الناقلة بالبترول ، وأدى انفجار الصاروخ إلى اشتعال حريق هائل بها .

وقد حملت الكويت رسميا إيران مسئولية الهجوم ، وطالبت المجتمع الدولى بضرورة العمل على تنفيذ قرار مجلس الأمن بوقف الحرب ، وبعثت

(١) طالب مجلس الشيوخ الأمريكى فى قرار صدر فى أوائل أكتوبر ١٩٨٧ بأغلبية ٩٥ عضوا واعتراض اثنين من الدول المستفيدة مباشرة من السياسة الأمريكية بحماية الناقلات الأمريكية المعاد تسجيلها ومن استمرار حرية الملاحة فى الخليج – أن تتقاسم تكاليف هذه الحماية ، وقد وردت أسماء دول الخليج العربية بوصفها المستفيد الأول من هذه الحماية ، كما وردت أسماء الدول المستوردة للنفط من المنطقة وتضم اليابان ودول أوروبا الغربية .

وزارة الخارجية الأمريكية برسائل عاجلة بهذا المعنى إلى كل من السكرتير العام للأمم المتحدة والأمين العام لجامعة الدول العربية والأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامى .

وذكرت المصادر الدبلوماسية الغربية فى الخليج أن القذف الإيرانى للناقلة فى المياه الكويتية يعتبر تصعيدا خطيرا للوضع فى الخليج ، ولم تستبعد هذه المصادر احتمال أن يكون هدف القذف الإيرانى هو إحدى الناقلات الكويتية المعاد تسجيلها خاصة أن أربعا من هذه الناقلات كانت ترسو على مقربة من الناقلة المصابة .

وفى اليوم التالى أطلقت إيران صاروخا آخر على ناقلة بترول كويتية معاد تسجيلها "سى أويل سيتى" فى المياه الإقليمية الكويتية ، وأسفر الحادث عن إصابة ١٨ شخصا من بينهم قبطان الناقلة الأمريكى ، واندلعت النيران فى الجانب الأيمن من الناقلة التى كانت ضمن قافلة الناقلات الكويتية التى وصلت إلى ميناء الأحمدى فى ظل حماية الأسطول الأمريكى .

ورجحت المصادر الأمريكية أن قذف الناقلة الكويتية تم بنفس أسلوب قذف الناقلة الأمريكية ، وذكرت وزارة الدفاع الأمريكية فى بيانها عن الحادث أن الصاروخ أطلق فى الحالتين من جزيرة الفاو العراقية التى كانت القوات الإيرانية تحتل جزءا منها .

وهذه هى المرة الأولى التى تصاب فيها ناقلة بترول كويتية معاد تسجيلها بصاروخ منذ بداية خطة حماية الناقلات الكويتية .

وقد عقدت الحكومة الكويتية اجتماعا طارئا فى أعقاب الحادث لبحث ما وصفته بالهجمات الإيرانية المتكررة على الناقلات التى ترسو فى المياه الإقليمية الكويتية ، وأعلنت الحكومة الكويتية فى بيان أصدرته فى أعقاب هذا الاجتماع أن إيران تتحمل مسئولية هذا التصعيد ، وأن الكويت سوف تبحث

الرد على هذه الأعمال بالطرق المناسبة . وقال البيان إن الحادث الأخير يضع المجتمع الدولى أمام مسئولياته لمهاجمة هذا التصعيد الخطير ولتكثيف الجهود من أجل إقرار السلام فى المنطقة .

وقدمت الكويت احتجاجا رسميا لإيران بسبب إطلاقها صاروخين على ناقلتى بترول فى المياه الإقليمية الكويتية .

وكشفت مصادر عسكرية أمريكية أن الخبراء العسكريين الأمريكيين والكويتيين الذين فحصوا الناقلة الكويتية التى ضربتها إيران توصلوا إلى أن الصاروخ الذى أصابها من طراز "سيلك وورم" وهو صاروخ صينى لدى إيران ومضاد للسفن .

وبتاريخ ١٩ أكتوبر ١٩٨٧ قصفت القوات الأمريكية رصيفا بتروليا إيرانيا انتقاما للهجوم الصاروخى الإيرانى على ناقلة بترول كويتية معاد تسجيلها فى المياه الإقليمية الكويتية ، وأعلن وزير الدفاع الأمريكى أن السفن الحربية الأمريكية فى الخليج قصفت الرصيف الإيرانى ودمرته بعد أن أعطت الإيرانيين التحذير والوقت الكافيين لإخلائه ، ووصف الهجوم بأنه الرد "الملائم والمحدد" الذى كان قد تم الإعلان عنه فى واشنطن من قبل على الهجوم على الناقلة المعاد تسجيلها ، وأكدت مصادر الملاحة البحرية أن الحادث أسفر عن قصف رصيفين تعرضا للهجوم الانتقامى الأمريكى ويبعد الرصيفان كل منهما عن الآخر مسافة ٢٤ كم ويقعان إلى الشرق من دولة قطر على مسافة تتراوح بين ١٢٠،٩٦ كم من الساحل الإيرانى ، وأكدت المصادر أن إيران استخدمت أرصفتها البترولية فى العمليات التى

قامت بها الزوارق السريعة الإيرانية ضد الملاحة الدولية في الخليج[1] .

وقد وقع الهجوم بعد أقل من ٢٤ ساعة من إعلان الرئيس الأمريكى أنه اتخذ قرارا بالرد على الهجوم الإيرانى على الناقلة الكويتية .

وأعلنت إيران يوم ٢٠ أكتوبر ١٩٨٧ أن خسائرها من الهجوم الأمريكى تقدر بنصف مليار دولار ، كما أعلنت الولايات المتحدة فى رسالة إلى مجلس الأمن أنها مارست حقها الطبيعى فى الدفاع عن النفس الذى يخوله لها القانون الدولى ، كما أكد وزير الدفاع الأمريكى أن رصيفى البترول الإيرانى كانا يعملان كقواعد عسكرية للقوارب الإيرانية السريعة فى هجماتها على الملاحة فى الخليج .

وقد أيد الكونجرس الأمريكى الهجوم على الهدفين الإيرانيين ، إلا أن الهجوم أشعل حدة الجدل حول الحد من سلطات الرئيس الخاصة بالحرب ، حيث أعرب الأعضاء الديموقراطيون والجمهوريون والليبراليون عن مخاوفهم من أن تؤدى المواجهة بين طهران وواشنطن إلى حرب كبيرة ، وطالبوا الرئيس الأمريكى بالانصياع لقانون سلطات الحرب الصادر عام ١٩٧٣ ، وهو الأمر الذى لو حدث ، فإنه يؤدى إلى انسحاب القوات الأمريكية فى الخليج .

وأعلن حلفاء الولايات المتحدة أن الهجوم الأمريكى له ما يبرره ، بينما وصفه "الاتحاد السوفيتى" سابقا وحلفاؤه بأنه عدوان مسلح .

---

(١) علق الخبراء العسكريون على أن أحد التطورات الهامة التى أفرزتها حرب الخليج هى نمو الصناعات العسكرية الإيرانية التى أصبحت قادرة على أن توفر لإيران ما تحتاجه من الذخيرة والأسلحة الصغيرة ، وهى العتاد الملائم لنوعية تكتيكات إيران الحربية . وتشير التقارير إلى أن إيران قد أقامت مصنعا للألغام تستطيع إنتاج ألغام متقدمة من النوع الذى يبث فى قاع البحر وينفجر استجابة للصوت وللذبذبات المائية ، كما أن إيران تجرى التجارب من أجل إنتاج صواريخها الخاصة .

وقد استنكرت جمهورية مصر العربية بشدة الاعتداء الإيراني الذى وقع على الكويت وذلك فى بيان صدر من رئاسة الجمهورية المصرية يوم ٢٣ أكتوبر ١٩٨٧ جاء فيه :

"إن العدوان يعتبر تصعيدا خطيرا للعدوان على دولة ليست طرفا فى الحرب ، ولم تقم بأى اعتداء على غيرها من الدول ، ولذلك فإن تعريض أراضيها وسلامة مواطنيها للخطر يشكل خرقا صارخا لأحكام القانون والشرعية ، وانتهاكا سافرا للقواعد التى تعارف عليها المجتمع الدولى ، كما أن هذا العدوان يضاعف مسئولية الأمة العربية فى التصدى الجماعى الحازم، للسياسة الرامية للاستمرار فى الحرب وتصعيدها وتوسيع نطاقها ".

وطالب البيان الأقطار العربية كافة إلى تحمل مسئولياتها فرديا وجماعيا تجاه دولة الكويت التى لم تتوان عن الوقوف إلى جانب شقيقاتها الدول العربية فى شتى المواقف والمحن .

وبتاريخ ٢٢ أكتوبر ١٩٨٧ قصفت إيران المحطة الرئيسية لتصدير البترول الكويتى[١] بصاروخ "سيلك وورم" مما أدى إلى إصابة المحطة بدمار وإحداث إصابات واندلاع حريق هائل بها ، وأعلن وزير الدفاع الكويتى أن الصاروخ الإيرانى انطلق من شمال شبه جزيرة الفاو العراقية التى كانت تحتلها إيران .

---

(١) ذكرت المصادر الملاحية أن المحطة عبارة عن منشأة صناعية فى عرض البحر على بعد ١٥ كم من ميناء الأحمدى - وتتكون من رصيفين عميقين - وترتبط المحطة بالميناء بشبكة كثيفة من أنابيب البترول تربط مستودعات الميناء بالمحطة ، وطول المحطة يبلغ ٣٠٠ متر وارتفاعها ١٠ أمتار فوق مستوى سطح البحر ، وتستطيع أن تستقبل الناقلات الضخمة التى تصل حمولتها إلى نصف مليون طن ، وهى المحطة الكويتية الوحيدة التى يمكنها شحن الناقلات العملاقة ، وتبلغ طاقتها على الشحن ١٥٠ ألف طن فى الساعة ، ويمكنها تصدير ٨٠٪ من بترول الكويت .

وقد استدعت وزارة الخارجية الكويتية القائم بأعمال إيران حيث أبلغته احتجاج الكويت واستهجانها الشديدين لهذا العدوان الأخير الذى لا مبرر له ، والذى ينم عن نية مبيتة وإصرار مسبق من قبل إيران لاستدراج دول المنطقة فى نزاع ليست طرفا فيه ، وأبلغت الخارجية الكويتية القائم بالأعمال الإيرانى أن الكويت ستعيد النظر فى علاقتها مع إيران إذا أصرت على مواصلة هذه الاعتداءات . فقد تمكنت إيران من قصف المحطة حيث أصابها الصاروخ فى منتصفها بالضبط ، وقامت الكويت بإبلاغ المنظمات الدولية كافة بالاعتداء الإيرانى .

وعلى ضوء هذه التطورات قامت الكويت بنشر صواريخ من طراز هوك الأمريكية الصنع فى جزيرة "فيلكة" التى تبعد أربعين كيلو مترا عن المحطات الرئيسية لتصدير البترول للدفاع عن هذه المحطات وعن الأراضى الكويتية .

وهددت الكويت بقطع العلاقات مع إيران ، ودعت إلى إعادة النظر فى علاقات الكويت مع كل من "الصين" التى تزود إيران بصواريخ "سيلك وورم" و "الاتحاد السوفيتى" الذى يرفض تطبيق العقوبات الدولية على إيران.

وقدمت الكويت فى الوقت نفسه احتجاجا ضد إيران إلى السكرتير العام للأمم المتحدة لاعتدائها على رصيف الشحن الكويتى ، كما قدمت احتجاجا مماثلا إلى رئيس مجلس الأمن ، حيث أعلنت احتفاظها بحقها فى طلب عقد اجتماع طارئ للمجلس لمناقشة العدوان .

وقد وجه مجلس الأمن الدولى نداء جديدا إلى إيران والعراق لوقف الحرب بينهما ، وأعرب عن قلقة العميق إزاء

التطورات الأخيرة فى الخليج[1] ، وقال فى البيان إن على الطرفين أن يمتنعا عن الأعمال الحربية خاصة فى وقت استأنف فيه السكرتير العام للأمم المتحدة جهوده من أجل التطبيق الكامل والعاجل لقرار مجلس الأمن ٥٩٨، وقام رئيس المجلس بتسليم البيان إلى ممثلى البلدين .

وقد صعدت إيران من اعتداءاتها وعملياتها التخريبية فى الخليج ، فقصفت بتاريخ ٢٥ أكتوبر ١٩٨٧ ناقلة بترول ترفع علم بنما ، وتحمل شحنة سعودية أمام شاطئ دولة الإمارات ، وبعد ساعات من قذف الناقلة دوى انفجار عنيف فى مبنى بقلب الكويت يضم مكتب إحدى شركات الطيران الأمريكية ، وأسفر عنه خسائر مادية كبيرة دون حدوث خسائر فى الأرواح .

وبتاريخ ٢٨ أكتوبر ١٩٨٧ عززت الولايات المتحدة وجودها البحرى فى الخليج ، حيث أرسلت خمس صائدات ألغام أمريكية جديدة ، وبذلك أصبح عدد قطع الأسطول

---

(١) استبعد الخبراء فى الأسواق البترولية العالمية فى ذلك الوقت مواجهة الدول المستهلكة للبترول لصدمة بترولية جديدة مماثلة لتلك التى وقعت بالارتفاع المفاجئ فى أسعار البترول عامى ١٩٧٣ ، ١٩٧٩ بسبب التوتر فى منطقة الخليج والتهديدات الإيرانية بوقف الملاحة فى الخليج . وقال الخبراء إن الدول الأوروبية لديها من احتياطى المنتجات البترولية ما يكفيها لمدة أربعة أشهر على الأقل فضلا عن أن بعض دول الأوبك خارج منطقة الخليج بدأت فى زيادة انتاجها لتعويض أى نقص محتمل فى الإمدادات من منطقة الخليج ، بالإضافة إلى أن هناك دول أخرى خارج الأوبك يمكن أن تعوض النقص المحتمل . وأكد الخبراء أنه حتى فى حالة الإغلاق الكامل لمضيق هرمز ، فالوضع سيكون أقل خطورة مما كانت عليه فى الصدمتين البتروليتين الأخيرتين ؛ لأن حجم النفط الذى كان يمر عبر مضيق هرمز قبل المناورات البحرية الإيرانية الأخيرة بلغ نحو ٦ ملايين برميل يوميا من جملة الاستهلاك اليومى لدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، الذى يقدر بنحو ٣٣,٨ مليون برميل ، وإن كانت فرنسا تتأثر بدرجة كبيرة إذ تعتمد على ٢٥٪ من احتياجاتها البترولية فى الخليج . وتعتمد اليابان على إمدادات الخليج التى قد تصل إلى ٧٠٪ إلا أنه ليس من الصعب عليها الحصول عليه من مصادر أخرى ، أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد قللت منذ سنوات اعتمادها على بترول الخليج بحيث أصبح لا يتجاوز نسبة ٥٪ من احتياجاتها .

الأمريكى فى الخليج ٤٠ سفينة[١] ، ويأتى ذلك فى الوقت الذى كشف فيه العراق من حرب الناقلات ، والإغارة بطائراته على الأهداف الاقتصادية داخل إيران ، فى حين هدد الرئيس الإيرانى بأن إيران ستغلق مضيق هرمز أمام الملاحة الدولية إذا تأكدت فاعلية الحظر التجارى الشامل الذى فرضته واشنطن على طهران .

وفى يوم ٣ نوفمبر ١٩٨٧ انفجرت قنبلة على بعد ١٥ مترا من مجمع وزارة الداخلية الكويتية بحى الشامية ، وأسفر الانفجار عن إحداث تلفيات مادية لكنه لم يؤد إلى حدوث خسائر فى الأرواح . وذكرت المصادر الدبلوماسية فى الكويت أن من بين أهداف هذا الهجوم التدليل على قدرة العناصر الإرهابية على توجيه ضرباتها إلى أى هدف حكومى يقع عليه الاختيار . ويعتبر هذا الحادث هو الانفجار رقم "١١" الذى تتعرض له مدينة الكويت وضواحيها منذ بداية عام ١٩٨٧ .

وقد شنت إيران يوم ٧ ديسمبر ١٩٨٧ اعتداء على الكويت ، حيث أطلقت صاروخا من طراز سيلك وورم فى المياه الإقليمية الكويتية ، وقد جاء الهجوم فى وقت أشار فيه المحللون إلى احتمال أن تشن إيران هجوما مرتقبا على العراق .

وذكر متحدث باسم وزارة الدفاع الكويتية أن الصاروخ الإيرانى لم يسفر عن خسائر فى الأرواح أو الممتلكات ، بينما أشارت المصادر المطلعة

---

(١) حذرت دراسة أمريكية من مخاطر وجود أسلحة نووية على متن قطع الأسطول الأمريكى المنتشرة فى الخليج ، وأكد مدير برنامج الأمن القومى فى معهد الدراسات السياسية بواشنطن أن وجود السفن الحربية ذات التسليح النووى فى منطقة الخليج يعتبر أمرا خطيرا ، حتى لو كان من الواضح أنه ليست هناك أدنى نية لاستخدام هذه الأسلحة فى الخليج ، وأشار إلى أن القطع البحرية الأمريكية المسلحة تسليحا نوويا يمكن أن تصبح أهدافا أساسية للهجمات الإيرانية إذا اندلعت الحرب بين واشنطن وطهران .

إلى أن الصاروخ أطلقته إيران من شبه جزيرة "الفاو" العراقية واستهدف المياه الإقليمية الجنوبية للكويت .

إصابة فرقاطة أمريكية في الخليج :

وفى منتصف شهر إبريل ١٩٨٨ تعرضت الفرقاطة الأمريكية "صامويل روبرتس" لانفجار لغم بحرى على مسافة ٦٥ ميلا تقريبا شرق البحرين وجنوب شرق جزيرة فارسى الإيرانية ، وأصيبت الفرقاطة بأضرار جسيمة ، كما أصيب عشرة من جنود البحرية الأمريكية . وذكرت مصادر البنتاجون أن كاسحات الألغام عثرت على لغمين فى موقع الحادث ، وأن القوات الأمريكية فى المنطقة تأكدت من أن اللغمين صنعا فى إيران عام ١٩٨٧ ، كما ذكرت مصادر الحكومة الأمريكية أن الإدارة الأمريكية درست احتمال القيام برد عسكرى بعد الحادث .

وبتاريخ ١٨ إبريل ١٩٨٨ دمرت السفن الحربية الأمريكية رصيفين بتروليين عائمين تابعين لإيران "نصر وسلمان" فى جنوب الخليج ، ويقع رصيف "نصر" قرب جزيرة سيرى الإيرانية التى تبعد ٧٠ ميلا عن دبى ، بينما يقع رصيف "سلمان" على مسافة تتراوح بين ٨٥ - ١٠٠ م عن "أبو ظبى" ، كما أغرقت القوات الأمريكية سفينة حربية إيرانية وأصابت فرقاطة تابعة لها ، وذلك بناء على أمر صادر من الرئيس الأمريكى ردا على قيام إيران بزرع ألغام فى المياه الدولية ، وأعلن متحدث باسم البيت الأبيض الأمريكى أن الإدارة الأمريكية أبلغت الكونجرس وحلفاء أمريكا ومجلس الأمن الدولى بالهجوم الذى اعتبرته ردا محسوبا على استخدام إيران غير المشروع للقوة ضد الولايات المتحدة وانتهاكاتها المتكررة لحقوق الدول غير المتحاربة ، وأن العمليات العسكرية تعتبر حقا أصيلا من حقوق الدفاع عن النفس ، وأن الولايات المتحدة لا تريد الدخول معها فى مواجهة عسكرية، وحذرت إيران بعدم القيام بأعمال عدوانية أخرى فى الخليج .

ونجحت القوات البحرية الأمريكية والدول الأوروبية الأخرى التى لها وجود بحرى فى الخليج فى تطهير مياه الخليج من عدد كبير من الألغام عقب الاشتباكات المسلحة بين القوات الأمريكية والإيرانية .

وأذاعت البحرية الأمريكيــة تقريرا يفيد أن إيران أطلقت لأول مرة خمسة صواريخ من طراز "سيلك وورم" الصينى الصنع ضد ثلاث من السفن الحربية الأمريكية بجنوب الخليــج ، وأوضح التقرير أن الفرقاطة الأمريكية التى كانت تقود مجموعة السفن الأمريكية أطلقت كتلا معدنية للتشويش على الصواريخ مما أبعدها عن السفن الأمريكية .

وعلى الجانب الآخر قامت إيران فى ذات الوقت بالرد على العمليات الأمريكية بقصف رصيف بترول تابع لدولة الإمــارات بحجــة أن شــركة أمريكيــة هــى التــى تديره وقصف ناقلة بترول بريطانية تستأجرها شــركة أمريكية .

كمــا قصفت سفينة إنقاذ ترفع العلم الأمريكى . وقد أغلقت دولـــة الإمارات مؤقتا عددا من آبار البترول البحرية القريبة من الحادث - وذلك كإجراء وقائى - خشية أن تتعرض هذه الحقول لهجمات إيرانية ، كمــا أدانت الاعتداء - ووصفته بأنه يتنافى مع حسن الجوار ، وأكدت حقها فى اتخاذ التدابير الملائمة .

توسيع دور البحرية الأمريكية في الخليج :

قررت الولايات المتحدة الأمريكية تعزيز قواتها البحرية فى الخليج بثلاث عشرة سفينة حربية جديدة عقب المواجهة البحرية بينهــا وبين إيران ، وذلك فى الوقت الذى قامت فيه واشنطن بإعادة النظر فى سياستها فى الخليج لتوسيع نطاق الحماية الأمريكية إلى سفن وناقلات أخرى غير النــاقلات الكويتية المعاد تسجيلها . وبدأت الإدارة الأمريكية مشاورات مكثفة مع عدد

من الدول الأوروبية الحليفة والعربيه الصديقة حول حماية الملاحة الدولية فى الخليج وتطهير مياهها من الألغام وإمكانية التنسيق معها ، واستعرض وزير الدفاع الأمريكى ملامح هذه السياسة مع قيادات مجلس الشيوخ والنواب الأمريكى ، وفى أثناء اجتماعه فى "بروكسل" مع وزراء دفاع كل من هولندا وبلجيكا وإيطاليا .

وقررت وزارة الدفاع الأمريكية عدم استخدام سفن حرس السواحل الأمريكية للمساعدة فى حماية الملاحة الدولية فى الخليج خوفا من تهريب المخدرات إلى أمريكا .

وبتاريخ ٣ مايو ١٩٨٨ أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية أن سفن البحرية الأمريكية وطائراتها بدأت فى حماية السفن المحايدة فى الخليج ، وتقضى هذه السياسة بمنح القوات الأمريكية صلاحية إطلاق النار على السفن والزوارق أو القوات التى تهاجم السفن والناقلات التجارية التابعة لدول ليست طرفا فى الحرب بين العراق وإيران ، وذلك إذا كانت القوات الأمريكية فى منطقة قريبة تسمح لها بالتدخل لإنقاذ السفن التى تتعرض لهجوم .

واستنكرت إيران القرار الأمريكى ، وأشارت إلى أنه سوف يؤدى إلى مواجهة مباشرة مع إيران ، وحذر رئيس البرلمان الإيرانى الولايات المتحدة من مغبة توسيع تدخلاتها فى الخليج ، وهددت بتوسيع نطاق المواجهة مع الولايات المتحدة لتمتد إلى خارج منطقة الخليج .

وعندما توقفت الحرب فى الخليج فى أغسطس ١٩٨٨ برزت مسألة مصير الوجود العسكرى الأجنبى فى الخليج ، وأبدت الولايات المتحدة اهتماما خاصا بمشكلة الفراغ الاستراتيجى وإيجاد حل مناسب لها .

ففى نفس الشهر أعلن مستشار الرئيس ريجان للأمن القومى أن الولايات المتحدة لن تسحب قواتها البحرية من الخليج نظرا للأهمية الحيوية للخليج والمصالح الاستراتيجية فى المنطقة .

ولم يكن هذا التصريح جديدا ، فقد سبقه "ريتشارد بيرتى" مساعد وزير الخارجية الأمريكية فى أغسطس ١٩٨٧ ، أى قبل عام من توقف القتال فى الخليج حينما أوضح السبب الضرورى لاستمرار وجود الأسطول الأمريكى فى الخليج بقوله : "إن واشنطن ستحتفظ بوجودها فى الخليج لاحتمال تزايد اعتماد الولايات المتحدة على بترول الخليج بواقع ثلاث أضعاف ما تحتاجه الآن خلال الأعوام الخمسة القادمة ".

الفرع الرابع
استراتيجية القوى العظمى تجاه طرفى النزاع

١ – الولايات المتحدة الأمريكية :

ارتبطت الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية مع إيران باتفاق ثنائى ، ثم أشركتها فى حلف بغداد "الحلف المركزى" الذى ظل قائما رسميا حتى عزل الشاه فى عام ١٩٧٩ ، وازداد اهتمامها بها خلال فترة السبعينات إذ اعتمدت عليها كقوة إقليمية ، وبدأت فى منتصف السبعينات فى بناء شبكة دفاع جوى شبه آلية متقدمة فى إيران ، وكان مفروضا أن تكون أساسا لنظام دفاع جوى فى الخليج[١] .

وتأثرت العلاقات الإيرانية الأمريكية بعد الإطاحة بحكم الشاه واحتجاز موظفى السفارة الأمريكية فى إيران عام ١٩٨١ ، وعداوة النظام الإيرانى للولايات المتحدة ، واتخذت فى ذلك الوقت سياسة متشددة حيال إيران وصلت إلى الاستخدام الفعلى للقوة العسكرية ضدها فى عملية إنقاذ الرهائن الفاشلة ، وحظر تصدير الأسلحة إليها ، إلا أنها كانت تسعى إلى استمرار علاقاتها مع إيران خوفا من تعاونها مع "الاتحاد السوفيتى" ، ويؤكد ذلك أن اتفاق الأمن المتبادل بين أمريكا وإيران المنعقد فى عام ١٩٥٩ لم يلغ حتى الآن .

ومن جهة أخرى فقد اهتمت الولايات المتحدة الأمريكية بالعراق فى أوائل ومنتصف الخمسينات لموقعها الجغرافى ، وأشركتها فى حلف بغداد ضمن نطاق الأحلاف الذى ضربته حول "الاتحاد السوفيتى" ، إلا أنها فقدت

---

(١) التقرير الاستراتيجى العربى – ١٩٨٥ القاهرة – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية – الأهرام – ص٤١-٤٢ .

أصولها فى العراق بقيام الثورة العراقية فى ١٤ يوليو ١٩٥٨ ، واستمر العراق بعيدا عن التأثير الأمريكى ، وخاصة بعد قطع العراق لعلاقاته الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية .

وعقب قيام الحرب العراقية الإيرانية تحسنت العلاقات إثر انسحاب القوات العراقية من الأراضى الإيرانية ، وأعادت الولايات المتحدة الأمريكية العلاقات الدبلوماسية مع العراق فى عام ١٩٨٤ ، والذى استطاع أن يحصل على احتياجاته من الأسلحة الغربية المتطورة .

صفقة الأسلحة الأمريكية لإيران :

أحدثت صفقة الأسلحة الأمريكية لإيران صدى عالميا واسع النطاق ، وخاصة بعد أن اعترفت بها الإدارة الأمريكية[1] ، وكان لهذه الصفقة "إيران جيت" أبعاد دولية كبيرة .

---

(١) نشرت مجلة "نيوزويك" الأمريكية موضوع الغلاف فى عددها الصادر فى ١٩٨٦/١١/١١ تروى فيه تفاصيل صفقة السلاح الأمريكى لإيران ، والتى قامت إسرائيل بدور الوسيط فى معظمها ، فأشارت المجلة إلى أنه رغم تعهدات الرئيس الأمريكى "ريجان" المتكررة بعدم التعامل مع الإرهابين ، فقد سمح بإرسال شحنات من الأسلحة لإيران لكسب الإفراج عن الرهائن الأمريكين فى لبنان . وأعلن الرئيس ريجان فى خطاب ألقاه يوم ١٩٨٦/١١/١٣ أنه أصدر أمرا إداريا قام سرا بالتوقيع عليه ، ووافق فيه على إرسال أسلحة لإيران لتشجيعها على نبذ الإرهاب ووقف الحرب العراقية الإيرانية ، كما صرح الرئيس ريجان أن مبادرته مع إيران بدأت منذ ١٨ شهرا . ويعتبر ذلك الخطاب أول اعتراف رسمى من جانب أمريكا بإرسال أسلحة بأسلوب مباشر إلى إيران مخالفا بذلك قرارا سبق أن أصدرته فى عام ١٩٧٩ يقضى بحظر تصدير الأسلحة إلى إيران وتأكيد حيادها فى الحرب . ولقد تبين أن الرئيس ريجان أوفد "روبرت ماكفرلين" مستشار الأمن القومى الأمريكى الأسبق للتفاوض مع حكومة إيران فى المجالات السياسية والعسكرية والاستراتيجية ، وأن صفقات الأسلحة تمت عن طريق إسرائيل أو بواسطتها إلى إيران ، وتردد أن جانبا من ثمن هذه الصفقة أجرى تحويله لعناصر الثورة المضادة فى نيكاراجوا فى ذلك الوقت ، واستخدمت حسابات خاصة فى سويسرا لتمويل هذه العمليات بعيدا عن رقابة الكونجرس ؛ مما أدى إلى استياء الرأى العام الأمريكى والمؤسسات الدستورية الأمريكية .-

وفقدت الولايات المتحدة مصداقيتها على المستوى العالمى ، وتعارضت هذه الصفقة مع مبادئ سبق أن أعلنتها الإدارة الأمريكية فى تطبيق سياساتها الخارجية ، وهى رفض الإرهاب وإنهاء الحرب العراقية الإيرانية والحياد بين الدولتين فى هذه الحرب .

وعلق المراقبون الدبلوماسيون فى ذلك الوقت بأن الولايات المتحدة الأمريكية رسمت استراتيجية بعيدة المدى من إجراء هذه الصفقة استهدفت الاقتراب من إيران وأفغانستان تربصا لحدوث تطورات هامة بعد وفاة الخومينى ، ووضعت أمريكا فى اعتبارها احتمالات انسحاب "الاتحاد السوفيتى" من أفغانستان ، وأكدت سياستها التى كانت تهدف إلى ضرب الشيوعية ومحاصرتها فى كل مكان .

وأدركت الولايات المتحدة الأمريكية الأهمية الاستراتيجية والنفطية لإيران ، ولقد اكتسبت أهميتها فى السياسة الأمريكية منذ عهد شاه إيران ، كما فضلت أمريكا فى ذلك الوقت وجود نظام ثورى إسلامى قوى فى إيران يمثل حاجزا ضد الاتحاد السوفيتى ، ويشكل عنصرا مقلقا "للاتحاد السوفيتى" الذى تمتد حدوده المشتركة مع إيران على مسافة ١٥٠٠ ميل فى منطقة من أكثر مناطق الاتحاد السوفيتى حساسية حيث توجد عدة جمهوريات سوفيتية ينتمى أغلب سكانها إلى الدين الإسلامى .

ولقد أدلى الرئيس الأمريكى بتصريح يوم ١٢ نوفمبر ١٩٨٦ قال فيه : "إن الولايات المتحدة ترتكب خطأ جسيما إذا مات الخومينى (٨٦ سنة)

مراجع :

- Anthony H. Cordesman : Arms soles to Iran: The Strategic Implication For The United States and the West. American Arab Affairs. Spring 1987 No. 20 Washington. U.S.A.
- David J. sche FFer : U.S. Law And the Iran – Contra Affairs. American journal of international Law. Vol. 81 July 1987 . No. 3 . Washington.

بدون أن تكون قد استعدت لهذا من خلال إجراء اتصالات مع عناصر النظام الإيراني التي قد تخلف الخوميني".

وعندما تطورت الأحداث الدولية بعد اتساع نطاق حرب الخليج وامتدادها لتشمل دول المنطقة في ذلك الوقت، تصدرت الحرب الأولوية في اهتمام القوتين العظميين، حيث إنها أصبحت البؤرة الأكثر سخونة واقتربا من حافة الصدام المباشر في المصالح الاستراتيجية العليا لكل منهما، وأصبح الصراع على كسب مناطق النفوذ في منطقة الخليج العربية هو الدافع الأساسي وراء الاهتمام بمنطقة الخليج.

الحظر الأمريكي على البترول الإيراني :

أدى إصرار إيران على استمرار حرب الخليج وعدم موافقتها على تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ إلى تكثيف جهود الولايات المتحدة الأمريكية في الأمم المتحدة لاستصدار قرار يقضي بفرض حظر دولي على صادرات السلاح لإيران.

وبتاريخ ٢٧ أكتوبر ١٩٨٧ أعلن الرئيس الأمريكي في بيان مكتوب حظر الواردات الأمريكية من السلع الإيرانية بصورها كافة[١]، وفرض قيود أكثر على الصادرات الأمريكية لإيران في محاولة منه لتكثيف الضغط الاقتصادي عليها لإيقاف اعتداءاتها في الخليج، وأشار إلى أن العقوبات

---

(١) أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية في ذلك الوقت أن الولايات المتحدة هي ثالث مستورد عالمي للبترول الإيراني طبقا لأرقام شهر يوليو ١٩٨٧، فقد استوردت في هذا الشهر وحده ما قيمته ٣٤٧ مليون دولار من البترول الإيراني مقابل ٥٠٥ مليون دولار طوال عام ١٩٨٦.

وكان هذا النبأ صدمة للرأي العام الأمريكي، واجتمع مجلس الشيوخ الأمريكي يوم ٢٩ سبتمبر ١٩٨٧ وقرر بأغلبية ٩٨ صوتا ضد لاشئ فرض حظر على الواردات الأمريكية من البترول وكل السلع الإيرانية. والجدير بالذكر أن ٩٠٪ من هذه الواردات يتكون من البترول.

الاقتصادية الجديدة تظل سارية المفعول طالما أصرت إيران على استهتارها بأعراف السلوك الدولى ، وأعرب عن أمله فى أن تكون العلاقات مع إيران أفضل مما هى عليه عندما يتغير الموقف الإيرانى المتسلط ، وتنخفض حدة التوتر فى منطقة الخليج .

وقد آثار قرار الحظر ردود فعل مختلفة فى عواصم حلفاء أمريكا ، فأعلنت اليابان أنها لن تدعم صادراتها إلى إيران لتحل محل السلع الأمريكية، وقالت بريطانيا إنها لا تنوى فرض حظر مماثل على إيران ؛ لأنها لا تؤمن بفاعليته ولصعوبة تنفيذه ، وقالت إيران : إن الحظر الأمريكى سوف يؤدى إلى تحويل النفط الإيرانى إلى أسواق أخرى ؛ لأنه لا يباع مباشرة إلى أمريكا، ويجد طريقه إليها عن طريق الأسواق العالمية[1] .

---

(١) فاعلية العقوبات الأمريكية :

* استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية العقوبات كسلاح سياسى أكثر من أية دولة أخرى ، وقد استهدفت هذه العقوبات دولا متنوعة منها فيتنام – كمبوديا – ليبيا – العراق – إيران – اليمن "الجنوبى" – سوريا – جنوب أفريقيا . وتعتبر الدعوة إلى فرض عقوبات واستخدامها كوسيلة للضغط على دولة أخرى رمزا سياسيا أكثر من كونها ذات تأثير اقتصادى كبير . وإذا لم تشترك دول أخرى فى فرض هذه العقوبات فإنها سرعان ما تفقد قيمتها . ومن أقدم أمثلة العقوبات الاقتصادية والتجارية التى فرضتها أمريكا هى :
* كوريا الشمالية عام ١٩٥٠ ، إلا أن هذه العقوبات لم يكن لها تأثير جوهرى ، واستطاعت كوريا أن توازن تجارتها الخارجية وتقسمها بين الدول الشيوعية والدول الرأسمالية .
* كوبا عام ١٩٦٠ ، وكانت تأمل أن تتخلى حكومة كاسترو عن الشيوعية إلا أنها لاحظت أن اليابان وكندا وأسبانيا أصبحوا شركاء تجاريين لكوبا من الدول غير الشيوعية .
* أوقف الرئيس الأمريكى كارتر مبيعات القمح الأمريكى إلى الاتحاد السوفيتى عقب غزوه لأفغانستان فى ديسمبر ١٩٧٩ ، إلا أن الأرجنتين وكندا واستراليا استطاعوا ملء الفجوة التى أحدثها القرار الأمريكى .
* قرر الرئيس الأمريكى ريجان وقف المبيعات الأمريكية إلى الاتحاد السوفيتى وخاصة المعدات وأنابيب الغاز والبترول احتجاجا على فرض حالة الطوارئ فى بولندا عام ١٩٨١.=

٢- "الاتحاد السوفيتي" :

وجد "الاتحاد السوفيتي" سابقا فى الحرب العراقية الإيرانية فرصة سانحة لإعادة ترتيب أوضاعه فى المنطقة من خلال كسب مواقع جديدة –خاصة فى الساحة العربية – بعد فقدان موسكو للجانب الأكبر من دورها الفعال والمؤثر فى منطقة الشرق الأوسط.

وأدرك الاتحاد السوفيتي أنه يجب إزالة الانطباع السائد بأن هناك ارتباطا وثيقا بين الدعم السوفيتي لدول المنطقة والرغبة فى نشر الأفكار والمبادئ الماركسية ، خاصة فى دول المنطقة التى تحتل العقيدة الإسلامية فيها إحدى ركائز البناء الاجتماعى والسياسى والاقتصادى.

=* فرض الرئيس الأمريكى ريجان عام ١٩٨٥ عقوبات اقتصادية ضد نيكاراجوا ، إلا أنه لم ينتج سوى آثار متواضعة لهذه العقوبات ، وعلق المراقبون أن هذا القرار يعتبر خطوة سياسية تكتيكية خاطئة ، ولم يؤيده المجتمع الدولى كأسلوب لهز سيطرة الساندنيستا على السلطة.

* العقوبات التى طبقتها الولايات المتحدة على ليبيا عام ١٩٨٦ لم تنتج سوى آثار محدودة على صناعاتها الكيماوية والبترولية ، وتشير تحليلات مكتب الإحصاء العام الأمريكى إلى أن الشركات الأمريكية هى التى خسرت من جراء قيام ليبيا بتسويق بترولها بعيدا عن هذه الشركات.

ومن جهة أخرى فإن آثار العقوبات الاختيارية تكون أشد ضعفا ، ومثال ذلك حث الولايات المتحدة الأمريكية شركاءها على وقف نشاطها فى سوريا بسبب مساندة سوريا للإرهاب الدولى ، إلا أنه لم تستجب الشركات الكبرى ، لذلك ولم تستطع الحكومة الأمريكية معاقبة هذه الشركات. ويرى المراقبون أنه بالرغم من ذلك فإن العقوبات الاقتصادية والتجارية تعتبر إشارة قوية مرسلة إلى الدول المعنية ، بأن انشطتها وسياستها غير مرضية ، كما أنها تعتبر علامة إلى الرأى العام الداخلى بأن ثمة شيئا يجرى عمله ضد الدولة التى تنتهج سياسات غير مرضية. ورغم أن العقوبات غير قادرة على دفع أى اقتصاد إلى الانهيار ، إلا أنها تجعل تعاملاته التجارية أكثر كلفة. ولقد أدى فرض العقوبات الأمريكية على كل من كوبا ونيكاراجوا إلى زيادة حاجاتهما إلى النقد الأجنبى ، وصعب من قدرتهما على نقل تجارتهما الخارجية ، وقدم الاتحاد السوفيتى والكتلة الشرقية دعما باهظا لهما. وفى بعض الحالات تكون العقوبات هى الطريق الوحيد البديل للتدخل العسكرى من أجل إجبار دولة ما على تغيير سياستها ، كما أنها لا تحل كل المشكلات ، ولكنها غالبا ما تكون هى الطريق الأخير قبل اللجوء إلى القوة.

التقارب الإيراني السوفيتي :

تحركت موسكو وطهران نحو مزيد من التقارب بينهما ، وفي ذات الوقت تحركت موسكو وبغداد نحو مزيد من التباعد بينهما إلى حد أن العلاقات قد وصلت في رأى بعض المراقبين إلى أدنى مستوى لها منذ عشر سنوات ، وأعطت موسكو أولوية لسحب القوات الأمريكية من منطقة الخليج.

وقد حقق التقارب أهدافا هامة لكل منهما : فبالنسبة لإيران فإن تقاربها مع موسكو حال دون تحالف "الاتحاد السوفيتي" مع الولايات المتحدة الأمريكية في فرض عقوبات عليها من جانب مجلس الأمن ، بسبب رفضها وقف حرب الخليج ، وجعل من موسكو وحلفائها بديلا يمكن اللجوء إليه في حالة إحكام الحصار الاقتصادي والعسكري لإيران من الدول الغربية .

ومن جهة أخرى ساعدت الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية بين البلدين على تحقيق هذا التقارب[1] ، بالإضافة إلى ما تردد عن وصول أسلحة سوفيتية لإيران عن طريق دول أخرى ، فضلا عن الاستعانة بالمستشارين السوفيت في المشروعات الصناعية الإيرانية .

وحقق التقارب أهدافا للاتحاد السوفيتي في ذلك الوقت منها :

---

(١) أعلن في طهران يوم ٢٠ نوفمبر ١٩٨٧ أن إيران والاتحاد السوفيتي أبرما اتفاقا أوليا يسمح للسفن الإيرانية باستخدام الممرات المائية داخل الأراضي السوفيتية .

وصرح نائب وزير الطرق والنقل الإيراني بأن هذا الاتفاق الذي وقعه نائب وزير السكك الحديدية السوفيتي من شأنه تمكين السفن الإيرانية من دخول بحر قزوين ومغادرته عن طريق الممرات المائية داخل الاتحاد السوفيتي وأشار إلى أن الجانبين اتفقا على إنشاء خطوط ملاحية مشتركة في بحر قزوين بين ميناء باكو السوفيتي وبوشهر وإنزالي الإيرانيين ، كما أن الجانبين يبحثان شق طريق من خلال الاتحاد السوفيتي وبلغاريا . واتفق الجانبان على تصدير بترول إيراني إلى الاتحاد السوفيتي مقابل آلات ومعدات ، كما دارت مناقشات حول تصدير الغاز الطبيعي الإيراني عن طريق الاتحاد السوفيتي .

* تعهد إيران بإيقاف دعمها للمجاهدين الأفغان الذين يحاربون القوات السوفيتية وحلفاءها فى أفغانستان .

* إيقاف دعمها للمسلمين فى الجمهوريات السوفيتية على الحدود معها ومطالبتها بعودة هذه الأراضى التى اغتصبها – على حد قولها – القياصرة الروس منها .

* الحصول على معلومات عن التحركات الأمريكية فى الخليج بواسطة محطات التصنت التى أقيمت فى إيران .

* الحصول على بترول إيرانى يستطيع به الاتحاد السوفيتى دعم حلفائه فى أوروبا الشرقية بحاجاتهم المتفق عليها .

* قيام "الاتحاد السوفيتى" بجهود سلام لإنهاء الحرب العراقية الإيرانية ، بحكم علاقات موسكو مع طرفى النزاع ؛ لتعويض السوفيت عن ابتعادهم عن أداء دور مؤثر فى التسوية السلمية للنزاع العربى الإسرائيلى والتى تنفرد بها الولايات المتحدة الأمريكية .

٣– فرنسا :

واكب التقارب الفرنسى العراقى تدهور شديد فى العلاقات الفرنسية الإيرانية وخشيت فرنسا من قيام إيران بتكرار حادثة الرهائن الأمريكيين معها، فقامت باستدعاء سفيرها فى طهران وجميع الفرنسيين الموجودين فى إيران عام ١٩٨١ .

وبررت فرنسا استمرار مساندتها للعراق بأسباب اقتصادية ، حيث بلغت ديون العراق حوالى ٢٣ مليار فرنك فرنسى فى بداية عام ١٩٨٦ ، وعشرة مليارات منها ديون عسكرية .

وكانت فرنسا تأمل فى ذلك الوقت بأن تكون المتاعب الاقتصادية التى يعانى منها العراق وقتية يستطيع التغلب عليها بعد الحرب[1] .

واستطاع العراق أن يحصل على إعادة جدولة ديونه وعلى عقود جديدة للتسليح ، وقامت فرنسا فى عام ١٩٨٣ بتسديد جزء من هذه الديون فى صورة بترول ومنحت العراق تسهيلات مالية ضخمة . واستخدم العراق الصواريخ الفرنسية الحديثة فى ضرب حقول البترول الإيرانية ، والطائرات الخمس القاذفة التى سلمتها باريس لبغداد ، التى أتاحت له إمكانية قذف جزيرة خرج وإلحاق أضرار بالغة بالمنشآت البترولية الإيرانية .

وقد حاولت فرنسا إظهار حسن نيتها تجاه إيران ، إلا أنه فى كل مرة يحدث ما يدل على غير ذلك ، مثل إعلان بيع ٢١ طائرة ميراج لبغداد فى سبتمبر ١٩٨٥ ، وجاءت عملية الرهائن الفرنسيين فى لبنان لتزيد من تعقيد المشكلة ، وتجعل من عملية تطبيع العلاقات الفرنسية الإيرانية أمرا صعبا . والحوار الفرنسى الذى بدأ مع إيران كان هدفه أساسا تحرير الرهائن ، مما جعل إيران تبالغ فى شروطها وتطالب بتغيير السياسة الفرنسية تجاه العراق وطرد المعارضين للنظام الإيرانى من فرنسا . وقد اقترح "هاشمى رافسنجانى" فى سبتمبر ١٩٨٥ إطلاق سراح الرهائن الفرنسية الأربعة مقابل

---

(١) أعلن البعض فى ذلك الوقت أن "جاك شيراك" صانع التقارب الفرنسى العراقى ، وقع اتفاق تسليم العراق محطة نووية لاستخدامها فى الأغراض السلمية ، وكاد أن يعطى القنبلة الذرية للعراق . وأعلن الرئيس العراقى فى حينه أن هذا الاتفاق يعتبر أول خطوة حقيقة على طريق إنتاج السلاح الذرى العربى ، ويرجع التقارب الفرنسى العراقى إلى عدة أسباب أهمها : اعتقاد فرنسا فى ذلك الوقت بأن العراق تستطيع مساعدتها على دخول منطقة الخليج التى ترتبط تقليديا بالانجلوساكسونيين .
راجع :
- Jose Garcon: La France et le Conflit Iran–Iraq . Politique Etranger – 2- 87
مجلة السياسة الدولية – القاهرة ، العدد ٩١ يناير ١٩٨٨ .

تسليمه الإيرانيين الخمسة من أتباع "بختيار" الموجودين في المعتقلات الفرنسية ، واستمرت المفاوضات السرية بضعة أشهر إلا أنها تعثرت .

وكانت توجد محاولات للتقارب بين فرنسا وإيران ، فاستبعدت فرنسا قيادات المعارضة الإيرانية وردت لإيران جزءا من قرض قيمته مليار دولار كان موضع خلاف منذ قيام الثورة الإيرانية ، بينما أفرجت الجماعات الموالية لإيران فى لبنان عن عدد من الرهائن الفرنسيين ، إلا أنه حدث ما يعكر صفو هذا التقارب ، فقد كشف عميل إيرانى للسلطات الفرنسية عن دور إيران فى انفجارات باريس ١٩٨٦ ، وهى الانفجارات التى أدت إلى سقوط عشرات من القتلى والجرحى ، ودفعت معلومات هذا العميل إلى طلب القضاء الفرنسى استجواب "وحيد جوردجى" المترجم بالسفارة الإيرانية فى باريس ، ويعتقد أنه رئيس جهاز المخابرات الإيرانى فى فرنسا فى ذلك الوقت وله دور فعال فى انفجارات باريس ، وعندما رفض جوردجى الإدلاء بشهادته أمام القضاء الفرنسى ، واختبأ داخل السفارة ، حاصر البوليس الفرنسى السفارة منعا لهروبه . وتوالت الأحداث فحاصرت إيران السفارة الفرنسية فى طهران وبادرت باريس بقطع علاقاتها مع إيران .

وبتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٨٧ انتهت حرب السفارات بين فرنسا وإيران بسماح فرنسا لمترجم السفارة الإيرانية بمغادرة البلاد ، وأفرجت إيران عن الدبلوماسى الفرنسى الذى احتجزته ردا على احتجاز المترجم وأعلن كل من البلدين أن الحصار الذى كان مفروضا على سفارة الآخر قد تم رفعه ، وأنه تم الاتفاق على تبادل تسليم الرجلين فى مطار كرانشى بباكستان التى ترعى مصالح البلدين منذ قطع العلاقات بينهما ، وأعلن مكتب رئيس وزراء فرنسا أن الاتفاق الذى تم التوصل إليه بين البلدين سوف يساعد على الإفراج عن مزيد من الرهائن الفرنسيين المحتجزين بواسطة جماعات موالية لإيران فى لبنان .

وبتاريخ ٢ سبتمبر ١٩٨٧ أعلن الرئيس الفرنسى ميتران أن فرنسا لم توقف تأييدها التقليدى للعراق برغم التحركات الفرنسية التى أدت إلى رفع الحصار عن سفارتى فرنسا وإيران لدى الدولتين . وأشار الرئيس الفرنسى إلى أن تأييد فرنسا للعراق أصبح له قيمة رمزية عند عدد كبير من الدول العربية التى تعتبر أن فرنسا تظهر تضامنها مع الصالح العام العربى ، إلا أن ذلك لا يعنى أن فرنسا معادية لإيران .

وذكرت إيران أن التطورات الأخيرة بين باريس وطهران تعتبر إيجابية وتحسينها يتوقف على وقف تزويد فرنسا للعراق بالسلاح ، وعلى تسديد فرنسا للقرض الذى حصلت عليه من حكومة الشاه الراحل .

وبتاريخ ١١ ديسمبر ١٩٨٧ أكد وزير خارجية فرنسا أن بلاده قررت بيع ١٢ طائرة ميراج "ف - ١" للعراق .

وبمناسبة مرور ألف يوم على احتجاز الصحفى الفرنسى "جان بول هوفمان" أعلن نائب رئيس الوزراء الإيرانى أن إيران لن تستجيب لنداءات من أجل العمل على الإفراج عن ثلاثة رهائن فرنسيين محتجزين فى لبنان إلا بعد إعادة العلاقات مع طهران ، ورد رئيس الوزراء الفرنسى بقوله : إن فرنسا لن تعيد علاقاتها مع إيران إلا بعد عودة الرهائن سالمين .

وبتاريخ ٤ مايو ١٩٨٨ وقبل إجراء انتخابات الرئاسة الفرنسية بعدة أيام أعلنت وزارة الداخلية الفرنسية رسميا أنه تم إطلاق سراح الرهائن الفرنسيين الثلاثة المحتجزين فى لبنان ، وهم الصحفى "هوفمان" واثنان من الدبلوماسيين ، واعترفت بدور إيران فى إطلاق سراح رهائن ، وتردد أن فرنسا تعهدت بدفع ٦٠٠ مليون دولار لإيران - بقية قرض إيرانى لدى فرنسا ، وأعلنت باريس عقب ذلك أن عودة العلاقات مع إيران لا يعنى تغيرا فى علاقات فرنسا وصداقتها مع العراق .

٤ – الصين :

أيدت الصين حق الكويت فى اتخاذ ما تراه من إجراءات لحماية ناقلاتها ، وكانت تهدف إلى اجتذاب الاستثمارات الكويتية ومضاعفتها وإبقاء العلاقات الودية مع طرفى الصراع بالخليج ، وعلى كسب ود دول المنطقة .

وأدى دخول صواريخ سيلك وورم الصينية إلى ميدان الحرب العراقية الإيرانية إلى إضافة واقع جديد فى النزاع العراقى الإيرانى . وإذا كانت لعبة الصراع بين القوى الكبرى فى الخليج كانت تدور بين موسكو وواشنطن فى ذلك الوقت ، فإن دخول الصين إلى حلبة الصراع زاد الأمور تعقيدا ، فقد وصلت قضية مبيعات الأسلحة الصينية إلى إيران إلى قلب المناقشات بين الصين والولايات المتحدة .

وذكرت مصادر "البنتاجون" أن أخطر تهديد للسفن الأمريكية فى مياه الخليج يأتى من بطاريات الصواريخ الصينية من طراز "سيلك وورم" – دودة القز – أرض بحر التى تبلغ مداها ٥٠ ميلا ، وتحمل رؤوسا متفجرة من عيار ألف ومائة رطل ، أى ضعف شحنة الصواريخ "أكزوسيت" ، وتتمركز هذه الصواريخ قرب ميناء بندر عباس ، وعلى جزيرة قشم فى مضيق هرمز ، وفى شبه جزيرة الفاو وقت احتلال إيران لها .

وفى خلال الزيارة التى قام بها القائد العسكرى الصينى الجنرال "يانج شانجكون" إلى البنتاجون الأمريكى فى مايو ١٩٨٧ واجهه المسئولون الأمريكيون باتهامات مماثلة ولكنه أنكرها .

وقد فوجئ ممثلو الصين فى الأمم المتحدة فى أكتوبر ١٩٨٧ حينما وضع ممثلو الكويت أمامهم شظايا من صاروخ سيلك وورم عليه العلامات الصينية مأخوذة من الهجوم الإيرانى بهذا النوع من الصواريخ على المنشآت البترولية الكويتية .

وعلق المراقبون فى ذلك الوقت على أن الصين تقوم ببيع أسلحة لإيران تبلغ قيمتها مليار دولار كل عام ، فيمثل ذلك دخلا كبيرا للصين ، كما أن الصين دخلت حديثا عالم تجارة السلاح ، وأن جزءا كبيرا من تجارة السلاح الصينى يتجه إلى طهران . وقد صرح الصينيون لمسئول أمريكى كان يزور الصين مؤخرا بأنهم يبيعون الأسلحة لإيران لإقامة جسر من العلاقات ضد السوفيت تحسبا لفترة ما بعد الخومينى فى إيران .

ومن جهة أخرى أذاعت عدة محطات تليفزيونية أمريكية خبرا يتضمن أنه يوجد ١٥ فنيا صينيا فى إيران منذ يوليو ١٩٨٧ لتدريب الإيرانيين على استخدام هذه الصواريخ التى تطلق على ارتفاع منخفض للغاية ، إلا أن الصين نفت على وجه السرعة هذه التقارير ووصفتها أنها "محض اختلاق"[١] .

وفى شهر نوفمبر ١٩٨٧ أبلغ "ميشيل أرماكوست" وكيل وزارة الخارجية الأمريكية فى ذلك الوقت المسئولين الصينيين صراحة خلال زيارته إلى بكين أن عليهم أن يوقفوا مبيعاتهم من الأسلحة إلى إيران ، ووضع أرماكوست أمام المسئولين الصينيين أدلة مصورة لسفن أجنبية تتحرك من الميناء محملة بصواريخ سطح – جو من طراز سيلك وورم وتصل إلى ميناء بندر عباس الإيرانى فى الخليج ، ولكن الصينيين أنكروا الاتهام على الرغم من أنهم يعترفون بأن الصواريخ يمكن أن تكون قد وصلت إلى إيران عن

(١) بتاريخ ٢٢ أكتوبر ١٩٨٧ صعدت الولايات المتحدة خلافها مع الصين ، إذ أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية أن واشنطن قررت وقف بيع منتجات تكنولوجية أمريكية متقدمة للصين احتجاجا على قيام بكين ببيع صواريخ سيلك وورم لإيران ، وأعلنت الصين التى تنفى بيع هذه الصواريخ لإيران أن هذا القرار ضربة موجهة إلى العلاقات بين البلدين ، مما أدى بالولايات المتحدة الأمريكية إلى الإعلان عن قرارها برفع هذا الحظر فى ١٢ مارس ١٩٨٨ .

طريق طرف ثالث ، ويرفضون فى نفس الوقت الإفصاح عن كيفية حصول الطرف الثالث على هذه الصواريخ .

وأكدت هذه المصادر أن مخاوف وزارة الدفاع الأمريكية قد ازدادت عمقا بسبب تقارير المخابرات التى أفادت أن إيران تحاول تخزين أعداد كبيرة من صواريخ سيلك وورم من خلال التفاوض مع الصين على صفقة كبيرة تصل إلى ٣٠٠ صاروخ من هذا النوع القاتل للسفن ، مما يؤدى إلى مضاعفة التهديد للقوات الأمريكية فى الخليج .

الفرع الخامس
الأمم المتحدة وتسوية النزاع

تحرك "كورت فالدهايم" السكرتير العام الأسبق للأمم المتحدة منذ بداية النزاع ، ووجه نداء إلى الطرفين لوقف إطلاق النار ، ودعا لانعقاد مجلس الأمن لبحث أسباب النزاع ، وذلك من منطلق اختصاصه الذى أوضحته المادة ٩٩ من ميثاق الأمم المتحدة التى تنص على أن للأمين العام للأمم المتحدة أن ينبه مجلس الأمن إلى أية مسألة يرى أنها قد تهدد حفظ السلم والأمن الدوليين .

كما أوفد السكرتير العام للأمم المتحدة رئيس وزراء السويد الراحل "أولف بالمه" مبعوثا خاصا للقيام بمحاولة للتوصل إلى أساس مشترك للتفاوض بين طرفى النزاع ، إلا أن جهوده التى استمرت لفترة طويلة لم تسفر عن أية نتيجة .

وفى شهر إبريل ١٩٨٥ قام "خافيير دى كوايار" السكرتير العام للأمم المتحدة فى ذلك الوقت بجولة فى المنطقة زار خلالها كل من طهران وبغداد فى محاولة جديدة للتوصل إلى تسوية سلمية للنزاع ، إلا أن زيارته لم تؤد إلى أية نتيجة مؤثرة ، كما قام بزيارة أخرى للبلدين فى سبتمبر ١٩٨٧ لبحث سبل تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ .

مجلس الأمن وتأكيد حرية الملاحة فى الخليج :

عقب تصاعد حدة التوتر فى المنطقة وتكرار التهديدات الإيرانية فى أكتوبر ١٩٨٣ بإغلاق مضيق هرمز أمام الملاحة الدولية ، اجتمع مجلس الأمن الدولى مساء يوم ٣١ أكتوبر ١٩٨٣ ، وأصدر المجلس القرار رقم

٥٤٠ لسنة ١٩٨٣ دعا فيه لوقف إطلاق النار ، وأكد المجلس على حرية الملاحة فى المياه الدولية للخليج ، ودعا جميع الدول إلى احترام هذا الحق .

وفى شهر يناير ١٩٨٤ أصدر مجلس الأمن قراره رقم ٥٥٢ لسنة ١٩٨٤ عبر فيه عن موقف المجتمع الدولى من حرية الملاحة فى الممرات المائية الدولية ، وحرية مرور السفن التجارية من وإلى دول المنطقة ، ودعا المجلس إيران لأن تراعى المبادئ الواردة فى هذا القرار[١] .

قرار مجلس الأمن لتسوية النزاع :

اجتمع مجلس الأمن فى فبراير ١٩٨٦ بناء على طلب اللجنة السباعية العربية المشكلة لبحث تطورات الحرب العراقية الإيرانية ، وأكد وزير خارجية العراق أن الهجوم الإيرانى على منطقة "الفاو" العراقية يستهدف خلق أوضاع سياسية وعسكرية واقتصادية جديدة فى المنطقة بأسرها، وطالب الأمين العام لجامعة الدول العربية الدول العظمى بالانتقال إلى موقف عملى يوفر الشروط اللازمة لإنهاء مأساة هذه الحرب ، كما طالب مندوب إيران فى الأمم المتحدة بإدانة المنظمة العالمية للعراق لاستخدامها الأسلحة الكيماوية وللهجمات على المدنيين الإيرانيين .

وفى يوم ٢٤ فبراير ١٩٨٦ توصل مجلس الأمن إلى إصدار القرار رقم ٥٨٢ بالإجماع ، ودعا فيه كل من إيران والعراق إلى وقف فورى للحرب بينهما وإنهاء الأعمال العسكرية ، وسحب جميع القوات إلى الحدود المعترف بها دوليا .

---

(١) راجع الفصل الأول من : الأحكام القانونية الدولية للملاحة فى الخليج العربى ومضيق هرمز .

قرار مجلس الأمن رقم ٥٨٨ :

اجتمع مجلس الأمن يوم ٣ أكتوبر ١٩٨٦ بناء على طلب اللجنة العربية السباعية التابعة لجامعة الدول العربية[١] ، وذلك إثر تهديدات إيران بشن هجوم واسع النطاق . وأعلنت إيران أنها ترفض أى قرار يدعو إلى تنفيذ القرار السابق للمجلس . وصرح وزير خارجية إيران لدى عودته إلى طهران بعد أن حضر افتتاح أعمال الدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة أن إيران تشترط أن يتخذ مجلس الأمن موقفا جديدا من النزاع لكى يشترك فى مناقشاته .

وبتاريخ ٨ أكتوبر ١٩٨٦ أصدر مجلس الأمن قراره رقم ٥٨٨ الذى ينص على ما يلى :

* مطالبة إيران والعراق بأن يطبقا حرفيا ودون إبطاء القرار رقم ٥٨٢ الذى وافق عليه المجلس بالإجماع فى فبراير ١٩٨٦ ويدعو إلى وقف القتال فورا والانسحاب إلى الحدود الدولية .

* ناشد المجلس السكرتير العام للأمم المتحدة تكثيف جهوده لتطبيق القرار، وتقديم تقرير إلى المجلس حول هذا الموضوع قبل نهاية نوفمبر ١٩٨٦ .

* قرر المجلس الاجتماع من جديد لبحث تقرير السكرتير العام للأمم المتحدة ، وظروف إقامة السلام الدائم بالتفاوض بين الدولتين طبقا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ العدل والقانون الدولى .

---

(١) ضمت لجنة المتابعة لتطورات الحرب العراقية الإيرانية (اللجنة السباعية) الدول الآتية : المملكة العربية السعودية - الكويت - الجمهورية العربية اليمنية - الأردن - المغرب - تونس - العراق - بالإضافة إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية .

وقد أعلن العراق قبوله لقرار مجلس الأمن بينما استمرت إيران فى رفضها للقرار ، وترجمت رفضها بقصف مدينة البصرة قصفا مركزا .

<u>قرار مجلس الأمن ٥٩٨ لتسوية النزاع :</u>

أصدر مجلس الأمن الدولى يوم ٢٠ يوليو ١٩٨٧ قرارا يقضى بالوقف الفورى للحرب العراقية الإيرانية[1] ، وذلك بعد مضى ستة أشهر من المشاورات والاتصالات السرية والعلنية على مستوى القوتين العظميين ، ثم على مستوى الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن ، والدول العشر غير دائمة العضوية فى المجلس ، وقد صدر القرار بالإجماع.

ويعتبر ذلك بادرة دبلوماسية لم يسبق لها مثيل بين الدول الخمس الكبرى ووسط ترحيب عالمى عربى بالقرار ، ويختلف القرار ٥٩٨ عن أى قرار آخر صادر من مجلس الأمن ، حيث إن مسودته كانت من تصور الدول الخمس الكبرى وإعدادها .

---

(١) أصدرت قمة الدول الصناعية التى عقدت اجتماعها فى "البندقية" يوم ٨ يونيو ١٩٨٧ بيانا طالبت فيه بوضع حد سريع لحرب الخليج عن طريق التفاوض واحترام مبدأ حرية الملاحة الدولية فى الخليج ، وأعلنوا التزامهم بالتشاور فى كيفية ضمان استمرار تدفق النفط ومرور الناقلات من مضيق هرمز ، وأكد البيان تأييد الزعماء الغربيين لجهود الوساطة التى يقوم بها السكرتير العام للأمم المتحدة لإنهاء الحرب . وعلق المراقبون على أن المسئولين فى بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا الغربية أبدوا معارضتهم لأية ضربة وقائية أمريكية ضد صواريخ سيلك وورم الإيرانية الصينية الصنع كما أن الموقف الأمريكى المتشدد تجاه إيران خلال الاجتماع قد أثار موجة من القلق بين الزعماء الغربيين خوفا من أن يؤدى أى موقف أوروبى متشدد إلى تزايد عمليات اختطاف الرهائن الغربيين فى منطقة الشرق الأوسط . وأعلن الرئيس الإيرانى فى ذلك الوقت ترحيب بلاده ببيان قمة البندقية الذى دعا مجلس الأمن إلى اتخاذ إجراءات فعالة لمحاولة إنهاء الحرب ، وطالب بحياد مجلس الأمن فى الإجراءات التى يتخذها لحل هذا النزاع ، كما أعلن ارتياحه إلى الفقرة التى أوردها البيان حول حرية الملاحة الدولية فى الخليج لجميع الدول ، واستمرار تدفق النفط من المنطقة ، وقال إن هذا المبدأ يجب أن يطبق على نفط جميع دول المنطقة بما فيها النفط الإيرانى .

وكان وصول وزراء خارجية الدول الغربية إلى مقر المجلس فى نيويورك للاشتراك فى التصويت بأنفسهم على مشروع القرار خطوة لم يسبق لها مثيل ، وتعتبر نقطة تحول فى مسلك الدول الغربية تجاه الأمم المتحدة ، بعد أن كانت هذه الدول تميل إلى اعتبار جلسات مجلس الأمن الدولى مجرد امتداد لسياسات العالم الثالث فى المنطقة الدولية .

<u>نص القرار :</u>

ينص القرار ٥٩٨ على ما يلى :

"إن مجلس الأمن يؤكد قراره ١٩٨٦/٥٨٢ وهو يشعر بقلق بالغ من استمرار القتال بين العراق وإيران دون هوادة على الرغم من دعوته إلى وقف إطلاق النار مع وقوع مزيد من الخسائر الفادحة فى الأرواح والدمار فى العتاد" .

وهو يأسف لبدء القتال واستمراره ، ويأسف لإلقاء القنابل على مراكز سكانية مدنية محضة ، والهجمات على سفن محايدة أو طائرات مدنية، وانتهاك القانون الإنسانى الدولى والقوانين الأخرى الخاصة بالصراع المسلح وخاصة استخدام الأسلحة الكيماوية ، وهو الأمر الذى يتنافى مع الالتزامات التى يقضى بها برتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ .

وهو يشعر بقلق بالغ من احتمال حدوث وتصعيد وتوسيع آخر للصراع ، ويصر على وضع نهاية لجميع الأعمال العسكرية بين إيران والعراق .

ومع اقتناعه بضرورة تحقيق تسوية شاملة وعادلة ومشرفة ودائمة بين العراق وإيران .

وبعد الاضطلاع على بنود ميثاق الأمم المتحدة لا سيما تلك الخاصة بالتزام جميع الدول الأعضاء بتسوية نزاعاتها الدولية بالوسائل السلمية حتى لا يتعرض السلام والأمن الدوليين والعدل للخطر .

ومع الإقرار بأنه يوجد انتهاك للسلام فيما يتعلق بالنزاع بين إيران والعراق بموجب المادتين ٣٩ ، ٤٠ من ميثاق الأمم المتحدة فإن مجلس الأمن :

١- يطالب بأن يلتزم كل من إيران والعراق بوقف إطلاق النار على الفور ووقف جميع الأعمال العسكرية فى البر والبحر والجو ، وسحب جميع قواتهما دون تأخير إلى الحدود المعترف بها دوليا كخطوة أولى للتسوية يتم التوصل إليها من خلال التفاوض .

٢- يطلب من الأمين العام إرسال فريق من مراقبى الأمم المتحدة للتحقيق والتأكد والإشراف على وقف إطلاق النار والانسحاب ، ويطلب أيضا من الأمين العام إجراء الترتيبات الضرورية بالتشاور مع الطرفين ثم تقديم تقرير إلى مجلس الأمن .

٣- يحث على الإفراج عن أسرى الحرب[1] وإعادتهم إلى أوطانهم دون تأخير بعد وقف العمليات الحربية وفقا لمعاهدة جنيف الثالثة الموقعة فى ١٢ أغسطس ١٩٤٩ .

---

(١) أدى استمرار النزاع المسلح إلى تزايد عدد الأسرى لدى الجانبين . وتشير تقارير لجنة الصليب الأحمر الدولية وبعثات الأمم المتحدة فى مواقع الأحداث إلى مسئولية الدولتين المتنازعتين عن خرق اتفاقية جنيف الثالثة لعام ١٩٤٩ بمعاملة أسرى الحرب ، وترفض كل منهما تقديم قوائم بأسماء الأسرى ، الأمر الذى يعد انتهاكا صحيحا لأحكام الاتفاقية .
راجع : ملف الحرب العراقية الإيرانية - السياسة الدولية - القاهرة ، العدد ٨٥ يوليو ١٩٨٦ - أحمد أبو الحسن زرد - "الحرب العراقية الإيرانية والقانون الدولى الإنسانى" .=

٤- يدعو إيران والعراق للتعاون مع الأمين العام فـى تنفيذ القرار ، وفـى جهود الوساطة لتحقيق تسوية شاملة وعادلة ومشرفة مقبولة لكل من الجانبين لجميع القضايا المعلقة وفقا للمبادئ التى تضمنها ميثاق الأمم المتحدة .

٥- يدعو جميع الدول الأخرى إلى ممارسة أقصى قدر من ضبط النفس والامتناع عن القيام بأى عمل من شأنه أن يؤدى إلى مزيد من تصعيد وتوسيع الصراع ، ومن ثم تسهيل تنفيذ القرار الحالى .

٦- يطلب من الأمين العام استكشاف مسألة تكليف هيئة محايدة بالتشاور مع إيران والعراق - للتحقيق فى المسئولية عن بدء الصراع ورفع تقرير إلى مجلس الأمن فى أقرب وقت ممكن .

٧- يعترف بحجم الضرر الذى وقع خلال الصراع ، والحاجة إلى جهود لإعادة الإعمار بمساعدة دولية فور انتهاء الحرب ، ويطلب من الأمين العام فى هذا الصدد أن يعين فريق من الخبراء لدراسة مسألة إعادة الإعمار ، ويرفع تقريرا إلى مجلس الأمن .

٨- ويطلب من الأمين العام أن يدرس بالتشاور مع إيران والعراق ومع الدول الأخرى فى المنطقة إجراءات تعزيز الأمن والاستقرار فى هذه المنطقة .

٩- يطلب من الأمين العام إحاطة مجلس الأمن علما بتنفيذ هذا القرار .

=ومن جهة أخرى ناقش مجلس الأمن الدولى فى شهر مارس ١٩٨٥ موضوع أسرى الحرب ، حيث أكدت الدول الأعضاء على ضرورة أن يحصل الأسرى على معاملة إنسانية لائقة تتفق مع ماوصت به الشرائع الإسلامية ، وتطبيق ما أوصت به لجنة تقصى الحقائق التابعة للأمم المتحدة التى زارت كل من العراق وإيران وان يتم تبادل الأسرى بين البلدين خلال برنامج زمنى محدد . (عن التقرير السنوى للأمانة العامة لمجلس التعاون - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥ م) .

١٠- يقرر الاجتماع مرة أخرى إذا دعت الضرورة للنظر فى خطوات أخرى لضمان الالتزام بهذا القرار .

تقييم القرار ٥٩٨ :

* علق المراقبون على أن الانتصار الوحيد الذى حققه القرار يتعلق بمنظمة الأمم المتحدة نفسها ، إذ أنها المرة الأولى منذ سنوات طويلة - يقرر فيها الإجماع على قرار ويحصل تفاهم بين الدولتين العظميين .

ووضع هذ القرار موضع الاختبار لأول مرة ما إذا كانت الرغبة الموحدة للقوى العظمى قادرة فى جو الإجماع الدولى ولو مرة واحدة على إحداث تغيير ما ، حتى لو بقيت عوامل خفية وقوى سرية تعمل من أجل إبقاء القتال ، ولقد امتدح الكثيرون "الجرأة" التى مارستها الدول الكبرى الدائمة العضوية ، إذ التزمت عمليا وعلنا بتطبيق القرار .

ومن جهة أخرى استطاعت أمريكا أن تواجه التحدى ؛ فرافقت بسفنها الحربية وكاسحات الألغام ناقلات البترول الكويتية المعاد تسجيلها .

وأشار المراقبون فى ذلك الوقت إلى أن قرار مجلس الأمن بوقف إطلاق النار قد تم تنفيذة بشكل جزئى فقط فى مياه الخليج ، وأن استمرار هذا الموقف سيظل مرهونا بالوجود العسكرى الأمريكى فى المنطقة ، وبقدرة السفن الأمريكية على حماية الناقلات الكويتية واصطياد الألغام الإيرانية قبل اصطدامها وانفجارها ، ولن تعمل الحشود العسكرية فى منطقة الخليج إلا على احتواء الحرب بما يتضمن المحافظة على حرية الملاحة فى الخليج وتدفق النفط إلى الدول الغربية ، ولن يكون ذلك بحد ذاته كافيا لإنهاء الحرب، وبذلك يكون القرار قد هيأ الفرصة للفصل بين قضيتين :

- تأمين وضمان حرية الملاحة فى الخليج .

- إنهاء الحرب العراقية الإيرانية والتوصل إلى تسوية سلمية للنزاع ، فقد تستمر الحرب على الجبهات البرية والبحرية ، بينما تقف السفن والأساطيل الحربية الأمريكية حائلا يحول دون إعاقة حرية الملاحة الدولية فى الخليج .

* جاء القرار ليعطى الشرعية الدولية إمكان استخدام القوات المسلحة لإيقاف الحرب فى حالة عدم استجابة أحد الطرفين للقرار وذلك وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة .

* تضمن القرار حجم "التضامن الدولى" الذى تمثل فى التقاء الشرق بالغرب عن طريق "الاتحاد السوفيتى" والولايات المتحدة الأمريكية والاقتناع بأن استمرار حرب الخليج يهدد السلم والأمن الدوليين وأنه من الضرورى وقف الحرب .

ويختلف هذا القرار عن القرارات السابقة بشأن النزاع فى أن القرار ٥٩٨ يستند إلى المادتين ٣٩ ، ٤٠ من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وهو الفصل الذى يعنى بما يتخذ من الأعمال فى حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان . والواضح من القرار أنه موجه إلى إيران ؛ لأن العراق سبق له أن قدم مبادرات مماثلة لتلك التى اتفق عليها المجتمع الدولى .

وقد اتخذ القرار رغم التنافس الشديد بين القوتين العظميين فى ذلك الوقت ؛ لأن مصالحهما قد "تلاقت" ، على ضرورة إنهاء الحرب وحماية حرية الملاحة فى الخليج من التهديد الإيرانى .

وقد رحبت دول العالم بقرار مجلس الأمن ، وأبدت الولايات المتحدة وبريطانيا استعدادهما لاستصدار قرار ثان من المجلس لفرض عقوبات من بينها حظر تصدير السلاح على الطرف الذى يرفض تنفيذ القرار .

وقد رحب العراق بالقرار تأكيدا لنياته التى أعلنها مرارا لقبول السلام بدون شروط ، وأدانت إيران القرار ووصفته بأنه "مناورة" دبلوماسية أمريكية شرسة "غير قادرة على حل الأزمة ".

كما أدانت إيران إعادة تسجيل الناقلات الكويتية ومرافقة السفن الحربية لهذه الناقلات معتبرة ذلك خرقا للبند الخامس من القرار الذى يدعو جميع الدول إلى عدم تصعيد الأزمة ، ورغم كل ما صرح به المسئولون الإيرانيون عن هذا القرار إلا أن إيران لم ترفضه رفضا قاطعا ، وألمحت بأنها قبل أن تعطى الجواب القاطع سوف تنظر ما سوف يقدمه السكرتير العام للأمم المتحدة .

ولقد كانت هناك كثير من الشواهد تؤكد إصرار إيران على الاستمرار فى الحرب منها :

* إجراء تدريبات للحرس الثورى على مائة زورق بحرى من النوع الخفيف اشترتها مؤخرا لتقوم عن طريقها بعمليات انتحارية ضد السفن التجارية وناقلات البترول العربية فى مياه الخليج .

* إجراء مناورة بحرية فى مضيق هرمز وخليج عمان فى أواخر شهر يونيو ١٩٨٧ اشتركت فيها ١٨ قطعة بحرية إيرانية بالرغم من وجود السفن السوفيتية والأمريكية فى مياه المنطقة ، ويمثل ذلك تحديا واضحا لهذه السفن .

* إجراء تجهيزات هندسية للصواريخ الحامية لمضيق هرمز بهدف حمايتها من أية ضربات توجه إليها ، مما يعنى تحديا سافرا لجهود الدول العظمى لحماية السفن والناقلات الكويتية المعاد تسجيلها .

ولعل ذلك بالفعل هو ما أدى إلى وجود نوع من التردد الأمريكى في إعادة تسجيل السفن الكويتية انتظارا لقرار مجلس الأمن ولتعزيز القوات البحرية الأمريكية فى المنطقة ، وهو ما تم فعلا فيما بعد .

قبول العراق لقرار مجلس الأمن :

أعلن العراق يوم ٢٢ يوليو ١٩٨٧ موافقته على قرار مجلس الأمن الدولى ، وجاء ذلك خلال الجلسة التى عقدها المجلس الوطنى العراقى (البرلمان) فى ذلك اليوم بناء على دعوة الرئيس العراقى للمجلس لدراسة ومناقشة القرار وإبداء الرأى فيه .

وأعلن ناطق باسم الأمم المتحدة أن وزير الخارجية العراقى اجتمع مع السكرتير العام للأمم المتحدة يوم ٢٣ يوليو ١٩٨٧ حيث أبلغه موقف العراق الرسمى المؤيد لقرار مجلس الأمن الدولى لوقف الحرب بشرط أن تلتزم إيران بهذا القرار ، وقال الوزير العراقى عقب الاجتماع إن بلاده على استعداد للتعاون مع السكرتير العام للأمم المتحدة لتنفيذ القرار من أجل التوصل إلى تسوية للنزاع ، وأنها ترحب بزيارته للعراق فى أى وقت .

وفى اليوم نفسه أعلنت إيران قيامها بمناورات بحرية داخل وخارج الخليج وفى مضيق هرمز تحت اسم "الشهادة ".

قبول إيران لقرار مجلس الأمن :

وفى شهر يوليو ١٩٨٨ أعلنت إيران قبولها بدون شروط لقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ الصادر فى ٢٠ يوليو ١٩٨٧ الذى يقضى بوقف إطلاق النار فورا بين العراق وإيران ، وبوقف كل العمليات العسكرية بين البلدين ، وبانسحاب القوات المتحاربة إلى الحدود الدولية لها والمعترف بها دوليا .

وكانت وكالة الأنباء الإيرانية الرسمية أول من أذاع نبأ قبول إيران بقرار مجلس الأمن وجاء فى برقية لها أن إيران أبلغت السكرتير العام للأمم المتحدة قبولها بالقرار ، والذى سبق أن رفضت إيران قبوله وأصرت على إجراء تحقيق لتحديد الطرف المسئول عن بدء الحرب ، بينما أعلن العراق التزامه بالقرار فى حالة موافقة إيران عليه .

وأعلن السكرتير العام للأمم المتحدة أنه تسلم رسالة من الرئيس الإيرانى يقول فيها : "إننى أعلن رسميا قبول جمهورية إيران الإسلامية بقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨" . وقد عقد السكرتير العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن مؤتمرا صحفيا مشتركا أعلنا فيه أن أعضاء مجلس الأمن قد أبلغوا بمضمون الرسالة التى تلقاها السكرتير العام من الرئيس الإيرانى وذلك فى جلسة مشاورات رحب فيها الأعضاء بالموقف الإيرانى ، وأكدوا تأييدهم للسكرتير العام للتعجيل فى تنفيذ خطته لوقف إطلاق النار .

وأوضح السكرتير العام بأن الرسالة لا تتضمن شروطا إيرانية لقبول القرار أو إدانة العراق كخطوة أولى نحو وقف إطلاق النار ، وهو شرط كانت تصر عليه إيران من قبل .

<u>بيان الإمام الخومينى :</u>

وبتاريخ ٢١ يوليو ١٩٨٨ أذاعت وكالات الأنباء أول بيان للإمام الخومينى بعد قرار وقف إطلاق النار ، أعلن فيه الزعيم الإيرانى أن اتخاذه قرار وقف إطلاق النار مع العراق "أشد فتكا من تجرع السم" وأنه قبل تناول السم خضوعا لإرادة الله وابتغاء مرضاته ، واتخذ هذا القرار لمصلحة إيران وبناء على توصيات القادة السياسيين لإيران ، وأضاف الإمام الخومينى فى بيانه أنه كان قد تعهد بمواصلة الحرب ضد العراق حتى آخر نفس فيه وآخر قطرة من دمه ، وأنه كان يرفض حتى بضعة أيام قليلة مضت فكرة وقف إطلاق النار ، ولكن زعماء إيران السياسيين أصروا على وقف الحرب فقبل

توصيتهم ، ورفض الزعيم الإيرانى أن يكشف تفاصيل الأسباب التى دعت الزعماء الإيرانيين إلى توصيتهم بإنهاء الحرب وأكد أن قبوله لإنهاء الحرب فى الخليج ليس تكتيكا لإعادة تنظيم وتجميع القوات الإيرانية واستئناف الحرب ، ولكنه حذر الإيرانيين من أن الموافقة على وقف إطلاق النار لا تعنى أن المشكلة قد حلت ، وقال : إن الكثير من مشكلات إيران ناجمة عن محاربتها للنفوذ الأمريكى فى المنطقة وأن إيران سوف تستمر فى محاربة هذا النفوذ .

<u>أسباب قبول إيران لقرار مجلس الأمن :</u>

يرى أغلب المراقبين أن العامل الأول وراء اضطرار إيران إلى قبول قرار مجلس الأمن بعد إصرار كامل على رفضه يكمن فى اختلال ميزان القوى فى مسرح العمليات العسكرية لمصلحة العراق بشكل حاسم وواضح ، ومن جهة أخرى فإن العراق اقتنع بأنه لن يحقق السلام إلا بنصر عسكرى ؛ ولذلك قررت القيادة العراقية الانتقال إلى الهجوم الشامل[1] .

---

(١) قبل ساعات قليلة من الإعلان الإيرانى المباغت عن قبوله قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ أوردت وكالات الأنباء تصريحات لهاشمى رافسنجانى رئيس البرلمان الإيرانى والقائد العام بالنيابة للقوات الإيرانية آنذاك تكشف عن جانب من العوامل العسكرية التى يمكن أن تكون دفعت إيران لتغيير موقفها من قرار مجلس الأمن . وقالت الأنباء إن "رافسنجانى" عقد اجتماعا عاجلا لمناقشة التطورات العسكرية الأخيرة فى جبهة القتال مع العراق مع كل من الرئيس الإيرانى على خامينى وحجة الإسلام أحمد الخومينى نجل الزعيم الإيرانى ، وذكرت وكالة الأنباء الإيرانية أن "رافسنجانى" كرر من جديد خلال ذلك الاجتماع على ضرورة تجنيد المزيد من الإيرانيين فى الجيش ؛ لكى يتم تعزيز وضع القوات فى الجبهة – وكان رافسنجانى قد بدأ يعيد النظر فى آرائه بشأن الدور الذى يمكن للمتطوعين الإيرانيين أن يؤدوه فى القتال ضد العراق ، وانه بدأ يعتقد فى أن هؤلاء المتطوعين بسبب انخفاض مستويات تدريبهم العسكرى لا يمكن أن يفيدوا إلا فى المدى الزمنى القصير ، وأن الأمل الوحيد فى تحقيق نتائج يعتد بها يتوقف على المجندين بأعداد كبيرة للاستفادة من عامل زيادة السكان الإيرانينن على سكان العراق ، وأن محاولات العمل بأسلوب الموجات البشرية تعثرت وأن نداءاته فى هذا الصدد وجدت "آذانا صماء" من الإيرانيين الذين أرهقتهم الحرب .

واعتبارا من منتصف شهر إبريل ١٩٨٨ بدأت المعارك الهجومية العراقية واستردت بها شبه جزيرة الفاو بعد أن احتلتها القوات الإيرانية لفترة تزيد عن عامين ، ثم الشلامجة بعد حوالى شهر منها ، ثم استعادت جزر مجنون ذات الأهمية الاستراتيجية والموارد النفطية ، ثم حررت منطقة الزبيدات ، فى حين انسحبت القوات الإيرانية من حلبجة ، كما حررت القوات العراقية عدة مرتفعات حدودية سبق أن احتلتها القوات الإيرانية ، ولم تتمكن القوات الإيرانية من القيام بهجوم مضاد لاستعادة أى جزء من المواقع التى فقدتها حيث كانت النتيجة بشكل عام مفاجأة لكل من تابع الصراع ، بل كانت مفاجأة للقوات العراقية نفسها . وكان الأهم هو تحول القوات العراقية إلى الهجوم داخل الأراضى الإيرانية واستيلاؤها على مدينة دهلدران الحدودية الإيرانية بعد طرد القوات الإيرانية من منطقة الزبيدات .

وترجع أهمية هذه الخطوة إلى ما توحى به من إمكان تكرار أو استمرار التوغل داخل الأراضى الإيرانية ، الأمر الذى كان يمكن أن يؤدى إلى الهزيمة الإيرانية الكاملة ، وسقوط النظام السياسى كله قبل أن يتم محاولته فى إعادة التنظيم والبناء واستعادة التوازن(١) .

---

(١) لعبت تجارة الأسلحة دورا أساسيا فى إطالة أمد الحرب العراقية - الإيرانية التى أسفرت عن مليون قتيل . ويقول أحد كبار تجار الأسلحة الصغيرة إن السوق فى الثمانينات كادت تصبح راكدة لولا الحرب العراقية - الإيرانية ، ففى ذروة هذه الحرب كانت الدولتان تنفقان عشرة مليارات دولار سنويا على الأسلحة ، وكانت هناك ٢٧ دولة تمدهما بما تحتاجانه من سلاح ، وقد دخلت دول مصدرة جديدة للسلاح مثل البرازيل والصين ، التى تجعل الأسلحة المصنعة على أصل سوفيتى أرخص ثمنا من الأسلحة السوفيتية ذاتها.. وفى عام ١٩٨٦ وحدها باعت الصين إلى إيران أسلحة قيمتها مليار دولار تقريبا , وفى السنوات الثمانى غيرت الحرب كل ميزان تجارة السلاح وأخرجتها من تحت سيطرة الحكومات إلى يد القطاع الخاص . إن الفاعلية الميدانية التى أظهرتها إيران فى المرحلة الأولى للحرب كانت نتيجة لصفقات السلاح التى حصلت عليها فى السبعينات ، حينما كانت الشركات الأمريكية والبريطانية تبيع الطائرات والدبابات إلى الشاه ، فى حين أنها كانت غير ذات فائدة له فى ذلك الحين ، ثم أصبحت بعد ذلك ترسانة ضخمة ورثها خليفته آية الله الخمينى . وبعد الثورة الإيرانية فرض كل من الرئيس =

=كارتر والرئيس ريجان من بعده حظرا على تصدير الأسلحة إلى إيران ، ولكن دون فاعلية كبيرة ، وكانت بعض الدول - بما فيها إسرائيل - لها مصلحة فى استمرار الحرب بهدف استنزاف الطرفين المتحاربين . وفى البداية لم تجد إيران صعوبة تذكر فى الحصول على ما تحتاجه من أسلحة ، وقام الوسطاء بتدبير احتياجات إيران من السلاح عبر دول أخرى مثل إسرائيل وغيرها ، وباعوا الصاروخ "تاو" لإيران بنحو ١٢ ألف دولار فى حين أن ثمنه الأصلى لا يتجاوز ٢٦٠٠ دولار . وقد بدت حكومة ريجان فيما بعد أكثر جدية فى فرض حظر بيع الأسلحة لإيران اعتبارا من ربيع عام ١٩٨٣ حينما قامت بحث دول حلف الأطلنطى على الامتناع عن بيع الأسلحة إلى إيران ، واستطاعت خلال العامين المتتاليين أن تحقق نجاحا كبيرا فى إنجاز هذه المهمة ، وبالرغم من ذلك فقد كانت معظم الدول الأوروبية تخادع ، فكثيرون منهم كانوا يريدون الإبقاء على العلاقات مع الجيش الإيرانى أو مساعدة شركات السلاح عندهم ، بينما كان تجار السلاح أنفسهم يسعون إلى الربح السريع ، وقامت أمريكا ذاتها بكسر الحظر على تصدير الأسلحة إلى إيران عن طريق الموافقة على مبادلة السلاح مقابل الرهائن فيما أصبح يعرف باسم إيران جيت . وقد أعطت العمليات غير الأخلاقية التى ظهرت فى فضيحة إيران جيت مبررا لتجار السلاح لكى يكثفوا عملهم مع إيران ويتنافسوا بنفس الأسلوب مع بعضهم البعض. وقد أوضحت أوراق فضيحة إيران جيت كيف استطاع تجار السلاح استغلال الحكومات لصالحهم - عدا حكومة إسرائيل - فقد كان التجار هم الأساس فى وقائع إيران جيت . إلا أن أوروبا تحلت بقدر كبير من ضبط النفس واستطاعت أن تحرم إيران من حاجاتها من الدبابات والطائرات ونظم الدفاع الجوى . ومن جهة أخرى استطاعت إيران خلال الحرب أن تصنع حاجتها من الأسلحة الصغيرة والذخائر ، وظلت الصين وكوريا يبيعان لها بقية ما تحتاجه من هذه الأشياء حتى نهاية الحرب ، ولكن معظم الدبابات البريطانية والطائرات الأمريكية التى كانت تمتلكها إيران قد توقفت عن العمل وشحت قطع غيارها . وعلق المراقبون على أن إنهاء الحرب لن يوقف تدفق الأسلحة ، ولذلك فإن عملية إعادة البناء العسكرى القادر لإيران سوف تشكل تحديا حرا للحكومات الغربية ، ويجب على القوى العظمى وهى تسعى إلى منع انتشار الأسلحة النووية أن تراقب أيضا تكدس الأسلحة التقليدية ، ويمكن فى هذا الصدد استثمار حاجة إيران إلى إعادة بناء دفاعاتها من أجل دفعها إلى قبول إشراف ما من الأمم المتحدة فى هذا الصدد ، ومن ناحية أخرى فإن التجارة فى الأسلحة الكيماوية يمكن أن تكون أكثر ربحية من التجارة فى الأسلحة التقليدية، ويجب أن تنظر الدول العظمى إلى هذه الأخطار نظرة جادة وأن تعتبر التجارة فى قتل البشر تجارة أخطر من أن تترك فى أيدى تجار القطاع الخاص العسكرى حتى ولو أدى الأمر إلى التضحية ببعض المصالح مقابل وقف هذه التجارة . "عن الأوبزرفر" : راجع ترجمة الأهرام الصادرة يوم ١٩٨٨/٨/٣١ ".

ومـن جهـة أخـرى استطاعت الطـائرات الحديثـة التـى حصـل عليهـا العراق أن تصل إلى أقصى بقاع إيران ، وأن تصيب مختلـف موانـى تصدير النفط ، حتى تلك التى يعتقد الإيرانيون أنها خارج مدى أى طائرة حديثة .

ولذلك تبين للقادة الإيرانيين عجزهم عن إعادة التوازن العسكرى فـى ظل ما توافر للعراق من دعم وإمكانيات وحرية الحركـة ، الأمـر الـذى عـزز كفاءة الأداء العراقى إلى حدود بعيدة .

ولقد اكتشـف الإيرانيـون أن لغـة الحـرب الحديثـة ليسـت رهنـا بمـدى القدرة على التعبئة الروحية والنفسية وسرعة الحشد والدفع فى شـكل موجـات انتحارية ، وإنما الحرب الحديثة علوم متطورة وتكنولوجيا متقدمة .

جهود منظمة الأمم المتحدة لإعلان وقف إطلاق النار :

بتـاريخ ٢٠ يوليـو ١٩٨٨ اجتمـع السكرتير العـام للأمـم المتحـدة مـع رئيسى الوفد الإيرانى والعراقى فى الأمم المتحدة وطلب منهما الموافقـة علـى تحديد وقت معين لإعلان قبول الدولتين وقف إطـلاق النـار ، وأعلـن متحـدث باسم الأمم المتحدة أن السكرتير العام بدأ مشاوراته لتنفيذ قـرار مجلـس الأمـن وخاصـة تفـاصيل إرسـال المراقبيـن والميزانيـة اللازمـة لإنشـاء قـوة المراقبـة وإمدادها بالطائرات ووسائل النقل الأخرى ، وكذلك بدء الانسحاب إلى الحدود الدولية ، كمـا طـالب السـكرتير العـام مـن مجلـس الأمـن إصـدار قـرار يحـدد صلاحيات قوة المراقبة ومواقع تمركزها والجنسيات التى تشارك فيها .

وقد وجه السكرتير العام للأمم المتحدة دعـوة عاجلـة لكـل مـن وزيـر خارجية البلدين للحضور إلى نيويـورك فـى أسـرع وقـت ممكـن للدخـول فـى مفاوضـات مكثفـة حـول تنفيـذ خطتـه المقترحـة لوضـع القـرار ٥٩٨ موضـع التنفيذ .

وبتاريخ ٢٦ يوليو ١٩٨٨ بدأ السكرتير العام للأمم المتحدة اجتماعاته في نيويورك مع وزير خارجية إيران ، وفي اليوم التالي عقد اجتماعه مع وزير خارجية العراق ، وصرح السكرتير العام بأنه يشعر بالتشجيع لأنه وجد اهتمام كلا من العراق وإيران للتوصل إلى حل سلمي ، وأكد أن تحديد اليوم الذي يبدأ فيه سريان وقف إطلاق النار هو من اختصاصه طبقا لنص قرار مجلس الأمن ، وأنه لن يتخذ قرارا بتحديد ذلك اليوم للتشاور مع البلدين ، ولكنه سوف يتخذ هذا القرار بعد تلقي تقرير بعثه هيئة المراقبين الدولية التابعة للأمم المتحدة التي تزور طهران وبغداد في ذلك الوقت لبحث الترتيبات الفنية لوقف إطلاق النار .

طلب العراق عقد مفاوضات مباشرة :

أكد وزير خارجية العراق أثناء اجتماعه مع السكرتير العام للأمم المتحدة إصرار العراق على إجراء مفاوضات مباشرة مع نظيره الإيراني وأضاف أن رفض هذا المطلب يعني عدم صدق إيران في السعي إلى السلام .

ومن جهة أخرى رفضت إيران دعوة العراق بإجراء مفاوضات مباشرة ، وأشار وزير خارجية إيران إلى أن بلاده تحاول وضع جدول زمني لتنفيذ خطة السكرتير العام لتنفيذ قرار مجلس الأمن ، وتبدأ هذه الخطة بتحديد اليوم الذي يسري فيه وقف إطلاق النار يليه انسحاب قوات الجانبين إلى الحدود الدولية المعترف بها وتبادل أسرى الحرب ، وإنشاء لجنة غير منحازة لتحديد المسئولية عن بدء الحرب ، وأمام إصرار العراق على إجراء مفاوضات مباشرة عبر السكرتير العام للأمم المتحدة عن خلافه مع العراق في إطار المفاوضات مشيرا إلى أنه سوف يضطر في تحديد يوم البدء في تنفيذ قرار مجلس الأمن دون الحصول مسبقا على موافقة العراق ، إلا أنه تراجع في بيان أصدره يوم ٣ أغسطس ١٩٨٨ وأعلن "فرانسوا جيلاني"

المتحدث باسمه قائلا : إن السكرتير العام لا يعتزم ذلك من الناحيه العملية ، وإن كان فى استطاعته أن يعلن البدء فى وقف إطلاق النار من الناحية النظرية ، وفى نفس اليوم أصدر العراق بيانا فى مقر الأمم المتحدة حذر فيه من محاولة فرض وقف إطلاق النار بينه وبين إيران دون موافقته .

وقد ذكرت مصادر دبلوماسية فى الأمم المتحدة فى ذلك الوقت أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والصين وفرنسا وبريطانيا عرضت علىالعراق وإيران ضمانها لتطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ ، وأكدت أوساط مجلس الأمن أن هذه "الضمانة" من الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن لن تأخذ شكل اتفاق فى إطار القانون الدولى مثل معاهدة أو بروتوكول ، بل ستكون "تعهدا سياسيا" بالاشتراط على احترام خطة تطبيق القرار التى أعدها الأمين العام للأمم المتحدة .

وقد نسبت مصادر دبلوماسية إلى السكرتير العام أنه اقترح على الجانبين أن يتولى هو الإعلان عن موعد لوقف إطلاق النار فى الوقت نفسه الذى يدعو فيه الطرفان إلى الدخول فى المفاوضات المباشرة لإبرام معاهدة سلام شامل .

مبادرة الرئيس العراقى لدعم المفاوضات :

وبتاريخ ٦ أغسطس ١٩٨٨ أعلن الرئيس العراقى أن العراق مستعد لقبول وقف إطلاق النار مع إيران قبل إجراء المفاوضات المباشرة ، واشترط أن تعلن إيران صراحة ورسميا قبولها إجراء مفاوضات مباشرة فور تطبيق وقف إطلاق النار .

وأوضح أن إصرار العراق علىالمفاوضات المباشرة نابع من رفض إيران من قبل لكل قرارات الأمم المتحدة ، وأن المفاوضات المباشرة سوف تكون اختبارا للنوايا الإيرانية ، وشدد الرئيس العراقى على أنه فى حالة إقرار

السلام سوف تستفيد بلاده من شط العرب طبقا لحقوقها الثابتة ومن الخليج العربى طبقا للقوانين الدولية .

وفى اليوم التالى أبلغ وزير خارجية إيران السكرتير العام بموافقة إيران على إجراء المفاوضات المباشرة بعد سريان وقف القتال ، وأنه سوف يحدد مكان وزمان المفاوضات المباشرة . ورأى المراقبون أن المبادرة العراقية أدت إلى كسر الجمود الذى ظل يسيطر على جهود السكرتير العام للأمم المتحدة ، والذى تجسد فى إصرار كل طرف على موقفه حيث كانت تصر إيران برفض أية علاقة بين وقف إطلاق النار والمفاوضات المباشرة فيما اعتبره بعض المراقبين رغبة إيرانية فى الحصول على هدنة عسكرية لحين ترتيب أوضاعها الداخلية عسكريا وسياسيا ، وقد ساعدت المبادرة العراقية على إظهار حقيقة أن إصرار العراق على المفاوضات المباشرة يستهدف تسوية حقيقية للنزاع ، كما أن العراق بالرغم من انتصاراته العسكرية وتفوقة الواضح قادر على إبداء المزيد من المرونة السياسية فى سبيل إنجاح الجهود الدولية لإنهاء الحرب وتفويت الفرصة على إيران فى محاصرة العراق دوليا .

تحديد موعد وقف إطلاق النار :

وبتاريخ ٨ اغسطس ١٩٨٨ أعلن السكرتير العام للأمم المتحدة تحديد يوم ٢٠ أغسطس ١٩٨٨ موعدا لوقف إطلاق النار بين العراق وإيران على أن تبدأ المفاوضات المباشرة بين الطرفين على المستوى الوزارى وتحت إشرافه فى مقر الأمم المتحدة بجينيف يوم ٢٥ اغسطس ١٩٨٨ ، وأوضح أن طرفى النزاع أكدا له التزامهما بوقف إطلاق النار فى إطار التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ، كما وافقا على نشر مراقبين للأمم المتحدة اعتبارا من تاريخ وقف القتال .

وأصدر مجلس الأمن الدولى بيانا رحب فيه بما أعلنه السكرتير العـام وأكد إصراره على تنفيذ قرار مجلس الأمن بكامل بنوده .

وبتـاريخ ١١ أغسطس ١٩٨٨ وجـه السكرتير العـام للأمـم المتحـدة الدعوة رسميا إلى الحكومتين العراقية والإيرانية لكـى توفـد كـل منهمـا وزيـر خارجيتها إلى جينيف لبدء المفاوضات المباشرة فى الموعد المحدد .

تشكيل قوة المراقبين العسكريين :

وبتاريخ ٩ أغسطس ١٩٨٨ وافق مجلس الأمن بالإجماع على تشكيل قوة خاصة من المراقبيـن العسـكريين الدولييـن للإشـراف علـى وقـف إطـلاق النار بين العراق وإيران ، ونص القرار علـى أن تتـألف القـوة مـن ٣٥٠ مـن المراقبين بالإضافة إلى ٦٥٠ فنيا ، وتخضع لسلطة مجلس الأمن ، وتبقى هذه القوة لمدة ٦ أشهر على أن يبدأ تمركزها على نقـاط الحـدود بيـن البلديـن قبـل ثلاثة أيام من بدء سريان وقف القتال ، وأعلنت الأمم المتحدة أن ٢٤ دولة قـد وافقت على الاشتراك فى تكوين فريق المراقبين الدوليين للإشراف على وقف إطـلاق النـار ، كمـا أعلـن السـكرتير العـام بأنـه عيـن الجـنرال اليوغوسـلافى "سلافوجوفيتش" قائدا لفريق المراقبين الدوليين ومعه مساعدان أحدهمـا هنـدى ويقود فريق المراقبين من داخل العراق وآخر إيرلندى ويقود الفريـق المنـاظر من داخل إيران وقد وافقت كل من العراق وإيران على هذه التعيينات .

وبتـاريخ ١٦ أغسـطس ١٩٨٨ بـدأت الجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة دورة قصيرة استمرت يوميـن لتوزيـع عبء تمويـل هـذه القـوة والتـى قـدرت بصفة أولية بحوالى ٤٧ مليون دولار كل ستة أشهر[١] .

---

(١) أعلن المغرب تبرعـه بمبلـغ مليونـى دولار لمنظمـة الأمم المتحـدة فـى التكـاليف التـى تتطلبها إجراءات وقف إطلاق النار ، وبعث ملك المغرب برسالة إلى السكرتير العام للأمم المتحـدة جـاء فيهـا : "أن المغـرب الـذى احتضـن أول قمـة إسـلامية لا يمكـن أن يبقـى=

تقييم المفاوضات :

وبتاريخ ٢٥ أغسطس ١٩٨٨ بدأت فى المقر الأوروبى للأمم المتحدة بقصر الأمم فى جينيف أول مفاوضات مباشرة بين العراق وإيران . ونعرض فيما يلى موجز لأهم تعليقات المراقبين والخبراء العسكريين على سير المفاوضات بين طرفى النزاع :

علق المراقبون على أن العراق أصر على أن يكون الهدف الرئيسى للمفاوضات التوصل إلى اتفاق شامل جوهره طرح جميع المشاكل العالقة بين البلدين على مائدة المفاوضات والبت فيها وصياغة ما يتفق بشأنه فى معاهدة تعبر عن حسن الجوار والاستقرار فى المنطقة ، بينما رفعت إيران شعار تنفيذ قرار مجلس الأمن ٥٩٨ ورأت عدم التوسع فى بحث أية نقطة لم يرد ذكرها فى نص القرار وهى لذلك توافق على "خطة التنفيذ" التى عرضها الأمين العام للأمم المتحدة على مجلس الأمن والمتعلقة بأسس تطبيق القرار ٥٩٨ ، وبالإضافة إلى ذلك فإن إيران تتمسك باتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ التى ألغاها العراق من جانب واحد فى سبتمبر ١٩٨٠ ويعتبرها مازالت سارية المفعول . وأعطى العراق مثلا على استحالة تنفيذ القرار ٥٩٨ دون بحث كل المشاكل العالقة بين البلدين ، فالقرار المذكور ينص على انسحاب قوات العراق وإيران إلى الحدود الدولية ، وهى موضع نزاع طويل ومزمن بين البلدين ، وأنه يتعذر تنفيذ بند انسحاب القوات قبل الاتفاق على تعيين هذه الحدود فى المفاوضات وتحت إشراف الأمم المتحدة .

والثابت تاريخيا أن الدولتين لم يتفقا فى وقت من الأوقات على عديد من النقاط الحدودية بينهما ، وأن تاريخ العلاقات بينهما قد شهد عددا من

=غير مبال بالمبادرات الرامية إلى إعادة السلم بين أمتين إسلاميتين عظيمتين يحتم عليهما الدين والجوار - كما كان فى الماضى - إثراء الحضارة والتطور". جريدة الشرق الأوسط - لندن ١٩٨٨/٨/١٧ ، كما أعلنت الكويت فى نفس الوقت استعدادها فى تمويل نفقات مجموعة المراقبين العسكريين التابعة للأمم المتحدة .

الاتفاقات والبروتوكولات التى عقدت وانتكست وعدلت وبدلت . وكان آخر اتفاق بين الدولتين هو اتفاق الجزائر الذى وقعته طهران وبغداد عام ١٩٧٥ ، والذى عادت إيران بعد توقف الحرب إلى التمسك به كأساس للتسوية القادمة، بينما طالب العراق بمحادثات جديدة على أساس الخلاف الحقيقى الذى فجر النزاع وكان يمتد بجذوره إلى الخلاف حول شط العرب .

وكانت وجهة نظر العراق أثناء المفاوضات أنه ليس له منفذ على الخليج ولا يتنفس إلا بشط العرب ، وبالتالى لا يمكن أن يجد العراق وضعه الطبيعى إذا سمح لأية قوة أخرى لها اليد العليا على شط العرب ، ومن جهة أخرى فإن إيران ليست فى حاجة إلى شط العرب ؛ فشواطئها تمتد بطول الساحل الشرقى للخليج كله ثم بحر العرب والمحيط الهندى .

وترى إيران أن قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ والذى هو أساس مفاوضات جينيف لم يشير إلى أسباب وجذور النزاع ، وإنما أشار فى مقدمته إلى ضرورة تحديد المتسبب عن بدء الحرب الأخيرة . وعلق بعض المراقبين على أن الاستسلام لهذا المنطق الإيرانى المستند إلى ديباجة قرار مجلس الأمن يعنى أن أية تسوية محتملة وقادمة لن تكون تسوية عادلة أو نهائية ؛ لأنها تعنى بقاء أسباب النزاع ، وبالتالى بقاء احتمالات تجدد الحرب مرة أخرى عندما تستعيد آلة الحرب الإيرانية قدرتها على الدوران .

كما أن إيران بهذا المنطق تريد الإبقاء على جوهر النزاع المتمثل فى مشكلة شط العرب لأهداف استراتيجية بعيدة المدى ، حيث إنها بذلك تبحث عن هدنة طويلة فى شكل سلام مؤقت ، ولا تريد سلاما دائما فى شكلا علاقات طبيعية ومستقرة على المدى الطويل ، والخطر يكمن فى أن تمر فترة بلا حل وتستمرئ إيران إجراء الهدنة ووقف إطلاق النار وتحجم عن المضى فى طريق السلام .

مبادرة العراق لتسوية النزاع :

لقد انتهى عام ١٩٨٩ دون إقرار تسويه شاملة للنزاع العراقى الإيرانى بسبب الخلافات الكبيرة بين البلدين بشأن تفسير القرار ٥٩٨ الخاص بوقف إطلاق النار بينهما .

وفى بداية عام ١٩٩٠ تقدم الرئيس العراقى فى الذكرى التاسعة والستين لتأسيس الجيش العراقى بمبادرة تهدف إلى التسوية الشاملة للقضايا محل النزاع بين البلدين[١] ، ولم تقبل إيران هذه المبادرة ووصفتها بأنها مجرد خدعة .

وبعد خمسة أيام من المبادرة أعلنت إيران أنها وافقت على الاقتراح الذى تقدم به "الاتحاد السوفيتى" – سابقا – فى يونيه ١٩٨٩ ، ويتضمن هذا الاقتراح عقد اجتماع ثلاثى يضم وزراء خارجية العراق وإيران و"الاتحاد السوفيتى" ، وهو الاقتراح الذى قبله العراق فى حينه .

ويفسر القبول الإيرانى للاقتراح السوفيتى برغبتها فى إبعاد الأنظار عن المبادرة العراقية بعد أن حظيت بقبول بعض الدول العربية – خاصة مصر والسعودية – ولم يتمكن البلدان من عقد الاجتماع الثلاثى بسبب تباعد كل منهما .

وإنقاذا للموقف تقدم الأمين العام للأمم المتحدة بتأييد من مجلس الأمن بمبادرة أخرى تتسم بتحقيق نوع من التوازن بين المطالب العراقية والمطالب الإيرانية ، وتتضمن التوصل إلى تسوية شاملة تحت رعاية الأمم المتحدة ، وهو ما يلبى المطالب العراقية ، كما تضمن الانسحاب إلى الحدود الدولية

---

(١) راجع : التقرير الاستراتيجى العربى "إيران والعراق ١٩٩٠" – مركز الدراسات الاستراتيجية للأهرام – القاهرة ١٩٩١ .
– حسن أبو طالب "إيران وانعكاسات التسوية مع العراق" – السياسة الدولية العدد ١٠٢ أكتوبر ١٩٩٠ .

وتكليف هيئة دولية للتحقيق فى المسئولية عن الصراع ، وهو ما يلبى المطالب الإيرانية ، غير أن هذه المبادرة لم تسفر عن شئ .

وبتاريخ ١٩٩٠/٥/٩ بعث الرئيس العراقى برسالة شخصية إلى الرئيس الإيرانى تضمنت مقترحاته لحل النزاع ، وأعلن عن رغبته فى لقاء الرئيس الإيرانى فى مكة المكرمة ، وأبدت إيران اهتماما غير عادى بهذه الرسالة واعتبرتها بادرة على حسن النية من جانب العراق .

وأبدت إيران استعدادها للدخول فى مفاوضات مباشرة مع العراق بإشراف الأمم المتحدة وفى إطار القرار ٥٩٨ بشرط أن يتم تحديد الموضوعات التى يتم طرحها فى هذه المفاوضات وتنفيذ بنود اتفاقية الجزائر ١٩٧٥ .

الموقف بعد الغزو العراقى للكويت :

تقدم الرئيس العراقى فى ١٩٩٠/٨/١٥ بمبادرة لتسوية النزاع العراقى الإيرانى نصت على تسوية النزاع حول الحدود بين البلدين على أساس اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ ، وانسحاب العراق من مساحة ألفى كيلو متر مربع كانت تحتلها ، وتبادل الأسرى بين البلدين .

وقد حظيت هذه المبادرة بقبول القيادة الإيرانية التى اعتبرتها انتصارا لسياستها ، وسارع العراق بتنفيذ بنود المبادرة . وبتاريخ ١٩٩٠/١٠/١٥ استأنفت بغداد وطهران العلاقات الرسمية بينهما .

وعلق المراقبون على مبادرة الرئيس العراقى بأنها كانت تهدف إلى سحب القوات العراقية الموجودة على الحدود مع إيران وإرسالها إلى منطقة الكويت والحدود الكويتية للعراق ، وتحييد إيران ودفعها إلى عدم التجاوب مع الجهود الأمريكية الرامية إلى إحكام الحظر الاقتصادى الدولى على

العراق ، وتوحيد جهود إيران والعراق فى مواجهة دول الخليج والقوات الأجنبية فى المنطقة .

ورغم ترحيب إيران بالتنازلات العراقية إلا أنها أكدت أكثر من مرة على الفصل بين السلام مع العراق وبين العدوان العراقى على الكويت ، وبين التزام إيران بقرارات الأمم المتحدة ، فقد أعلن الرئيس الإيرانى فى ١٩٩٠/١١/٩ بأن السلام مع العراق قضية منفصلة تماما عن قضية العدوان العراقى على الكويت ، وأن إيران تشارك فى العقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة على العراق بسبب هذا العدوان .

ومن جهة اخرى فإنه لم تتم بعد عملية إعادة ترسيم الحدود بين البلدين ، كما أن قضية أسرى الحرب مازالت معلقة حيث تتهم إيران العراق باحتجاز ١٥ ألف أسير ايرانى ، وهو ما ينفيه العراق ، بينما يتهم العراق إيران باستمرار احتجاز ٢٠ ألف أسير عراقى .

وفى شهر يونيو ١٩٩٥ عقد البلدان اتفاقا يتضمن قيام اللجان المشتركة بالبحث فى المناطق الحدودية عن جثث قتلى الجانبين أثناء الحرب.

والجدير بالذكر أن كل من البلدين يقوم بايواء ودعم جماعات المعارضة المعادية لحكومة البلد الآخر .

الفصل الخامس

أمن الخليج والغزو العراقى للكويت

تمهيد :

اجتاحت القوات المسلحة العراقية الكويت [1] فى الثانى من أغسطس ١٩٩٠ ، وأعلن العراق ضمه للكويت فى الخامس من هذا الشهر ، وخرج العراق على النظام الدولى المستند إلى ميثاق الأمم المتحدة ، كما خالف النظام الإقليمى العربى المستند إلى ميثاق جامعة الدول العربية ، واستندت المملكة العربية السعودية فى وجود القوات العربية والصديقة إلى المادة ٥١ من ميثاق

---

[1] - أعلن استقلال الكويت فى ١٩ يونيو ١٩٦١ ، وأبرمت معاهدة صداقة متبادلة مع بريطانيا ، إلا أن حكومة العراق أعلنت فى ٢٥ يونيو ١٩٦١ أن الاتفاقية بين بريطانيا والكويت تتعارض مع حقيقة أن الكويت كانت ولاتزال تؤلف جزءا لا يتجزأ من العراق ، وأصدرت الحكومة العراقية بالفعل لائحة تنص على تعين "حاكما لمنطقة الكويت ".

وقد أدى هذا الموقف إلى طلب حكومة الكويت حماية القوات البريطانية لأراضيها من احتمالات الغزو العسكرى العراقى لها ، كما طلبت المساعدة من المملكة العربية السعودية ، واستجابت بريطانيا لطلب الكويت وأنزلت قواتها فى أول يوليو ١٩٦١ ، كما طلبت حكومة الكويت عقد مجلس الأمن لبحث التهديد العراقى ، وقدمت الحكومة السعودية مذكرة إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – طلبت فيها عقد اجتماع غير عادى لمجلس الجامعة لبحث موضوع انضمام الكويت إلى الجامعة ، ولم يستطع مجلس الأمن اتخاذ قرار بشأن هذا النزاع وفى ٢٠ يوليو ١٩٦١ قرر مجلس الجامعة العربية بالإجماع ما يلى :
تلتزم حكومة الكويت بطلب سحب القوات البريطانية من أرضيها كما تلتزم حكومة العراق بعدم استخدام القوة فى ضم الكويت إلى العراق ، كما قرر مجلس الجامعة الترحيب بدولة الكويت عضوا فى الجامعة العربية ومساعدتها على الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة ، على أن يعهد إلى الأمين العام للجامعة باتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع هذا القرار موضع التنفيذ . وبتاريخ ١٩٦١/٨/٢١ وقع الأمين العام للجامعة مع أمير دولة الكويت الاتفاق الخاص بوضع قوات أمن الجامعة العربية فى الكويت لتحل محل القوات البريطانية الموجودة بها ، وتم الاتفاق على صندوق لتمويل هذه القوات التى تساهم فيه الدول الأعضاء بالجامعة مقره الأمانة العامة بالقاهرة ، إلا أن الكويت تحملت جميع النفقات الخاصة بهذه القوات. وبعد قيام ثورة العراق فى ٨ فبراير ١٩٦٣ قامت الكويت بإخطار الأمين العام للجامعة رسميا فى ١٩٦٣/٢/٢٢ بصرف النظر عن تشكيل هذه القوات نظرا لتغير الظروف التى اقتضت تشكيلها ، وقد تم انسحاب هذه القوات فى ١٩٦٣/٢/٢٠ ، . وتعتبر هذه القوات هى أول تنفيذ عملى لفكرة إنشاء قوات عسكرية تابعة للجامعة العربية باعتبارها منظمة إقليمية تختص بحفظ السلم والأمن فى المنطقة العربية ، وتم إنشاء هذه القوات بموجب السلطات المخولة للأمين العام بقرار مجلس الجامعة فى ١٩٦١/٣/٢٠ واستنادا إلى حق مجلس الجامعة فى إنشاء ما يراه من لجان وهيئات ، ومهمة هذه القوات كانت وقتية ووجدت فى أراضى الكويت استجابة لطلبها ، وانسحبت فى الوقت الذى طلبت فيه انسحابها .
راجع : محمد عبد الوهاب الساكت : الأمين العام لجامعة الدول العربية – القاهرة ١٩٧٤ .

الأمم المتحدة الخاصة بالدفاع الشرعى عن النفس وكذلك اتفاقية الدفاع المشترك العربية ، والنظام الاساسى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، وأكدت المملكة أن وجود هذه القوات على أراضيها له الصفة المؤقتة ، بناء على طلبها للدفاع عنها ، والذى فرضته الظروف التى افتعلها العراق .

ولم يكن الغزو العراقى للكويت سوى محاولة للسيطرة على منطقة الخليج ، حيث إن العراق بضمه للكويت الذى يمثل موقعا استراتيجيا فى الخليج ، ويمتلك ما يزيد على ١٠٪ من المخزون العالمى للنفط ، يتحول إلى قوة إقليمية كبرى فى الشرق الأوسط .

ويرى المراقبون أن الترسانة العسكرية والتكنولوجية المتطورة فى العراق تكونت عبر برنامج طويل تم تنفيذه أثناء الحرب العراقية الإيرانية بتمويل من دول الخليج العربية .

واختار العراق تنفيذ خطته العسكرية فى ظروف دولية غير مواتيه له، "فالاتحاد السوفيتى" سابقا كان يواجه أزمة داخلية جعلته يتفادى فى ذلك الوقت الدخول فى مواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وفى ذات الوقت كانت الصين تعانى من أزمة مماثلة فى علاقاتها مع الغرب بسبب أحداث ميدان السلام السماوى فى بيكين ، وأزمة داخلية تحاول فيها الصين أن تتجه إلى الانفتاح السياسى والاقتصادى بعد أن تفجرت اتجاهات ديمقراطية داخل الدولة التى يبلغ تعداد سكانها أكثر من بليون نسمة ، كما أغضب العراق الدول الغربية كلها ابتداء من فرنسا وانتهاء بالولايات المتحدة الأمريكية ، وأصبحت دول المشرق والمغرب متفقة على ضرورة مواجهة هذا العدوان ، ولم يكن لدى العراق أى سند قانونى يبرر احتلاله الكويت ، وقد حاول إيجاد مبرر لعدوانه بدعوى أن احتلال الكويت يهدف إلى تحرير فلسطين ، وأطلق صواريخ يائسة سقطت على أراض سعودية وإسرائيلية وفى مياه البحر دون أن يكون لها أى تأثير سياسى أو عسكرى ، واستفادت منها إسرئيل حيث

قدمت الولايات المتحدة الدعم المالى والعسكرى لإسرائيل ، وتحـرك المجتمـع كله لإدانة هذا الاعتداء الذى أصاب أهدافا مدنية ولم يحقـق نصـرا سياسـيا أو عسكريا للعراق .

ونتناول الدراسة فى هذا الفصل وفقا لما يلى :

الفـرع الأول: أحداث الغزو وتحرير الكويت .

الفرع الثانى: الغزو والأمن الجماعى الدولى .

الفرع الثالث: الغزو والنظام العربى .

الفرع الأول

أحداث الغزو وتحرير الكويت [١]

عملية درع الصحراء:

اتخذت المملكة العربية السعودية قرارها في ٦ أغسطس ١٩٩٠ باستدعاء القوات الشقيقة والصديقة لتأمين المنطقة الشرقية من المملكة والتي كانت مهددة بالغزو ، وبدأت أكبر عملية حشد عسكري للقوات في تاريخ منطقة الخليج ، وفقا للخطة الموضوعة لهذه العملية التي أطلقت عليها اسم "درع الصحراء" .

وعلى الرغم من أن حجم القوات التي حشدت لتأمين الحدود السعودية الشرقية والشمالية – لم يكن يتناسب مع حجم الحشود العراقية الضخمة في المرحلة الأولى ، فإنه كان بلا شك عامل الردع المؤثر الذي أجبر الجانب العراقي على التخلي عن أحلامه التوسعية في الغزو .

---

[١] راجع أحداث الغزو في المراجع التالية :

١- الغزو العراقي للكويت الأبعاد والنتائج مجلة السياسة الدولية عدد ١٠٢ (ملف العدد) أكتوبر ١٩٩٠ .

٢- أزمة الخليج .. التطورات والنتائج – مجلة السياسة الدولية عدد ١٠٣ (ملف العدد) يناير ١٩٩١ .

٣- تحرير الكويت ورياح التغيير في المجتمع الدولي – مجلة السياسة الدولية عدد ١٠٤ (ملف العدد) أبريل ١٩٩١ .

وراجع أيضا : اتفاقية الحدود العراقية – الكويتية ١٩٦٣ – السياسة الدولية – "وثائق خاصة بالأزمة" عدد ١٠٢ أكتوبر ١٩٩٠ ص١٩٦ ، وتنص الاتفاقية على محضر اتفاق تم التوقيع عليه من الطرفين في بغداد جاء به ما يلي :

١- تعترف الجمهورية العراقية باستقلال دولة الكويت وسيادتها التامة المبينة بكتاب رئيس وزراء العراق بتاريخ ١٩٣٢/٧/٢١ ، والذي وافق عليه حاكم الكويت بكتابه المؤرخ في ١٩٣٢/٨/١٠ .

٢- تعمل الحكومتان على توطيد العلاقات الأخوية بين البلدين الشقيقين يحدوهما في ذلك الواجب القومي ، والمصالح المشتركة ، والتطلع إلى وحدة عربية شاملة .

٣- تعمل الحكومتان على إقامة تعاون ثقافي وتجاري واقتصادي بين البلدين ، وعلى تبادل المعلومات الفنية بينهما – وتحقيقا لذلك يتم فورا تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين على مستوى السفراء .

وقد أسند إلى القوات المصرية دور حيوى فى الدفاع عن قطاع "حفر الباطن" الذى يعتبر أحد القطاعات الرئيسية بالجبهات .

وكانت عملية درع الصحراء الدفاعية هى حجر الزاوية فى نجاح عملية عاصفة الصحراء الهجومية التى استهدفت تحرير الكويت ، وقد تم إنشاء قيادتين على مستوى مسرح الأحداث ، إحداهما قيادة مركزية أمريكية، وتعملان بالتنسيق بينهما فى جميع مراحل الحرب لتحقيق الهدف الأول ، وهو : تأمين الدفاع عن المملكة العربية السعودية (عملية درع الصحراء) التى لم تلبث أن تطورت لتحقيق الهدف الثانى ، وهو : تحرير الكويت (عملية عاصفة الصحراء)[١] .

تشكيل قوات التحالف

تعطلت فاعلية مجلس الأمن طوال الحرب الباردة فيما يخص عدم تشكيل القوات العسكرية الدولية التى نصت عليها المادة ٤٣ من ميثاق الأمم المتحدة ؛ وذلك بسبب خلافات القوى العظمى ، وكان الهدف من تشكيلها أن تكون هذه القوات الدولية تحت تصرف مجلس الأمن يستخدمها لقمع العدوان وتحقيق الأمن الجماعى الدولى ، وذلك وفقا لأحكام الفصل السابع من الميثاق والخاصة بالأعمال التى يتخذها مجلس الأمن فى حالات تهديد السلم والإخلال به ، ووقوع العدوان ، وبادرت الولايات المتحدة الأمريكية بتحريك قواتها العسكرية مستندة فى ذلك إلى قرارات مجلس الأمن التى اتخذها بشأن الغزو ، وشجعت المجتمع الدولى وخاصة الدول الأوروبية على المساهمة بقوات عسكرية فى المنطقة ، وتشكلت قوات متفاوتة العدد والقوة من ٢٨ دولة بالإضافة إلى الولايات المتحدة ، وأصر "الاتحاد السوفيتى" سابقا أن يمارس ثقله

---

[١] راجع : المؤرخ العسكرى جمال حماد : "حقائق الدور العربى فى حرب تحرير الكويت" جريدة الأهرام – القاهرة العدد الصادر فى ١٩٩٣/٣/٢٣ .

ودوره رغم ظروفه الداخلية الصعبة[1] . فأوفد في البداية قطع أسطوله البحرى إلى المنطقة للمراقبة ، ولكنه ازداد حرجا عندما عمدت الولايات المتحدة والدول الغربية إلى دعوته للمشاركة بقوات عسكرية تنضم لقوات التحالف الدولى المتواجدة بالمنطقة ، وحاول الخروج من هذا المأزق بتعهده بالمساهمة فى الوجود العسكرى فى إطار اللجنة العسكرية التابعة لمجلس الأمن ، إلا أنه تبين أن تشكيل هذه اللجنة يستلزم مباحثات ومفاوضات صعبة ومعقدة فى الأمم المتحدة حول كيفية تشكيلها وصلاحيتها ، وتنظيم قيادتها مما يستلزم ذلك مدة طويلة .

واتفقت القوى العظمى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على أن قمع العدوان العراقى بالقوة المسلحة يكون الوسيلة الأخيرة بعد أن يستنفذ المجتمع الدولى كل الوسائل الدبلوماسية لحل الأزمة سلميا .

ورفض العراق كل مبادرات "الاتحاد السوفيتى" ومبعوث رئيسة "بريماكوف" المراسل الصحفى فى ذلك الوقت الذى حاول مساعدة العراق فى الخروج من هذه الأزمة .

---

(1) جاء الغزو العراقى للكويت فى وقت تسود فيه أجواء الوفاق الأمريكى "السوفيتى" وعارضت موسكو الغزو ، وحاولت الدبلوماسية السوفيتية حل الأزمة ، ويرى المراقبون أنه كان أمام السوفيت ثلاث خيارات عند بدء الغزو :

١- الوقوف إلى جانب العراق ، وهو خيار يؤدى إلى تدهور العلاقات بينه وبين الولايات المتحدة وحلفاؤها.

٢- مساندة الأمم المتحدة فى قراراتها من أجل تحرير الكويت ، مع تجنب التورط العسكرى ، وهو خيار يعطى الزعامة المطلقة للولايات المتحدة ولكنه يتناسب مع دبلوماسية "جورباتشوف" ، وفى نفس الوقت لا يضر بالمصالح الحيوية السوفيتية .

٣- التصرف كطرف محايد بين التنازعين ، كما حدث عام ١٩٦٥ بين الهند وباكستان ، وهذا الخيار ينقذ العلاقات السوفيتية العراقية دون الإضرار بالعلاقات السوفيتية الأمريكية .

وقد تردد "الاتحاد السوفيتى" بين الخيارين الأخرين وحاول أن يلعب دور الوساطة فى الأزمة ، ولكن الأحداث تخطته ، وأدى رحيل "شيفرنادزة" وزير خارجية الاتحاد السوفيتى فى ذلك الوقت عقب استقالته فى ديسمبر ١٩٩٠ ، وموقف المتشددين فى الجيش إلى اختفاء أى حل دبلوماسى ، ولم يستطع الاتحاد السوفيتى أن يكون له دور فى المنطقة ، والتى كانت فى الماضى من المناطق التى يمارس فيها نفوذه .

وأضاع العـراق فـرص الحـل السـلمى حتـى يـوم ١٥ ينـاير ١٩٩١ ، وهى المهلة التى كانت محددة له دون أن تكون لديـه خطـة عسـكرية متكاملـة تؤدى إلى إحداث أية هزيمة بقوات التحالف .

عملية عاصفة الصحراء :

كـانت تهـدف إلـى تحريـر الكويـت ، وتـم التخطيـط لهـا خـلال ثـلاث مراحل[1] :

*** المرحلة الأولى :**

مرحلة التحضيرات الجوية (من ١٧ يناير إلى ١٦ فبراير ١٩٩١)

وكـانت تهـدف إلـى شـل أنظمـة الدفـاع الجــوى العراقيـة ، وتحقيـق السيطرة الجويـة وتدمير الأهداف الاستراتيجية العراقيـة ، وعـزل وتفتيـت القوات العراقية وشل احتياجاتها ، وتدمير قواعـد إطـلاق الصواريـخ أرض - أرض وأسلحة التدمير الشامل .

*** المرحلة الثانية :**

مرحلة التمهيد للعملية البرية (من ١٧ فبراير إلى ٢٣ فبراير ١٩٩١)

وكانت تهـدف إلـى عـزل مسـرح عمليـات الكويـت مـن خـلال تدمير الطرق والكبارى والمعابر ، وتركيز القدف الجوى على مرابض المدفعيـات ، ومناطق تمركز الدبابات والصواريخ .

(١) راجع : المؤرخ العسكرى جمال حماد "حقائق الدور العربى فى حرب تحرير الكويت" جريدة الأهرام - القاهرة العدد الصادر فى ١٩٩٣/٣/٢٣ .

*** المرحلة الثالثة :**

مرحلة الهجوم البرى الشامل (من ٢٤ فبراير إلى ٢٨ فبراير)

وكانت تهدف إلى تحرير الكويت .

وقد تركز الهجوم العربى خلال هذه المرحلة على محورين رئيسيين:

* قوات المنطقة الشرقية ، وتشكلت من القوات السعودية والخليجية (درع الجزيرة) وكانت مهمتها التقدم إلى ميناء الأحمدى ، ثم دخول مدينة الكويت من الجنوب .

* وقوات المنطقة الشمالية ، وتشكلت من القوات المصرية والسعودية وكانت مهمتها الاستيلاء على مدينة الجهرة ثم دخول مدينة الكويت من الغرب(١) .

وكانت القيادة العراقية تتوقع هجوما بريا وإنزالا برمائيا ، بينما كانت القوات المتحالفة قد تسللت منذ بداية العمليات العسكرية داخل الأراضى العراقية، واستخدمت مطارات وتحصينات فى هذه الأراضى لشن هجوم على العراق وكانت النتيجة تدمير الجيش العراقى تدميرا كاملا دون أن يخوض معركة واحدة، أو ينزل أى ضرر بالقوات التى تهاجمه فى العراق أو فى الكويت. وعلق المراقبون فى ذلك الوقت بأن أداء العراق العسكرى لم يكن متفقا مع حجم الترسانة الحربية الهائلة التى أعدها العراق دون استكمال

---

(١) عملية الخفجى : تقع مدينة الخفجى على مسافة ١٧ كم من الحدود العراقية ، وكان تأمينها ضمن مسؤولية القوات السعودية ، وفى بداية الحملة الجوية يوم ١٧ يناير صدرت الأوامر بإخلاء المدينة تماما من سكانها ، ولم يبق بها سوى فصيلة استطلاع لمهمة الحصول على معلومات عن العدد وإبلاغها للخلف على أن ترتد الفصيلة عند بدء أى هجوم عراقى ، وفى ليلة ٣٠/٢٩ يناير قامت قوات عراقية باجتياز الحدود السعودية فى ظلال الليل ، وزحفت جنوبا على الطريق الساحلى واحتلت المدينة الخالية من السكان ومن أية قوات دفاعية ، وتمكنت القوات السعودية وقوات الحرس الوطنى السعودى والقوات القطرية بالتعاون مع القوات الجوية المتحالفة بعد ٣٠ ساعة من القتال من استعادة مدينة الخفجى ، وتكبدت القوات العراقية فى هذه العملية خسائر فى الأرواح والأسلحة ، ولم تكن سوى عملية دعائية على أمل رفع الروح المعنوية "للقوات العراقية" - عن المؤرخ العسكرى جمال حماد - الأهرام القاهرة ١٩٩٣/٣/٢٣ .

التدريب اللازم ، كما حدث خلل كبير فى إدارة الصراع على مستوى القيادة العراقية أفقدها توازنها ، وأتاحت الحرب للولايات المتحدة فرصة نادرة لتجربة أنواع جديدة من الأسلحة المتطورة لأول مرة فى حرب حقيقية.

وتحررت الكويت ، ووقعت مساحات من جنوب العراق تحت احتلال قوات التحالف بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ، وانتهت "أم المعارك"، وسقطت دعاوى الغزو والضم وانتصرت الدول المتحالفة .

كما نجحت الإدارة الأمريكية فى تخليص الولايات المتحدة من عقدة فيتنام ، وحققت أكبر نصر عسكرى فى تاريخ بلادها فى أقصر وقت ممكن وبدون خسائر تذكر[١] .

ويعتقد بعض المراقبين بأن غزو العراق للكويت تم بتخطيط أمريكى[٢] أو بعلم مسبق ، بحجة أن أمريكا كانت بحاجة إلى ظروف غير عادية تبرر لها العودة إلى فرض نوع من الوجود العسكرى فى منطقة الخليج، حيث إنه لم يبق أمام أمريكا والغرب بعد أن اختفى التهديد

---

(١) أعلن صندوق النقد العربى فى تقريره السنوى الذى أصدره فى "أبو ظبى" بتاريخ ١٩٩٣/٤/٢٣ حول اقتصاديات الدول العربية - أن العراق تكبد خسائر من جراء هذه الحرب قيمتها ٢٣٧ مليار دولار ، بينما بلغت خسائر الكويت ٢٤٠ مليار ، وأشار التقرير إلى أن الكويت اضطرت إلى تصفية حوالى ثلثى استثماراتها فى الخارج البالغة مائة مليار دولار لدفع تكاليف الحرب والإعمار فى فترة ما بعد انتهاء حرب التحرير .

(٢) يدلل هذا الرأى على موقف السفيرة الأمريكية فى بغداد "إيريل جلاسبى" قبل الغزو مباشرة ، حيث ذكرت فى مقابلة لها مع الرئيس العراقى يوم ٢٥ يوليو ١٩٩٠ "أن الولايات المتحدة لن تتخذ موقف من النزاع العراقى مع الكويت" واعتبار أن ذلك يمثل الضوء الأخضر للعراق لكى يتخذ ما يراه حيال هذا النزاع ، إلا أن وكالات الأنباء نشرت بتاريخ ١٩٩١ /٣/٢٢ الشهادة التى أدلت بها السفيرة الأمريكية فى بغداد أمام لجنة الشئون الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكى ، وقالت : "إنها حذرت الرئيس العراقى أثناء المقابلة من استخدام القوة العسكرية ، وضرورة الالتزام بالحل السلمى الذى تعهد به ، وقالت : إن النص الذى أذاعه الرئيس العراقى كان مزيفا ، بحيث يبدو وكأن أمريكا لا تنوى التدخل ، فى حين أن النص الرسمى الذى سلمته كتابة ، قد أكد أن أمريكا تطلب من العراق حل هذه المشكلة سلميا ، ويعتقد بعض المنتقدين بأنه لو أن "جلاسبى" كانت أكثر حزما مع الرئيس العراقى فى اجتماعها يوم ٢٥ يوليو لربما كان قد تراجع عن غزوه للكويت .

الأيديولوجي والعسكرى السوفيتي ، إلا أن يتركز الاهتمام على مصادر التهديد للمصالح الاقتصادية ومصادر الطاقة فى منطقة الخليج .

ويرى أصحاب هذا الرأى أن برور العراق بما لديها من أسلحة بعد توقف الحرب العراقية الإيرانية ، كقوة إقليمية مسيطرة فى منطقة الخليج ، أثارت مخاوف الولايات المتحدة ، حيث يؤدى ترك العراق دون تحجيمه إلى جعله قوة كبيرة تمكنه من السيطرة على منابع النفط والتحكم فى أسعاره وأسواقه[1] .

المجموعة الأوروبية وحرب الخليج :

أثبتت أزمة الخليج أن الولايات المتحدة الأمريكية هىالقوة الوحيدة التى تملك كفاءة عالمية تستطيع أن تدافع بها عن مصالحها ، وأن تأخذ بزمام

---

(١) كشفت وثائق البنتاجون التى أذاعتها وزارة الدفاع الأمريكية أن السياسة الأمريكية إزاء منطقة الخليج بدأت تتغير عقب انتهاء الحرب العراقية الإيرانية ، ووضعت الاستراتيجية الأمريكية فى اعتبارها - قبل غزو الكويت - أن المطامع العراقية التى كان يتخيلها العراق بعد هزيمة إيران سوف تؤدى إلى امتداد نفوذه إلى بعض دول الخليج مما يهدد المصالح الأمريكية فى المنطقة . وأنه قبل عام من غزو الكويت طلب وزير الدفاع الأمريكى إعداد الخطط العسكرية لمواجهة احتمالات تفجر صراعات فى منطقة الخليج وأوصى رئيس الأركان المشتركة فى ذلك الوقت جنرال "كولين باول" بإعداد خطط جديدة واستراتيجية بديلة تضع فى اعتبارها أن المصالح الأمريكية سوف تكون مهددة بعمليات عسكرية فى منطقة الخليج ، وانتهت القيادة المركزية من إعداد خططها الجديدة فى أواخر عام ١٩٩٠ ، وكانت الخطة الأمريكية تعتمد على أساس توفير العدد الكافى من القوات وخطوط الإمداد لردع أى عمل عسكرى يمكن أن يحدث فى منطقة الخليج - عن جريدة الأهرام القاهرة - ١٩٩٢/٤/١٣ . ومن جهة أخرى فقد أشارت وكالات الأنباء بأن إدارة الرئيس الأمريكى جورج بوش دافعت عن السياسة الأمريكية تجاه العراق أثناء رئاسة "رونالد ريجان" وأثناء الحرب مع إيران ، واستمر الرئيس جورج بوش فى تحسين العلاقات بين بغداد وواشنطن حتى قبل غزو الكويت ، وأعلن "لورانس ايجلبرجر" وكيل وزارة الخارجية الأمريكية فى ذلك "وقت أن سياسة واشنطن كانت قائمة على عدم السماح لإيران بهزيمة العراق وعدم إعطاء إيران فرصة تهديد أمن المنطقة ، وأنه بعد انتصار العراق بدأ الرئيس العراقى يمارس سياسة تخويف الدول المحيطة به وادعاء التفوق العسكرى . ومنذ أواخر عام ١٩٨٨ بدأت الولايات المتحدة تعيد النظر فى حساباتها ، بالرغم من أن الرئيس العراقى كان حريصا على التظاهر بأنه يريد إقامة علاقات قوية مع الغرب والولايات المتحدة . ونظرا لخطورة الوضع فى منطقة الخليج ، فقد سعت واشنطن لقيام علاقة متوازنة مع العراق ومع دول الخليج لتشجيع الرئيس العراقى على الاعتدال ، ولم تحاول واشنطن أن تتجاهل ما يقوم به ، فأدانت الرئيس العراقى لاستخدام الأسلحة الكيماوية ضد شعبه ، وسعت لإخضاع مفاعلاته تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة النووية وسدد العراق تعويضا عن ضرب قطعة الإسطول الأمريكى "ستارك" وطلب العراق قرضا وتسهيلات قيمتها مليار دولار ، وكان يسدد أقساط ديونه حتى يوم غزو الكويت . عن جريدة الأهرام الصادرة بتاريخ ١٩٩٢/٥/٢٣ .

المبادرة الدبلوماسية والعسكرية فى مواجهة أى تحدى كبير يعرض النظام الدولى للخطر .

وبالرغم من أنه كان هناك الإجماع الأوروبى على إدانة الغزو وضرورة تنفيذ قرارات مجلس الأمن ، إلا أن الدول الأوروبية بعد الحرب أيقنت أن القوة الاقتصادية غير المدعمة بإرادة سياسية وبإمكانيات عسكرية قد تجد نفسها مضطرة للخضوع إلى قوة خارجية تقرر مصيرها وتحدد مصالحها .

ونعرض فيما يلى لمواقف أهم الدول الأوروبية(١) :

بريطانيا :

أيدت بريطانيا السياسة الأمريكية فى جميع مراحلها ، وساندت بريطانيا الولايات المتحدة فى المطالبة بعمل عسكرى ضد العراق .

فرنسا :

بدأ الموقف الفرنسى ساعيا إلى تفادى الحرب والتوصل إلى حل من خلال الطرق السلمية ، واتهمت فرنسا بمحاولة إيجاد مخرج للرئيس العراقى من أجل الحفاظ عليه نظرا للعلاقات الخاصة بين فرنسا والنظام العراقى فى السنوات الماضية ، وعلق المراقبون على تبرير موقف فرنسا بدخولها الحرب بأنها تخوفت من أن يقلل عدم إثبات موقفها فى الحرب من نصيبها فى مشروعات إعادة التعمير بعد تحرير الكويت ، وقد حرص الرئيس الفرنسى فى ذلك الوقت على أن يوضح أن فرنسا ليست فى حرب مع العراق، بل هى تشارك فى تنفيذ قرارات الأمم المتحدة .

---

(١) راجع : د . ثناء فؤاد عبدالله "مستقبل الوحدة الأوروبية وأزمة الخليج" مجلة السياسة الدولية – عدد ١٠٦ أكتوبر ١٩٩١ .

وانظر أيضا : النظام الدولى وأزمة الخليج التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٠ – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام – القاهرة – ١٩٩١

ألمانيا :

قدمت الحكومة الألمانية ٣,٥ مليار دولار كمساهمة فى نفقات القوات الدولية فى الخليج[1] ، ثم قدمت ٥,٥ مليار دولار بعد اشتعال الحرب ، كما قدمت نصف مليار دولار لبريطانيا كمساهمة فى تحمل نفقاتها ، وزودت تركيا وإسرائيل بمساعدات مالية ، وبأنظمة صواريخ للدفاع الجوى ، إلا أنها لم تشارك بأية قوات عسكرية خارج أوروبا ، أو خارج المجال الذى تتحرك ضمنه دول حلف شمال الأطلنطى ، وفى الوقت نفسه سعت ألمانيا إلى إدانة الاتهامات التى وجهها لها الحلفاء بأنها هى التى أمدت العراق بالأسلحة والذخائر والخبرة الفنية التى ساعدته فى بناء ترسانته العسكرية .

وعلى الرغم من الإحباط الذى ساد الدول الأوروبية بسبب عدم اتفاقها على سياسة خارجية واحدة إزاء أزمة الخليج ، فقد اجتمع وزراء خارجية دول المجموعة الأوروبية فى ١٩٩١/٢/٤ واتفقت فيه الدول الأوروبية على إنشاء صندوق لمساعدة دول المجموعة التى تساهم بمجهود عسكرى فى الحرب .

وتدافعت الدول الأوروبية للفوز بعقود قيمتها مئات البلايين من الدولارات لإعادة تعمير الكويت ، وبناء القوة العسكرية الخليجية ، وكسبت إسرائيل موقفا جديدا وحصلت على ٤٠٠ مليون دولار دون ضجة لإعادة توطين اليهود السوفيت ، وتدفقت عليها ملايين الدولارات لدعم قدرتها العسكرية .

---

(١) نجحت الولايات المتحدة الأمريكية فى توفير جزء كبير من الدعم المالى الدولى حيث تعهدت دول الخليج الثلاث (المملكة العربية السعودية - الكويت - دولة الإمارات) بدفع ما يوازى ٥٠٪ من تكاليف الحملة العسكرية فى صورة منتجات بترولية أو مواد أو أموال سائلة .

إعادة ضرب العراق :

بتاريخ ١٩٩٣/١/١٣ أعلنت الحكومة الأمريكية أن الطائرات الحربية الأمريكية - تعززها طائرات بريطانيا وفرنسا - قامت بغارات على الأراضى العراقية ردا على انتهاكات العراق لشروط وقف إطلاق النار فى حرب الخليج ، وذلك بالرغم من تراجع النظام العراقى عن نشر صواريخه فى المنطقة المحظورة وسحبها بالفعل ، وثبوت أن العمليات التى قام بها عراقيون مدنيون باختراق الحدود فى الأراضى الكويتية ونقل أسلحة وصواريخ منها - لم تكن داخل الأراضى الكويتية ، ولكنها كانت داخل منطقة حدودية منزوعة السلاح وتخضع لإشراف الأمم المتحدة .

وعلق المراقبون على هذه الغارة بأن الانتهاكات التى نسبت إلى النظام العراقى لم تكن تستحق رد الفعل السريع الذى اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها ، واتسع نطاق القصف الأمريكى وخرج عن حدود تطبيق الشرعية الدولية وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ، حيث بدأت الطائرات والصواريخ الأمريكية فى ضرب بغداد وضواحيها وإصابة أهداف مدنية ، وبذلك تعرت الشرعية الدولية ، وأصبح واضحا أن شعار "النظام الدولى الجديد" الذى تم الإعلان عنه أثناء حرب الخليج لم يكن سوى وسيلة لتعبئة التحالف الدولى والمحافظة على تماسكه .

واستطاعت الولايات المتحدة استغلال الظروف الاستثنائية ، التى هيئتها لها أحداث الحرب للحصول على تفويض من الأمم المتحدة بالإدارة المنفردة للأزمة تحت مظلة الشرعية الدولية ، وأصبح من المتعذر تبنى الموقف الأمريكى من العراق باعتباره موقفا معبرا عن الشرعية الدولية .

الحشود العراقية الفجائية على الحدود الكويتية :

قام العراق بتحريك قوات كبيرة (حوالى ٤٠ ألف إلى ٥٠ ألف جندى) مدعمين بآليات ومدرعات ومدفعية فى اتجاه حدود الكويت فى منتصف شهر أكتوبر ١٩٩٤ ، فأعاد إلى المنطقة جو التوتر فى أعلى درجاته، وجاء تهديد الكويت قبل اجتماع مجلس الأمن ؛ لبحث تقرير السفير "رالف إيكيوس" رئيس اللجنة الخاصة بالرقابة الدولية الدائمة على التسلح العراقى ، كما جاء التهديد مقترنا باتهام بعض أعضاء مجلس الأمن بعرقلة المساعى الهادفة لرفع الحظر البترولى الذى يعانى منه العراق .

وقد أخذ الرأى العام العالمى التهديد بشكل جدى وسارع مجلس الأمن إلى تحذير النظام العراقى من أية مغامرة أخرى باعتدائه على الكويت .

وعلق المراقبون على التحركات العراقية بأنها قد جاءت فى إطار عملية تصعيد عامة قامت بها القيادة العراقية ضد مجلس الأمن والولايات المتحدة والكويت ، وترتبط فى مجملها بالحظر المفروض على العراق منذ أربع سنوات ، ودوافع هذا التصعيد العسكرى تتركز فى رغبة العراق فى رفع الحظر الدولى المفروض عليه ، وليس إعادة غزو الكويت .

وتحركت عقب ذلك القوات الأمريكية والأوروبية تجاه الكويت ، واشتركت القوات الأمريكية والكويتية فى مناورات مشتركة قرب منطقة الحدود[1] مع العراق ؛ لإظهار تصميم الولايات المتحدة على التصدى لأى تهديدات عراقية .

---

(١) قامت الكويت بحفر الخنادق وإقامة الأسوار على طول حدودها مع العراق ، ويهدف هذا الحزام الأمنى إلى منع تسلل العراقيين عبر الحدود بغرض التهريب أو التحرش بالسكان المدنيين فى المزارع الشمالية فى الكويت ، أو القيام بأعمال تخريبية وإرهابية .

وبتاريخ ١٩٩٤/١٠/١٦ أصدر مجلس الأمن الدولى قرارا طالب فيه العراق بسحب قواته من منطقة الحدود مع الكويت فورا ،وعدم تهديد الكويت مرة أخرى أو أى من جيرانها .

وأدان القرار الذى صدر بالإجماع التحركات العسكرية الأخيرة للعراق تجاه الكويت ، وطالب بسحب قوات الحرس الجمهورى العراقى فورا إلى مواقعها الأصلية ، وعدم استخدام هذه القوات بأسلوب معاد أو استفزازى لتهديد الدول المجاورة أو عمليات الأمم المتحدة داخل الأراضى العراقية .

كما رحب القرار بجميع المساعى الدبلوماسية لحل الأزمة ، ونوه بأن العراق على استعداد للاعتراف بالكويت ، لكنه أكد ضرورة أن يتم هذا الاعتراف فى إجراءات دستورية رسمية وكاملة .

وبتاريخ ١٩٩٤/١٠/١٧ عقد مجلس الأمن اجتماعا استمع فيه إلى تقرير "أندريه كوزيريف" وزير خارجية روسيا فى ذلك الوقت عن نتائج المباحثات التى أجراها فى منطقة الخليج .

وأعلنت الولايات المتحدة رفضها القاطع لتحديد جدول زمنى لرفع العقوبات الدولية عن العراق ، واختلفت علنا فى جلسة مجلس الأمن مع روسيا حول مبادرة وزير خارجيتها ، التى تربط بين استعداد العراق للاعتراف بالحدود الدولية للكويت وبين رفع العقوبات ، كما ركزت واشنطن على ضرورة امتثال العراق لجميع قرارات مجلس الأمن ، وعدم مكافأة العراق على التهديدات التى يوجهها لجيرانه .

أشهر ، وهو المعروف باسم "النفط مقابل الغـذاء" ، علـى أن يبدأ العمـل بهـذا النظام بمجرد أن يرفع السكرتير العام للأمم المتحدة تقريرا إلى مجلس الأمـن يفيد بأن المفاوضات قد استكملت مع العراق فى هذا الشأن .

ويعتبر هذا القرار أول فائدة يحصل عليها العـراق لتخفيـف العقوبـات الدولية المفروضة عليه منذ غزوه للكويت .

هذا وقد تمكن الوفد العراقى من إدخال تعديـلات علـى نـص مشـروع القرار أبرزها التأكيد على وحدة وسيادة العراق ، وأن المناطق الشمالية جـزء منه ولا يمكن فصلها عن السلطة المركزية .

وينص المشروع على أن هذا الإجراء مؤقت لحين أن يتم رفع الحظر الكامل عن النفط العراقـى ، ويسمح بتصدير النفط عبر ميناء البكـر خـلال الأشـهر الثلاثـة الأولـى مـن تنفيذه لحين إصـلاح أنبوب النفـط المــار عـبر الأراضى التركية .

وقد رفض المجلس الوطنى العراقى (البرلمان) بتاريخ ١٩٩٥/٤/٢٥ قرار مجلس الأمن ، واعتبره غير ملزم للعراق لانتهاكه سيادة العراق وتقييد حقه فى التصرف فى ثرواته الطبيعية ، ودعا البرلمـان العراقىإلـى اسـتمرار التعاون مع مجلس الأمن ، والتمسـك بحـق العـراق فـى تنفيذ الفقـرة ٢٢ مـن القرار ٦٨٧ التى تنص على رفع الحظر البترولى عن العراق إذا التزم بـنزع أسلحة الدمار الشامل ، وطلب البرلمـان فـى قـرار لـه بـالإفراج عـن الأمـوال العراقية المجمدة فىالخـارج لاسـتخدامها فـى شـراء المـواد الغذائيـة والأدويـة والمستلزمات الإنسانية الأخرى لتخفيف المعاناة عن الشعب العراقى .

وبتـاريخ ١٩٩٦/٢/١٣ اسـتؤنفت فـى نيويـورك مفاوضــات الأمـم المتحدة مـع العـراق بشـأن تنفيذ قـرار مجلس الامـن رقـم ٩٨٦ ، وذكـرت المتحدثة باسم الأمم المتحدة أن الوفدين بصـدد وضـع تفـاصيل مختلفـة لخطـة

توزيع المواد الغذائية والطبية وبحث الوسائل الكفيلة لضمان عدالـة التوزيـع . وقد تركزت الخلافات بينهما حول الأسـاليب التـى ترغـب الأمـم المتحـدة فـى اتباعها لتوزيع الغذاء والدواء ووصوله إلى مستحقيه ، حيـث تفضـل المنظمـة الدوليـة توزيـع الغـذاء فـى المحافظـات الشـمالية الثـلاث التـى يسـيطر عليهـا الأكراد عن طريـق الوكـالات التابعـة لهـا ، بينمـا يرفـض العـراق ذلـك علـى اعتبار أن هذا الأمر يعد اعتداء على سيادته على أراضيه ، ويطـالب بتوزيـع المواد الغذائية والطبية على الأكراد بمعرفته.

والجدير بالذكر أنه من المقرر أن يحصل الأكـراد فـى شـمال العـراق على مستلزمات طبيـة ومعونـات غذائيـة قيمتهـا ١٥٠ مليـون دولار مـن كـل مليار دولار من عائد بيع النفط العراقى .

وقد انتهت الجولة الثانية من المفاوضات بين العـراق والأمـم المتحـدة فى ١٨ مارس ١٩٩٦ واتفقا على بعض النقاط الفنية المتعلقـة بتنفيذ القـرار ، وبدأت الجولـة الثالثـة مـن المفاوضـات يـوم ١٩٩٦/٤/٨ وانتهـت بتـاريخ ١٩٩٦/٤/٢٥ دون التوصل إلى اتفاق ، واحدثت المفاوضات انقسامات داخـل مجلس الأمن بين الولايات المتحدة وبريطانيا من ناحية ، وعدد من الدول مـن بينها روسيا وألمانيا وفرنسا وإيطاليـا مـن ناحيـة أخـرى ، واعـترض العـراق على التعديلات التى طالب بها مندوبا الولايات المتحدة وبريطانيا .

الجولة الرابعة للمفاوضات والتوقيع على مذكرة التفاهم

بتاريخ ١٩٩٦/٥/٦ بدأت الجولة الرابعة للمفاوضات وانتهت بتوصـل وفدا العراق والأمم المتحدة إلى نص لمذكرة التفاهم لتنفيذ قرار مجلس الأمـن رقم ٩٨٦ ، راعت فيه المذكرة التحفظات العراقيـة علـى القـرار بشـأن تـأكيد السيادة وسلامة الأراضى العراقية ، كما تضمنت المذكرة التعديلات الأمريكية والبريطانية على مسودة المذكرة التى تم التوصل إليها .

وأعلنت بريطانيا والكويت رفضهما لاقتراح وزير خارجية روسيا[١] بتحديد فترة ستة أشهر تبدأ مع تنفيذ برنامج طويل الأمد لمراقبة برنامج التسلح العراقى يعلن بعدها رفع العقوبات عن العراق .

وبتاريخ ١٩٩٤/١٠/٢٢ أعلنت آخر وحدات الجيش العراقى انسحابها، وغادرت إلى قواعدها الأصلية .

<u>اعتراف العراق بالكويت :</u>

وبتاريخ ١٩٩٤/١١/١٠ صدق مجلس قيادة الثورة والمجلس الوطنى العراقى على قرار الاعتراف الرسمى بالكويت وسيادتها على الحدود الجديدة التى حددتها الأمم المتحدة ، وأعلن المجلس الوطنى تأييده لاعتراف العراق بسيادة دولة الكويت على أراضيها واستقلالها السياسى بناء على اقتراح تقدم به الرئيس العراقى للمجلس وتأييده كذلك لامتثال العراق لقرارات مجلس الأمن .

ومن جهة أخرى فقد نص البيان الختامى لاجتماعات المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، التى اختتمت أعمالها فى المنامة بالبحرين يوم ٢١ ديسمبر ١٩٩٤ – على اعتبار اعترف العراق بسيادة دولة الكويت وسلامتها الإقليمية وحدودها الدولية ، خطوة هامة فى الاتجاه الصحيح نحو تنفيذ العراق لكافة قرارات مجلس الأمن ، وأن هذا الاعتراف جاء إقرارا لواقع دولة الكويت السياسى والتاريخى .

---

(١) أشار المراقبون فى ذلك الوقت إلى أن روسيا صاحبة مصلحة كبرى فى رفع العقوبات المفروضة على العراق لكى تتاح للعراق البدء فى سداد الديون المستحقة عليه لروسيا ، وتبلغ سبعة مليارات دولار بالإضافة إلى البدء فى تنفيذ عقود جديدة للشركات الروسية وقعتها الحكومة العراقية مؤخرا وتبلغ مليارات أخرى من الدولارات . كما علق المراقبون بأن فرنسا هى الأخرى صاحبة مصلحة فى رفع العقوبات حتى تستفيد من المشروعات الطموحة فى العراق بعد رفع الحظر الاقتصادى ، وتتطلع الصين أيضا إلى نصيبها من هذه المشروعات ، ولذلك فهى تتعاطف مع الجهود التى تبذلها روسيا لرفع العقوبات عن العراق . وقد ازدادت المعارضة الدولية للموقف الأمريكى المتعنت ضد العراق بعد استجابته لقرارات مجلس الأمن وأصبحت مسألة فرض العقوبات على العراق مشكلة أمريكية عراقية .

وبتاريخ ١٩٩٤/١١/١٤ قرر مجلس الأمن استمرار الحظر الدولى على العراق ، ورفض تخفيف العقوبات المفروضة على العراق . وأشارت واشنطن قضية القصور الجديدة التى بناها الرئيس العراقى فى محاولة واضحة لتعطيل مساعى تخفيف العقوبات عن العراق ، وعرضت مندوبة أمريكا فى مجلس الأمن صورا التقطت بالأقمار الصناعية للقصور والمنازل الفارهة التى بناها الرئيس العراقى بتكلفة وصلت إلى ٥٠٠ مليون دولار أمريكى ، إلا أن مندوب روسيا أكد أن بناء القصور لم يرد فى أى قرار لمجلس الأمن يتعلق بفرض العقوبات على العراق ، وأكد المندوب الفرنسى أن ما تثيره واشنطن ليس له علاقة بالعقوبات .

السماح للعراق ببيع جزء من نفطه لأهداف إنسانية :

كانت الحكومة العراقية تذيع فى مناسبات متعددة تقارير عن الأوضاع الصحية والغذائية للشعب العراقى بغرض إيضاح الأضرار الناتجة عن استمرار الحصار ، كما صدرت عدة تقارير دولية مدعمة للتقارير العراقية ، ومن ذلك ما أعلنه نائب منسق أعمال الأمم المتحدة فى العراق من أن الأوضاع الغذائية فى العراق بالغة السوء ، وأن أكثر من مليون شخص أصبحوا مهددين بالموت جوعا نتيجة نفاد مخزون الغذاء فى وسط وجنوب العراق وكذلك فى المناطق الكردية فى الشمال ، كما أصدرت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة تقريرا أشارت فيه إلى أن العقوبات المفروضة على العراق تسببت فى وفاة أكثر من ٥٦٠ ألف طفل .

واستمرت الولايات المتحدة فى التركيز على ضرورة موافقة العراق على برنامج بيع النفط العراقى تحت إشراف الأمم المتحدة ، وذلك للتخفيف من معاناة المواطنين العراقيين .

وبتاريخ ١٩٩٥/٤/١٤ صدر قرار مجلس الأمن رقم ٩٨٦ بالإجماع ويقضى بالسماح للعراق ببيع ما قيمته ٢ مليار دولار من البترول خلال ٦

وبتاريخ ١٩٩٦/٥/٢١ وقع العراق على نص مذكرة التفاهم وسلم رئيس الوفد العراقى المفاوض رد الحكومة العراقية بالموافقة على توقيع هذه المذكرة . وقد تضمنت مذكرة التفاهم النقاط الرئيسية التالية :[١]

* الترتيبات الواردة فى هذه المذكرة استثنائية ومؤقتة .

* تتعهد الحكومة العراقية بضمان توزيع عادل على السكان فى الأراضى العراقية للأدوية والمواد الغذائية التى يتم شراؤها من عائد بيع النفط والمنتجات النفطية العراقية .

* على الحكومة العراقية أن تعد خطة للتوزيع تتضمن عرضا مفصلا للإجراءات التى تتخذها السلطات العراقية المختصة لتأمين التوزيع ، على أن تعرض هذه الخطة على الأمين العام للأمم المتحدة للموافقة عليها .

* يختار الأمين العام بعد التشاور مع العراق مصرفا دوليا كبيرا يفتح فيه حساب ضمان "تمر عبره كل المدفوعات ".

* يمكن تصدير النفط والمنتجات النفطية عبر خط كركوك - يومورتاليك للأنابيب (عبر تركيا) وعبر ميناء البكر العراقى لتحميل النفط ، وتشرف لجنة تطبيق العقوبات الدولية على العراق على تصدير النفط عبر هاتين النقطتين، وينبغى أن توافق اللجنة على كل عملية لتصدير النفط أو المنتجات النفطية .

* تقدم الحكومة العراقية طلبات شراء المنتجات الإنسانية مباشرة إلى الجهات المزودة ، باستثناء عمليات شراء المواد المخصصة للمحافظات الكردية الثلاث (أرميل - دهوك - السليمانية) ، وعلى الدول المصدرة أن تعرض على لجنة العقوبات الوثائق اللازمة بما فى ذلك العقود المتعلقة بكل شحنة .

---

(١) راجع : جريدة الحياة اللندنية - بتاريخ ١٩٩٦/٥/٢٢

* يتم التوزيع عن طريق الحكومة العراقية بموجب خطة التوزيع ، وتتولى الأمم المتحدة مراقبتها ، وفى الوقت نفسه يتم التوزيع فى المحافظات الكردية عن طريق البرنامج الإنسانى للأمم المتحدة باسم الحكومة العراقية .

* يحدد البرنامج الإنسانى للأمم المتحدة (فى شمال العراق) احتياجات المحافظات الكردية الثلاث ، وتحسم المبالغ اللازمة (لتلبية هذه الاحتياجات) من حساب الضمان ، ويكون البرنامج مسئولا عن تخزين المواد الغذائية والأدوية ونقلها وتوزيعها ، وعليه أن يبلغ الحكومة العراقية بسير عمليات التوزيع .

* يدير عملية المراقبة أعضاء من العاملين لدى الأمم المتحدة ، وهدف العملية هو التأكد من توزيع عادل "لهذه المواد" على السكان العراقيين، ومن فاعلية عملية التوزيع .

* تحدد الأمم المتحدة عدد الأعضاء (المكلفين بعمليات المراقبة) ، ويتم مشاورة الحكومة العراقية ، ويتمتع المراقبون بحرية كاملة للحركة فى ممارسة وظائفهم ، ويحق لهم الدخول إلى العراق والخروج منه بحرية، وعلى الحكومة العراقية أن تؤمن لهم تأشيرات الدخول بسرعة.

* يتمتع موظفو الأمم المتحدة والمفتشون المستقلون والخبراء الفنيون والمختصون الآخرون الذين يعينهم الأمين العام فى إطار تطبيق هذا القرار ، وتبلغ الحكومة العراقية بأسمائهم – بامتيازات الأمم المتحدة وحصانتها .

هذا ، وقد رحبت الجامعة العربية بالاتفاق ووصفته فى بيان أصدرته فى ذلك الوقت بأنه خطوة مهمة على طريق إنهاء معاناة الشعب العراقى ،

ومؤشرا على التزام العراق بقرارات الأمم المتحدة ، ونـوه البيـان مجـددا إلـى ضرورة الحفاظ على سيادة العراق وسلامته الإقليمية .

الفرع الثانى
الغزو والأمن الجماعى الدولى

الأمن الجماعى الدولى :

تعتبر فكرة الأمن الجماعى الدولى بما تضمنته من تحريم استخدام القوة وفض المنازعات بالطرق السلمية ، واتخاذ التدابير الجماعية فى حالة وقوع العدوان – أول أهداف الأمم المتحدة ، وتلتزم الدول الأعضاء بحكم الميثاق بأن تمتنع فى علاقاتها الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو باستخدامها ضد سلامة الأراضى أو الاستقلال السياسى لأى دولة ، وأن تلجأ إلى الوسائل والطرق السلمية لتسوية المنازعات الدولية .

وينص ميثاق الأمم المتحدة على عدم مشروعية الحرب ، ومنع استخدام القوة أو التهديد باستخدامها (المادة الثانية فقرة ٤) ، وحدد الميثاق الإجراءات الجماعية التى تتخذ فى حالة تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان (الفصل السابع من الميثاق) .

وتعتبر هذه الإجراءات جزاءات تطبق بناء على قرارات من مجلس الأمن ، الذى يعتبر الجهاز الرئيسى فى منظمة الأمم المتحدة ، الذى ألقى الميثاق على عاتقه المسئولية الأولى فى حفظ الأمن الجماعى الدولى ، وقد خوله الميثاق من السلطة ما يصل إلى حد اتخاذ قرارات ملزمة للدول الأعضاء بما يراه ضروريا من تدابير اقتصادية أو عسكرية (المواد ٣٩، ٤٢). وإذا كان الميثاق[1] قد توقع أن يكون لمجلس الأمن قوات عسكرية

---

(١) راجع : أحكام ميثاق الأمم المتحدة وتشكيل مجلس الأمن واختصاصه وقراراته فى المراجع التالية :
- Hans Kilsen, The Law of the United Nations. London Stevens and sons, 1 st, 1951 .
- Leland M. Goodrich, The U. N, London, Stevens and Sons, 1 st, 1960.=

تسهم فيها الدول الكبرى تحت قيادة موحدة (المادة ٤٣) إلا أن ذلك أمر لم يتحقق حتى الآن بسبب الخلافات بين المعسكرين الغربى والشرقى قبل انتهاء الحرب الباردة .

والجدير بالذكر أن ميثاق الأمم المتحدة يعتبر معاهدة رضائية يرجع أساس الالتزام بها إلى إرادة الدول الأعضاء ذات السيادة بوصفها أشخاصا قانونية دولية ، وبالتالى فإن منظمة الأمم المتحدة لا تعتبر حكومة عالمية تسيطر على الدول الأعضاء ، حيث إنها قامت على مبادئ تحكم العلاقة بينها وبين الدول الأعضاء ، وأساسها المساواة القانونية فى السيادة والحفاظ على استقلال الدول الأعضاء وعدم التدخل فى شئونها الداخلية .

وقد تمكنت الأمم المتحدة من التغلب على القصور الذى تكشف فى نظام الأمن الجماعى بمناسبة الحرب الكورية عام ١٩٥٠ ، حيث أدى الخلاف بين المعسكرين إلى شل حركة مجلس الأمن ، وعاق بينه وبين تحمل مسئولياته لحفظ السلم والأمن الدوليين ، فأصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار الاتحاد من أجل السلم فى ٣ نوفمبر ١٩٥٠ .

ومن جهة أخرى أخذ ميثاق الأمم المتحدة بقوانين نظم (الأمن الجزئية) "المنظمات الإقليمية" مع نظام الأمن الجماعى الذى ينص عليه الميثاق ، واعتبرها مكملة له ، وحرص الميثاق على إنشاء رابطة بين منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية فى مجال تسوية المنازعات بالطرق السلمية .

-- D. w. Bowett, The Law of International Instiutions, London, Stevens and Sons, 1st, 1963 .

وانظر المراجع العربية التالية :
- د . حامد سلطان : القانون الدولى العام وقت السلم - القاهرة - ١٩٦٩ .
- د . على صادق أبو هيف : القانون الدولى - الإسكندرية - ١٩٧٥ .
- د . محمد طلعت الغنيمى : التنظيم الدولى - الإسكندرية - ١٩٧٤ .
- د . مفيد شهاب : المنظمات الدولية - القاهرة - ١٩٧٤ .

وترى أن المجتمع[1] الدولي في حاجة ملحة - أكثر من أي وقت مضى - للقيام بشئ فعال عن طريق الأمم المتحدة لتطبيق ما نص عليه الميثاق من حظر استعمال القوة في العلاقات الدولية ، وعدم الاستيلاء على الأراضي عن طريق الاحتلال بالقوة ، ودعم التسوية السلمية للمنازعات الدولية .

تدخل مجلس الأمن لفض المنازعات الدولية :

تنص المادة ٣٤ من ميثاق الأمم المتحدة على أن "لمجلس الأمن أن يفحص أي نزاع أو أي موقف قد يؤدي إلى احتكاك دولي أو قد يثير نزاعا ؛ لكي يقرر ما إذا كان استمرار هذا النزاع أو الموقف من شأنه أن يعرض للخطر حفظ السلم والأمن الدوليين ".

ويتمتع مجلس الأمن وفقا لميثاق الأمم المتحدة - في سبيل مباشرة اختصاصه في حفظ الأمن الجماعي الدولي - بسلطة التدخل المباشر في أي نزاع يخل بالسلم والأمن الدوليين ، ولا تستطيع أية دولة أن تمنعه من ذلك بحجة عدم التدخل في شئونها الداخلية ؛ لأن ذلك التدخل يتم لصالح أمن المجتمع الدولي .

كما يملك مجلس الأمن أن يتخذ ما يراه مناسبا من وسائل المقاطعة السياسية والاقتصادية ضد الدولة التي تهدد الأمن الدولي .

---

(١) راجع :
- دراسات عن "الأمم المتحدة في نظام دولي متغير" ملف السياسة الدولية القاهرة العدد ٨٤ أبريل ١٩٨٦ .
- د . حسن العيوطي : الأمم المتحدة بين واقعها وإمكاناتها مجلة السياسة الدولية القاهرة العدد ١٩٨٥/٨٢ .
- د . يحيى رجب : التسوية السلمية للمنازعات الدولية ، مجلة السياسة الدولية - القاهرة - العدد ٦٥ - يوليو ١٩٨١ .

وكانت صراعات الدول العظمى في وقت الحرب الباردة تحد من سلطة مجلس الأمن فى تأدية رسالته فى حفظ السلم والأمن الدوليين ، بسبب المبالغة فى استخدام حق الاعتراض "الفيتو" على القرارات التى يصدرها .

وقد سبق أن حققت الأمم المتحدة نجاحا عندما توحدت إرادة الدول الخمس الكبرى فى صدور قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ الصادر فى يوليو ١٩٨٧ ، بشأن وقف الحرب العراقية الإيرانية ، وذلك فى إطار نتائج الوفاق بين واشنطن وموسكو الذى بدأ فى عام ١٩٨٥ .

مجلس الأمن والغزو العراقى للكويت :

أدانت القوى العظمى الغزو واعتبرته عملا غير مشروع ، وشرع الأعضاء الخمسة الدائمون فى المجلس – فى ذلك الوقت – فى صياغة مجموعة قرارات موحدة محصنة ضد استخدام "الفيتو" ، الذى جرى اللجوء إلى استخدامه في كثير من الأزمات الإقليمية الدولية .

ولأول مرة فى تاريخ مجلس الأمن تصدر قرارات بفرض حصار قاس ، وباستخدام القوات المسلحة لإحكام هذا الحصار ، ثم باستخدام كل الوسائل بما فيها شن هجوم على العراق لإرغامة على الانسحاب ، ولقد كانت حرب الخليج الثانية فرصة مناسبة لإعادة إحياء نظام الأمن الجماعى ، بعد ما اعتراه الشلل إبان فترة الحرب الباردة .

الغزو وأحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة :

ينص الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة على الإجراءات التى يتخذها مجلس الأمن فى حالات تهديد السلم والإخلال به ، ووقوع العدوان[1].

---

(١) أوضح الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الأعمال التى تتخذ فى حالات تهديد السلم والأمن الدولى وفقا للمواد التالية : –

ومنذ أن اتخذ مجلس الأمن قراره الأول رقم ٦٦٠ ، فقد وضح أن أعضاءه الدائمين توافقوا على إدارة الأزمة بمنهج نطاق الأمن الجماعى وتدابيره لمواجهة "الغزو" وفقا لأحكام الفصل السابع من الميثاق ، وقام مجلس الأمن بعد تفاقم الأزمة بإصدار قرارات أخرى بلغت فى مجموعها اثنى عشر قرارا فى الفترة ما بين ٨/٢ ، ١١/٢٩ من عام ١٩٩٠ ، كما اتخذ ثلاثة قرارات بعد الحرب بين ٣/٢ ، ٤/٩ من عام ١٩٩١ تتعلق بإنهاء الحرب والتسوية . وفيما يخص قرارات مجلس الأمن الاثنى عشر الأولى الخاصة بالأزمة فقد تضمنت إدانة كاملة للنظام العراقى ، وجاءت عباراتها قوية فى صياغتها ، واعتبرت الغزو خرقا للسلم والأمن الدوليين ، وتحدثت عن اغتصاب العراق سلطة الحكومة الشرعية فى الكويت ، وعبرت عن شعور مجلس الأمن بالسخط للانتهاكات الخطيرة من جانب العراق ، ووصفت إجراءات العراق فى الكويت بأنها تشكل أعمالا عدوانية وانتهاكا صارخا لالتزاماته الدولية .

وتضمنت هذه القرارات جميع أنواع التدابير التى نص عليها الفصل السابع من الميثاق من تدابير وقتية إلى أخرى غير عسكرية إلى تهديد

- المادة ٣٩ : يقرر مجلس الأمن ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم ، أو كان ما وقع عملا من أعمال العدوان ، ويقدم فى ذلك توصيته ، أو يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير طبقا لأحكام المادتين ٤٢،٤١ لحفظ السلم والأمن الدولى أو إعادته إلى نصابه .

المادة ٤٠ : منعا لتفاقم الموقف ، لمجلس الأمن قبل أن يقدم توصياته ، أو يتخذ التدابير المنصوص عليها فى المادة ٣٩ ، أن يدعو المتنازعين للأخذ بما يراه ضروريا أو مستحسنا من تدابير مؤقته ، ولا تخل هذه التدابير المؤقتة بحقوق المتنازعين ، ومطالبهم أو بمركزهم ، وعلى مجلس الأمن أن يحسب لعدم أخذ المتنازعين بهذه التدابير المؤقتة حسابه .

المادة ٤١ : لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذة من التدابير التى لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته ، وله أن يطلب إلى أعضاء "الأمم المتحدة" تطبيق هذه التدابير ، ويجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبرية والبرقية واللاسلكية ، وغيرها من وسائل المواصلات وقفا جزئيا أو كليا ، وقطع العلاقات الدبلوماسية .

المادة ٤٢ : إذا رأى مجلس الأمن أن التدابير المنصوص عليها فى المادة (٤١) لا تفى بالغرض ، أو ثبت أنها لم تف به ، جاز له أن يتخذ بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدولى أو لإعادته إلى نصابه ، ويجوز أن تتناول هذه الأعمال المظاهرات والحصر والعمليات الأخرى بطريق القوات الجوية أو البحرية أو البرية التابعة لأعضاء "الأمم المتحدة".

بالتدابير العسكرية . وفيما يخص التدابير الوقتية التى نصت عليها المادة ٤٠ من ميثاق الأمم المتحدة وتستهدف منع تفاقم الموقف ، فقد طالب القرار ٦٦٠ العراق بسحب جميع قواته فورا ودون قيد أو شرط إلى المواقع التى كانت تتواجد فيها أول أغسطس ١٩٩٠ ، وأكد المجلس هذا الطلب فى قراره ٦٦١ يوم ١٩٩٠/٨/٦ فى أعقاب إعلان بغداد قرارها بضم الكويت .

وطالب المجلس العراق بأن يبدأ فورا فى مفاوضات مكثفة مع الكويت لحل خلافاتهما ، وذلك فى القرار رقم ٦٦٠ ، ثم فرض جزاءات على العراق وفقا لأحكام القرار ٦٦١[1] لعدم امتثاله استهلت بالحظر التجارى والمالى ، ثم بالحصار البحرى والجوى والبرى .

ورأت الولايات المتحدة أنه وفقا لقرار مجلس الأمن ٦٦١ فإن لها الحق فى أن تراقب السفن الأجنبية ، وتتثبت من عدم مخالفتها الحظر بصرف

---

(١) ينص قرار مجلس الأمن رقم ٦٦١ الصادر فى ٦ أغسطس ١٩٩٠ على أن تمنع جميع الدول ما يلى :

أ- استيراد أى من السلع والمنتجات التى يكون مصدرها العراق أو الكويت وتكون مصدره منهما بعد تاريخ هذا القرار إلى إقليمها .

ب- أية أنشطة يقوم بها رعاياها أو تتم فى إقاليمها ، ويكون من شأنها تعزيز ، أو يقصد بها تعزيز التصدير أو الشحن العابر لأى سلع أو منتجات من العراق أو الكويت ، وأية تعاملات يقوم بها رعاياها أو السفن التى ترفع علمها ، أو تتم فى إقاليمها بشأن أية سلع أو منتجات يكون مصدرها العراق أو الكويت ، وتكون مصدرة منها بعد تاريخ هذا القرار ، بما فى ذلك على وجه الخصوص أى تحويل للأموال إلى العراق أو الكويت لأغراض القيام بهذه الأنشطة أو التعاملات .

ج- أية عمليات بيع أو توريد يقوم بها رعاياها ، أو تتم بين أقاليمها ، أو باستخدام السفن التى ترفع علمها لأية سلع أو منتجات بما فى ذلك الأسلحة أو أية معدات عسكرية أخرى . سواء كان منشأها فى أقاليمها أو لم يكن ولا تشمل الإمدادات المخصصة بالتحديد للأغراض الطبية والمواد الغذائية المقدمة فى ظروف إنسانية إلى أى شخص أو هيئة فى العراق أو فى الكويت أو إلى أى شخص أو هيئة لأغراض عمليات تجارية يسمح بها فى العراق أو فى الكويت أو منهما ، وأية أنشطة يقوم بها رعاياها أو تتم فى أقاليمها يكون من شأنها تعزيز أو يقصد بها تعزيز عمليات بيع أو توريد هذه السلع أو المنتجات ، ويجب أن تمتنع جميع الدول عن أن توفر لحكومة العراق ، أو لأية مشاريع تجارية أو صناعية أو أية مشاريع للمرافق العامة فى العراق أو الكويت ، أى أموال أو أية موارد مالية أو اقتصادية أخرى ، وأن تمنع رعاياها وأى شخص داخل أقاليمها من إخراج أى أموال أو مواد من أقاليمها ، أو القيام بأية طريقة أخرى بتوفير الأموال والمورد لتلك الحكومة أو لأى من مشاريعها ، ومن تحويل أى أموال أخرى إلى أشخاص أو هيئات داخل العراق أو الكويت ، فيما عدا المبالغ المدفوعة المخصصة بالتحديد للأغراض الطبية أو الإنسانية والمواد الغذائية فى الظروف الإنسانية الخاصة .

النظر عن علم السفينة ومحل التفتيش ، وذهبت إلى حد القول بجواز استخدامها للحد الأدنى من استخدام القوة التى قد تلزم لمنع أى سفينة من نقل حمولات محظورة من أو إلى العراق . وقد تحفظت على هذا الإجراء بعض الدول الدائمة العضوية فى مجلس الأمن للأسباب التالية :

* التفتيش والمنع يعنى إجراء حصار بحرى شامل للعراق ، ويعتبر فى الممارسة الدولية نوعا من أعمال الحرب ، بينما لم ينص القرار ٦٦١ سوى بحظر التبادل التجارى مع العراق والتزام كل دولة بالتقيد بأحكام هذا القرار .

* القيام بأى عمل عسكرى يقتضى معه تحول مجلس الأمن من التصرف بناء على الإجراءات غير العسكرية الموضحة فى المادة ٤١ من الميثاق إلى التصرف على أساس الردع العسكرى وفقا لأحكام المادة ٤٢ من الميثاق ، ويلزم لتنفيذ ذلك قرار جديد من مجلس الأمن .

ولما كانت الولايات المتحدة تحرص فى ذلك الوقت على تحقيق التضامن فى الموقف الدولى ضد العراق وخاصة بين الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن ، فإنها سعت إلى استصدار القرار ٦٦٥ فى ٢٥ أغسطس ١٩٩٠[١] ، الذى خول لمجلس الأمن درجة كافية من التوافق مع النصوص القانونية التى تهدف إلى تحقيق نظام الأمن الجماعى الدولى ، وتضمن القرار ما يلى :

*" يدعو المجلس الدول الأعضاء التى تتعاون مع حكومة الكويت ، والتى لها قوات بحرية فى المنطقة ، أن تتخذ من التدابير ما يتناسب مع الظروف المحددة فى إطار سلطة مجلس الأمن لإيقاف جميع عمليات الشحن البحرى القادمة والمغادرة بعد تفتيش حمولاتها ووجهاتها والتحقق منها

---

(١) راجع نص قرارات مجلس الأمن أرقام ٦٦١ ، ٦٦٢ ، ٦٦٥ ، فى مجلة السياسة الدولية عدد ١٠٢ أكتوبر ١٩٩٠ – القاهرة – (ملف الغزو العراقى – وثائق الأزمة) .

ولضمان التنفيذ الصارم للأحكام المتعلقة بهذا الشأن والتى ينص عليها القرار ٦٦٠ ".

* يدعو المجلس الدول الأعضاء بناء على ذلك إلى التعاون - حسبما تقتضى الضرورة - لضمان الامتثال لأحكام القرار ٦٦١ مع استخدام التدابير السياسية والدبلوماسية إلى أقصى حد ممكن ".

الإذن بالالتجاء إلى القوة ضد العراق :

عقد مجلس الأمن جلسة مساء ٢٩ نوفمبر ١٩٩٠ على مستوى وزراء الخارجية ، حيث صدر القرار رقم ٦٧٨[1] بأغلبية الأصوات مع رفض اليمن وكوبا للقرار وامتناع الصين عن التصويت ، وتضمن ما يلى :

* يأذن المجلس للدول الأعضاء المتعاونة مع حكومة الكويت - ما لم ينفذ العراق فى ١٥ يناير ١٩٩١ أو قبله القرارات سالفة الذكر تنفيذا كاملا - بأن يستخدم جميع الوسائل اللازمة لدعم وتنفيذ قرار مجلس الأمن ٦٦٠ (١٩٩٠) وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة ، وإعادة السلام والأمن الدوليين إلى نصابهما فى المنطقة .

ويطلب إلى جميع الدول أن تقدم الدعم المناسب للإجراءات التى تتخذ عملا بهذا القرار .

وتعتبر هذه هى المرة الأولى منذ ٤٠ عاما التى يصدر فيها مجلس الأمن قرارا يعطى الحق فى استخدام القوة ضد دولة أخرى أدينت بالاعتداء واغتصاب حقوق شعب آخر ، وكانت المرة الأولى إبان الأزمة الكورية ، ولعبت فيها الولايات المتحدة دور الصدارة فى تشكيل قوة تابعة للأمم المتحدة، ويلاحظ أن المجتمع الدولى منذ ذلك التاريخ لم يتفق على قضية كما

---

(١) راجع نص قرار مجلس الأمن ٦٧٨ : مجلة السياسة الدولية عدد ١٠٣ - القاهرة - يناير ١٩٩١ (ملف أزمة الخليج - وثائق الأزمة) .

اتفق على هذه الأزمة ، وحتى الصين التى عارضت استخدام القوة منذ البداية فإنها امتنعت عن التصويت ولم تستخدم حق الفيتو باعتبارها دولة كبرى لكى تبطل مفعول القرار .

قرار مجلس الأمن بوقف الحرب :

أصدر مجلس الأمن فى أعقاب الحرب بتاريخ ١٩٩١/٣/٢ القرار رقم ٦٨٦ ، وتضمن ما يلى :

* أشار القرار إلى رسالتى وزير خارجية العراق إلى مجلس الأمن حيث تؤكد إحداهما موافقة العراق على الامتثال على النحو الأوفى لجميع قرارات مجلس الأمن ، وتنص الأخرى على نيته لإطلاق سراح أسرى الحرب على الفور .

* كما أشار القرار إلى أن المجلس أحيط علما بوقف عمليات القتال الهجومية التى قامت بها قوات الكويت والدول الأعضاء المتعاونة مع الكويت امتثالا بالقرار رقم ٦٧٨ (١٩٩٠)[١] .

* أكد المجلس التزام جميع الدول الأعضاء باستقلال العراق والكويت وسيادتهما وسلامة أراضيهما .

* أكد المجلس أنه يعمل وفقا لأحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة – والخاصة بإجراءات القمع لرد العدوان ، ونص القرار على ما يلى[٢] :

– استمرار قوة وأثر كافة القرارات الاثنى عشر الصادرة بشأن العدوان .

---

(١) سبق لمجلس الأمن أن تدخل أثناء حرب فلسطين عام ١٩٤٨ بدعوة المتحاربين إلى وقف إطلاق النار، ودعوته للهند وباكستان بوقف إطلاق النار إبان نزاعهما حول كشمير فى عامى ١٩٤٨ ، ١٩٦٥ ، وكذلك قرار المجلس ٣٣٨ ، ٣٣٩ فى ٢٢-٢٣ أكتوبر ١٩٧٣ بدعوة المتحاربين فى الشرق الأوسط إلى وقف إطلاق النار.

(٢) راجع : قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٦ : مجلة السياسة الدولية القاهرة عدد ١٠٤ – إبريل ١٩٩١ ملف العدد (تحرير الكويت – وثائق حرب الخليج) .

- القيام على الفور بإلغاء العراق لإجراءاته التى تزعم ضم الكويت .

- أن يقبل من حيث المبدأ مسئوليته - وفقا للقانون الدولى - عن أية خسارة أو ضرر أو أضرار ، فيما يتصل بالكويت ودول أخرى ورعاياها وشركاتها نتيجة لغزو العراق للكويت ، واحتلاله غير الشرعى لها .

- أن يقوم على الفور - تحت رعاية اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، أو جمعيات الصليب الأحمر ، أو جمعيات الهلال الأحمر - بإطلاق سراح جميع الكويتيين ورعايا بلدان أخرى احتجزهم العراق ، وأن يعيد أية جثث للموتى من الكويتيين والموتى من رعايا بلدان أخرى احتجزها .

- يبدأ على الفور فى إعادة كافة الممتلكات الكويتية التى استولى عليها العراق ، وأن يستكمل إعادتها فى أقصر فترة ممكنة .

ويطلب المجلس أن يقوم العراق بما يلى :

- وقف الأعمال العدوانية أو الاستفزازية التى تقوم بها قواته ضد جميع الدول الأعضاء وأطراف أخرى ، بما فى ذلك هجمات الصواريخ وتحليقات الطائرات المقاتلة .

- أن يسمى قادة عسكرين لكى يجتمعوا مع نظرائهم من قوات الكويت والدول الأعضاء المتعاونة مع الكويت امتثالا بالقرار ٦٧٨ (١٩٩٠) لعمل ترتيبات من أجل الجوانب العسكرية لوقف الأعمال العدوانية فى أبكر وقت ممكن .

- أن يقوم بعمل ترتيبات من أجل الوصول الفورى إلى جميع أسرى الحرب وإطلاق سراحهم تحت رعاية اللجنة الدولية للصليب الأحمر المتعاونة مع الكويت ، امتثالا بالقرار ٦٧٨ عام ١٩٩٠ .

- أن يقدم جميع المعلومات والمساعدة فيما يتصل بتحديد مواقع الألغام العراقية وشراك القنابل المخبوءة ، وغيرها من المتفجرات ، فضلا عن أية أسلحة ومواد كيمائية وبيولوجية فى الكويت وفى العراق فى المناطق التى توجد فيها بصفة مؤقتة قوات الدول الأعضاء المتعاونة مع الكويت امتثالا للقرار ٦٧٨ عام ١٩٩٠ ، وفى المياه الملاصقة للخليج .

- يطلب إلى جميع الدول الأعضاء فضلا عن الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة ومؤسسات دولية أخرى فى منظمة الأمم المتحدة - أن تتخذ كافة الإجراءات الملائمة للتعاون مع حكومة وشعب الكويت فى إعادة تشييد بلدهما .

فرض العقوبات على العراق ورسم الخطة المستقبلية (القرار ٦٨٧):

صدر قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ بتاريخ ١٩٩١/٤/٣ ، متضمنا شروط مجلس الأمن التفصيلية على العراق لوقف العمليات القتالية وإنهاء الحرب .

ويعتبر هذا القرار مرحلة ثالثة[١] من مراحل حرب الخليج الثانية الخاصة بفرض العقوبات على العراق ، وتحديد الخطة المستقبلية ، وقد تضمن القرار ما يلى[٢] :

أولا : تأكيد استقلال الكويت:

أوضحت ديباجة القرار بأن العراق والكويت بوصفهما دولتين مستقلتين ذواتى سيادة ، وقد وقعا فى بغداد فى أول أكتوبر ١٩٦٣ على

---

(١) المرحلة الأولى هى مرحلة العدوان والاحتلال والتفاوض السلمى لإنهاء هذا الوضع ، وكانت المرحلة الثانية والتى بدأت فى يناير ١٩٩١ هى مرحلة إزالة العدوان بالقوة العسكرية ، وقد صحبها كثير من تدمير القوة العراقية البشرية والعسكرية والاقتصادية .

(٢) راجع : نص القرار رقم ٦٨٧ : مجلة السياسة الدولية عدد ١٠٥ القاهرة يوليو ١٩٩١ ملف العدد (الخليج بعد الحرب - الوثائق) .

محضر متفق عليه بين الدوليتين بشأن استعادة العلاقات الودية معترفين بذلك رسميا بالحدود بينهما وبتخصيص الجزر[1] .

وقد سجل هذا المحضر لدى الأمم المتحدة وفقا لأحكام المادة ١٠٣ من ميثاق الأمم المتحدة ، واعترف فيه باستقلال دولة الكويت وسيادتها التامة بحدودها المبينة بكتاب رئيس وزراء العراق بتاريخ ٢١ يوليو ١٩٣٢ الذى وافق عليه حاكم الكويت بكتابه فى ١٠ أغسطس ١٩٣٢ .

ثانيا : تخطيط الحدود بين البلدين :

طلب مجلس الأمن من الأمين العام للأمم المتحدة اتخاذ الترتيبات لتخطيط الحدود بين العراق والكويت ، وأن يضمن حرمة الحدود الدولية المذكورة – وسوف نوضح فيما بعد الإجراءات التى اتخذت فى هذا الشأن وتعليقات المراقبين بشأنها .

ثالثا : إنشاء منطقة منزوعة السلاح :

طلب مجلس الأمن من الأمين العام إنشاء منطقة منزوعة السلاح تمتد مسافة عشرة كيلو مترات داخل العراق ، وخمسة كيلو مترات داخل الكويت من الحدود المشار إليها فى المحضر المتفق عليه عام ١٩٦٣ ، وإعداد خطة لوحدة مراقبة تابعة للأمم المتحدة لمراقبة خور عبد الله ، ومراقبة المنطقة منزوعة السلاح من أية أعمال عدوانية ، أو يحتمل أن تكون عدوانية ، تشن من أراضى إحدى الدولتين على الأخرى .

---

(١) لم ينشئ قرار مجلس الأمن وضعا جديدا ولكنه أكد اتفاقات سابقة ، وحسم ما كانت تطالب بـه الكويت طوال السنوات الماضية من ترسيم الحدود بين البلدين .

رابعا : حظر الاستعمال الحربى للغازات السامة :

دعى مجلس الأمن العراق بأن يؤكد من جديد التزاماته المقررة بموجب بروتوكول جنيف لحظر الاستعمال الحربى للغازات الخانقة أو السامة الموقع فى جنيف فى ١٧ يونيو ١٩٣٥ ، وطلب من العراق أن يصدق على اتفاقية حظر استخدام وإنتاج وتخزين الأسلحة البكترولوجية وتدمير تلك الأسلحة .

خامسا : تدمير المخزون من الأسلحة الكيماوية والبيولوجية :

قرر المجلس أن يقبل العراق تحت إشراف دولى تدمير جميع الأسلحة الكيماوية والبيولوجية ، وأوصى بتشكيل لجنة خاصة تقوم على الفور بأعمال تفتيش فى الموقع على قدرات العراق البيولوجية وإشراف اللجنة الخاصة على القيام بتدمير جميع قدراته المتعلقة بالقذائف بما فى ذلك منصات إطلاقها.

سادسا : عدم حيازة أو إنتاج أسلحة نووية :

قرر المجلس أن يوافق العراق دون أى شرط على عدم حيازة أو إنتاج أسلحة نووية أو مواد يمكن استعمالها للأسلحة النووية ، وأن يقدم للأمين العام وإلى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة النووية إعلانا يجمع هذه المواد ، ويخضعها للرقابة الحصرية للوكالة ؛ لكى تحتفظ بها أو تزيلها ، وذلك بمساعدة اللجنة الخاصة .

كما طلب المجلس من المدير العام للوكالة الدولية للطاقة النووية أن يجرى فورا تفتيشا فى الموقع على القدرات النووية للعراق وأن يضع خطة لتدمير الأسلحة النووية .

سابعا : عودة جميع الممتلكات الكويتية وإنشاء صندوق لدفع التعويضات :

طلب مجلس الأمن من الأمين العام أن يقدم تقريرا عن الخطوات المتخذة لتيسير عودة جميع الممتلكات الكويتية التى استولى عليها العراق ، وأكد المجلس أن العراق مسئول بمقتضى القانون الدولى عن الضرر اللاحق بالبيئة ، واستنفاذ الموارد الطبيعية ، والاضرار التى وقعت على الحكومات الأجنبية أو رعاياها أو شركائها نتيجة للغزو ، وقرر إنشاء صندوق لدفع التعويضات الخاصة بهذه الممتلكات .

ثامنا : عدم توريد أسلحة للعراق:

يقرر مجلس الأمن أن تواصل جميع الدول الحيلولة دون قيام رعاياها بيع أو توريد أسلحة بجميع أنواعها والتكنولوجيا الخاصة بها للعراق.

تاسعا : عودة جميع الرعايا للكويت :

طلب المجلس بأن يقدم العراق كل ما يلزم من تعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية ، وذلك بتقديم قوائم بأسماء جميع الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الأخرى ، وتيسير إمكانية وصول اللجنة إلى جميع هؤلاء الأشخاص ، وتيسير البحث عن الرعايا الذين ما زالت مصائرهم مجهولة .

عاشرا : حظر القيام بالأعمال الإرهابية :

طلب المجلس بتعهد العراق بعدم ارتكاب أو تدعيم أى عمل من أعمال الإرهاب الدولى ، أو السماح لأى منظمة بالعمل داخل أراضيه .

تقييم القرار ٦٨٧:

لم يحدث خلال عمل منظمة الأمم المتحدة ، وقبلها عصبة الأمم ، أن جرى تجريد دولة من أسلحتها على النحو الذى جاء فى قرار مجلس الأمن

رقم ٦٨٧ الصادر بتاريخ ١٩٩١/٤/٣ ، ولم يحدث أن تحدد قرار من مجلس الأمن بهذا الشمول والدقة الواردة بهذا القرار ، واعتبرته وكالات الأنباء أطول قرار فى تاريخ مجلس الأمن .

وعلق المراقبون على هذا القرار بأنه يعتبر من أقسى القرارات وأكثرها وضوحا وتفصيلا وحسما فى تاريخ مجلس الأمن ، حيث إن القرار لم يترك ثغرة واحدة ، ولم يسمح بأى غموض يساعد على خلاف فى التفسير أو التطبيق مثل قرارات عديدة سابقة أصدرها مجلس الأمن ، وكان من أهمها القرار ٢٤٢ عام ١٩٦٧ الخاص بأزمة الشرق الأوسط ، وقد ظل الجدل يدور فيه حول تفسير كلمة واحدة لسنوات طويلة ، وهل المقصود هو انسحاب إسرائيل من "أراض" أو من "الأراضى" التى احتلتها .

وقد نجحت الولايات المتحدة الأمريكية فى أن يتضمن القرار ٦٨٧ بندا يقضى بإرغام العراق على تدمير أسلحة الدمار الشامل ، وكل ما لديها من صواريخ متوسطة المدى ، فضلا عن مسلسل من الإجراءات والعقوبات بلغت حوالى ٣٤ بندا ، ويتم وضع العراق بمقتضى هذا القرار تحت نوع من الوصاية الدولية ، وتستكمل بذلك حلقات الحصار والتصفية للعدوان العراقى وإزالة آثاره ، وذلك كله باسم ميثاق الأمم المتحدة واستنادا إلى نصوصه .

قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٨[(١)] :

صدر قرار مجلس الأمن ٦٨٨ بتاريخ ١٩٩١/٤/٥ بشأن تطورات الأحداث فى جنوب العراق وشماله متضمنا – بعد "إعادة تأكيد التزام جميع الدول الأعضاء تجاه سيادة العراق وجميع دول المنطقة وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسى" – إدانة القمع الذى يتعرض له السكان المدنيون العراقيون ، ومطالبة العراق بوقف هذا القمع فورا ، وإقامة حوار مفتوح

(١) راجع نص قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٨ – مجلة السياسة الدولية – القاهرة – عدد ١٠٥ – يوليو ١٩٩١ ملف العدد (الخليج بعد الحرب – الوثائق) .

لكفالة احترام حقوق الإنسان والحقوق السياسية لجميع المواطنين العراقيين ، والإصرار على أن يسمح العراق بوصول المنظمات الإنسانية الدولية على الفور ، وطلب الأمين العام أن يواصل بذل جهوده الإنسانية فى العراق ويستخدم جميع موارده الموجودة تحت تصرفه ، ومناشدة جميع الدول الأعضاء الإسهام فى المساعدة .

الوقف الرسمى لإطلاق النار(١)

أعلن أنه تم وقف إطلاق النار رسميا فى الخليج والتزام العراق بتنفيذ جميع الشروط الواردة فى قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ لعام ١٩٩١ ، وذلك بدأ من يوم الثلاثاء الموافق ١٠ إبريل ١٩٩١ ، بعد أن أبلغ وزير خارجية العراق رئيس مجلس الأمن بقبول العراق غير المشروط للقرار ، كما وافق عليه البرلمان العراقى .

وقد وافق مجلس الأمن على تقرير السكرتير العام للأمم المتحدة بإنشاء هيئة مراقبين دوليين للعمل فى المنطقة العازلة المنزوعة السلاح القائمة بين العراق والكويت .

وينص القرار الذى أصدره مجلس الأمن فى هذا الخصوص ، وهو القرار رقم ٦٨٩ ، على أنه لا يمكن إنهاء مهمة هذه الهيئة إلا بقرار منه ،

---

(١) يعتبر وقف إطلاق النار خطوة مبدئية تتيح الفرصة للأطراف فى المنازعات الدولية بصفة عامة فى إجراء التفاوض من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع ، وقد يقترن أو يعقب وقف إطلاق النار إبرام اتفاقات أخرى بين المتحاربين لأهداف عسكرية ، كاتفاقيات الفصل بين القوات أو فك الاشتباك بين القوات العسكرية ، كما هو الحال فى اتفاقية فك الاشتباك والفصل بين القوات المصرية والإسرائيلية الموقعة فى ١٨ يناير ١٩٧٤ . وتعتبر قرارات وقف إطلاق النار التى تصدر عن مجلس الأمن ، إجراءات مؤقتة بطبيعتها ، ولا يترتب عليها أى أثر قانونى ، ولاتخل بحقوق المتنازعين أو بمراكزهم ولا تنهى حالة الحرب بين الأطراف التنازعة ، وتعتبر شكلا من أشكال وقف القتال الذى يرضاه الطرفان لغرض محدود ولفترة مؤقتة ويستطيع كل طرف أن يعاود القتال مرة أخرى إذا استنفذ فرص التسوية السلمية بأى طريقة من الطرق المتاحة ، أو بعد مضى فترة طويلة دون تحقيق نتيجة حاسمة .
راجع : د . رشاد عارف : أشكال اتفاقيات وقف القتال . المجلة المصرية للقانون الدولى – القاهرة – العدد/٣٨–١٩٨٢ .

ويعيد النظر فى ذلك كل ستة أشهر ، وتمديد عمل هذه الفترة يتم كل ستة أشهر .

وتتألف القوة من ٣٠٠ مراقب ، ١٤٠٠ ضابط وجندى ، وتعمل هيئة المراقبين فى منطقة خور عبد الله ، وداخل المنطقة المنزوعة السلاح التى تبلغ مساحتها ٢٠٠ كيلو مترا وتمتد عشرة كيلو مترات داخل العراق وخمسة كيلو مترات داخل الكويت .

<u>ترسيم الحدود بين العراق والكويت :</u>

فرض قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ على العراق الاعتراف بحدوده مع الكويت بموجب الاتفاقية الموقعة بين الدولتين فى أكتوبر ١٩٦٣ ، وتتألف بعثة الأمم المتحدة الرسمية المكلفة برسم الحدود بين البلدين من ثلاثة مراقبين دوليين ، ومن ممثل لكل من الكويت والعراق .

وقد رحب مجلس وزراء الكويت بقرار اللجنة ، والذى تضمن إعادة ٥٧٠ كيلو مترا كان العراق استولى عليها من شمال الكويت فى العقود الماضية ، وأبلغ ممثل الكويت فى هذه اللجنة أن قرارها يمثل سندا قويا لحقوق الكويت المشروعة .

وقد تضمن قرار اللجنة إعادة ٦ آبار بترول فى حقل الرميلة الكويتى والذى سبق للعراق اتهام الكويت بسرقة البترول منه قبل الغزو .

كما تضمن القرار إعادة الأجزاء الجنوبية من ميناء أم قصر للكويت، ويعد هذا الميناء المنفذ البحرى الوحيد للعراق منذ غرق ممر شط العرب عام ١٩٨٠ على أثر اندلاع الحرب بين إيران والعراق ، وقد استندت لجنة الأمم المتحدة فى قرارها على معاهدتى ١٩٣٢ ، ١٩٦٣ لرسم الحدود بين البلدين .

وبتاريخ ١٩٩٣/٥/٢٨ وافق مجلس الأمن الدولي بالإجماع على التقرير النهائى للجنة ترسيم الحدود بين العراق والكويت ، وأكد المجلس أن ما توصلت إليه اللجنة فى هذا الصدد يعد نهائيا ، ودعا البلدين إلى احترام الحدود المشتركة بينهما ، وأضاف بأن اللجنة لم تضع حدودا بين البلدين ، بل أعادت رسم الحدود ، والتى وافقت عليها الكويت والعراق عام ١٩٦٣ ، وقد انتقد العراق ما توصلت إليه اللجنة وأعلن أنه لن يقبل أية انتهاكات لأراضيه، بينما أعربت الكويت عن رضاها للحدود التى أعادت اللجنة رسمها .

وقد أدت عملية ترسيم الحدود بين العراق والكويت إلى حدوث تغيير عميق فى الموقف الاستراتيجي للعراق ، حيث أدخلت تلك العمليات ميناء أم القصر فى القطاع المنزوع السلاح ، وبذلك أصبح الميناء الذى يعد بمثابة المنفذ العراقى على الخليج خارج السيطرة الفعلية العراقية .

ويرى المراقبون أنه من المتفق عليه أن قضايا الحدود ينبغى حسمها من خلال لجنة تحكيم قضائية تتفق عليها الأطراف المتنازعة وتقبل سلفا بحكمها مثلما حدث فى قضية "طابا" بين مصر وإسرائيل ؛ لأن اللجنة التى شكلها مجلس الأمن تعتبر لجنة سياسية وأنجزت أعمالها بإجراءات سريعة دون أن تأخذ فى اعتبارها دراسة كافة الملابسات التاريخية والسياسية والاستراتيجية الخاصة بها ، وقد يؤدى ذلك مستقبلا إلى تجدد الصراع بين العراق والكويت بشأن هذه الحدود.

والجدير بالذكر أن العقوبات الاقتصادية الشاملة المفروضة على العراق مازالت مستمرة – حتى مثول الكتاب للطبع – رغم مرور أكثر من ست سنوات على خروجه من الكويت ، ورغم انصياعه لأعمال اللجنة التابعة للأمم المتحدة فى تدمير أسلحته ، وذلك عدا قرار مجلس الأمن رقم ٩٨٦ الذى يعرف باسم "النفط مقابل الغذاء" ، والذى ينفذ بصفة استثنائية ومؤقتة .

وقد أدى ذلك الحظر إلى تدهور حالة العراق الاقتصادية ، حيث يعانى من توقف تجارته الخارجية وصادراته النفطية ، مما كان له أثره السيئ على الوضع الاجتماعى والغذائى والصحى للعراقيين .

الفرع الثالث
الغزو والنظام العربى

عجزت جامعة الدول العربيـة عن القيـام بمهمتهـا فـى تنقيـة الأجـواء العربية وتحقيق التضامن العربى تجاه الأزمة ، واختلف العدوان العراقى على الكويت عن جميع ما سبق أن تعرض له النظـام العربـى والأمـن القومـى مـن أخطار ، حيث تم احتلال دولة عضو فى المنظمة العالمية والمنظمة العربية ، وأحدث الغزو شرخا فـى العلاقـات العربيـة ، واعتبرتـه دول الخليـج العربيـة خيانة وإنكارا للجميل بعد كل ما بذلته – خاصة الكويت – مـن تضحيـات فـى دعم الدفاعات العراقية ضد الهجوم العسكرى الإيرانى(١) .

الجهود العربية لتسوية الأزمة :

اتهم العراق فى رسالة وجهها إلى الأمين العام لجامعة الدول العربيـة فى ١٥ يونيو ١٩٩٠ الكويت ودولة الإمارات العربية بتجـاوز حصصهـا مـن إنتاج النفط ، مما أدى إلى إغراق السوق البترولية بما يزيد عن احتياجاتهـا ، وبالتالى انخفاض أسعار النفط بدرجة أثرت بشـدة علـى اقتصاديـات العـراق . وقد حذر الرئيس العراقى فى خطابه يوم ١٧ يونيو ١٩٩٠ فى ذكرى الثـورة العراقية بعض دول الخليج من الاسـتمرار فـى إنتـاج البـترول بمـا يزيـد عـن الحصة المقررة ، وحذر بأنه فى حالة عدم الالـتزام بذلـك ، فـإن بـلاده سـوف تقوم بعمل فعال لإعادة الحقوق المغتصبة إلى أصحابها .

---

(١) أذاعت وكالات الأنباء رسالة موجهة من الملك فهد إلى رئيس العراق فى ١٩٩١/١/١٧ ، تضمنت أن المملكة العربية السعودية قدمت للعراق ٢٦ بليون دولار لمساعدته فى الدفاع عن نفسه أثناء الحرب مع إيران .

وبعثت الحكومة الكويتية فى ١٨ يونيو ١٩٩٠ بمذكرة إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية ردا على رسالة العراق ، أكدت فيها التزامها بحصص الإنتاج المقررة لها .

كما اتهم العراق الكويت بالاستيلاء على ٢,٤ مليار دولار ثمنا للنفط الذى حصلت عليه من الآبار الموجودة على الحدود المتنازع عليها بين البلدين بهدف تدمير الاقتصاد العراقى عن طريق زيادة الإنتاج البترولى لخفض أسعاره .

وبتاريخ ٣٠ يوليو ١٩٩٠ وجهت دولة الإمارات العربية المتحدة مذكرة إلى الأمين العام للجامعة العربية أكدت فيها أيضا التزامها بخصوص حصص الإنتاج المقررة .

وبدأت مصر منذ ٢١ يوليو ١٩٩٠ اتصالاتها وتحركاتها على مختلف المستويات لاحتواء الأزمة ، وانتهت المساعى الحميدة إلى الاتفاق على إجراء محادثات عراقية – كويتية فى جدة . وبدأت المحادثات فى ٣١ يوليو ١٩٩٠ للاتفاق على تسوية خلافاتها حول الحدود والبترول ، وانتهت هذه المحادثات بالفشل ، ولم تصل إلى تسوية أى من القضايا المثارة ، وهى :

* مشكلة الحدود بين البلدين والمواقع المختلف عليها ، بما فيها الحقول النفطية المتداخلة .

* القروض التى منحتها الكويت للعراق .

* تنسيق السياسات النفطية فى السوق العالمية لتعزيز أسعار النفط .

وبالإضافة إلى ذلك ما سبق أن أعلنه العراق برغبته فى تأجير جزيرتى وربة وبوبيان ذات الأهمية الاستراتيجية من الكويت لمدة ٩٩ عاماً لكى يتمكن العراق من إعادة تسيير شاحناته البترولية عبر الخليج .

تطور الأحداث بعد الغزو :

بادرت مصر مرة أخرى ببذل جهود مكثفة لاحتواء الأزمة المتفجرة انتهت باقتراح عقد قمة مصغرة فى ٥ أغسطس تحضرها مصر – الأردن – اليمن – السعودية – والعراق بشرط أن يوافق العراق مسبقا على الانسحاب وعدم المساس بالنظام الشرعى فى الكويت وهو ما لم يحدث ، فلم ينعقد المؤتمر المقترح ، وقد عاودت مصر فى أكثر من مناسبة التأكيد على موقفها الواضح ، وناشدت العراق الانسحاب من الكويت وإنقاذ المنطقة من ويلات يصعب تجنبها وسوف تترك آثارها على النظام العربى لزمن طويل[1] .

الاجتماع الطارئ لمجلس الجامعة العربية :

عقد مجلس وزراء خارجية الدول العربية دورة غير عادية بالقاهرة يوم ٣ أغسطس ١٩٩٠ بناء على طلب الكويت ، وأصدر فى نهايتها بيانا بأغلبية ١٤ صوتا من ٢١ صوتا وقرر المجلس ما يلى :

١– إدانة الغزو العراقى لدولة الكويت ورفض أية آثار مترتبة عليه وعدم الاعتراف بتبعاتة .

---

(١) اتخذت مصر منذ بداية الأزمة موقفا مساندا لمبادئ الشرعية العربية والدولية القائمة على فض المنازعات بالطرق السلمية ، وتحريم اللجوء أو استخدام القوة فى العلاقات الدولية ، ومنع التدخل فى الشئون الداخلية ، وبذلت مصر مساعيها لتطويق الأزمة فى بدايتها ، وأدانت العدوان ، وطالبت بانسحاب القوات العراقية ، كما استجابت لطلب المملكة العربية السعودية ودول الخليج بإرسال قواتها والمشاركة فى حمايتها ، ثم شاركت بدورها فى تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٨ بإزالة العدوان العراقى وتحرير الكويت ، وقد أشاد تقرير البنتاجون عن حرب الخليج الذى تم إبلاغه للكونجرس الأمريكى بدور مصر فى حرب الكويت ، وأوضح التقرير أن المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية واليابان وألمانيا وكوريا الجنوبية ساهمت فى نفقات الحرب وسددت ٥٤ ألف مليون دولار .

٢- استنكار سفك الدماء وتدمير المنشآت .

٣- مطالبة العراق بالانسحاب الفورى وغير المشروط للقوات العراقية إلى مواقعها قبل ١٩٩٠/٨/٢ .

٤- رفع الأمر إلى رؤساء الدول العربية للنظر فى عقد اجتماع طارئ لمناقشة العدوان ؛ ولبحث سبل التوصل إلى حل دائم ومقبول من الطرفين .

٥- تأكيد التمسك بالحفاظ على السيادة والسلامة الإقليمية للدول الأعضاء ، وتجديد الحرص على المبادئ التى تضمنها ميثاق الجامعة العربية ، والتى تقضى بعدم اللجوء إلى القوة لفض المنازعات التى قد تنشأ بين الدول الأعضاء واحترام النظم الداخلية القائمة بينها ، وعدم القيام بأى عمل يرمى إلى تغييرها .

٦- رفض المجلس القاطع لأى تدخل أو محاولة تدخل أجنبى فى الشئون العربية .

مؤتمر القمة العربية غير العادية :

تجاوبت الدول العربية لدعوة مصر لعقد قمة عربية خلال ٢٤ ساعة من توجيه بيان الرئيس المصرى فى المؤتمر الصحفى العالمى الذى عقد بالقاهرة فى ٨ أغسطس ١٩٩٠ ، وشاركت فى المؤتمر جميع الدول العربية باستثناء تونس ، واستغرقت القمة يوما واحدا وصدر عنها بيان ختامى وافقت عليه ١٣ دولة[١] ، وتضمن البيان ما يلى :

---

(١) وافق على القرار كل من: مصر - السعودية - الكويت - الإمارات - قطر - البحرين - سلطنة عمان - سوريا - المغرب - لبنان - جيبوتى - الصومال ، واعترضت دولتان هما العراق وليبيا، وتحفظت ثلاث دول هى : السودان - فلسطين - موريتانيا ، بينما امتنعت الجزائر والأردن واليمن عن التصويت ، وبذلك انقسمت الدول العربية عند التصويت ، وأدى هذا الانقسام إلى إحداث شلل فى أجهزة الجامعة العربية وتعطيل دورها ، وقد عللت الدول العربية التى لم توافق على قرارات مؤتمر القمة برفضها التواجد العسكرى فى دول الخليج ، لأن هذا التواجد يوحى للذاكرة بالفترة الاستعمارية التى=

١- تأكيد قرار مجلس الجامعة العربية السابق الإشارة إليه ، وبيان منظمة المؤتمر الإسلامى الصادر فى ١٩٩٠/٨/٤ .

٢- تأكيد الالتزام بقرارات مجلس الأمن رقم ٦٦٠ بتاريخ ١٩٩٠/٨/٢ ورقم ٦٦١ بتاريخ ١٩٩٠/٨/٦ ، ورقم ٦٦٢ بتاريخ ١٩٩٠/٨/٩ بوصفها تعبيرا عن الشرعية الدولية .

٣- إدانة العدوان العراقى وعدم الاعتراف بقرار العراق بضم الكويت إليه ولا بأية نتائج أخرى مترتبة على الغزو، ومطالبة العراق بسحب قواته منها فورا وإعادتها إلى مواقعها السابقة على تاريخ ١٩٩٠/٨/١ .

٤- تأكيد سيادة واستقلال الكويت وسلامته الإقليمية باعتباره دولة عضو فى الجامعة العربية وفى الأمم المتحدة ، والتمسك بعودة نظام الحكم الشرعى الذى كان قائما فى الكويت قبل الغزو ، وتأييده فى كل ما يتخذه من إجراءات لتحرير أرضه .

٥- شجب التهديدات العراقية لدول الخليج العربية ، واستنكار حشد العراق لقواته المسلحة على حدود المملكة العربية السعودية ، وتأكيد التضامن العربى الكامل معها ومع دول الخليج العربية الأخرى ، وتأييد الإجراءات التى تتخذها المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى إعمالا لحق الدفاع الشرعى وفقا لأحكام المادة الثانية من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين الدول العربية ، والمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة ، ولقرار مجلس الأمن رقم ٦٦١ بتاريخ ١٩٩٠/٨/٦ ، على أن يتم وقف هذه الإجراءات فور الانسحاب الكامل للقوات العراقية ، وعودة السلطة الشرعية للكويت .

-فرضت فى الماضى على الأقطار العربية ، كما أنه يهدد بإحياء النظام الاستعمارى عبر إقامة قواعد عسكرية أجنبية على الأراضى العربية .

٦- الاستجابة لطلب المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية الأخرى بنقل قوات عربية لمساندة قواتها المسلحة دفاعا عن أراضيها وسلامتها الإقليمية ضد أى عدوان خارجى[١] .

قرارات أخرى لمجلس الجامعة العربية :

أصدر مجلس وزراء خارجية الدول العربية خمسة قرارات أخرى تخص الوضع فى الخليج فى ذلك الوقت إثر الغزو ، وهى وفقا لما يلى :

القرار الأول : أكد فيه على استمرار الالتزام بقرارات مجلس الأمن ، ومطالبة السلطات العراقية بعدم المساس بالتركيبة السكانية ، أو تغيير التقسيم الإدارى ، أو تبديل المسميات فى دولة الكويت .

القرار الثانى : استنكر المجلس ما وقع من السلطات العراقية من خروج على أحكام القانون الدولى الإنسانى فيما يتعلق بمعاملة المدنيين فى الكويت ، وحمل العراق مسئولية الأضرار الناتجة عن الغزو ، وأكد الحق المشروع للمتضررين من الكويتيين وغيرهم من رعايا مختلف الدول فى الحصول على التعويضات العادلة عما أصابهم من أضرار وخسائر .

القرار الثالث : طالب المجلس السلطات العراقية بعدم عرقلة الحق المشروع لرعايا الدول الأخرى فى كل من الكويت والعراق من المغادرة فى أى وقت يشاءون ، وتوفير الحماية المناسبة لهم .

القرار الرابع : اعتبر المجلس قرار العراق بإنهاء عمل البعثات الدبلوماسية والقنصلية لدى الكويت باطلا ولا غيا ، وأكد مشروعية استمرار هذه البعثات فى مباشرة مهامها وتمتعها بكامل الحصانات والمزايا المقررة وفقا لأحكام القانون الدولى واتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية .

---

(١) راجع : د . عطية حسين أفندى - "جامعة الدول العربية وأزمة الخليج" مجلة السياسة الدولية - القاهرة - عدد ١٠٤ أبريل ١٩٩١ .

القرار الخامس : استنكر المجلس ممارسات السلطات العراقية التى تنطوى على إلحاق الضرر بالممتلكات العقارية والمنقولة للحكومة الكويتية ، والهيئات، والشركات العامة والخاصة ، والمنظمات العربية والدولية وفروعها العامة بالكويت ، وقرر تحميل العراق مسئولية التعويض عن الأضرار والخسائر الناجمة عن الغزو[١] .

تجاوز الولايات المتحدة الشرعية الدولية :

تجاوزت الولايات المتحدة الأمريكية عمليا تفويض الشرعية الدولية بتحرير الكويت وأجرت تدمير شبه كامل للعراق . وإذا كان إرغام العراق - بالقوة العسكرية ذات الثقل الأمريكى - على الانسحاب غير المشروط من الكويت قد تم باسم تطبيق الشرعية الدولية ، التى تجسدت فى قرارات مجلس الأمن ، فإن الولايات المتحدة تجاهلت تنفيذ الشرعية الدولية المتمثلة فى مئات القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن ، وذلك منذ عام١٩٤٧ ، وحتى ١٩٩١ ، فى شأن حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره وإقامة دولة مستقلة ، وحمايته من القتل والتشريد والطرد ، تحت وطأة الاحتلال الإسرائيلى ، واستخدمت - حق الفيتو - ضد كل محاولة داخل الأمم المتحدة لتوفير آلية فاعلة لتنفيذ هذه الشرعية الدولية ورفض امتثال إسرائيل لها ، بالإضافة إلى عقدها تحالفا استراتيجيا مع إسرائيل سهل عدوانها على لبنان وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، واحتلال الجنوب اللبنانى ، وضم الجولان السورية ، وفصل القدس العربية عن الضفة الغربية المحتلة واعتبارها مع القدس الغربية مدينة موحدة عاصمة لإسرائيل .

ورفضت الولايات المتحدة كل المقترحات الخاصة بالربط بين أزمة الخليج وتسوية القضية الفلسطينية بحجة أن هذا الربط يعتبر - فى ظروف

---

(١) حضر هذا الاجتماع الطارئ لمجلس وزراء خارجية الدول العربية كل من : مصر - السعودية - الكويت - الإمارات - قطر - البحرين - سلطنة عمان - سورية - لبنان - ليبيا - المغرب - الصومال - جيبوتى .

أزمة الخليج – مكافأة للعراق على عدوانه ضد الكويت ، ووعدت بالتحرك لحل القضية الفلسطينية بعد تحرير الكويت .

محاولات تقسيم العراق :

أدت نتائج الغزو العراقى للكويت إلى سقوط العراق كقوة عربية وإقليمية ، وخروجه من حسابات التوازن الإقليمى والسياسى والعسكرى ، إثر إصابته بضعف عسكرى وانهيار اقتصادى ، وساعد ذلك على تشجيع القوى الإقليمية لمحاولات فرض النفوذ والهيمنة سواء من قبل إيران أو تركيا، وتزايد نتيجة لذلك تعرض الكيان العراقى للتفكك وانقسامه إلى ثلاثة كيانات ضعيفة ، الأمر الذى يشكل تهديدا مباشرا لوحدة العراق وسلامة أراضيه .

وقد أبدت إيران نشاطا سياسيا كبيرا فى جنوب العراق من أجل تحقيق سيطرة شيعية فى هذه المنطقة ، بينما حاولت تركيا مد سيطرتها داخل الأراضى العراقية فى الشمال – حيث تقع مناطق الأكراد – بحجة سحق تمردها ، وإنشاء مناطق أمن ومناطق عازلة داخل الأراضى العراقية لحماية أراضيها من النشاط الكردى المضاد ، وشن الهجمات العسكرية باستخدام الدبابات والطائرات ضد المناطق الكردية التى تضم الأكراد الأتراك .

ولا شك أن أخطر التهديدات التى يتعرض لها العراق هو التهديد بالانقسام تحت مظلة الحماية والأمن التى نشرها الغرب فوق مناطق الشمال والجنوب العراقى من أجل تأمين سكان هذه المناطق من الأكراد والشيعة ضد الأعمال الانتقامية التى قامت بها الطائرات العراقية ضدهم .

ويؤدى تقسيم العراق إلى فقدان الأمة العربية أحد أقطارها الرئيسية وقوة عربية أساسية لا يستهان بها ، وأن تتعرض البوابه الشرقية لجدار الأمن العربى لمخاطر استراتيجية جسيمة .

واحتمال وقوع مثل هذه التطورات سوف يفتح المجال أمام السيطرة الإيرانية على هذه المنطقة الحيوية ، وانتقال التهديد المباشر إلى دول الخليج العربية ، بزوال الحواجز البرية التى تمثلها الأراضى العراقية ، كما تتسع مساحة الفراغ الاستراتيجى للأمن العربى .

وقد تحركت المعارضة العراقية وعقدت مؤتمرا فى منطقة صلاح الدين بكردستان العراقية فى شهر أكتوبر ١٩٩٢ ، وتوصلت إلى اقتراح بإقامة فيدرالية فى العراق تتكون من عدة ولايات ، على أن يتم إعادة النظر فى الدستور العراقى ، ويعرض الأمر فى استفتاء على الشعب العراقى.

ويرى زعماء المعارضة أن هذا الاقتراح يمثل تسوية مقبولة ويقسم البلاد إلى عدد من الولايات الفيدرالية تحافظ على كيان العراق ، وتمنع مخاطر الانفصال والتفتيت ، كما حدث فى أفغانستان حيث تتقاتل فصائل المجاهدين .

وفى شهر نوفمبر ١٩٩٢ اجتمع وزراء خارجية تركيا وإيران وسوريا ، وأعلنوا توافق وجهات نظر دولهم بشأن المحافظة على وحدة العراق ، وأعلنت الدول المجتمعة الثلاث رفضها لقيام كيان كردى ذاتى فى شمال العراق خشية أن يمتد هذا الوضع لتضم الأقاليم الكردية الأخرى فى تركيا وإيران وسوريا ، والتى تشكل مع الإقليم الكردى العراقى دولة كردستان .

ويرى المراقبون أن ما جمع عليه الدول الثلاث لم يكن الحرص على وحدة العراق بقدر ما كان الخوف من المخاطر المشتركة المعرضة لها ، وهى مخاطر تنحصر فى مشكلة الأكراد فى العراق وفى الدول الثلاث(١) .

---

(١) كان الشعب الكردى واحدا من الشعوب الإسلامية التى كانت تعيش فى كنف الإمبراطورية العثمانية ومع هزيمتها فىالحرب العالمية الأولى اقتسمت الدول الغربية المنتصرة أقطار هذه الإمبراطورية ، ووجد الشعب الكردى نفسه (حوالى ما بين ٢٠ و٢٥ مليون نسمة) وأراضيه موزعة بين خمس دول هى : تركيا - العراق - إيران - الاتحاد السوفيتى - سوريا ، وتركزت أغلبية الأكراد فى ثلاث منها هى : تركيا-

وإذا كانت هذه الدول قد أعلنت تمسكها بوحدة الأراضي العراقية فذلك من منطلق الحرص على وحدة أراضيها ، ومن جهة أخرى يلاحظ أن قضية الجنوب العراقى والنشاط الإيرانى فى هذه المنطقة الحساسة لم يدخل إطار الاهتمام المشترك للدول الثلاث ، فالاجتماع قد عقد بهدف محدد ، وهو مواجهة التحدى الكردى المعلن فى شمال العراق .

الأحداث العسكرية فى شمال العراق :

أ- العمليات العسكرية العراقية والرد الامريكى

بتاريخ ١٩٩٦/٨/٣٠ - والكتاب تحت الطبع - قامت القوات العراقية بمحاصرة مدينة "أربيل" - كبرى مدن شمال العراق - وقصفت مواقع حزب الاتحاد الوطنى الكردستانى الموالى لإيران ، وساندت قوات الحزب الديمقراطى الكردستانى[١] فى استعادة المواقع التى كان قد خسرها فى

=وإيران والعراق ، وحاول الأكراد تجميع أشلاء شعبهم وأرضهم فى دولة واحدة ولكن تركيا وإيران قامتا بقمع حركة الاستقلال الكردية بشدة ، واختلف الوضع فى العراق فهناك علاقات تاريخية عميقة بين الشعب الكردى والشعوب العربية ، ومن هذا الشعب الكردى ظهر صلاح الدين الأيوبى الذى قاد الأمة الإسلامية فى نضالها ضد الصليبيين من قاعدته فى مصر ، بعد أن وحد مصر والشام وكان بطل معركة حطين ومحرر القدس ، ولم يحارب العراق اللغة والثقافة الكردية ، واعترف العراق فى السبعينات بحق الأكراد فى حكم أنفسهم ذاتيا - ومع نشوب الحرب العراقية الإيرانية بدأت إيران تستدرج زعماء الأكراد إلى جانبها ، وتستخدمهم فى إثارة القلاقل ضد الحكومة العراقية فقام الجيش العراقى بحملة فى شمال العراق ضدهم ، وكانت النتيجة فرار آلاف من الأكراد عبر الحدود الإيرانية التركية ، وفى حرب الخليج الثانية شجعت دول التحالف الأكراد فى شمال العراق على التمرد ضد السلطة المركزية فى العراق أملا فى تفتيت قوة الجيش العراقى ، ووجد الأكراد الفرصة مواتية للتمرد وتحقيق حلمهم القديم بإقامة دولة كردية ، وما أن أذعن الرئيس العراقى لشروط مجلس الأمن حتى بدأ التأييد الدولى للأكراد يتراجع وبدلا من التعامل مع القضية الكردية كقضية سياسية ، أصبحت دول التحالف تتعامل معها كقضية إنسانية .

راجع :

- درية عونى : "عرب وأكراد خصام أم وئام" - دار الهلال - القاهرة ١٩٩٣ .
- التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩١ "المشكلة الكردية والطموحات التركية" - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - الأهرام - القاهرة ١٩٩٢ .

(١) تأسس الحزب الديمقراطى الكردستانى عام ١٩٤٦ بواسطة مولا مصطفى برزانى ، وللحزب اتباع فى كل من إيران وتركيا . وفى عام ١٩٧٠ اتفق الحزب مع بغداد على الحكم الذاتى فى المناطق الكردية=

الصـراع المسـلح الدائـر بيـن الحزبيـن خـلال تلـك الفتـرة ، ثـم قـامت القـوات العراقية بقصف مدينة السليمانية التى تقـع علـى الحـدود العراقيـة – الإيرانيـة والتى تسيطر عليها قوات الاتحاد الوطنى .

وبتاريخ ٣ سبتمبر ١٩٩٦ نفذت الولايات المتحدة الامريكية تهديداتهـا بمعاقبة النظام العراقى بحجة اجتيـاح قواتـه مدينـة "أربيـل" واختراقهـا منطقـة الحظر الكردية المفروضة من قبل مجلس الأمن شمال خط عرض ٣٦ .

ووجهت الولايات المتحدة ضربة صاروخية للقوات العراقية الموجودة فى شمال العراق وشملت أهدافا عسكرية فى وسط وجنوب العراق.

وخـلال العمليـة التـى أطلقـت عليهـا الولايـات المتحـدة اسـم "ضربـة الصحـراء" أعلنـت وكـالات الأنبـاء أن القـوات الأمريكيـة أطلقـت نحـو ٥٠ صاروخا بعيد المدى من طراز "توما هوك كروز" من سفينة حربيـة فـى ميـاه الخليج ، ومن عدد من قاذفات "بى ٥٢" التى أرسلت إلـى المنطقـة مـن قـاعدة "جوام" الأمريكية فى المحيـط الهـادى لتقصـف سلسـلة مـن المواقـع العسـكرية جنوب خط العرض ٣٣ فى جنوب العراق .

–وانهار هذا الاتفاق وتولى مسعود برزانى زعامة الحزب بعد وفاة مولا مصطفى عام ١٩٧٩ . وسيطر برزانى – وقت الأحداث الأخيرة – على المناطق الكردية فى أربيل ومقاطعة داهوك بما فى ذلك منطقة الحدود مع تركيا والتى يحصل منها خلال جبايته للجمارك على دخل يقدر بحوالى ٢٥٠ ألف دولار يوميا، وهو الدخل الذى يعتبر أحد الأسباب الرئيسية للخلاف الدائر بين الحزب والاتحاد الوطنى الكردستانى .

– ويرأس حزب الاتحاد الوطنى الكردستانى جلال طالبانى الذى كان أحد كبار أعضاء الحزب الديمقراطى الكردستانى قبل انفصاله وتأسيسه للاتحاد الوطنى عام ١٩٧٥ ، ثم تعاون طالبـانى مع بغداد ضد الحزب الديمقراطى فى صراع استمر طوال فترة الثمانينات ، إلا أن الوفـاق ساد بين الحزبين بعد انتهـاء حرب الخليج عام ١٩٩١ .

– وفى الانتخابات الكردية عام ١٩٩٢ حصل كل من الحزبين على ٥٠ مقعدا فى الحكومة الإقليمية الكردية التى اتخذت من مدينة أربيل مركز لها ، إلا أن القتال اندلع مرة أخرى فى ديسمبر عام ١٩٩٤ عندما تمكن حزب الاتحاد الوطنى من الاستيلاء على أربيل ليتم تقسيم شمال العراق بينهما .

– وازدادت الاشتباكات العسكرية بين الحزبين فى مايو ١٩٩٦ وتحولت إلى حرب أهلية ، مما دفع الولايات المتحدة إلى دعوة الطرفين إلى مائدة المفاوضات فى لندن وتوقيع اتفاقية لوقف إطلاق النار بين الطرفين فى السفارة الأمريكية بلندن ، إلا أن الموقف تصاعد بعد تحقيق قوات حزب الاتحاد الوطنى بزعامة جلال طالبانى انتصارات عسكرية بمساعدة القوات الإيرانية ، الأمر الذى دفع الحزب الديمقراطى بزعامة مسعود برزانى إلى طلب مساعدة العراق .

وأعلنت الولايات المتحدة الأمريكية انه اعتبارا من يوم ١٩٩٦/٩/٤ يبدأ العمل بقرار توسيع منطقة الحظر الجوى فى الجنوب العراقى ليمتد من الحدود مع الكويت إلى الضواحى الجنوبية ببغداد عند خط العرض ٣٣ جنوبا بدلا من الخط ٣٢ .

وعلى الفور أعلن الرئيس العراقى أن العراق يعتبر - منذ ذلك الوقت - منطقتى الحظر الجوى اللتين أقامهما الحلفاء فى شمال العراق وجنوبه منتهيتان ولا وجود لهما ، ودعا قواته إلى ضرب أى طائرة معادية[1].

وفى اليوم التالى أى بتاريخ ١٩٩٦/٩/٤ وجهت القوات الأمريكية ضربة عسكرية ثانية للعراق بعد أقل من ٢٤ ساعة من الضربة الأولى ، وأطلقت ١٧ صاروخا من طراز "كروز" ، وقصفت الصواريخ فى الضربة الثانية منشأت عسكرية عراقية تقع أسفل خط عرض ٣٣ جنوب العراق ، وهو الخط الجديد لمنطقة الحظر الجوى .

وأعلن الرئيس الأمريكى بان الهدف من الضربتين هو تحجيم قدرة العراق على ضرب جيرانه ، وتعزيز قدرة أمريكا على منع وقوع أعمال عنف وعدوان فى المستقبل .

وقد آثار الهجوم الأمريكى ردود فعل دولية متباينة .

وقدمت بريطانيا مشروع قرار لمجلس الأمن ، وطرحت روسيا مشروع بيان رائسى ، وجاء فى مشروع القرار البريطانى ما يلى :

---

(١) أقام الحلفاء الغربيون منطقتا حظر بعد انتهاء حرب الخليج ، وتشمل منطقة الحظر الاولى كامل المنطقة الجوية الواقعة إلى شمال خط العرض ٣٦ ، وخاصة المدن والقرى الكردية ، وقد اعلنها الحلفاء "الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا" فى السابع من إبريل ١٩٩١ .
- أما منطقة الحظر الثانية فتقع إلى جنوب خط العرض ٣٢ ، والتى يقطنها العراقيون الشيعة ، وتمتد المنطقة التى أعلنت فى ٢٧ أغسطس ١٩٩٢ على مساحة نحو ١٤٠ الف كيلو متر مربع .

١- إدانة هجمات القوات العراقية على "أربيل" ومناطق اخرى ، مما أوجد عاملا خطيرا من ألا استقرار فى المنطقة .

٢- المطالبة بعودة القوات العراقية إلى مواقعها السابقة ما قبل ١٥ أغسطس ١٩٩٦ .

ولم يشر المشروع البريطانى إلى الضربات الامريكية وتجاهل كليا توسيع منطقة الحظر الجوى ، وربط مشروع القرار بين عودة القوات العراقية إلى مواقعها ما قبل ١٥ أغسطس ، وبين تنفيذ قرار مجلس الأمن "النفط مقابل الغذاء" . ودعا مشروع القرار إيران إلى الامتناع عن أى تورط عسكرى فى الأراضى العراقية ، وحض على استئناف المفاوضات بين الأطراف الكردية من أجل معالجة الوضع الراهن الذى يهدد أمن شعب شمال العراق .

وأعرب مشروع البيان الروسى الذى رفضته الولايات المتحدة وبريطانيا - والذى عكس موقف الصين عن القلق البالغ من النزاعات المسلحة فى شمال العراق ، وتورط دول أخرى عسكريا فى الاقتتال . وحض جميع الأطراف على أن تمارس ضبط النفس ، وتتجنب الخطوات غير الملائمة بما فيها استخدام القوة ، وشدد على التزام مجلس الأمن بسيادة العراق وسلامة أراضيه واستقلاله السياسى ، ودعا إلى إعادة الأوضاع فورا إلى إطار التسوية السياسية الشاملة .

وبسبب فشل المشاورات والجهود المكثفة على مدى ثلاثة أيام متتالية تراجعت بريطانيا عن مشروع قرارها المقدم إلى مجلس الامن لإدانة التدخل العراقى .

واعتبرت أوساط مجلس الأمن أن التراجع عن الدفع بمشروع القرار البريطاني إلى التصويت جاء نتيجة انقسام الحلفاء ضد العراق إزاء الرد الأمريكي على العمليات العسكرية العراقية .

ولم يلق المشروع البريطاني الدعم من مصر وأندونيسيا والصين وروسيا وإلى جانب التحفظات الشديدة عليه من فرنسا .

وأعلن مندوب مصر – العضو العربي الوحيد في مجلس الأمن في ذلك الوقت – أن مشروع القرار البريطاني يدين بشكل فعلي العراق لغزوه أراضيه ، ولا يأخذ في الاعتبار أنه دولة ذات سيادة ، كما أن المشروع يلمح ضمنيا إلى تقسيم من نوع ما للعراق ، وأكد أنه لا يبرر العمل العراقي في مدينة "أربيل" الكردية ولكنه يرسي مبادئ كيفية التعامل معه .

وصرح المتحدث باسم وزارة الخارجية الفرنسية بأن قرارات مجلس الأمن تحظر على الطائرات العراقية التحليق فوق مناطق محدودة من شمال العراق ، لكنها لا تحظر على قوات المشاة القيام بعمليات عسكرية ، وأكدت فرنسا حرصها على احترام سيادة ووحدة أراضي العراق .

وانتقدت إيران الهجوم الأمريكي واعتبرته موجها لخدمة أغراض انتخابية لصالح الرئيس الأمريكي .

ومن جهة أخرى فشلت الولايات المتحدة في الحصول على تأييد الاتحاد الأوروبي لعملياتها العسكرية .

وبصفة عامة فقد انتقدت أغلب الأوساط الدولية الهجوم الأمريكي وأشارت إلى أنه ليس من حق الولايات المتحدة أن تعطي لنفسها حق العدوان على أي دولة أخرى بقرار منفرد منها ، وكان لزاما عليها قبل اتخاذ أية خطوة الالتجاء إلى مجلس الأمن صاحب الاختصاص الأصيل وفقا لميثاق الأمم المتحدة والمسئول عن حفظ السلم والأمن الدوليين ، وذلك لاتخاذ

المجلس الإجراء المناسب ، بدلا من أن تتجه لاتخاذ قرار بإرادة منفردة وتطالب بإضفاء الشرعية الدولية عليه .

وبتاريخ ١٩٩٦/٩/٨ صدر بيان المجلس الوزارى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية فى ختام أعمال الدورة الـ ٦٠ للمجلس والتى عقدت بالرياض ، ولم يشر البيان إلى موضوع الهجمات الأمريكية الأخيرة على العراق ، إلا أنه أكد على تأييد جميع الجهود والإجراءات التى تتخذها دول التحالف لضمان التزام العراق بجميع قرارات مجلس الأمن ، كما دعا البيان العراق إلى التعاون مع الأمم المتحدة من أجل الإسراع فى توفير الظروف المناسبة لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٩٨٦ "النفط مقابل الغذاء" .

ب- الوضع الكردى فى شمال العراق بعد الأحداث :

بتاريخ ١٩٩٦/٩/٩ سيطرت قوات الحزب الديمقراطى الكردستانى على مدينة "السليمانية" -٨٠٠ ألف نسمة- القريبة من الحدود الإيرانية ، وأكد مسئولون بالأمم المتحدة أن نحو ٧٥ ألف كردى فروا إلى منطقة "مايفان" فى غرب إيران ، وأعلن نائب وزير الداخلية الإيرانى أن نحو ٢٠٠ ألف كردى يتنقلون فى المنطقة الحدودية بين العراق وإيران على الجانب العراقى ، وأشار إلى أن إيران لن تقبل هؤلاء اللاجئين إلا فى حالات طارئة حيث أنها تؤوى أصلا ومنذ عدة سنوات على حدودها مع العراق نحو ٩٠ ألف لاجئ كردى وعراقى .

ومن جهة أخرى سارع الرئيس العراقى بتأكيد استعادته للسيطرة على شمال العراق ، فأصدر عفوا عاما وشاملا عن جميع سكان الأكراد ، كما قرر رفع الحصار الاقتصادى الذى تفرضه العراق على المناطق الكردية منذ عام ١٩٩١ .

كما أصدر مسعود برزانى عفوا عاما عن جميع الأكراد المناهضين له -بما فيهم جلال طالبانى- وأعلن انه يرغب فى إجراء انتخابات عامة فى شمال العراق .

وطالبت واشنطن بوقف القتال والعودة إلى محادثات السلام فى لندن.

ج- الخطة التركية لتأمين حدودها فى شمال العراق :

أعلنت تركيا -أثناء العمليات العسكرية فى شمال العراق والهجوم الأمريكى على القوات العراقية- بأنها قررت إقامة منطقة عازلة فى شمال العراق لمنع متمردى حزب العمال الكردستانى التركى[1] من شن هجمات انطلاقا من شمال العراق، وأعلنت وزيرة خارجية تركيا بأن هذا الإجراء سيكون محددا، ولن يتم بموجبه وضع أى قوات بصفة دائمة فى شمال العراق.

وقد لاقت الخطة التركية ترحيبا من الولايات المتحدة الأمريكية وأعلن وزير الخارجية الأمريكى أن الولايات المتحدة ليس لديها اعتراض على الخطة التركية ، حيث أن لدى تركيا من الأسباب المشروعة ما يدعوها لتأمين حدودها .

---

(١) قضى حزب العمال الكردستانى حوالى ١٢ عاما فى صراع ضد القوات التابعة للحكومة التركية ، ويمثل الحزب الحركة الكردية الوحيدة الممثلة لأكراد تركيا ، حيث يبلغ عددهم أربعة أضعاف أكراد العراق ، ويعتبر الحزب حركة يسارية قومية متشددة ويطالب بإقامة دولة كردية مستقلة يتحد فيها الأكراد.
- وسبق أن وقعت اتفاقية أمنية عام ١٩٨٥ بين تركيا والعراق تعطى لكل منهما الحق فى مطاردة الاكراد على عمق ١٠ كيلو متر داخل المنطقة الامنية المشتركة على طول الحدود بين البلدين .
- وفى الأسبوع الأخير من شهر مارس ١٩٩٥ دفعت تركيا بنحو ٣٥ ألف جندى مسلحين بأحدث وأثقل الأسلحة إلى داخل الحدود الشمالية للعراق بعمق أكثر من ٤٠ كيلو متر لتقيم فيها منطقة أمنة تركية ، وبحجة مطاردة مقاتلى حزب العمال الكردى المعارض الذى يشن هجماته ويقيم معسكراته فى شمال العراق، وتردد ان إسرائيل شاركت فى الإعداد والتخطيط لهذه العملية التى تشبه إلى حد كبير العمليات العسكرية الإسرائيلية فى جنوب لبنان والتى تهدف إلى تصفية قواعد "حزب الله".
- وعلق المراقبون فى ذلك الوقت بأن للعراق مكاسب من إجراء هذه الحملة ومن أهمها إحكام السيطرة على المناطق التى يمر بها خط أنابيب النفط العراقى عبر تركيا فى طريقه إلى البحر الأبيض المتوسط .

ورفض العراق إقامة تركيا لمنطقة عازلة داخل حدوده وأبلغ بذلك الحكومة التركية ومجلس الأمن ، وأعلن أنه سوف يتخذ الإجراءات الكفيلة لمنع إقامتها فى حدوده الشمالية .

وانتقدت إيران المشروع التركى وأشارت إلى أن هذا الإجراء يزيد من التوتر فى المنطقة .

كما أدان البيان الذى أصدره وزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بتاريخ ١٩٩٦/٩/٨ فى ختام أعمال الدورة الـ ٦٠ للمجلس الوزارى بالرياض تدخل بعض دول الجوار فى شمال العراق (فى تلميح إلى تركيا وإيران) ، وطالبوا هذه الدول بالكف فورا عن التدخل فى الشئون الداخلية للعراق .

وبتاريخ ١٩٩٦/٩/٩ أعلنت وكالات الأنباء أن الرئيس المصرى اتصل هاتفيا بالرئيس التركى للتعرف على حقيقة ما تردد بشان هذا الموضوع، فأكد الرئيس التركى فى حديثه أنه ليس لدى تركيا أى نيات لوجود عسكرى على أراضى عراقية ، وأن ما تقوم به تركيا من تحركات عسكرية يدخل فى إطار تأمين الحدود التركية ضد العمليات الإرهابية والتسلل التى تتعرض لها ، وأن القوات التركية تمارس مهامها داخل الأراضى التركية .

<u>د- الموقف العربى إزاء الأحداث العسكرية فى شمال العراق :</u>

ويرى المراقبون أن الموقف العربى إزاء الأحداث العسكرية التى حدثت - فى ذلك الوقت - فى شمال العراق تتبلور فى النقاط التالية : -

أولا : يتعذر اللجوء فى تبرير العمليات العسكرية الامريكية إلى قرارات مجلس الأمن الخاصة بحماية المدنيين العراقيين شمالا وجنوبا من بطش النظام فى العراق ، لان التدخل العسكرى العراقى تم بناء على طلب طرف كردى أساسى ويمثل حوالى نصف المواطنين الأكراد على الأقل "حزب

مسعود برزانى" ، بالإضافة إلى أن تدخل القوات العراقية وتحركها داخل أراضيها لا يمكن أن يشكل تصرفا غير شرعى .

ثانيا : قرارات مجلس الأمن الصادرة فى حق النظام العراقى منذ انتهاء حرب الخليج الثانية لا تتضمن حظرا على تحريك القوات البرية ، بل إنها تقتصر على منع استخدام القوات الجوية فوق المناطق المحظورة شمالا وجنوبا .

ثالثا : الإجماع على ضرورة المحافظة على سيادة العراق ووحدة أراضيه وحدودة الدولية ، وإدانة اى تدخل فى شئونه الداخلية خاصة دول الجوار (إيران وتركيا) ، حيث ان العراق غير المقسم يعتبر قوة إقليمية مطلوبة لإحداث التوازن الاستراتيجى فى المنطقة ، ويدعم استقرار وأمن دول الخليج العربية .

الفصل السادس

المنظور العربى لأمن الخليج

تمهيد :

يقضى المنظور العربى لأمن دول الخليج العربية بالحفاظ على هويتها العربية ، وحمايتها من التهديد ، والغزو المسلح ، وضمان أراضيها واستقلالها ، والحفاظ على ثرواتها الطبيعية ، والعمل على تحقيق وحدتها الإقليمية وتنميتها الاقتصادية .

ويعمل مجلس التعاون لدول الخليج العربية على الحفاظ على قومية منطقة الخليج العربية ، التى هى جزء من الأمة العربية ، فى إطار العمل العربى المشترك لجامعة الدول العربية .

ونتناول دراسة هذا الفصل وفقا لما يلى :

الفرع الأول : مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجامعة الدول العربية .

الفرع الثانى : الاستراتيجية الدفاعية لدول الخليج العربية .

الفرع الثالث : إعلان دمشق وأمن الخليج

الفرع الرابع : تصورات لدعم أمن الخليج العربى .

الفرع الأول

مجلس التعاون لدول الخليج العربية

وجامعة الدول العربية

دول الخليج والجامعة العربية :

عبر ميثاق جامعة الدول العربية فى عام ١٩٤٥ فى ملحق خاص عن الروابط القومية التى تربط بين الأعضاء بالجامعة والبلاد العربية غير المشتركة فى الجامعة فى ذلك الوقت – ومنها إمارات الخليج العربى – فأشار فى ملحق خاص بميثاق الجامعة إلى ما يلى :

"الدول الموقعة على ميثاق الجامعة العربية يعنيها بوجه خاص أن توصى مجلس الجامعة عند النظر فى اشتراك تلك البلاد فى اللجان المشار إليها فى الميثاق بأن يذهب فىالتعاون معها إلى أبعد مدى مستطاع ، وألا يدخر جهداً لتعرف حاجاتها وتفهم أمانيها وآمالها ، وبأن يعمل بعد ذلك على صلاح أحوالها وتأمين مستقبلها بكل ما تهيؤه الوسائل السياسية من أسباب ".

وتعتبر المملكة العربية السعودية من الأعضاء الأصليين الذين اشتركوا فى التوقيع على ميثاق جامعة الدول العربية[1] .

كما اتصلت الكويت منذ بداية عهدها بالجامعة العربية ، واشتركت فى أنشطتها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وتبعها سائر إمارات الخليج العربية فأخذت الإمارات جميعا تستجيب لدواعى التعاون القومى ،

---

(١) الأعضاء الأصليون لجامعة الدول العربية هم الدول التى وقعت على ميثاق جامعة الدول العربية فى ٢٢ مارس ١٩٤٥ وهى : سوريا – شرق الأردن "الأردن حاليا" – العراق – المملكة العربية السعودية – لبنان – مصر – اليمن – فلسطين ، والأعضاء اللاحقون هم الدول التى اكتسبت العضوية فى فترة لاحقة لقيام جامعة الدول العربية .

واشتركت فى أعمال اللجان الدائمة للجامعة من الثقافية والاجتماعية والإعلام إلى لجنة حقوق الإنسان .

كما اشتركت فى المؤتمرات التى نظمتها جامعة الدول العربية فى مختلف مجالات نشاطها ، وعندما أعلنت الكويت استقلالها انضمنت إلى جامعة الدول العربية فى ١٩٦١/٧/٢٠ ، وفى نهاية عام ١٩٧١ كانت كل من البحرين ، وقطر وسلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة قد أكدت استقلالها فانضمنت هى الأخرى إلى الجامعة العربية طبقا للتواريخ التالية :

البحرين فى ١٩٧١/٩/١١ – قطر فى ١٩٧١/٩/١١ – سلطنة عمان فى ١٩٧١/٩/٢٩ – الإمارات العربية المتحدة فى ١٩٧١/١٢/٦ .

ومن جهة أخرى فقد بدأت جامعة الدول العربية تولى اهتماما بدول المنطقة حينما أقدمت بعض قطع من الأسطول الإيرانى فى عام ١٩٦٤ خلال مناورة مشتركة مع بعض قطع الأسطول الأمريكى بإنزال قواتها فى جزيرة "أبو موسى" التابعة لإمارة الشارقة ، كما ظهر من تقارير الجامعة العربية فى ذلك الوقت أن هناك هجرات غير مشروعة تتسلل إلى دول المنطقة ، وأن إسرئيل كانت تعمل على تهريب بضائعها إليها ، وبادر حكام "أبو ظبى" والشارقة فى ذلك الوقت بإنشاء مكاتب للمقاطعة الإسرائيلية فى إماراتهم .

وفى عام ١٩٦٤ أرسلت الجامعة العربية إلى إمارات الخليج العربية بعثة للاتفاق مع شيوخها على وسائل توثيق الصلات والروابط بينها وبين الجامعة ، والعمل على تقييد الهجرات الأجنبية إلى تلك الإمارات . ويتضح من تقرير الجامعة أن بريطانيا لم تقم بأية مشروعات لتنمية المنطقة طوال فترة حمايتها ، كما أنها لم تنشئ الطرق البرية التى تربط بين هذه الإمارات، وكانت بريطانيا تهدف من وراء ذلك إلى تأكيد الحواجز بين هذه الإمارات، وقد وجهت الجامعة العربية جهدها وعنايتها فى ذلك الوقت إلى أخطار

الهجرة الأجنبية إلى المنطقة ، وتسوية المشكلات القائمة بين الإمارات وخاصة مشكلات الحدود ، وتنظيم المساعدات المالية العربية للمنطقة[1] .

قيام مجلس التعاون وتكييفه القانوني :

بدأت الجهود المكثفة لقيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع مؤتمر القمة العربى الحادى عشر الذى عقد فى عمان بالأردن فى شهر نوفمبر ١٩٨٠ ، حيث أطلع الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير دولة الكويت الزعماء الخليجيين على التصور الكويتى لاستراتيجية خليجية مشتركة للتعاون فى جميع المجالات ، وكان التصور الكويتى يقوم على تقوية الروابط بين الدول الخليجية العربية فى كل المجالات السياسية والاقتصادية والنفطية والثقافية والعسكرية فى إطار تنسيق مشترك تجمعه استراتيجية شاملة ، وقد رحبت دول المنطقة بالأفكار الكويتية بشكل عام .

وفى فبراير ١٩٨١ عقد فى الرياض مؤتمر ضم وزراء خارجية دول الخليج العربية الست وهى :

دولة الإمارات العربية المتحدة - دولة البحرين - المملكة العربية السعودية - سلطنة عمان - دولة قطر - دولة الكويت - حيث تم مناقشة خطة العمل المقدمة من دولة الكويت .

وقد أسفر اجتماع الرياض عن الاتفاق على إنشاء مجلس للتعاون بين هذه الدول ، وفضلت دول الخليج أن يقوم المجلس على شكل التعاون بين الدول الأعضاء ، وليس فى شكل وحدة أو اتحاد ، وكان ذلك استرشادا بتجربة الدول العربية فى الوحدة .

---

(١) راجع : د. سيد نوفل : الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربية وجنوب الجزيرة - الكتاب الثانى - إمارة ساحل عمان - "تقرير بعثة جامعة الدول العربية عن زياراتها لإمارات الخليج العربية فى ١٠ نوفمبر ١٩٦٤" . معهد البحوث والدراسات العربية - القاهرة - ١٩٧٢ ص٢٠٢ وما بعدها .

وفى ٩ مارس ١٩٨١ عقد وزراء خارجية الدول الخليجية الست اجتماعات فى مسقط بسلطنة عمان ، وتمت فيها الموافقة على الهيكل التنظيمى للمجلس ، كما تم التوقيع بالأحرف الأولى على النظام الأساسى للمجلس .

وفى الفترة من ٢٥-٢٦ مايو ١٩٨١ عقد فى "أبو ظبى" مؤتمر القمة الأول لدول الخليج الست ، ويعتبر هذا الاجتماع المؤتمر التأسيسى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، وتم فى هذا الاجتماع التصديق النهائى على النظام الأساسى لمجلس التعاون ، مما يشكل بداية قانونية للمجلس ، كما تم التصديق على اختيار أول أمين للمجلس "السيد عبد الله بشارة" ، والموافقة على تشكيل هيئة لتسوية المنازعات ، والنظام الداخلى لكل من المجلس الأعلى والمجلس الوزارى .

وتشكيل لجان مشتركة لتعزيز التعاون بين دول المجلس فى شتى المجالات[١] .

كما وقع ملوك ورؤساء الدول الأعضاء الاتفاقية الاقتصادية الموحدة وذلك فى الدورة الثانية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون التى عقدت فى مدينة الرياض فى الفترة من ١٠-١١ نوفمبر ١٩٨١ .

ويعتبر مجلس التعاون لدول الخليج العربية تنظيما دوليا إقليميا محدود العضوية حيث يربط بين الدول الأعضاء علاقات خاصة وسمات مشتركة[٢] متشابهة ، كما أنه يعتبر تنظيما دوليا عاما حكوميا ، ولا يقتصر نشاطه على

---

(١) راجع : د . يحيى حلمى رجب "مجلس التعاون لدول الخليج العربية – دراسة قانونية سياسية اقتصادية – الباب الثانى : "مراحل إنشاء المجلس واجتماعاته" طبعة أولى ١٩٨٣ ، طبعة ثانية ١٩٨٨ دار العروبة للنشر والتوزيع – الكويت .

(٢) أشارت ديباجة النظام الأساسى لمجلس التعاون إلى السمات المشتركة ووحدة الهدف لهذه الدول فنصت على أنه : "يربط بينها علاقات خاصة وسمات مشتركة وأنظمة متشابهة أساسها العقيدة الإسلامية .. الإيمان المشترك ووحدة الهدف التى تجمع بين شعوبها .. والرغبة فى تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بينها فى جميع الميادين . كما أشارت ورقة العمل المرفقة بالبيان الختامى للمؤتمر الأول لمجلس التعاون الذى عقد فى أبو ظبى إلى أن منطقة الخليج : احتضنت الإسلام ورعت العروبة ، وسارت فى دمها المصلحة القومية منذ فجر التاريخ ".

موضوع متخصص أو موقف دولى محدد بل إن نشاطه يمتد إلى مختلف مظاهر التعاون ، وذلك فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

ولا يرتب مجلس التعاون أى أثر قانونى إلا على ما يصدر عنه ويعبر عن إرادته الذاتية المستقلة عن الدول الأعضاء ، وذلك بالرغم من أن قواعد التصويت على قرارات المجلس فى المسائل الموضوعية تكون بإجماع الدول الأعضاء الحاضرين المشتركين فى التصويت ، إلا أن هذه القرارات تصدر باسم المجلس ، وبتأثير قانونى مباشر على الدول الأعضاء .

وتنص المادة ١٦ من النظام الأساسى لمجلس التعاون على تحقيق الإرادة الذاتية فى عمل الأمانة العامة للمجلس ، فأشارت إلى أنه "يمارس الأمين العام والأمناء المساعدون وكافة موظفى الأمانة العامة مهام وظائفهم باستقلال تام ، وللصالح المشترك للدول الأعضاء ".

ونعتقد أن الممارسة الفعلية لنشاط مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتحقيق أهدافه تدعم إرادته الذاتية المستقلة عن إرادة الدول الأعضاء، طالما أن هذه الدول مقتنعة بأن انضمامها إلى المجلس سوف يحقق رغباتها ورفاهتها .

وتنص المادة ١٧ من النظام الأساسى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية على أن يتمتع مجلس التعاون وأجهزته فى إقليم كل دولة من دول الأعضاء بالأهلية القانونية ، وبالامتيازات والحصانات التى يتطلبها تحقيق أغراضه والقيام بوظائفه ، وعلى ضوء هذه المادة نجد أن لمجلس التعاون شخصية داخلية تتوفر طبقا القانون الداخلى لكل دولة[١] وحدود توافرها

---

(١) راجع د. محمد طلعت الغنيمى – جامعة الدول العربية "الشخصية القانونية للجامعة العربية" – الإسكندرية ١٩٧٤ ، ص٢٤٦ ، ٢٥٣ .
– وراجع أيضا : د . إبراهيم مصطفى مكارم – الشخصية القانونية للمنظمات الدولية – القاهرة – دار النهضة العربية ص ٢٦١ وما بعدها .

يختلف من دولة إلى أخرى طبقا لاختلاف القوانين المحلية فى فهم نطاق الأهلية .

ولذلك فإن لمجلس التعاون شخصية قانونية داخلية طبقا للقانون الداخلى لكل دولة عضو فى المجلس لاكتساب بعض الحقوق والالتزام ببعض الواجبات ، وهذه التصرفات ليست تصرفات السلطة العامة التى تخضع للقانون الدولى العام ، ولكنها تصرفات من تلك التى يباشرها الأفراد ، أو تصرفات لو مارستها دولة لخضعت لأحكام القانون الخاص المحلى لهذه الدولة .

ومن جهة أخرى فإن البحث عن الشخصية القانونية الدولية[1] لمجلس التعاون يتطلب تقييم المركز الفعلى لنشاط المجلس فى المجتمع الدولى ، ونأمل أن تساهم الدول الأعضاء فى دعم نشاطه فى المجتمع الدولى .

<u>العلاقة بين مجلس التعاون والجامعة العربية :</u>

يحث ميثاق جامعة الدول العربية[2] على تشجيع التعاون الإقليمى ، فتنص المادة التاسعة من الميثاق على أن "لدول الجامعة العربية الراغبة فيما

---

(١) استقر العرف الدولى على الاعتراف للمنظمات الدولية بالشخصية القانونية إذا كان من حقها التعبير عن إرادة ذاتية وممارسة اختصاصات ذاتية مستقلة عن إرادات الدول الأعضاء ، ويترتب على تمتع المنظمة الدولية بالشخصية القانوينة حقها فى ممارسة بعض الاختصاصات ، وذلك مثل :
اشتراكها فى تكوين العرف الدولى وفى عقد المعاهدات الدولية ، والدخول فى علاقات مع الدول ومع باقى اشخاص القانون الدولى ، بجانب الأهلية القانونية للتملك والتعاقد واللجوء للمحاكم الوطنية ، وتمتع المنظمات الدولية بالشخصية الدولية فى الحدود التى تتلائم مع وظائفها كما نص عليها الميثاق المنشئ لها . وتنتج المنظمات الدولية آثارها فى مواجهة الدول الأعضاء ولا تنتج هذه الآثار فى مواجهة الدول الأخرى ، ويستثنى من ذلك منظمة الأمم المتحدة التى استقر الرأى على تمتعها بالشخصية القانونية الدولية فى مواجهة كل دول العالم . ويرى البعض أن المنظمات الإقليمية هى صورة من صور الدول المتعاهدة على نطاق واسع ، والغرض منها تحقيق التعاون بين دول منطقة واحدة والدفاع عن مصالحها المشتركة ، وليس لها إرادة مستقلة تماما عن إرادة أعضائها ، كما أنها لا تمارس فى محيط العلاقات الدولية اختصاصات تنفرد بها من دون الدول الداخلة فيها ، وأنه من الصعب التسليم بأن لهذه المنظمات كيان قانونى مستقل ومنفصل عن كيان أعضائها يمكن أن يؤهلها للتمتع بشخصية دولية مستقلة عن شخصيتهم .
راجع فى ذلك : د . على صادق أبو هيف – القانون الدولى العام – الإسكندرية – ١٩٧٥ ص٢٧٢ .
وراجع أيضا : د . إبراهيم مصطفى مكارم – الشخصية القانونية للمنظمات الدولية – المرجع السابق .
(٢) تعتبر جامعة الدول العربية منظمة دولية إقليمية ذات طابع قومى ، حيث إنها بجانب توافر شروط التنظيم الدولى الإقليمى فإنها تعبر عن فلسفة متميزة فى المضمون والجوهر عن غيرها من المنظمات=

بينها فى تعاون أوثق وروابط أقوى مما نص عليه الميثاق أن تعقد بينها من الاتفاقات ما تشاء لتحقيق هذه الأغراض" ، ومن جهة أخرى فقد أوضح النظام الأساسى لمجلس التعاون بأن المجلس أنشئ تمشيا مع ميثاق جامعة الدول العربية .

وتأكيدا لدور مجلس التعاون وأهدافه فى إطار العمل المشترك داخل الجامعة العربية ، نصت المادة ٢٢ من النظام الأساسى لمجلس التعاون على أن الأمانة العامة للمجلس تقوم بإيداع وتسجيل نسخة من النظام الأساسى لمجلس التعاون[١] لدى جامعة الدول العربية ، وذلك باعتبار أن جامعة الدول

=الدولية والإقليمية مثل منظمة الوحدة الأفريقية ، وإن تشابهت معها فى الهيكل التنظيمى القانونى والسياسى، ويرجع ذلك إلى أن جامعة الدول العربية لا تقتصر على مجموعة من الدول تستند مصالحها المشتركة فى العلاقات الدولية إلى مجرد العامل الجغرافى والأيدولوجى ، ولكنها بجانب ذلك تربط بين الدول العربية التى تشترك فى وحدة اللغة والأصل والتاريخ .

(١) كان لدول الخليج العربية الدور الهام فى تحقيق التعاون الاقتصادى العربى الأفريقى بين جامعة الدول العربية ، ومنظمة الوحدة الأفريقية ، وخاصة بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وبعد قيام الدول الأفريقية غير العربية بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل وتأييدها للحق العربى فى النزاع العربى الإسرائيلى ، وكانت بداية هذا التعاون بالقاهرة حيث عقدت عدة اجتماعات فى مقر جامعة الدول العربية فى الفترة من ٢٢-٢٣ يناير ١٩٧٤ بين "لجنة السبعة" المنبثقة عن منظمة الوحدة الأفريقية ووزراء البترول العرب ومن بينهم الدول الأعضاء فى مجلس التعاون : "المملكة العربية السعودية" - الإمارات العربية المتحدة - الكويت - قطر - البحرين" وكان من نتائج هذا الاجتماع دعم الدول الأفريقية غير العربية ماديا لمواجهة ارتفاع أسعار النفط ، والإسراع فى إنشاء المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا والذى مقره حاليا فى الخرطوم ، كما أقر مؤتمر القمة العربى الأفريقى الأول الذى عقد بالقاهرة فى الفترة من ٧-٩ مارس ١٩٧٧ زيادة دعم التعاون المشترك بين القارة الأفريقية والمنظمة العربية ، وكان لدول الخليج العربية الدور الهام فى نجاح هذا المؤتمر بما خصصته من إعانات وقروض طويلة الأجل والإسهام فى مشروعات مشتركة لدعم التعاون بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ، إلا أن الظروف السياسية التى تعانى منها المنطقة العربية والقارة الأفريقية حالت دون استكمال مسيرة هذا التعاون .

راجع : قرارات وزراء البترول العربية والتى اتخذوها بمقر جامعة الدول العربية بالقاهرة يوم ١٩٧٤/١/٢٣ لمساعدة الدول الأفريقية فى كتاب للمؤلف د . يحيى حلمى رجب "الرابطة بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية" القاهرة - دار الفكر العربى ١٩٧٥ ص٤٠٦ وما بعدها ، وراجع فى العلاقات العربية الأفريقية المراجع التالية :

- Colin Legum: Africa, the Arabs and the Middle East: Africa Contemporary Record - 1973 - 1974 . London. 1974 .
- Ali Mazuri: Black Africa and the Arabs : Foreign Affairs, Vol. 35 No . 4 July 1975 .
- Colin Legum: Africa, Arabs and the oil: Africa Contemporary Rocord 1974 - 1975 . London . 1975 .
- Arab Cash for Africa. Africa Confidential Vol. 16 .No. 10 May 23 - 1975.=

العربيـة هـى المنظمـة الإقليميـة التـى تجمـع كـل الـدول العربيـة . وبتـاريخ ١٩/٢/١٩٩٤ وقع الأمين العام لجامعة الدول العربية والأميـن العـام لمجلس التعـاون لـدول الخليـج العربيـة مذكـرة التفـاهم بيـن أمـانتى الجامعـة العربيـة ومجلس التعاون ، وتضمنت المذكرة التأكيد على أهمية التنسيق بين الأمـانتين فـى جميـع المجـالات العربيـة والدوليـة ، وتوفـير الدعـم لحمايـة الأهـداف والمصالح المشتركة ، وتعزيز جهود التنمية .

وأشارت المذكرة إلى أهمية الالتزام بميثاق الجامعة العربية والشرعية العربيـة المنبثقـة عنـه ، وأكدت علـى اعتبـار المبـادئ التـى تضمنهـا "إعـلان دمشق" خطوة إيجابية فى العلاقات بين الدول العربية وتعزيـز العمـل العربـى المشترك .

-- Afro-Arab Relations. A new era begins. Africa Development. London . July 1975 .

الفرع الثانى

الاستراتيجية الدفاعية لدول الخليج العربية

أولا : النظام الأساسى لمجلس التعاون وأمن الخليج:

لم ينص النظام الأساسى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية على التعاون فى المجال العسكرى بين الدول الأعضاء ، ويرجع ذلك إلى رغبة هذه الدول فى عدم وصف مجلس التعاون بأنه تحالف عسكرى موجه ضد دول الجوار وخاصة إيران التى كانت فى ذلك الوقت فى حالة حرب مع العراق .

ولا شك أن الهاجس الأمنى[1] هو الدافع الرئيسى الذى دفع بدول الخليج العربية إلى تشكيل هذا التنظيم الإقليمى إمعانا منها بضرورة اتباع سياسة أمنية مشتركة تحقق الأمن الجماعى لهذه الدول .

ومن جهة أخرى فإن النظام الأساسى لمجلس التعاون لم ينص على أنه من بين أهدافه الإسهام والتعاون مع منظمة الأمم المتحدة فى توفير أسباب السلم والأمن الدوليين ، وذلك تمشيا مع أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم

---

(١) أثناء اجتماع وزراء خارجية دول مجلس التعاون فى الرياض يوم ٤ فبراير ١٩٨١ لمناقشة قضية أمن الخليج ، طرحت المملكة العربية السعودية والكويت وعمان ثلاث مشروعات تحقق أمنها ، فاعتبرت عمان أن حماية الملاحة فى مضيق هرمز هى جوهر أمن الخليج ، وطالبت الدول الأعضاء بشراء المعدات العسكرية اللازمة لوضعها تحت تصرف عمان لحماية الملاحة فى المضيق بالتعاون مع الدول العربية . وطالب المشروع الكويتى بعقد اتفاقية جماعية للأمن الخليجى تشمل الأبعاد الخارجية والداخلية للأمن ، واعترضت المملكة العربية السعودية على المشروعين العمانى والكويتى ، وعارضت إقامة أية قواعد عسكرية فى المنطقة ، وحرصت المملكة العربية السعودية على استمرار علاقاتها الخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وتشجيعها على حماية أمن المنطقة بطريقة غير مباشرة وعند الضرورة ، كما أيدت حماية الولايات المتحدة للناقلات الكويتية أثناء الحرب العراقية الإيرانية ، وعارضت مشروع برجينيف للأمن فى المنطقة ، واقترحت تحقيق التعاون الأمنى بين دول الخليج العربية عن طريق الاتفاقيات الثنائية بدول المجلس .

راجع : د . محمد السيد سليم "الرؤية السعودية لأمن الخليج" فى كتاب عن "أمن الخليج دارسة فى الإدارك والسياسات" مركز البحوث والدراسات السياسية - جامعة القاهرة - ١٩٩٤ .

المتحدة الذى ينص على أحكام قانونية خاصة بتعاون المنظمات الإقليمية مع منظمة الأمم المتحدة فى الحفاظ على السلم والأمن الدوليين[1] ، إلا أنه يلاحظ فى هذا المجال أن الاختصاص العام لمجلس التعاون واجتماعاته تؤكد رغبة الدول الأعضاء وإصرارها على مساهمة مجلس التعاون مع منظمة الأمم المتحدة فى حفظ السلم والأمن الدوليين ، ونوضح ذلك فيما يلى :-

١- يعتبر مجلس التعاون لدول الخليج العربية منظمة دولية ذات اختصاص عام ، حيث إن نشاطه شامل "لجميع الميادين" وليس قاصرا على مجال متخصص ، وقد أوضحت ذلك الفقرة الأولى من المادة الرابعة من النظام الأساسى للمجلس .

ولذا فإن نشاطه يشمل الميدان السياسى ، بما فى ذلك الحفاظ على أمن الخليج العربى الذى يساهم بدوره فى الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

٢- يتمشى الواقع العملى لاجتماعات مجلس التعاون مع ميثاق الأمم المتحدة، حيث تنص قرارات مؤتمرات القمة الخليجية التى عقدت فى إطار المجلس على أن أمن الخليج العربى من مسئولية دوله ، وتتوالى اجتماعات وزراء الدفاع للدول الأعضاء لدراسة كيفية تحقيق الأمن الخليجى الذى يدعم الاستقرار للمنطقة .

---

(١) أوضح الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة (المواد ٥٢-٥٣-٥٤) الأحكام القانونية للمنظمات الدولية الإقليمية ، وأشار الميثاق إلى أمرين جوهريين فيما يخص المنظمات الإقليمية :-
١- ضرورة أن تكون أهداف المنظمة الإقليمية ومبادئها غير عدوانية ، ومتفقة مع أهداف ومبادئ الأمم المتحدة .
٢- تتعاون المنظمات الإقليمية مع منظمة الأمم المتحدة فى الحفاظ على السلم والأمن الدوليين .
راجع : د . حامد سلطان : القانون الدولى العام فى وقت السلم ١٩٦٩ - القاهره - النهضة العربية .
وأنظر أيضا : د . محمد طلعت الغنيمى : نظرات فى العلاقات الدولية العربية النظرة الإقليمية والعالمية ص٤١-٤٦- القاهرة - ١٩٧٠ .
وراجع :
- Stephen S. Good Speed: The Nature and Fɛnction of International Organisation New York 1967 .

ثانيا : الأمن الذاتي لدول الخليج العربية قبل الغزو العراقي للكويت :

أقر مجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ قمته الأولى فى مايو ١٩٨١ مبدأين أساسيين لتحقيق الأمن الجماعى لأعضائه . ويؤكد المبدأ الأول: على أن العدوان على أية دولة عضو فى المجلس يعتبر عدوانا عليها جميعا ، ويلتزم جميع الدول الأعضاء بالتضامن مع الدولة المعتدى عليها .

ويقوم المبدأ الثانى : على تحقيق الأمن الذاتى الجماعى ، ويعنى ذلك أن مسؤولية الحفاظ على السلم والأمن فى الخليج تقع على عاتق الدول الأعضاء دون غيرها ، وما يترتب على ذلك من رفض التعاون العسكرى مع الدول الأجنبية الكبرى ، وعدم منحها قواعد أو تسهيلات عسكرية فى دول المجلس .

وقد أكدت ذلك بيانات القمة الخليجية العشرة التى سبقت الغزو العراقى للكويت ، حيث ارتكزت على أسس تتمثل فى مسئولية دول المنطقة عن تحقيق الأمن بها ، وعدم التورط فى الصراعات الدولية ، واتباع سياسة حسن الجوار ، وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى .

وأدت الحرب العراقية – الإيرانية إلى حدوث تأثيرات فى طبيعة بناء الدولة الخليجية حيث عمدت كل دولة إلى تطوير قدراتها العسكرية تحسبا لامتداد القتال إلى أراضيها ، واستفادت الدول الغربية باستثمار هذه الفرصة فى تجارة السلاح.

وتوالت اجتماعات وزراء الدفاع فى دول مجلس التعاون لدراسة كيفية تحقيق الأمن الذاتى الخليجى[1] الذى يدعم الاستقرار الأمنى فى

---

(١) راجع :

J.E. peterson The GCC and Regional Security. American Arab Affairs. spring 1987 No. 20 . Washington.

المنطقة، والتنسيق والتعاون فى المجال العسكرى ، ودعم الجهد المشترك فى حالة تعرض إحدى الدول الأعضاء لأى اعتداء خارجى .

وبدأت أول مناورات عسكرية مشتركة لقوات دول مجلس التعاون يوم ١٠ أكتوبر ١٩٨٣ فى أرض دولة الإمارات العربية المتحدة ، وأطلق عليها اسم "درع الجزيرة" ، وأوضح قائد المشروع فى ذلك الوقت فوائد المناورات التى لخصها فيما يلى :

* تكوين استراتيجية عسكرية للحفاظ على استقرار وأمن المنطقة .
* تلاحم جيوش المنطقة فى ظل تعاون موحد .
* تعرف طبيعة الأرض والحركة فيها تحت كل الظروف .
* اختبار القدرات القتالية لجيوش المنطقة .

كما أجرت القوات المسلحة لدول مجلس التعاون تمرين "درع الجزيرة" رقم ٢ بالذخيرة الحية فى منطقة حفر الباطن بالمملكة العربية السعودية فى شهر أكتوبر ١٩٨٤ ؛ بهدف تحقيق المزيد من الخبرة والتنسيق فى شئون التكتيك العسكرى المنظور بين قوات دول المجلس .

وبتاريخ ٢٢ أكتوبر ١٩٨٥ شهد وزراء الدفاع عرضا عسكريا لقوات درع الجزيرة المشتركة التى تضم وحدات عسكرية من الدول الأعضاء ، وترابط فى مدينة الملك خالد العسكرية بمنطقة حفر الباطن بالمملكة العربية السعودية ، وأكد الوزراء على أهمية هذه القوة كرمز للتكاتف وترجمة لمبدأ الاعتماد على الذات ، واعتبرت هذه القوة خطوة متقدمة من التنسيق العسكرى بين الدول الأعضاء ، وبداية مرحلة جديدة ومتطورة فى التاريخ العسكرى للمنطقة ، إلا أن هذه القوات ظلت رمزية؛ فلم يشكل نمط تسلحها أو مستوى تدريب أفرادها أو تعدادها رادعا سواء لإيران أو العراق .

وفى الدورة السادسة لاجتماعات المجلس الأعلى التى عقدت بسلطنة عمان فى نوفمبر ١٩٨٥ صدق الرؤساء على التصور الاستراتيجى للتعاون الدفاعى بين دول المجلس ، وفى الدورة الثامنة للمجلس الأعلى التى عقدت بالرياض فى ٢٩ ديسمبر ١٩٨٧ أقر المجلس الأعلى توصيات وزراء الدفاع حول التعاون العسكرى ، وأكد المجلس على أهمية البناء الذاتى للدول الأعضاء لدعم القدرات الدفاعية فى إطار التنسيق والتكامل بما يحقق متطلبات الأمن والاستقرار .

وأثناء الحرب العراقية - الإيرانية وبعد حرب ناقلات النفط ، أقر مجلس التعاون مبدأ مسؤولية المجتمع الدولى عن حماية الملاحة فى المياه الدولية فى الخليج بما فى ذلك مضيق هرمز ، بينما تقوم دول مجلس التعاون بالدفاع عن مياهها الإقليمية ، ونتيجة لذلك زاد التواجد البحرى الأجنبى فى منطقة الخليج طوال سنوات الحرب ، ورأت دول المجلس ضرورة الارتباط بدول كبرى لها مصالح حيوية فى منطقة الخليج وتتمتع بالقدرة العسكرية على التدخل السريع حماية تلك المصالح ، فكان التعاون العسكرى غير المباشر بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية فى مجال التسلح ونظام الإنذار المبكر ، ومواجهة حرب الناقلات بين العراق وإيران ، وتعاون سلطنة عمان عسكريا مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ، ووضعت الكويت أسطولها التجارى والبحرى تحت الحماية الأمريكية والسوفيتية بإعادة تسجيل السفن الكويتية فى الولايات المتحدة ، واستئجار ناقلات نفط سوفيتية ترفع العلم السوفيتى .

وأكد المجلس الوزارى لمجلس التعاون فى اجتماعات الدورة الثامنة عشرة للمجلس ، التى عقدت بالرياض فى شهر مارس ١٩٨٦ - تمسك الدول الأعضاء بالسياسة التى وضع أسسها المجلس الأعلى ، والتى تهدف إلى الحفاظ على أمن الخليج ، وتتلخص فيما يلى :

* المحافظة على حياد المنطقة ، ومقاومة أى عمل من شأنه إدخال المنطقة فى دوامة الصراع الدولى .

* أمن دول الأعضاء كل لا يتجزأ ، ويعنى ذلك التضامن مع أى من الدول الأعضاء عند تعرضها لأى اعتداء يهدد سلامتها وسيادتها .

* التعايش السلمى بين جميع دول المنطقة .

* تسوية المنازعات المحلية بالطرق السلمية .

* عدم التدخل فى الشؤون الداخلية لدول المنطقة .

ثالثا : الاستراتيجية الدفاعية عقب الغزو العراقى للكويت :

إنهار شعار الأمن الذاتى الجماعى بفعل الغزو العراقى للكويت ، ولم تتردد دول الخليج العربية فى طلب أو قبول الحماية الأجنبية بشكل مباشر ، وتحول نظام الأمن الجماعى الخليجى إلى تحالف استراتيجى مع الدول الغربية ، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، وعقد بالدوحة فى ديسمبر ١٩٩٠ مؤتمر القمة الحادى عشر ، وقد جاء بكلمة الملك فهد إلى القمة :

"لابد من مراجعة الأوضاع وإعادة ترتيب الأمور فى البيت الخليجى، واتخاذ العبرة مما حدث ، بما يتمشى للمجلس بالخروج من هذه الأزمة فى النهاية أكثر صلابة وأكثر قوة وتماسكا ".

وقد أكد البيان الختامى للمجلس الأعلى لمجلس التعاون فى هذا الاجتماع على ضرورة وضع "نظام جديد للأمن الإقليمى" ، وتحقيق المزيد من التكامل الأمنى والدفاعى ، وظهر مفهوم جديد لأمن الخليج يركز فى جوهره على أمن الدول الست - أعضاء مجلس التعاون - واستقرارها وسيادتها على ثرواتها الوطنية ، وهو ما أسماه "إعلان الدوحة" الأمن الإقليمى لدول مجلس التعاون .

وشكل المجلس الأعلى لمجلس التعاون لجنة خاصة لدراسة استراتيجية التطوير المقترحة للقدرات الدفاعية لدول المجلس برئاسة جلالة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان الذى عقد اجتماعين كبيرين جرى فيهما استعراض حصيلة المشاورات المتعلقة بوضع نظام أمنى نابع من دول المنطقة يهدف إلى تحقيق الأمن والاستقرار لشعوبها ، وحتى لا تتعرض المنطقة مرة أخرى لأى تهديد أو عدوان جديد ، وقد كان المحصلة تقريرا استراتيجيا شاملا ، بحثه ملوك ورؤساء دول الخليج فى القمة الثانية عشر التى عقدت بالكويت فى ٢٣ ديسمبر ١٩٩١ ، وفى هذا التقرير اقترحت سلطنة عمان أن تكون قوات "الانتشار السريع" من مائة ألف مقاتل مدربين ومسلحين وفقا لأحدث النظم والتسليح تحت إشراف قيادة مستقلة ، وقد اختلفت وجهات النظر حول كثير من المسائل الخاصة بهذا الاقتراح مثل "مقر القوات – أماكن تمركزها – وسائل تمويلها – دول تسليحها – اختيار أفراد القوات وقيادتها"[(١)] .

ولم يحظ المشروع العمانى بالموافقة عليه فى اجتماع المجلس الأعلى لمجلس التعاون الذى عقد بالكويت فى ديسمبر ١٩٩١ ، وتم الاتفاق على تعديله ، ولم تحرز قمة "أبو ظبى" فى ديمسبر ١٩٩٢ أى تقدم فى هذا الخصوص .

وفى شهر نوفمبر ١٩٩٣ أقر وزراء الدفاع بدول الخليج العربية استراتجية دفاعية موحدة على الأسس الآتية :

١- تعزيز القدرات الدفاعية لدول المجلس لبناء القوة الخليجية المشتركة .

---

(١) كانت سلطنة عمان تأمل أن يقع عليها الاختيار لكى تكون قاعدة للقوة الخليجية العربية للانتشار السريع، وترجع تلك الرغبة إلى موقع السلطنة المشرف على مضيق هرمز عند مدخل الخليج ، وعلى بحر العرب المفتوح على المحيط الهندى .

تعزيز التعاون بين الجيوش الخليجية بإقامة "حزام أمنى دفاعى" يحيط بدول المجلس ويتضمن إنشاء شبكة للدفاع الجوى ونظام للإنذار الجوى المبكر ، وذلك بربط شبكات الدفاع الجوى والرادارات فى الدول الست ببعضها بعضا ، وترتبط بها أيضا طائرات الإنذار المبكر من طراز "أواكس" التى تمتلكها المملكة العربية السعودية .

٣- مشروع طويل المدى لتطوير قوات "درع الجزيرة العربية" بتشكيل فرق خليجية مدرعة موحدة تابعة لها ، وأن يصل عدد قواتها خلال السنوات الثلاث المقبلة إلى ٢٥ ألف رجل .

وفى اجتماع المجلس الأعلى لمجلس التعاون فى دورته الرابعة عشر التى عقدت بالرياض فى الفترة من ٢٠-٢٢ ديسمبر ١٩٩٣ أقر المجلس كافة توجيهات وزراء الدفاع ، وعلى رأسها تطوير قوة درع الجزيرة والمجالات العسكرية الأخرى العديدة ، وتأكيدا منه على أهمية التعاون لتعزيز الدفاع الجماعى بين دول المجلس .

وفى هذا الخصوص قرر المجلس تشكيل لجنة عليا لمتابعة تنفيذ قرارات الدفاع الجماعى والتعاون العسكرى تكون رئاستها دورية سنوية بين وزراء دفاع دول المجلس ، وتضم رؤساء الأركان ورئيس اللجنة العسكرية بالأمانة ، على أن تبدأ دورة الرئاسة لدولة الإمارات العربية المتحدة .

وقد نوه الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود بصفته رئيسا للدورة الرابعة عشر للمجلس الأعلى لمجلس التعاون فى تقريره إلى الدورة الخامسة عشر للمجلس إلى أن التعاون الدفاعى الخليجى لم يقترب من المستوى الذى تفرضه التحديات التى واجهتها دول الخليج فى الماضى وتواجهها اليوم وفى المستقبل ، وطالب بأن تستمر كل دولة فى بناء قواتها الدفاعية الذاتية وذلك فى إطار استراتيجية دفاعية واحدة ، وتطوير قوة درع الجزيرة تطويرا جذريا حتى تصبح قادرة على التحرك الفعال السريع .

كما أشار البيان الختامى للقمة الخليجية الخامسة عشر والتى عقدت بالمنامة فى البحرين خلال الفترة من ١٩-١٩٩٤/١٢/٢١ إلى تبنى خطوات لبناء القوة الدفاعية الذاتية[1] فى ظل استراتيجية موحدة ، وتطوير قوة درع الجزيرة لتصبح قادرة على التحرك الفعال وكلف اللجنة العليا التى أنشأها فى دورته الرابعة عشر بمتابعة تنفيذ ذلك .

ومن أبرز التطورات فى هذا الصدد استحداث منصب الأمين العام المساعد للشئون العسكرية فى مجلس التعاون ، وذلك من أجل رفع مستوى اللجنة العسكرية فى الأمانة العامة للمجلس والعمل على زيادة التعاون الدفاعى بين دول المجلس .

وبتاريخ ١٩٩٥/١١/٢١ اجتمع وزراء دفاع دول المجلس فى البحرين وقرروا زيادة فعالية قوات درع الجزيرة وتحويلها إلى فرقة مشاة كاملة تتكون من وحدات مختلفة من جيوش دول الخليج الست ، وإجراء تدريبات مشتركة ، وإقامة مركز عمليات مشترك فى مجال الدفاع الجوى ، وشبكة اتصالات موحدة تبلغ تكلفتها ٣٠ مليون دولار .

---

(١) تعاقدت دولة الإمارات العربية مع فرنسا عام ١٩٩٣ على صفقة شراء ٤٣٦ دبابة قتال رئيسية فرنسية الصنع من طراز "لوكلير" بقيمة تتراوح ما بين ٤,٣ مليار دولار ، كما وقعت الكويت عقدا مع شركة هيوز لبناء نظام إنذار مبكر ، كما سبق للكويت أن عقدت صفقة ضخمة مع الولايات المتحدة لشراء عدد من بطاريات الصواريخ طراز باتريوت ، ومن قبلها أعلنت المملكة العربية السعودية فى ٨ يوليو ١٩٨٨ عن توقيع اتفاق بين حكومتى السعودية وبريطانيا على صفقة أسلحة ضخمة تقدر بحوالى ٢٠ مليار دولار تحصل بموجبها السعودية على طائرات تورنادو ، وطائرات هليوكوبيتر وكاسحات ألغام ومعدات عسكرية. وقد عجزت حكومة الولايات المتحدة عن الفوز بهذه الصفقة ، وتؤكد هذه الصفقة نجاح المملكة العربية السعودية فى جهدها من أجل تنويع مصادر سلاحها . ويرى المراقبون أن القرار السعودى فى مجال التسليح لم يعد مرهونا برغبات الكونجرس الأمريكى أو سيطرة اللوبى الصهيونى ، أى لم يعد مقيدا بالشروط السياسية التى تضعها الولايات المتحدة الأمريكية على استخدام السلاح المباع للدول العربية عامة، وبتاريخ ١٩٩٤/٢/٢٣ أعلنت وزارة الدفاع الفرنسية عن توقيع صفقة مع المملكة العربية السعودية تتضمن بيع فرقاطتين مع نظامها التسليحى للبحرية السعودية وتبلغ قيمة الصفقة ١٩ مليار فرنك فرنسى . وتم توقيعها فى المغرب بين وزير الدفاع السعودى ونظيره الفرنسى . ويرى المراقبون أن الدول العربية الخليجية أصبحت من أكبر دول العالم إنفاقا على الشئون الدفاعية وشئون التسليح ، ووصل ذلك إلى الحد الذى دفع بعض المراقبين فى الغرب إلى أن يطلقوا على منطقة الخليج أسم "واحة شركات وسماسرة بيع السلاح ".

وقد تبنت القمة الخليجية الـ ١٦ التى عقدت فى مسقط بسلطنة عمان فى ديسمبر ١٩٩٥ هذه التوصيات .

وعقدت لجنة فنية عسكرية فى مجلس التعاون اجتماعات فى الرياض يومى ١٩ ، ٢٠ ديسمبر ١٩٩٥ مع ممثلى سبع شركات عالمية متخصصة فى مشاريع الاتصالات العسكرية للبدء فى تنفيذ مشروع الاتصال الإنذارى بين مراكز قيادة العمليات فى دول المجلس .

الأمن الداخلى :

وقعت المملكة العربية السعودية مع أربع من دول مجلس التعاون كل على انفراد اتفاقيات أمنية ثنائية تستهدف تعزيز التعاون بين المملكة العربية السعودية والدول الأربع الأخرى فى المجلس ، وذلك فى المجالات الأمنية سواء فيما يتعلق بأمن الأفراد أو أمن الدول .

وقد بدأت سلسلة هذه الاتفاقات الأمنية بتوقيع اتفاقية للتعاون الأمنى بين المملكة العربية السعودية والبحرين يوم ٢٠ ديسمبر ١٩٨١ ، وذلك فى أعقاب اكتشاف السلطات البحرينية مؤامرة تخريبية تستهدف اغتيال عدد من قيادات البلاد ، ونسف وتدمير المنشآت الحيوية ، وتوالت بعد ذلك عملية إبرام اتفاقات ثنائية أمنية بين السعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة فى اليوم ذاته ، وبين السعودية وسلطنة عمان يوم ٢٣ فبراير ١٩٨٢ وذلك فى أثناء انعقاد مؤتمر وزراء الداخلية العرب بالرياض ، وقبل انعقاد أول مؤتمر لوزراء داخلية دول المجلس .

الاستراتيجية الأمنية لدول مجلس التعاون :

عقد وزراء الداخلية بدول المجلس اجتماعا استثنائيا بمسقط فى سلطنة عمان يوم الأحد ١٥ فبراير ١٩٨٧ ، وأقر الوزراء الاستراتيجية الأمنية لدول المجلس ، وقد صدق عليها المجلس الأعلى فى الدورة الثامنة لاجتماعات

المجلس التى عقدت بالرياض فى المملكة العربية السعودية فى شهر ديسمبر ١٩٨٧ .

الاتفاقية الأمنية الموحدة :

وأثناء اجتماع وزراء داخلية دول مجلس التعاون الثالث عشر بالرياض وقع الوزراء الاتفاقية الأمنية الموحدة عدا الكويت وقطر .

وتنظم الاتفاقية العديد من الموضوعات الخاصة بمكافحة الجريمة، خاصة تبادل تسليم المطلوبين فى الجرائم ، والذى كان محل إعتراض بعض الدول على تسليم رعاياها لدولة أخرى لأن قوانينها لا تسمح بذلك.

رابعا : مكافحة الإرهاب :

تشكل ظاهرة الإرهاب تهديدا خطيرا لسلامة المجتمع الدولى وأمنه . ويجمع الرأى العام العالمى على إدانة الإرهاب بكافة صوره[1] .

---

(١) يجب عدم الخلط بين العمليات الإرهابية وشرعية الكفاح المسلح لنشاط حركات التحرر الوطنية ضد الاحتلال الاجنبى لأراضيها .

والجدير بالذكر أن الجمعية العامة للأمم المتحدة وافقت فى ٢٠ ديسمبر ١٩٨٥ على قرار بأغلبية ساحقة يدين جميع أشكال الإرهاب الدولى فى كل مكان ، وحث القرار الدول جميعا على تبادل المعلومات لمكافحة الإرهاب .

كما عقد بمدينة شرم الشيخ المصرية يوم ١٩٩٦/٣/١٢ مؤتمر قمة صانعى السلام إثر الانفجارات التى حدثت فى إسرائيل فى ذلك الوقت، نتيجة للعمليات الانتحارية ، وذلك بمبادرة من الرئيس المصرى محمد حسنى مبارك، وحضر المؤتمر ممثلى ٢٩ دولة استجابة لهذه الدعوة ، ونجحت مصر والدول العربية المشاركة فى المؤتمر فى الدفاع عن الإسلام أمام العالم كله باعتباره دينا سماويا وشريعة سمحاء ليس لها علاقة بالإرهاب ، وقرر المؤتمر فى البيان الختامى للرئاسة المشتركة للمؤتمر عن الرئيسين المصرى والأمريكى ما يلى :

١- دعم الاتفاقيات الإسرائيلية / الفلسطينية واستمرار عملية التفاوض من أجل تحقيق تسوية شاملة وعادلة للنزاع العربى الإسرائيلى .

٢- تعزيز الأمن والاستقرار فى منطقة الشرق الأوسط .

٣- دعم وتنسيق الجهود من أجل وقف ومكافحة جميع أعمال الإرهاب فى المنطقة .

٤- تشكيل مجموعة عمل لإعداد توصيات حول أفضل الأساليب لتنفيذ توصيات المؤتمر .

ونعتقد أنه قد حان الوقت لعقد مؤتمر دولى تحت إشراف الأمم المتحدة لإعادة النظر فى جميع الاتفاقات الدولية المعنية بالإرهاب بهدف إبرام اتفاقية دولية شاملة لمكافحة الإرهاب وردع مرتكبيه .=

وقد بحث المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية فى اجتماعه الـ ١٦ الذى عقد فى مسقط بسلطنة عمان فى شهر ديسمبر ١٩٩٥ ظاهرة التطرف والعنف والإرهاب ، وأدان المجلس أعمال الإرهاب بكل أنواعه وأشكاله ، وأكد المجلس وقوف دوله إلى جانب دولة البحرين وتأييدها الكامل للإجراءات التى تتخذها لتثبيت الأمن والاستقرار فيها[1] .

كما أدان المجلس الأعلى بشدة العمل الإجرامى الذى وقع فى مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية ، والذى كان من نتيجته وفاة وإصابة عدد من الأبرياء[2] .

= - راجع : د. عصام صادق رمضان - "الأبعاد القانونية للإرهاب الدولى" - السياسة الدولية - القاهرة - عدد ٣٥ يوليو ١٩٨٦ .

(١) تعرضت البحرين منذ ديسمبر ١٩٩٤ لموجة من الاضطرابات بعد المصادمات التى حدثت بين الشرطة وبعض جماعات الشيعة التى قادت هذه الاضطرابات وشملت أنشطة مناوئة لنظام الحكم فى الخارج .

وأكد وزراء الداخلية بدول مجلس التعاون أثناء اجتماعهم الاستثنائى فى المنامة فى البحرين بتاريخ ١٩٩٥/٤/١ على وقوف دولهم إلى جانب البحرين وتأييدهم الكامل للإجراءات التى اتخذتها لتثبيت الأمن والاستقرار ، ودعا البيان إلى اليقظة والحذر من الأفكار التى تروجها أجهزة الإعلام الخارجية ، وأوضح البيان أن هذا الاجتماع جاء إيمانا بوحدة دول مجلس التعاون وتأكيدا على أن حماية الجبهة الداخلية لا يتأتى إلا من خلال التشاور والتنسيق بين الدول الأعضاء .

- وبتاريخ ١٩٩٦/٥/٤ أعلن وزير داخلية البحرين فى بيان تلاه فى مجلس الشورى البحرينى أن أجهزة الأمن كشفت عن ما يسمى - الجناح العسكرى لحزب الله - البحرينى - وهو تنظيم غير مشروع استهدف العمل على زعزعة نظام الأمن والاستقرار فى البحرين ، وقلب نظام الحكم بالقوة والوصول إلى إقامة نظام متطرف موال لإيران .

(٢) بتاريخ ١٩٩٥/١١/١٣ هز انفجار ضخم العاصمة السعودية "الرياض" ودمر مبنى بعثة التدريب العسكرية الأمريكية بالحرس الوطنىالسعودى نتيجة لتفجير سيارة ملغومة ، وأدى الانفجار إلى مصرع ٦ أشخاص منهم خمسة أمريكيون وفلبينى ، وإصابة ٦٠ أخرين منهم أكثر من ٣٠ أمريكيا بجروح وحروق، وذلك فى أول حادث من نوعه تتعرض له منشآت أو عسكريون أمريكيون فى المملكة العربية السعودية منذ انتهاء حرب الخليج ١٩٩١ .

وبتاريخ ١٩٩٦/٤/٢٢ أعلن وزير داخلية المملكة العربية السعودية بأن السلطات السعودية تمكنت من القبض على منفذى العملية وهم سعوديون أربعة من الذين حاربوا فى أفغانستان وتأثروا بأفكار الجماعات المتطرفة ، وبتاريخ ١٩٩٦/٥/٣١ تم تنفيذ حد القتل "الحرابة" عليهم بناء على حكم المحكمة الشرعية العليا بالرياض.

- وبتاريخ ١٩٩٦/٦/٢٥ وقع انفجار أخر فى مجمع سكنى ملحق بقاعدة الملك عبدالعزيز الجوية فى "الخبر" القريبة من مدينة الظهران بالمملكة العربية السعودية ؛ وذلك بسبب انفجار سيارة مفخخة محملة بمواد شديدة الانفجار ، وكانت تقف بالقرب من المجمع السكنى .

وأسفر الحادث عن وفاة ١٩ أمريكيا وإصابة ٣٨٦ شخصا من جنسيات مختلفة ، وقدرت الخسائر المادية بحوالى ٣٥ مليون دولار .

وأكد المجلس بأن كل أعمال الفوضى والتخريب أيا كان مصدرها أو موقعها لن تؤثر فى أمن دول المجلس ، ولن تنال من استقرارها .

ونعتقد ضرورة مواجهة هذه الممارسات الإرهابية من خلال تعزيز وتكريس التنسيق والتعاون بين مختلف الأجهزة الأمنية والإعلامية بدول الخليج العربية ، ووضع الخطط والاستراتيجيات المشتركة لمواجهتها .

الفرع الثالث

إعلان دمشق وأمن الخليج

تحدثت الدول العظمى بعد انسحاب القوات العراقية من الكويت عن مشروعات أمن المنطقة بالطريقة التقليدية للأحلاف العسكرية ، ولعبت كل من مصر والمملكة العربية السعودية دورا كبيرا فى إقناع هذه الدول بالتخلى عن هذه الأفكار التى ترفضها شعوب المنطقة ، وعلى أساس أن الترتيبات المستقبلية للأمن الخليجى يجب أن تكون نابعة من شعوب ودول المنطقة ذاتها .

وقامت كل من مصر وسوريا والمملكة العربية السعودية وباقى دول الخليج العربية بدراسة أسلوب عربى جديد للدفاع المشترك بين الدول العربية فى ضوء ما ترتضيه الدول التى تطلب مساندة عربية لضمان أمنها ، وهو ما تم إقراره بعد الحرب فيما سمى "إعلان دمشق" الذى لا يقتصر مفهوم الأمن فيه على الجوانب العسكرية ، لكن يمتد إلى الجوانب الاقتصادية .

ونوضح فيما يلى الأحكام الموضوعية لإعلان دمشق ، ويلى ذلك تقييمه وتعليقات المراقبين عليه :

اجتمع وزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومصر وسوريا يومى ١٥ ، ١٦ فبراير ١٩٩١ ، وصدر بيان يوم ١٦ فبراير تضمن الإعلان عن وثيقة للتعاون فيما بينها وتحمل اسم إعلان دمشق بشأن التعاون والتنسيق بين دول مجلس التعاون ومصر وسوريا ، وقد وقع الوزراء بالأحرف الأولى على الإعلان فى العاصمة السورية دمشق يوم السادس من مارس ١٩٩١ ، وتضمن الإعلان التركيز على المبادئ التالية:

١ – مبادئ التعاون :

* **العمل بموجب ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة .**

* **احترام علاقات حسن الجوار ، والالتزام باحترام وحدة الأراضى والسلامة الإقليمية والمساواة فى السيادة ، وعدم جواز اكتساب الأراضى بالقوة ، وعدم التدخل فى الشئون الداخلية ، والالتزام بتسوية المنازعات بالطرق السلمية .**

* بناء نظام عربى جديد من أجل تعزيز العمل العربى المشترك .

* أحقية الدول العربية الأخرى المشاركة فى الارتباط بالأحكام التى ينص عليها هذا الإعلان .

* توحيد كافة إمكانيات الأمة العربية لمواجهة التحديات التى يتعرض لها الاستقرار والأمن فى المنطقة ، ولتحقيق حل عادل للقضية الفلسطينية .

* تعزيز التعاون الاقتصادى بين الأطراف المشاركة ، واحترام مبدأ سيادة كل دولة عربية على مواردها الطبيعية والاقتصادية .

ويربط الإعلان بين أمرين أساسين هما :-الحق الوطنى لكل شعب فى السيادة ، والتصرف فى موارده وثروته ، وبين الحق القومى لكل الشعوب العربية فى تخصيص جزء من عوائد هذه الثروات لعملية الإنماء العربى المتكامل للحد من الظروف الاقتصادية والاجتماعية بين الدول العربية .

٢ – الأهــــداف :

استهدف الإعلان العمل على قيام نظام عربى جديد من أجل تعزيز العمل العربى المشترك ، واعتبار الترتيبات التى يتم الاتفاق عليها بين الأطراف المشاركة بمثابة الأساس الذى يمكن البناء عليه من أجل تحقيق

ذلك، وترك المجال مفتوحا أمام الدول العربية الأخرى للمشاركة في هذا الإعلان في ضوء اتفاق المصالح والأهداف .

٣- التنسيق الأمني :

ينص الإعلان على أنه يحق لأية دولة من دول الخليج العربية الاستعانة بقوات مصرية وسورية على أراضيها إذا رغبت في ذلك .

وقد تعدلت هذه الفقرة وفقا للصياغة الموضحة بعد موافقة وزراء خارجية الدول الثمانية أثناء اجتماعهم بالكويت فيالخامس من أغسطس ١٩٩١ ، وكانت هذه الفقرة قبل تعديلها تنص على ما يلي : -

"تعتبر الأطراف المشاركة أن وجود القوات المصرية والسورية على أرض المملكة العربية السعودية ودول عربية أخرى في منطقة الخليج تلبية لرغبة حكوماتها بهدف الدفاع عن أراضيها - تمثل نواة لقوة سلام عربية تعد لضمان أمن وسلامة الدول العربية في منطقة الخليج ، ونموذجا يحقق ضمان فعالية النظام الأمني العربي الشامل ".

ويرى المراقبون أن هذا التعديل جاء إثر تحول في الفكر الاستراتيجي لدول الخليج العربية ؛ حيث فضلت الاستعانة بهذه القوات وفقا لحاجة كل دولة خليجية على حدة ، وسبب ذلك يرجع إلى المعارضة الشديدة من جانب إيران لإعلان دمشق .

وترى إيران أن أمن الخليج هو من شأن الدول الواقعة على الخليج ولا يجب أن يشمل دولا غير خليجية ، وضرورة استبعاد مصر وسوريا من أية ترتيبات لأمن الخليج ، وحتمية اعتراف الدول العربية في الخليج بأهمية

الدور الإيرانى فى أية ترتيبات أمنية كشرط لاحترامها للوضع القائم فى المنطقة[1] .

وتدعى إيران أنها القوة الوحيدة التى يستطيع المجتمع الدولى الاعتماد عليها فى الحفاظ على أمن الخليج خاصة وأنها تسيطر على مضيق هرمز .

ومن جهة أخرى فقد فضلت دول الخليج ألا تقيد نفسها سلفا بأية اتفاقات تخص أمن المنطقة ، وتركت ذلك عند الضرورة وبما يتناسب مع كل حالة وأزمة على حدة ، فيما عدا الارتباط الاستراتيجى مع الولايات المتحدة الأمريكية ومع الدول الغربية .

٤ – التعاون الاقتصادى والثقافى :

ينص الإعلان على أن تسعى الأطراف المشاركة إلى التعاون فى المجال الاقتصادى والثقافى من خلال ما يلى : –

أ– تعزيز قواعد التعاون الاقتصادى فيما بين الأطراف المؤسسة كخطوة أولى يمكن البناء عليها مع دول عربية أخرى .

ب– تبنى سياسات اقتصادية من شأنها تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة تمهيدا لإقامة تجمع اقتصادى عربى لمواجهة التحديات ، ومواكبة التطورات الناتجة عن إقامة تجمعات اقتصادية كبرى فى العالم .

ج– تشجيع القطاع الخاص فى الدول العربية على المشاركة فى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

---

(١) سبق أن كلفت اللجنة الأمنية التى شكلت برئاسة السلطان قابوس بالتفاوض مع إيران حول المبادئ والضوابط الأمنية الخاصة بالتعاون بين دول المجلس وإيران ، وتوالت الاجتماعات فى عام ١٩٩١ على مستويات متعددة بين دول مجلس التعاون وإيران للاتفاق على المبادئ والضوابط الخاصة بالأمن فى المنطقة ، إلا أن هذه الاجتماعات لم تسفر عن أى اتفاق فى هذا الشأن .

د- دعم دور مراكز البحث العلمى ، وتسهيل الاتصالات فيما بينها وصولا إلى تمكينها من إعداد الأبحاث المشتركة التى تحقق التكامل فى مجالاته المختلفة .

هـ- الاستفادة من الخبرات والموارد البشرية فى مجال التبادل الثقافى والإعلامى ، مع مراعاة احترام قيم الدول المشاركة وتقاليدها وعدم التدخل فى شئونها الداخلية .

٥- دعم الجامعة العربية:

ينص الإعلان على دعم جامعة الدول العربية والتصدى الكامل للمحاولات التى تستهدف إضعافها أو تفتيتها ، وإعادة التأكيد على الالتزام والتمسك بالأهداف والمبادئ التى تضمنها ميثاق الجامعة مع إمكانية تطويره عن طريق إضافة ملاحق إليه بالاستفادة من نتائج أعمال لجنة تعديل الميثاق، بما فى ذلك وضع نظام لتسوية المنازعات .

٦- الإطار التنظيمى للتنسيق والتعاون:

ينص الإعلان على أن يتم التنسيق والتعاون بين الأطراف المؤسسة من أجل تحقيق الأهداف المشار إليها من خلال اجتماعات تستضيفها بالتناوب كل من الدول المشاركة على مستوى وزراء الخارجية ، والاستعانة بالخبراء والمختصين لدراسة أوجه التعاون من أجل التوصل إلى صيغة تعاقدية جديدة للتعاون العربى فيما بينها تكون مفتوحة لجميع الدول العربية.

وقد جرى التوقيع على هذا الإعلان فى دمشق بسوريا بتاريخ ٦مارس ١٩٩١ ، ونص على أن يصبح هذا الإعلان نافذ المفعول بعد إقراره على أن تودع وثائق الإقرار لدى وزارة الجمهورية العربية السورية .

تقييم إعلان دمشق :

أ- الإيجابيات :

* اهتمت فلسفة الإعلان بضرورة إرساء نظام عربى جديد قادر على مواجهة تحديات العصر الأساسية.

* تحدث الإعلان عن المفهوم الشامل للأمن القومى العربى بما فيه من جوانب عسكرية واقتصادية وسياسية وثقافية .

* كان من أبرز ما طرحه الإعلان لأول مرة - قبل تعديله - الإشارة إلى قضية الأمن القومى ، وإنشاء "قوة سلام عربية تضمن أمن وسلامة الدول العربية فى منطقة الخليج ".

* يعتبر إعلان دمشق المدخل المناسب لبناء نظام أمن عربى متكامل .

* اشتراك مصر وسوريا مع دول الخليج الست ضمن نظام أمن واحد يحقق الربط الجيواستراتيجى لدول الخليج بمنطقتها العربية الأوسع استنادا إلى وجود مصر بموقعها الحيوى ووزنها السياسى والاستراتيجى فى العالم العربى ، ومنطقة الشرق الأوسط ، ودور سوريا كعمق استراتيجى طبيعى لمنطقة الخليج فى الشرق العربى ومثل هذا الربط يحمى ظهر دول الخليج من أية محاولات للعزل الاستراتيجى ، ويضمن عدم تعرضها لمحاولات فرض العزلة السياسية عليها .

ب- تعليقات المراقبين :

١- جاء الإعلان خاليا من أية ترجمة عملية للمبادئ التى أعلن عنها ، أو مراحل زمنية لتنفيذها ، أو تحديد الآليات التى تشرف على ذلك .

٢- النقاط الإيجابية العملية التى اشتملها الإعلان والخاصة بإنشاء "نواة لقوة سلام عربية تعد لضمان أمن وسلامة الدول العربية فى منطقة الخليج" قد حذفت من الإعلان بعد التعديل الذى صدر فى يوليو ١٩٩١، أى بعد ثلاثة أشهر من صدور الإعلان .

٣- يرى المراقبون أن الدور الإيرانى أصبح يشكل عاملا معوقا أمام سياسات عربية قومية لأمن الخليج بعد أن أتاحت أزمة الخليج لإيران الفرصة لكى تخرج من عزلتها الدولية ، وتشارك بدور إيجابى فى أحداث المنطقة ، وقد دعمت سياستها بالتركيز على تنفيذ برامج طموحة لإعادة بناء قواتها المسلحة .

٤- استبدال الاتفاق الجماعى الخاص بإنشاء قوة سلام عربية مشتركة باتفاقات ثنائية وفقا لرغبات كل دولة - يؤدى إلى أن يفقد إعلان دمشق جوهر الفلسفة التى قام عليها ، وهى فلسفة العمل العربى المشترك والأمن الجماعى ؛ لأن أهم مقومات العمل المشترك هو الجماعية وليس الثنائية ، خاصة فى مجال الأمن القومى بمفهومه الشامل .

وقد أصدرت دول إعلان دمشق فى اجتماعها الثانى عشر الذى عقد بدمشق يوم ١٩٩٥/١٢/٢٨ وثيقة عرفت باسم "إطار العمل العربى المشترك"، وأهم ما تضمنته الوثيقة أسس التنسيق والتعاون فى المجال الأمنى، حيث أكدت مرة أخرى بوضوح أن العدوان المسلح يشكل فى ذاته جريمة دولية تستوجب الإدانة الفورية ، وتضامن الجهود من أجل مواجهته وإزالة آثاره ، وفى هذا الصدد جددت دول الإعلان التزاماتها بموجب معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين دول الجامعة العربية ، وعزمها على العمل المشترك لضمان أمن وسلامة الدول العربية وفقا لمسئوليات وواجبات مجلس الدفاع العربى المشترك فى تنفيذ ما يجب اتخاذه من تدابير وإجراءات لدفع العدوان وإزالة آثاره .

ونصت الوثيقة على أنه في حالة وقوع عدوان مسلح على إحدى الدول الأطراف من قبل أي دولة عربية أو غير عربية تلتزم جميع الدول الأطراف على الفور إعمالا لمبدأ الدفاع الشرعي – باتخاذ جميع الإجراءات الضرورية والجماعية ، بما فيها استخدام القوة المسلحة طبقا لميثاق الأمم المتحدة لدفع العدوان وإزالة أثاره ، مع عدم المساس بحق الدولة المعتدى عليها في اتخاذ ما تراه من إجراءات ووسائل أخرى للدفاع عن نفسها وإزالة العدوان عنها .

وأظهرت الوثيقة أهمية التعاون الاقتصادي فنصت على إقامة منطقة تجارة حرة عربية كمرحلة نحو الوصول إلى سوق عربية مشتركة .

ويلاحظ أن هذه الوثيقة تضمنت التنسيق بين الدول الثماني في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية ، ولا تخرج عن الإعلان نفسه ، فهي تحمل العناصر نفسها مع بعض التفصيلات فيما يتعلق بمبادئ التنسيق والتعاون ، إلا أن الوثيقة لم تتضمن آلية للتنفيذ ، وهي المشكلة ذاتها التي تواجه الإعلان منذ قيامه .

الفرع الرابع

تصورات لدعم أمن الخليج العربى

تمهيد :

يعتبر أمن الخليج جزء من الأمـن القومـى العربـى[1] ، وتتسـم معظـم دول الخليج العربية بقدراتها المحدودة فى الدفاع عـن أمنهـا ، ولـذا فإنهـا فـى حاجة إلى قوى خارجية تمتلك قوة الردع .

وتستهدف الترتيبات الأمنية التى اتخذتها الولايـات المتحـدة الأمريكيـة بعد الغزو العراقى للكويت مصالح أمريكية ، ولذا فـإن أمـن الخليـج بمفهومـه العربى لم يتحقـق بعد ؛ بسـبب أن القـدرة علـى الوقـوف فـى وجـه أى تهديـد للمنطقة سوف يكون رهنا بالإرادة الأمريكية ورغبتها ومصالحها .

ونعتقد أنه من حق دول الخليج العربيـة الاحتفـاظ بعلاقـات وديـة مـع إيران ، وأن تنظم هذه العلاقـات بالشـكل الـذى تـراه وفقـا لمصـالحهـا ، وذلـك

---

(١) يرتبط الأمن القومى العربى بطبيعة الرابطة القومية التى تجمع بين الدول العربية ، وبوحـدة المخـاطر والتحديات التى تواجه الأمة العربية ، ووجود حد أدنى من الأهداف والمصالح المشتركة . ويعرف الأستاذ الدكتور مفيد شهاب الأمن القومى العربى بأنه : "حالة تشعر من خلالها كافة الشعوب والجماعـات المكونـة للمجتمع العربى بنوع من الطمأنينة ، الناتجة عن غياب خطر يهدد مصـالحهم الثابتـة ، وسـواء أكـان هـذا الخطر عسكريا أم اقتصاديا أم اجتماعيا أم معنويا وثقافيا ، أم ناتجـا عـن وجـود قـدرة تتيـح للـدول العربيـة مواجهة هذا الخطر بأشكاله المختلفة وقت ظهوره ".

راجع : د . مفيد شهاب : "نحو مفهوم واقعى للأمن القومى العربى" – فى كتـاب "العـالم العربـى وتحدياتـه فى ظل النظام العالمى الجديد" . مركز الدراسات العربى الأوروبى – باريس ١٩٩٣ ص٥١٧ .

وانظر أيضا : د . على الدين هلال : الأمن القومى العربى – دراسة فى الأصـول – شئون عربية – العـدد ٣٥ – يناير ١٩٨٤ – الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – تونس .

– د . أسامة الغزالى حرب : أمن الخليج والأمن القومى العربى – شئون عربية العدد ٣٥ – يناير ١٩٨٤.

– جميل مطر ود. علـى الديـن هـلال : النظـام العربـى – القـاهرة – دار المسـتقبل العربـى – طبعـة ثالثـة ١٩٨٣ .

– د. السيد عليوة : الأمن القومى العربى ومضاعفات حرب الخليج السياسة الدولية – القاهرة – العـدد ٨١ – يوليو ١٩٨٥ .

بحكم الجوار والمصالح المشتركة ، إلا أن أمن الخليج العربى يعتبر مسئولية قومية عربية ولا يتعارض مع مفهوم الأمن الإقليمى لمنطقة الشرق الأوسط .

ولذا فإنه يجب أن تكون هناك رؤية أمنية عربية لمنطقة الخليج العربية تعتمد على الإمكانيات العربية التى تستهدف إحياء نظام الأمن العربى الجماعى ، وتعمل على بث الروح فىالمؤسسات العربية المختصة بالسياسات الأمنية والدفاعية .

ونعرض فيما يلى لأهم التصورات التى تساهم فى تحقيق أمن الخليج من منظوره العربى وفقا للدراسة التالية :

المبحث الأول : تطوير النظام الدفاعى لدول الخليج العربية .

المبحث الثانى: إحياء الدفاع العربى المشترك .

المبحث الثالث: التسوية السلمية لمنازعات الحدود .

المبحث الرابع: البحر الأحمر وأمن الخليج العربى .

المبحث الخامس: إخلاء المنطقة العربية من أسلحة الدمار الشامل .

المبحث الأول
تطوير النظام الدفاعى لدول الخليج العربية

يعتبر الاختلال الحاد فى توازن القوى الديموغرافى والعسكرى بين دول الخليج العربية وجارتيها - إيران والعراق - المصدر الرئيسى لتهديد **أمن الخليج** .

ويمثل العراق[1] الخطر الأكبر على الكويت مقارنة بالخطر الإيرانى، فأطماع العراق الإقليمية تتجاوز مجرد نزاع حول مسار خط الحدود بينها وبين الكويت ، وينصرف إلى كيان الكويت ذاته كدولة مستقلة ذات سيادة .

وتهديد إيران للكويت يدخل فى إطار التهديد العام المرتبط بتحقيق الهيمنة الإيرانية على منطقة الخليج .

وبالرغم من تحسن العلاقات الكويتية الإيرانية فى الفترة الأخيرة بعد الغزو ، إلا أن ذلك لا ينفى استمرار توجس الكويت من الخطر الإيرانى فى المستقبل وتأثيره .

إن العراق وإيران هما أكبر دولتين من حيث تعداد السكان فى الخليج، ودار بينهما صراع طويل للسيطرة على منطقة الخليج ، وتورطتا فى سباق تسلح ضخم .

---

(١) احتفظ العراق بعد غزوه للكويت بسفاراته مفتوحة فى كل العواصم الخليجية عدا الرياض والكويت ، لقطعه العلاقات مع المملكة العربية السعودية والكويت ، وبالنسبة لكل سفارات الدول الخليجية فى بغداد فقد اغلقتها هذه الدول فيما عدا السفارة العمانية . وبالنسبة لقطر فقد أغلقت سفارتها فى بغداد إثر الغزو ، وأعادت فتح سفارتها ، وحافظت كل من دولة الإمارات العربية المتحدة والبحرين على الالتزام بالموقف الجماعى لمجلس التعاون مع حرص واضح من الإمارات على التعاطف مع الشعب العراقى ، والدعوة إلى ضرورة التفرقة فى المعاملة بينه وبين النظام الحاكم فى بغداد .

ولقد تركت حرب الخليج الثانية النظام العراقى فى موقعه ، وأضعفت الحرب قوات العـراق المسلحة ، وكذا قدرتها على إنتاج واستخدام أسلحة التدمير الشامل ، ومع ذلك فما زال العراق قوة إقليمية عسكرية رئيسية فى المنطقة ، وأعاد بناء جيشه ليصبح حوالى ٤٠٪ من قوته قبل الغزو .

ومن جهة أخرى تمكنت إيران من إعادة بناء قواتها المسلحة وأصبحت قوة إقليمية مؤثرة فى المنطقة[١] .

والجدير بالذكر أن الكويت لها حدود مشتركة مع العراق ، وتقع على مسافة قصيرة مع إيران ، وصغر مساحة وتعداد السكان فى الكويت يجعلها مهددة عسكريا ، فى الوقت الذى تملك فيه موارد نفطية وغازية ضخمة يجب حمايتها .

أما البحرين وقطر وعمان ، فليس لكل منها حدود مشتركة مع إيران أو العراق ، ولكن بسبب نقص النمو الاستراتيجى والقدرات الدفاعية الجوية والبحرية ، فجميعها معرضة لهجمات عراقية وإيرانية .

ويلاحظ أن مجلس التعاون لدول الخليج العربية لم يتمكن من تشكيل قوات عسكرية فعالة للدفاع عن أمن الخليج العربية ، والجهد الذى بذل من خلال الأحكام التى نص عليها "إعلان دمشق" مع كل من مصر وسوريا لم يؤت ثماره حتى الآن .

ونعتقد أن النجاح فى إقامة نظام أمن عربى فى منطقة الخليج يحقق النتائج التالية :

---

(١) تعكس مشتروات الأسلحة العراقية والإيرانية نفس النمط الذى يعكسه التنافس والبناء العسكرى لهما . لقد أستوردت إيران ما قيمته ١٦,١ مليار دولار من الأسلحة فى الفترة من ١٩٨٤-١٩٩١ ، واستوردت العراق ما قيمته ٣٤,٩ مليار دولار . راجع : أنتونى هـ . كوردسمان "بعد العاصفة" التغيرات فى التوازن العسكرى للشرق الأوسط - مرجع سابق "السباق العراقى الإيرانى فى استيراد الأسلحة" ص ٤٠٨ .

١- إتاحة الفرصة لإبطال الحجة العربية التى سادت منذ عقد الخمسينات حول وجود فراغ أمنى فى المنطقة ، وأن هذا الفراغ يجب شغله .

٢- يؤدى النظام الأمنى العربى فى المنطقة إلى الاستغناء عن أى وجود عسكرى أجنبى دائم فى المنطقة .

٣- إضعاف نفوذ القوى الإقليمية المنافسة فى الخليج سواء بمعارضة نواياها التوسعية (العراق فى الكويت أو إيران فى البحرين) ، أو بمحاولة ترويض دور تلك القوى وحصرها فى مجالات محددة .

٤- احترام السيادة الإقليمية والاستقلال السياسى لجميع دول المنطقة بما فى ذلك العراق وإيران ، حيث إن ذلك يعد من الأمور الضرورية لاستمرارية تحقيق أمن الخليج ، كما أن مشاركة العراق وإيران مستقبلا لدول الخليج العربية يحقق المصلحة المشتركة لجميع الأطراف المهتمة بأمن المنطقة ، إلا أن هذه المشاركة تتوقف على نبذ إيران والعراق للسياسة التوسعية ، ومحاولة فرض السيطرة على المنطقة .

ونعتقد أنه يجب على الأجهزة المعنية فى مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن تقوم بتشكيل نظام فعال للدفاع الجماعى ، وأن تعمل على توحيد التسليح بين الدول الأعضاء ، وأن تحقق القدرة على تبادل القوات ودمج القيادة والسيطرة ، وتكوين قوات دفاع جوى مشترك وهجوم جوى مشترك ، وإجراء تدريبات عسكرية مشتركة ؛ وذلك حتى تحقق قوة ردع جماعية تساهم فى تحقيق أمن الخليج العربى .

المبحث الثانى

إحياء الدفاع العربى المشترك

مجلس الجامعة العربية وردع العدوان :

تنص المادة السادسة من ميثاق جامعة الدول العربية على أنه إذا وقع اعتداء من دولة على دولة من أعضاء الجامعة أو خشى وقوعه ، يقرر مجلس الجامعة التدابير اللازمة لدفع هذا الاعتداء ، ويصدر القرار بالإجماع، فإذا كان الاعتداء من إحدى دول الجامعة لا يدخل فى حساب الإجماع رأى الدولة المعتدية[1] .

ولم يتضمن الميثاق العربى نصوصا تفصيلية للتدابير الواجب اتخاذها من جانب أجهزة الجامعة العربية ضد المعتدى فى حالة وقوع عدوان أو تهديد باعتداء يشكل خطرا على الأمن القومى العربى على نحو ما أوضحه الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذى ينص على التدابير الواجب اتخاذها فى حالة وقوع عدوان ، أو تهديد بالعدوان يشكل خطرا على الأمن الدولى .

(١) تفرض المادة الخامسة من الميثاق العربى على الدول الأعضاء فى الجامعة العربية التزامها بتحريم لستخدام القوة ، ووجوب فض منازعاتها بالطرق السلمية ، كما تنص المادة الثامنة من الميثاق على أن تحترم كل دولة من الدول المشتركة فى الجامعة نظام الحكم القائم فى دول الجامعة الأخرى ، وتعتبره حقا من حقوق تلك الدول ، وتتعهد بألا تقوم بعمل يرمى إلى تغيير ذلك النظام فيها . ويرى البعض أن كل من الميثاق العربى ، وميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ينص على عدم المساس بالنظام السياسى للدول الأعضاء، وأن ذلك يعتبر عقد تأمين جماعى وقمه الزعماء .
"UN CONTRACT D' ASSURANCE COLLECTIF PASSE PAR LES LEADERS"
راجع :
- RAYMAOND, RANJEVA: UNITE ARABE ET UNITE AFRICAN - ANNALES DE L'UNVERSITE DE MADAGASCAR - 1966

مجلس الدفاع المشترك لجامعة الدول العربيه :

لم ينص ميثاق جامعة الدول العربية على هذا الجهاز ، وقد أنشئ مجلس الدفاع المشترك للجامعة استنادا إلى المادة السادسة من ميثاق الجامعة، ويستمد وجوده من اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى التى أبرمت فى إطار الجامعة العربية فى عام ١٩٥٠ .

ولقد كانت هذه المعاهدة انعكاسا لنتائج الجولة الأولى للنزاع العربى الإسرائيلى عام ١٩٤٨ ، وتحقيقا لرغبة الدول العربية فى توفير الحماية لها ومواجهة مخططات التوسع الإسرائيلى وأطماعه ، ونصت الاتفاقية على تطبيق مبدأ الدفاع الجماعى للدول العربية ضد العدوان المشترك .

ويتكون مجلس الدفاع المشترك من وزراء الخارجية والدفاع فى الدول الأعضاء ، وفى حالة قيام مانع يحل محلهم ممثلوهم ، ويستعين المجلس فى أداء عمله بعدة هيئات :

(الهيئة الاستشارية العسكرية – اللجنة العسكرية الدائمة – الأمانة العسكرية بالأمانة العامة للجامعة) .

وتعتبر اتفاقية الدفاع المشترك من الناحية القانونية معاهدة ضمان وأمن جماعى تماثل معاهدات الضمان التى تنص عليها غالبية المنظمات الإقليمية .

وتتضمن اتفاقية الدفاع المشترك فى المادة الثانية على أهم أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة الخاصة بتحقيق مبدأ الدفاع الجماعى للدول العربية ضد العدوان المشترك[1] .

---

(١) كانت التجربة الأولى لاستخدام قوات الأمن العربية فى عام ١٩٦١ ، وتم إنشاؤها بقرار من مجلس الجامعة العربية فى ١٩٦١/٧/٢٠ لحل الأزمة الطارئة التى قامت فى ذلك الوقت بين الكويت والعراق ، ووجدت هذه القوات فى الكويت استجابة لطلبها ، وانسحبت بناء على طلبها لتغير الظروف بعد قيام الثورة العراقية عام ١٩٦٣ ، وعودة العلاقات بين الكويت والعراق . والتجربة الثانية لهذه القوات كانت فى=

فتنص على أن الدول الأطراف فى الاتفاقية تنظر إلى العدوان الذى يقع على أى منها باعتباره عدوانا على الجميع ، وتلتزم بأن تبادر – عملا بحق الدفاع الشرعى – إلى معونة الدولة أو الدول المعتدى عليها ، وأن تتخذ على الفور – منفردة ومجتمعة – جميع التدابير ، وتستخدم جميع ما لديها من وسائل بما فى ذلك استخدام القوة المسلحة لرد الاعتداء ، ولإعادة الأمن والسلام إلى نصابهما .

ويلاحظ أن قرارات مجلس الدفاع المشترك تخضع لقرارات مجلس الجامعة العربية ، ويشترط أن يقرها مجلس الجامعة بالإجماع طبقا لأحكام المادة السادسة من ميثاق الجامعة ، ويقلل ذلك من أهمية الاكتفاء بأغلبية الثلثين بالنسبة لقرار مجلس الدفاع المشترك حيث إنها سوف تخضع لشرط الإجماع عند اعتمادها من مجلس الجامعة .

إحياء الدفاع العربى المشترك :

أدى توسع الخلافات بين الدول العربية ، وعدم احترامها لميثاق جامعة الدول العربية ، ومعاهدة الدفاع المشترك – إلى تجميد أحكام هذه المعاهدة ، إلا أنها مازالت محتفظة بأهميتها السياسية والقانونية ، ويستند إرسال القوات المصرية إلى المملكة العربية السعودية فى حرب الخليج الثانية إلى أحكام هذه المعاهدة .

ونرى أن إحياء الدفاع العربى المشترك مرهون بالإرادة السياسية العربية التى هى الأساس لبناء قوة الردع العربى المنشودة لمواجهة المخاطر التى تتعرض لها الدول العربية .

–لبنان وتشكلت بقرار من مجلس الجامعة العربية عام ١٩٧٦ بهدف الحفاظ على الأمن والاستقرار فى لبنان ، إلا أن الأحداث فى لبنان أدت إلى فشل هذه القوات فى مهمتها .

ونقترح أن ينص عند تعديل ميثاق الجامعة العربية على إنشاء مجلس عربى للدفاع المشترك يتشكل من وزراء خارجية ووزراء دفاع الدول العربية الأعضاء فى الجامعة العربية بحيث يكون جهازا دائما للجامعة .

كما نقترح تعديل نص المادة السادسة من ميثاق الجامعة العربية بحيث يشمل تدابير محددة لمواجهة حالات العدوان أو التهديد به ، وتتناسب مع ما تتضمنه مواد الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة من عقوبات متدرجة ، حيث إن النص الحالى عام وغير محدد للتدابير التى يمكن اتخاذها فى هذه الحالة ، ويتوقف تنفيذها على رغبة وإرادة الدول الأعضاء التى تشترك فى هذه التدابير .

المبحث الثالث

التسوية السلمية لمنازعات الحدود

ترجع أغلبية الاتفاقيات الخاصة بالحدود بين الدول العربية إلى عهد الاستعمار ، وتعتبر وثائق الفترة الاستعمارية هى الوثائق التى يعتمد عليها فى منازعات الحدود وخاصة المنازعات ذات الادعاءات التاريخية .

والحدود السياسية الحالية بين الدول العربية مفروضة كأمر واقع ، حيث إن هذه الدول لم تشارك فى تخطيطها وتحديدها ، ولذا فإنها لا تحظى فى بعض الأحيان باعتراف الدول المعنية .

وقد قامت الدول العظمى التى كانت لها نفوذ فى المنطقة العربية برسم خرائط الحدود العربية دون أن تراعى فيها عوامل الجغرافيا الطبيعية ، أو خصائص المجتمعات العربية المتجاورة .

واستلزم البحث عن النفط فى المنطقة الخليجية تحديد تبعية الأراضى الصحراوية ، وحينما يتعذر على الدول الاتفاق على الخطوط الحدودية ، يتم التفاهم على إنشاء منطقة حدودية تعرف باسم المنطقة المحايدة تقسم فيها حدود السيادة والإيرادات النفطية بين الدول المعنية ، فهناك مناطق محايدة بين المملكة العربية السعودية والكويت ، وأخرى بين العراق والمملكة العربية السعودية .

وتعتبر الوثائق البريطانية هى الوثائق الأساسية التى تستند عليها الدول الخليجية فى منازعات الحدود بين هذه الدول ، وقد قامت "إمارة

الشارقة" بنشر مجلدين عام ١٩٧٣ جمعت فيهما عديدا من الوثائق البريطانية التى تثبت حقها فى جزيرة "أبو موسى"[١] .

ويلعب التوازن الإقليمى بين الأطراف العربية وغير العربية دوره فى تحديد حجم التنازلات المتبادلة فى الحدود .

فالحرب العراقية الإيرانية استمرت ثمانى سنوات كان قوامها رفض العراق اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ ، وعندما تغيرت الظروف عاد العراق وقبل هذه الاتفاقية عند غزوه للكويت[٢] .

ويرى البعض[٣] أن الغزو العراقى للكويت أفرز سابقة فى قضايا الحدود ليس لها مثيل فى التاريخ المعاصر ، حيث قامت لجنة مكلفة من الأمم المتحدة بترسيم الحدود دون طلب من الأطراف المعنية بتحكيم منظمة الأمم المتحدة فى النزاع . وقد قامت اللجنة المكلفة بترسيم الحدود بين العراق والكويت[٤] ، واعترض العراق على عمل اللجنة ، ويعبر هذا الحل عن وضع سياسى مؤقت مرتبط بالنظام الحاكم فى العراق ، مما قد يؤدى فى المستقبل إلى تجديد النزاع بين العراق والكويت بسبب تخطيط هذه الحدود .

كيفية التسوية السلمية لمنازعات الحدود :

أشارت المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة إلى وسائل فض المنازعات بالطرق السلمية وهى :

---

(١) راجع : د . صلاح العقاد "الإطار التاريخى لمشكلات الحدود العربية" – مجلة السياسة الدولية – القاهرة عدد ١١١ يناير ١٩٩٣ ملف العدد (منازعات الحدود العربية) .
وانظر : د . عبه الله الأشعل : قضية الحدود فى الخليج العربى – مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية – الأهرام عدد ٢٨ سبتمبر ١٩٧٨ .

(٢) راجع : د . جمال على زهران "قضايا الحدود العربية الإقليمية" – مجلة السياسات الدولية – القاهرة عدد ١١٢ أبريل ١٩٩٣ ملف العدد (الحدود العربية الإقليمية – الإشكاليات النظرية والتحديات العملية) .

(٣) انظر : د . صلاح العقاد : "الإطار التاريخى لمشكلات الحدود العربية" – مرجع سابق .

(٤) راجع ترسيم الحدود بين العراق والكويت : الفصل الخامس من هذا الكتاب – الفرع الأول .

المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية ، **وكذلك الالتجاء إلى المنظمات الإقليمية التى تساهم بحكم الميثاق فى تسوية المنازعات الدولية .**

وأوضح الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة ما يتبع فى حل المنازعات حلا سلميا بمعرفة الأمم المتحدة ، وعهد بهذه المهمة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة أو مجلس الأمن حسب الأحوال .

وتعتبر المفاوضات المباشرة التى يجريها أطراف النزاع فيما بينهم من أفضل الوسائل السلمية لتسوية المنازعات فيما بين الدول ، ويرجع ذلك إلى اعتبار أن اطراف النزاع هم وحدهم الأقدر على تفهم ظروف هذه المنازعات وملابساتها ، إلا أن التطبيق العملى أسفر عن أن هذه المفاوضات قد لا تصلح بمفردها لتقريب وجهات نظر الأطراف المتنازعة .

وتعتبر المساعى الحميدة والوساطة أكثر صور تدخل الطرف الثالث لتسوية المنازعات الدولية(١) .

ويعتبر الدور الذى تضطلع به المنظمات العالمية والمنظمات الإقليمية فى مجال التسوية السليمة للمنازعات(٢) - دورا محدودا يقتصر على مرحلة التهدئة بين الأطراف المتنازعة ، أو الإشراف على عمليات الانسحاب

---

(١) راجع : د . أحمد الرشيدى : "حول التسوية السلمية لمنازعات الحدود" - مجلة السياسة الدولية - القاهرة - عدد ١١٢ - أبريل ١٩٩٣ - ملف العدد (الحدود العربية - الإقليمية) .

(٢) يعرف السكرتير العام للأمم المتحدة الدبلوماسية الوقائية بأنها : العمل الرامى إلى منع نشوء منازعات بين الأطراف ، ومنع تصاعد المنازعات القائمة وتحولها إلى صراعات ، ووقف انتشار هذه الصراعات عند وقوعها . ويرى السكرتير العام للأمم المتحدة - فى تقريره الذى قدمه لمجلس الأمن عن الدبلوماسية الوقائية - أن الترتيبات أو الوكالات الإقليمية تتوفر لديها فى حالات كثيرة إمكانات ينبغى استغلالها فى الوفاء بمهام الدبلوماسية الوقائية وحفظ السلم . وصنع السلم "وبناء السلم بعد انتهاء الصراع" ، والعمل الإقليمى يساهم فى تحقيق الإحساس بالمشاركة ، وإضفاء الطابع الديمقراطى فيما يتعلق بالشئون الدولية ، والمشاورات بين الأمم المتحدة والترتيبات والوكالات الإقليمية يمكن أن تنجز الكثير لبناء توافق فى الآراء بصدد طبيعة أى مشكلة ، وبصدد التدابير المطلوبة للتصدى لها .

انظر : وثائق الأمم المتحدة : الدبلوماسية الوقائية - وضع السلم وحفظ السلم - تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المقدم عملا بالبيان الذى اعتمد فى اجتماع القمة لمجلس الأمن فى ٣١ يناير ١٩٩٢ .

المتبادل للقوات إلى ما وراء خط الحدود المتنازعة ، وذلك بسبب أن منازعات الحدود تعتبر منازعات قانونية ، وكثيرا ما لا تجدى معها الوسائل السياسية للتسوية ، ويفضل عرضها على الهيئات الدولية القانونية والقضائية

وتتحقق التسوية القانونية للمنازعات الدولية بصفة عامة من خلال اللجوء إلى إحدى وسيلتين هما :

التحكيم الدولى ، والقضاء الدولى وتعتبر هاتان الوسيلتان من أكثر الوسائل السلمية التى تفضل الدول اللجوء إليها لتسوية ما قد يثور بينها من منازعات بشأن الحدود ، حيث إن كلا من هاتين الوسيلتين – التحكيم والقضاء – تفصل فى النزاع المعروض عن طريق إصدار حكم نهائى يلتزم به طرفا النزاع .

ميثاق الجامعة العربية والتسوية السلمية للمنازعات :

لم ينص ميثاق الجامعة العربية على إنشاء جهاز خاص لفض المنازعات التى قد تنشأ بين الدول العربية ، وجرى العمل فى محيط الجامعة العربية على تسوية المنازعات فيما بين الدول العربية بعضها بالبعض الآخر بالوسائل التقليدية لتسوية المنازعات تسوية سلمية مثل : الوساطة ، والتوفيق، والتحكيم ، حيث تنص المادة الخامسة من الميثاق العربى على مبدأ التحكيم الاختيارى الذى يقوم به مجلس الجامعة بناء على طلب المتنازعين ، وقد استبعدت هذه المادة المنازعات التى تتعلق باستقلال الدول وسيادتها أو سلامة أراضيها ؛ وذلك حرصا على إحساس الدول العربية وتمسكها بسيادتها ، كما تخول المادة الخامسة المجلس للقيام بدور الوسيط للتوفيق بين المتنازعين ، وفيما عدا المادة الخامسة لا توجد إشارة إلى وسائل أخرى للتسوية السلمية للمنازعات إلا ما نصت عليه المادة ١٩ من الميثاق العربى ، والتى تتحدث عن تعديل الميثاق وإنشاء محكمة عدل عربية .

ومما يعوق إنشاء هده المحكمة أن المادة ١٩ من الميثاق العربى ربطت بين إنشاء هذه المحكمة وبين تعديل الميثاق ذاته .

مشروع نظام أساسي لمحكمة عدل عربية[١] :

خرجت فكرة إنشاء محكمة عدل عربية إلى حيز التنفيذ بقرار مجلس الجامعة العربية فى دورته العادية "١٠٢" حيث تمت الموافقة على إنشاء محكمة عدل عربية ، علىأن يعرض مشروع نظامها الأساسى على مجلس الجامعة .

وبتاريخ ٢٢ مارس ١٩٩٥ احتفلت الجامعة العربية بيوبيلها الذهبى وعقد مجلس الجامعة العربية إجتماعاته فى دورته العادية "١٠٣" على مستوى وزراء الخارجية ، ونظرت اللجنة السياسية للجامعة مشروع محكمة العدل العربية المقترحة ووافق المجلس على طرح النظام الأساسى للمحكمة على الدول الأعضاء بالجامعة .

ونعرض فيما يلى أهم أحكام مشروع النظام الأساسى للمحكمة:[٢]

* تعتبر المحكمة الأداة القضائية والقانونية الرئيسية للجامعة .

* تتألف المحكمة من سبعة أعضاء ، ولا يجوز أن يكون بها أكثر من عضوين من رعايا دولة عربية واحدة ، وينتخبون بغض النظر عن جنسيتهم من الأشخاص ذوى الصفات الخلقية العالية من المتفرغين

---

(١) أعد هذا المشروع الأستاذ الدكتور مفيد شهاب عام ١٩٧٣ بناء على طلب الأمين العام لجامعة الدول العربية وقد تبنت لجنة الخبراء العرب لتعديل ميثاق الجامعة العربية هذا المشروع عام ١٩٨١ ، وعرضته على الدول العربية الأعضاء ، التى تداولته وأدخلت عليه عددا من التعديلات ، فى اجتماعات متتابعة للمندوبين الدائمين لمجلس الجامعة ، حتى أقرته بصورة نهائية فى عام ١٩٩٠ تمهيدا لعرضه على مجلس الجامعة العربية .

(٢) انظر أحكام هذا المشروع فى التقرير الذى أعده الأستاذ الدكتور مفيد شهاب رئيس لجنة الشئون العربية والخارجية والأمن القومى بمجلس الشورى المصرى عن موضوع "الأمن القومى العربى التجربة والرؤية المستقبلية" الملحق رقم (٦) ١٩٩١/٤/٢١ .

المشهود لهم بالكفاية فى القانون الدولى من بين أساتذة الجامعات أو من الحائزين للمؤهلات المطلوبة للتعيين فى أرفع المناصب القضائية فى بلادهم ، وينتخب أعضاء المحكمة لمدة ست سنوات ، ويتمتع أعضاء المحكمة فى مباشرة وظائفهم بالحصانات والمزايا والإعفاءات السياسية .

* يكون مقر المحكمة القاهرة على ألا يحول ذلك دون عقد المحكمة لجلساتها فى مكان آخر عندما ترى ذلك مناسبا .

* للدول الأعضاء بالجامعة وحدها الحق فى أن تكون أطرافا فى الدعاوى التى ترفع للمحكمة .

* تشمل ولاية المحكمة جميع القضايا التى يعرضها الأطراف عليها ، كما تشمل جميع المسائل المنصوص عليها بصفة خاصة فى ميثاق الجامعة ، أو فى المعاهدات والاتفاقات المعمول بها .

* تفصل المحكمة فى المنازعات التى ترفع إليها وفقا لأحكام القانون الدولى، وهى تطبق فى هذا الشأن :

(ميثاق جامعة الدول العربية – الاتفاقات الدولية الخاصة والعامة التى تشمل القواعد التى تقر بها الدول المتنازعة صراحة – العرف العربى والعرف [illegible]لى المقبول بمثابة قانون كما دل عليه التواتر – مبادئ القانون العامة التى [illegible]ها دول الجامعة العربية) .

ويجوز للمحكمة على سبيل الاستدلال أن تستأنس بأحكام المحاكم ، ومذاهب كبار علماء القانون فى مختلف الدول .

* تفصل المحكمة فى جميع المسائل بأكثرية القضاة الحاضرين ، وإذا تساوت الأصوات رجح جانب الرئيس أو القاضى الذى يقوم مقامه ، ولا

يكون للحكم قوة الإلزام إلا بالنسبة لأطرافه وفى خصوص النزاع ، ويكون الحكم نهائيا غير قابل للاستئناف .

- تفتى المحكمة فى أية مسألة قانونية بناء على طلب أى من الأجهزة الرئيسية للجامعة ، أو المنظمات العربية المتخصصة المرخص لها بذلك ، وتصدر المحكمة فتواها فى جلسة علنية بعد أن يكون قد أخطر بذلك الأمين العام للجامعة ، والدول الأعضاء فى الجامعة ، والأجهزة والمنظمات العربية التى يعنيها الأمر مباشرة .

- يكون تعديل النظام الأساسى للمحكمة بعد أخذ رأى المحكمة وبموافقة ثلثى أعضاء مجلس جامعة الدول العربية .

ونأمل أن يحقق إنشاء جهاز المحكمة الأهداف المرجوة فى تحقيق التسوية السلمية للمنازعات العربية ، والحفاظ على الأمن القومى العربى .

المبحث الرابع
البحر الأحمر وأمن الخليج العربى

يمثل البحر الأحمر همزة وصل بين ثلاث مناطق حيوية وهى : منطقة الشرق الأوسط ، ومنطقة الخليج العربى ، ومنطقة القرن الأفريقى. وعن طريق قناة السويس فى الشمال وباب المندب فى الجنوب يتحكم البحر الأحمر فى إحدى الطرق الرئيسية للتجارة الدولية وأهمها بترول الخليج العربى الذى يمثل شريان الحياة للدول الصناعية ، وأدى ذلك إلى تشجيع القوى العظمى – أثناء الحرب الباردة – لمحاولة تحقيق مزايا استراتيجية فى المنطقة فى نطاق صراعها التقليدى ومساندتها لبعض الأنظمة الإقليمية .

ويعتبر أمن البحر الأحمر مسئولية عربية بالدرجة الأولى . وبالرغم من أن إسرائيل تطل عليه بشريط ضيق عند إيلات على خليج العقبة ، إلا أنه يعتبر بحيرة عربية ، ذلك أن ٩٠٪ من الدول المطلة عليه دول عربية وهى:

(مصر – الأردن – المملكة العربية السعودية – السودان – اليمن – جيبوتى – الصومال) .

والجدير بالذكر أن جميع المسطحات المائية المكونة للبحر الأحمر تعتبر مناطق اقتصادية خالصة ، لأن أقصى اتساع للبحر الأحمر حوالى ١٠٠ ميل بحرى أو يزيد على ذلك قليلا ، ولذا فإن البحر الأحمر يعتبر بأكمله منطقة اقتصادية خالصة ، وليس فيه أعالى بحار .

وحرية الملاحة الدولية مكفولة تماما فى البحر الأحمر ، وسمحت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار للدول الشاطئية بسلطة حماية بيئتها البحرية فى المنطقة الاقتصادية الخالصة ، وتصاعدت أهمية البحر الأحمر ، وتعاظم

دوره الاستراتيجى عالميا بعد التوسع الكبير فى استخدام خطوط الأنابيب فى نقل النفط من منابع الظهران والكويت والعراق عبر شبه الجزيرة العربية إلى مصباته عند ميناء ينبع السعودى على الساحل الشرقى للبحر الأحمر .

وقد تعرضت الخطوط البحرية فى البحر الأحمر لمخاطر الألغام البحرية أثناء الحرب العراقية الإيرانية(١) ، وتكاتفت الجهود الدولية للقضاء على هذا الخطر ، وتطهير البحر من الألغام ، ويؤكد ذلك مدى أهمية البحر الأحمر وتأثيره على النظام الإقليمى والعالمى .

إسرائيل وأمن البحر الأحمر :

تسعى إسرائيل منذ نشأتها إلى وضع استراتيجية خاصة بالبحر الأحمر تهدف إلى التقليل من قيمة السيطرة العربية على سواحل البحر الأحمر ، وعلى المداخل الشمالية والجنوبية لهذا البحر ، وذلك بهدف فتح طريق الاتصال الخارجى لها بدول العالم وخاصة الدول الأفريقية والأسيوية.

ويعد خليج العقبة المدخل الشمالى إلى البحر الأحمر ، والممر المائى الرئيسى لإسرائيل الذى يمنحها منفذا إلى الدول التى تستورد منها احتياجاتها النفطية ، وكذا مخرجها إلى الأسواق الخارجية التى تتعامل معها ، لذا فقد

---

(١) بتاريخ ١٩٨٤/٧/٩ فوجئت سفينة سوفيتية فى مياه البحر الأحمر فى طريقها إلى خليج السويس بانفجار "مكتوم" يدوى بالقرب منها ، هز جسم السفينة وحطم بعض زجاج نوافذها ، وأحدث عطلا بأجهزة اللاسلكى بها ، وبعد ١٨ يوما من هذا الحادث شهد خليج السويس ثلاث انفجارات مشابهة بالقرب من مناطق رأس سدر ورأس شقير وأبو درنة بنفس الطريقة وهى حدوث انفجار مكتوم فى قلب المياه يزلزل السفن ولا يظهر أية آثار مصاحبة له ، ثم وقعت انفجارات أخرى بالقرب من رأس شقير كما وقعت انفجارات لم تنشرها أجهزة الإعلام فى بوغاز باب المندب فى أقصى جنوب البحر الأحمر إلا أن أعنف الانفجارات وأكثرها إضرارا بالسفن وقع فى نفس المنطقة فى حدود المياه الإقليمية للمملكة العربية السعودية وكادت تغرق بسببه سفينة "ليبيرية" ، وكانت تجمع هذه الانفجارات كلها ملامح عامة حيث أنها كانت كلها من نوع شديد التدمير ، إلا أن السفن التى تعرضت لها لم تحدث فيها خسائر فى الأرواح أو أية أضرار . وقد رجحت المصادر العسكرية فى ذلك الوقت بأن هذه الانفجارات قد حدثت بسبب إلقاء عدد غير معروف من الألغام البحرية فى قاع البحر الأحمر فى منطقتين الأولى بالقرب من باب المندب ، والثانية : فى خليج السويس ، وهذه الألغام كانت ساكنة فى قاع البحر إلا إنها تتحرك عند مرور جسم فوقها وتنجذب إليها وتصطدم بها ويقع الانفجار .

قامت إسرائيل باحتلال جزء من ساحل خليج العقبة يشمل قرية "أم رشراش وأنشأت فى هذا الجزء ميناء إيلات ، بهدف إثبات وجودها الفعلى على خليج العقبة ، واستخدمت الميناء فى استقبال وارداتها من النفط الخام الذى يصل من أفريقيا وآسيا ، ثم ينقل عبر خط أنابيب النفط الذى أنشأته بين ميناء إيلات ومعامل التكرير فى حيفا ، كما أقامت إسرائيل خط أنابيب النفط الذى يصل بين إيلات على خليج العقبة ، وبين ميناء "عسقلان" على البحر الأبيض المتوسط ، ويبلغ طوله ٢٤٠ ، كم وبذلك أصبح لميناء إيلات أهميته الاقتصادية بالنسبة لإسرائيل .

أثر استقلال أريتريا على أمن البحر الأحمر :

حققت أريتريا استقلالها فى مايو ١٩٩٣ بعد أن وافق شعبها فى استفتاء عام بنسبة ٩٩,٨٪ على هذا الاستقلال ، تحت إشراف مراقبين دوليين من منظمة الأمم المتحدة والجامعة العربية ، ومنظمة الوحدة الأفريقية، وأصبحت العضو رقم ١٨٢ فى الأمم المتحدة ، والعضو رقم ٥٣ فى منظمة الوحدة الأفريقية ، واتخذت مدينة أسمرة عاصمة لها .

وتطل أريتريا على البحر الأحمر وتقع فى شرق أفريقيا ، ويطل طرفها الجنوبى على المدخل الجنوبى للبحر الأحمر عند باب المندب ، وتمتد سواحلها لمسافة ١٠٨٠ كم بين ساحلى السودان شمالا وجيبوتى جنوبا .

وتعتبر أريتريا النافذة البحرية لأثيوبيا بعد أن تحولت أثيوبيا إلى دولة داخلية محرومة من السواحل البحرية والموانى ، ووقعت أريتريا اتفاقا مع أثيوبيا فى يناير ١٩٩٢ اعتبرت فيه ميناء "عصب" ميناء حرا يسمح لأثيوبيا باستخدامه على أساس حرية التجارة مع التمتع بالإعفاء من الرسوم الجمركية بين البلدين .

وتجمع الحضارة الأريترية بين الأفريقية والعربية والإسلامية ، ولذا فإن المجموعة العربية تعتبر أكثر المجموعات الدولية قربا من الشعب الأريترى .

والوضع الاستراتيجى لأريتريا يمكنها من التأثير المباشر على أمن البحر الأحمر ، وبالتالى على الأمن القومى العربى ، باعتبار أن البحر الأحمر فى معظمه عربيا .

ولذا فإن الدور الأريترى فى قمع أى تهديد موجه إلى منطقة جنوب البحر الأحمر ومضيق باب المندب يمثل أهمية حيوية للدول العربية المطلة على البحر الأحمر ، والمطلة كذلك على الخليج نظرا لوجود علاقة وثيقة بين أمن الخليج وأمن البحر الأحمر .

وتقوم إسرائيل بنشاط كبير من أجل قيام علاقات متميزة ووثيقة مع أريتريا على أمل أن تصبح هذه العلاقات بديلا عن العربية ، ويتطلب ذلك أن تقوم الدول العربية المعنية وخاصة جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية بالاهتمام باحتياجات الشعب الأريترى فى هذه المرحلة فى شتى المجالات .

ونرى أهمية الجزر المنتشرة فى جنوب البحر الأحمر خاصة الجزر الأريترية التى تصلح مواقع استراتيجية للسيطرة على جنوب البحر الأحمر وباب المندب ، شأنها فى ذلك شأن الموانى الرئيسية الموجودة فى المنطقة ، وأهمها مصوع وعصب وجيبوتى وبربرة .

ويتطلب الأمر تشكيل لجنة مشتركة من الدول المطلة على البحر الأحمر تضع الأسس والقواعد لتنمية هذه الجزر ، وجعلها آهلة بالسكان بما يكفل الاستفادة منها وتأمينها بما يتمشى مع الأمن القومى العربى .

ولما كان البحر الأحمر يمثل إحدى حلقات الحزام الجيوبوليتيكى الذى ينظم منطقة الخليج وبحر العرب والبحر الأحمر ، فإن أمن الخليج العربى يتطلب وضع استراتيجية عربية واضحة تشارك فيها الدول العربية المطلة على البحر الأحمر ، كما تشارك فيها دول الخليج من أجل الحفاظ على أمن المنطقة ، حيث أصبحت منطقة البحر الأحمر تشكل مع منطقة الخليج كيانا واحدا يؤثر فى الأمن الإقليمى للمنطقة .

ولذا نرى أهمية الدور الذى تؤديه المملكة العربية السعودية للربط بين الخليج العربى والبحر الأحمر لتوسطها الجغرافى فيما بينهما .

وقد سبق أن أجريت محادثات عسكرية بين جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية فى النصف الثانى من عام ١٩٩٣ بهدف تأمين حوض البحر الأحمر ، ويعنى ذلك تقديم دعم مباشر للحفاظ على أمن منطقة الخليج العربية .

<u>النزاع بين اليمن وأريتريا على جزر حنيش :</u>

نفذت أريتريا فى ١٩ ديسمبر ١٩٩٥ هجوما خاطفا على جزيرة حنيش الكبرى – يتردد أنه بدعم من إسرائيل – وأسفر عن احتلال الجزيرة وأسر الحامية اليمنية العسكرية فيها . .

والجدير بالذكر أن أرخبيل حنيش يعتبر المدخل الجنوبى للبحر الأحمر ، ويتكون من ثلاث جزر رئيسية هى : جزيرة جبل زقر ١٢٢ كم٢، وجزيرة حنيش الكبرى ٦٨ كم٢ ، وجزيرة حنيش الصغرى ٢٥كم٢ ، ومجموعة من الجزر الصغيرة التابعة لهم .

والصراع الذى تفجر بين أريتريا واليمن بشأن جزيرة حنيش الكبرى يعتبر صراعا استراتيجيا يهدف إلى التحكم فى باب المندب ، أو باب "الدموع" كما كان يسميه القراصنة القدامى – فالمتحكم فى باب المندب هى جزيرة

ميون او بريم ، وهى على بعد ميل ونصف ميل من الساحل اليمنى ، والجزيرة تقسم باب المندب إلى مجريين وهما المضيق الصغير الصالح لمرور السفن الذى يفصل الجزيرة عن الساحل العربى وعرضه ٣ كم ، والمضيق الكبير وعرضه ٢١ كيلو مترات وهو غير صالح للملاحة لوجود مجموعة من الجزر البركانية الصغيرة ، ولا تزيد مساحة الجزيرة على خمسة أميال مربعة وبها مدينة ميون المهجورة ، وعلى أعلى قمة الجزيرة يوجد أضخم منار فى البحر الأحمر يرشد السفن المارة فى المضيق، وجزيرة حنيش الكبرى قريبة من خطوط مرور السفن ، وارتفاعها الكبير يجعلها تتحكم فى مرور السفن فى البحر الأحمر .

وعزز اليمن موقفه السياسى بالعديد من الأسانيد أهمها سيادة اليمن الثابتة على الجزر تاريخيا ، ووقوعها ضمن نطاق المياه الإقليمية اليمنية ، ويعلل اليمن الوجود الأريترى فى الماضى فى جزيرة حنيش الكبرى بأنه كان نتيجة الدعم اليمنى للثورة الأريترية ، واستخدام الأريتريين هذه الجزر للانطلاق منها .

وأصدرت الجامعة العربية تقريرا تعرض إلى تاريخ الجزيرة وأثبت سيادة اليمن عليها منذ أن كانت جزءا من لواء صنعاء إبان الحكم العثمانى ، وأشار التقرير إلى تناوب القوى الاستعمارية منذ القرن الـ ١٦ كالبرتغاليين والفرنسيين على احتلالها حتى دانت لبريطانيا التى احتلتها منذ عام ١٨٥٨ حين سيطرت على عدن للمحافظة على طريق الهند ، وحين أنهت بريطانيا احتلالها للجنوب العربى سلمت الجزيرة إلى حكومة اليمن الديمقراطى عام ١٩٦٧ ، ومنذ ذلك التاريخ وهى تحت السيادة اليمنية ، وفى الوقت نفسه أكد التقرير حرص الجامعة على سيادة اليمن على جزيرتى حنيش الكبرى والصغرى .

واستدعت الأزمة اليمنية - الأريترية حول أرخبيل حنيش مجموعة من الوساطات الدولية التى بدأتها أثيوبيا ومصر ثم فرنسا .

اتفاق مبادئ التحكيم :

توصلت الوساطة الفرنسية لتسوية هذا النزاع إلى توقيع وزيرا خارجية اليمن وأريتريا فى باريس بتاريخ ١٩٩٦/٥/٢١ "اتفاق مبادئ التحكيم" بين الدولتين يقضى بتشكيل هيئة تحكيم دولية لتسوية النزاع القائم بينهما على جزر حنيش وذلك فى أعقاب هذه الوساطة ، وشهد على توقيع هذا الاتفاق وزراء خارجية كل من فرنسا ومصر وأثيوبيا بصفتهم شهودا ، وبحضور ممثلا عن الأمين العام للأمم المتحدة .

وينص اتفاق مبادئ التحكيم بين اليمن وأريتريا على الأحكام الرئيسية التالية :(١)

* يتخلى الطرفان عن اللجوء إلى القوة ضد بعضهما بعضا ، ويقرران الوصول إلى تسوية سلمية لنزاعهما فى شأن المسائل التى تخص السيادة الإقليمية ورسم الحدود البحرية .

* يقرر الطرفان إنشاء محكمة تحكيم طبقا لاتفاق التحكيم الذى سيتفقان عليه بموجب أحكام هذا الاتفاق .

* يطلب الطرفان من المحكمة أن تصدر حكما طبقا للقانون الدولى وعلى مرحلتين :

أ- المرحلة الأولى : حول تحديد مجال النزاع بين أريتريا واليمن على أساس مواقف الطرفين .

---

(١) راجع : جريدة الحياة اللندنية - بتاريخ ١٩٩٦/٥/٢٢

ب- المرحلة الثانية حول مسائل تخص السيادة الإقليمية ورسم الحدود البحرية .

* يلتزم الطرفان باحترام قرار المحكمة .

* يمتنع كل من الطرفين عن أى نشاط أو تحرك عسكرى ضد الطرف الآخر، ويظل هذا التعهد سارى المفعول حتى تنفيذ القرار النهائى لمحكمة التحكيم .

* تتألف محكمة التحكيم من خمسة حكام ، يختار كل من الطرفين حكمين ويختار الخامس الحكام الأربعة الذين اختارهم الطرفان ، وإن لم يتوصل الحكام الأربعة إلى اتفاق يتم اختيار الحكم الخامس من قبل رئيس محكمة العدل الدولية .

* وفيما يتعلق بمسائل السيادة الإقليمية فإن المحكمة تبت فيها طبقا لمبادئ القانون الدولى وقواعده ، وممارسته القابلة للتطبيق فى هذا الميدان ، وكذلك بنوع خاص على أساس الحجج التاريخية .

* وفيما يتعلق برسم الحدود البحرية تفصل المحكمة مع الأخذ فى الاعتبار الرأى الذى تكون بنته حول مسائل السيادة الإقليمية ، وكذلك معاهدة الأمم المتحدة حول قانون البحار وكل العوامل ذات الصلة بالموضوع . ويحق للمحكمة استشارة الخبراء الذين ترتأيهم .

* يجتمع ممثلو الطرفين فى باريس فى أقرب فرصة ممكنة ، وذلك من أجل صوغ الاتفاق المنشئ لمحكمة التحكيم ، ويحدد هذا التفاق وكالة المحكمة وكذلك بصورة خاصة أساليب عملها وقواعد إجراءاتها .

* إن لم يتوصل الطرفان إلى اتفاق قبل ١٩٩٦/١٠/١٥ عليهما اللجؤ إلى رئيس محكمة العدل الدولية ، والطلب منه بتكليف واحد من حكام تلك

المحكمة ليقوم خلال مهلة ٣٠ يوما بإعداد اتفاق ملزم للطرفين ينشئ محكمة التحكيم .

* يوكل الطرفان إلى حكومة الجمهورية الفرنسية مسألة تقديم مساهمتها في إعداد الاتفاق الذى ينشئ محكمة التحكيم ، وبنوع خاص اقتراح تاريخ أول اجتماع ، ومراقبة أى شكل من أشكال النشاط أو التحرك العسكرى طبقا للترتيبات الفنية التى يجب على فرنسا والطرفين أن تتفق عليها فى أسرع وقت ممكن .

* وتوضح الترتيبات الرامية إلى إعداد آلية مراقبة تقترحها فرنسا والتى تهدف إلى تجنب التوتر – مجال المراقبة وطرقها ، وبنوع خاص ممارسة فرنسا حرية التحليق والملاحة وكل التسهيلات الأخرى متى اقتضت الحاجة ، ويصبح هذا الاتفاق سارى المفعول من حين التوقيع عليه من قبل حكومة دولة أريتريا وحكومة الجمهورية اليمنية .

* تودع نسخة من هذا الاتفاق لدى الأمين العام للأمم المتحدة الذى يطلع مجلس الأمن عليه ، ولدى الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية ، وكذلك الأمين العام لجامعة الدول العربية .

* ويودع الاتفاق المنشئ لمحكمة التحكيم ، وكذلك قرار التحكيم بالشروط نفسها [١] .

---

(١) أثيرت أزمة فى العاشر من شهر أغسطس ١٩٩٦ بسبب احتلال القوات الاريترية جزيرة حنيش الصغرى ، وانسحبت هذه القوات من الجزيرة فى يوم ٢٧ من نفس الشهر ، بعد ضغوط دولية خاصة من الأمم المتحدة وفرنسا .

المبحث الخامس
السعي إلى جعل منطقة الشرق الأوسط
خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل

ينص "إعلان دمشق" الذى وقعته دول الخليج العربية مع مصر وسوريا فى ٦ مارس ١٩٩١ ، على أن تسعى الأطراف المشاركة إلى جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل[1] خاصة الأسلحة النووية ، وتعمل على تحقيق ذلك من خلال الأجهزة الدولية المعنية.

وفى الدورة الـ ١٦ لاجتماعات المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية التى انعقدت بمسقط فى سلطنة عمان فى شهر ديسمبر ١٩٩٥

---

(١) تشمل أسلحة الدمار الشامل : الأسلحة النووية بأنواعها "الذرية والهيدروجينية ، والنيترونية ، والأسلحة الكيماوية أو الغازات الحربية بأنواعها من غازات سامه قاتلة أو غازات شل القدرة أو الغازات المزعجة"، إضافه إلى الأسلحة البيولوجية أو البكتريولوجية بأنواعها" سواء البكتريا أو الفيروسات أو الفطريات أو سموم الميكروبات وغيرها" . والجدير بالذكر أن مصر وإيران دعتا عام ١٩٧٤ من خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط ، وصدر القرار رقم ٣٢٦٣ بتاريخ ١٩٧٤/١٢/٩ يدعو كافة الأطراف المعنية فى المنطقة إلى الإعلان عن عزمها على الامتناع على أساس متبادل عن إنتاج أو حيازة أسلحة نووية ، وإلى الانضمام إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ، وقد صدر القرار بأغلبية ١٢٨ صوت وامتناع كل من إسرائيل وبورما عن التصويت . واعتبارا من الدورة ٣٥ لعام ١٩٨٠ أصدرت الجمعية العامة قراراتها فى هذا الشأن بتوافق الآراء (بدون تصويت) ، وبعد اعتماد القرار عام ١٩٨٠ أعربت إسرائيل عن ضرورة أن يتم إنشاء المنطقة المذكورة عن طريق التفاوض الحر المباشر من جميع الأطراف المعنية ، بحيث تضمن كل دولة فى المنطقة التزام الأطراف الأخرى . وفى عام ١٩٨٨ طلبت الجمعية العامة من السكرتير العام للأمم المتحدة بناء على اقتراح مصر – إجراء دراسة حول الإجراءات الفعالة والقابلة للتحقيق لتسهيل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط ، وخلصت الدراسة إلى أنه يجب التوصل أولا إلى نمط من علاقات الأمن السلمية على الصعيد الإقليمي وترتيبات ملزمة ؛ حتى يمكن القضاء على التهديدات النووية على نحو فعال ودائم . وفى أبريل ١٩٩٠ تقدم الرئيس المصرى حسني مبارك بمبادرة حول إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل كما صدر قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ فى أعقاب قيام العراق بغزو الكويت ، وتناول القرار الإجراءات التنفيذية لتجريد العراق من أسلحة الدمار الشامل ، ودعى القرار الدول الأعضاء للالتزام بعدة مبادئ منها : أهمية انضمام جميع دول المنطقة إلى معاهدة منع تطوير وإنتاج وتخزين الأسلحة البيولوجية والسامة .

راجع : المستشار نبيل فهمى والمستشار د . محمود كارم : "المشروعات والأفكار المطروحة بخصوص التعاون الإقليمى فى مجال الأمن ، والحد من التسلح ونزع السلاح" . مجلة السياسة الدولية : عدد ١١٥ يناير ١٩٩٤ ملف العدد : الشرق الأوسط بعد السلام .

دعى المجلس إلى جعل منطقة الشرق الأوسط بما فيها منطقة الخليج ، منطقة خالية من كل أنواع أسلحة الدمار الشامل ، وأكد أهمية اعتبار عملية إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية خطوة نحو إخلاء المنطقة بأثرها من هذه الأسلحة المدمرة تمشيا مع نص وروح قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ ، ودعى المؤتمر إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة للعمل على منع انتشار التكنولوجيا المتعلقة ببحوث أسلحة الدمار الشامل ، وإنتاجها فى منطقة الخليج ، والسعى لتعزيز نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية وزيادة فعاليته .

والجدير بالذكر أن انضمام معظم الدول العربية إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ، وعدم انضمام إسرائيل إليها – أدى إلى انفراد إسرائيل بامتلاك ترسانة نووية بالغة الضخامة والخطورة ، بالرغم من التزام الدول النووية وفقا لأحكام المادة السادسة من المعاهدة بمنع انتشار الأسلحة النووية ، وكان من أثر ذلك حدوث اختلال فى التوازن الإستراتيجى فى المنطقة العربية لصالح إسرائيل .

وترغب الدول العربية أن تضع قضية السلاح النووى الإسرائيلى على رأس قائمة الموضوعات التى تتناولها "المحادثات الدولية متعددة الأطراف" الخاصة بالأمن الإقليمى والسيطرة على التسلح فى الشرق الأوسط، وتصر إسرائيل على مناقشة القضية النووية الإسرائيلية بعد التوصل إلى حلول القضايا الأخرى المتصله بضبط التسلح .

وتحرص إسرائيل على تطوير برامجها النووية ، وعلى منع أية دولة عربية أو إسلامية من امتلاك قدرة نووية ، وقررت أن تدمر أى مفاعل نووى يمكن أن يتيح لهذه الدول فرصة امتلاك السلاح النووى ، مثلما دمرت المفاعل النووى العراقى فى يونية ١٩٨١ .

وتقدر المصادر الغربية حجم الترسانة النووية الإسرائيلية بما يتراوح بين مائة ومائتين رأس نووى ، ويكفى هذا العدد لتدمير ما يزيد على مائة

وخمسين هدفا من الأهداف الاستراتيجية فى الدول العربية ما بين مدينة كبيرة أو تجمع صناعى .

ومع دخول إسرائيل فى عملية السلام مع الدول العربية فإنه لا يمكن أن تتجاهل الدول العربية وجود الترسانة النووية الاستراتيجية ، لذا فقد تقدمت مصر إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية يوم ١٨ أغسطس ١٩٩٢ بمذكرة تدعو إلى ضرورة تنسيق المواقف العربية تجاه أسلحة الدمار الشامل، وتحريك الجهود الرامية إلى إخلاء الشرق الأوسط منها . ودرس مجلس الجامعة هذه المذكرة فى دور انعقاده الثامن والتسعين ، وأصدر قرارا يوم ١٣ سبتمبر ١٩٩٢ يؤيد فيه إخلاء منطقة الشرق الأوسط من كل أسلحة الدمار الشامل ، ويبدى فيه استعداد الدول العربية للتعامل مع اتفاقية حظر الأسلحة الكيماوية[١] "CWC" بقدر ما تستجيب إسرائيل مع المطلب الدولى فى الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية .

كما شكلت لجنة فنية وضعت مشروع الاتفاقية الخاصة بجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من كل أسلحة الدمار الشامل النووية والكيماوية والبيولوجية[٢] .

---

(١) بتاريخ ١٩٩٣/١/١٣ عقد مؤتمر باريس للتوقيع على معاهدة حظر وتصنيع وحيازة واستخدام الأسلحة الكيماوية ، وكان الدافع وراء عقد هذا المؤتمر هو استخدام العراق للأسلحة الكيماوية ضد القرى المدنية الكردية ، وكذلك تهديد العراق باستخدام هذه الأسلحة أثناء حرب الخليج لتحرير الكويت . واقترح شيمون بيريز الذى حضر المؤتمر للتوقيع على هذه المعاهدة – إقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ولكن بعد تحقيق السلام فى منطقة الشرق الأوسط . وكانت إسرائيل تسعى لتجريد العرب من السلاح الذى تظن أنه قد يهددها ، فى حين تظل هى تمتلك ترسانة السلاح النووى . وقد امتنعت مصر عن التوقيع على هذه المعاهدة حتى يدرك المجتمع ضرورة اعتماد اتفاقية شاملة لمنع استخدام أسلحة الدمار فى المنطقة وليس الأسلحة الكيماوية فقط .

(٢) تكفلت بوضع مشروع الاتفاقية لجنة من مصر وبعض الدول العربية بالاشتراك مع الأمانة العامة للجامعة ، وأوصت اللجنة بأن تقوم كل دولة بتقديم تعريفها لمصطلح "منطقة الشرق الأوسط" إلى الأمانة العامة ، على أن يتم إرفاق ملاحظاتها بمشروع الاتفاقية ، وتمهيدا لعرضها على مجلس الجامعة . كما أوضحت اللجنة بأن تقوم الدول الأعضاء بموافاة الأمانة بتصوراتها حول سريان المعاهدة والفترة الواجبة لمراجعتها .

ويعتبر هذا المشروع أول مشروع متكامل لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل فى أى مكان فى العالم ، حيث توجد فقط مناطق خالية من الأسلحة النووية مثل : الاتفاقية الخاصة بأمريكا الجنوبية ، والاتفاقية الخاصة بإنشاء منطقة منزوعة السلاح النووى فى جنوب المحيط الهادى . كما أن هذا المشروع يتجاوز النطاق العربى ليشمل النطاق الشرق أوسطى .

إسرائيل ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT)

بدأ سريان معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية فى ٥ مارس ١٩٧٠، وبلغ عدد الدول الأطراف فى المعاهدة ١٧١ دولة ، منهم خمس دول حائزة للسلاح النووى بعد انضمام الصين وفرنسا إلى المعاهدة مؤخرا .

ووصل عدد الدول العربية الأطراف فى المعاهدة ١٧ دولة[١] ، ولم توقع إسرائيل على هذه المعاهدة ، وتتكون المعاهدة[٢] من ديباجة وإحدى عشرة مادة . وأطراف المعاهدة هى : الدول الخمس الحائزة للسلاح النووى ، والدول غير الحائزة للسلاح النووى ، ولكل من المجموعتين تعهدات والتزامات مختلفة .

وتتعهد الدول غير النووية بعدم قبول أو نقل لأسلحة نووية ، أو أجهزة متفجرات نووية أخرى ، كما تتعهد بألا تصنع أسلحة نووية ، وبألا تقتنيها أو تتلقى أى مساعدة من أجل صنع هذه الأسلحة . وتخضع هذه التعهدات للرقابة من خلال نظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية .

---

(١) الدول العربية الخليجية التى انضمت إلى المعاهدة هى : المملكة العربية السعودية - الكويت - قطر - البحرين ، ولم تنضم إليها كل من دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان ؛ بسبب قدرات الأسلحة النووية الإسرائيلية . كما انضمت إلى هذه المعاهدة الدول العربية الآتية : الأردن - تونس - السودان - سوريا - الصومال - العراق - لبنان - مصر - المغرب - موريتانيا - اليمن - وأعلنت الجزائر أنها تعتزم الانضمام إليها ولكن لم يتم اتخاذ أى إجراء .

(٢) راجع : "مؤتمر التمديد والمراجعة لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية" مجلة السياسة الدولية ، عدد ١٢٠ ، "قسم خاص" - القاهرة أبريل ١٩٩٥ .

وانظر : مراد إبراهيم الدسوقى "مشكلات تجديد معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية" - التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٤ - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام - القاهرة ١٩٩٥ .

وتتعهد الدول النووية بعدم نقل أو تسليم - إلى اى مستلم (سواء اكان طرفا أم غير طرف) - أى أسلحة أو متفجرات نووية ، وألا تقوم بمساعدة أو تشجيع أى دولة غير نووية على صنع أسلحة أو أجهزة متفجرات نووية، إلا أن هذه الالتزامات لا تخضع لأية رقابة .

كما تتعهد الدول النووية وفقا لنص المادة السادسة من المعاهدة بوقف سباق التسلح النووى ، وبنزع السلاح النووى ، إلا أن المعاهدة لم تتضمن أى آلية ، أو أى تدابير فعالة لتنفيذ ذلك .

وتنص المادة العاشرة من المعاهدة على أنه بعد خمس وعشرين سنة من نفاذ المعاهدة يعقد مؤتمر للبت فى استمرار نفاذ المعاهدة إلى أجل غير مسمى ، أو تمديدها لفترة أو فترات إضافية محددة . ويتخذ هذا القرار بأغلبية الأطراف فى المعاهدة .

وتطبيقا لنص المادة العاشرة من هذه المعاهدة ، انعقد مؤتمر فى مدينة نيويورك بدأ يوم ١٧ أبريل ، وانتهى يوم ١٢ مايو ١٩٩٥ ، حضره الدول الأعضاء فى هذه المعاهدة ، وقررت الأغلبية المد اللا نهائى للمعاهدة، ولم تنضم جمهورية مصر العربية إلى هذه الأغلبية .

ولأول مرة يصدر المؤتمر قرارا عن الشرق الأوسط تتبناه الدول الثلاث الكبرى : أمريكا وروسيا وبريطانيا ، وهى الدول الثلاث المودع لديها المعاهدة بحكم مسؤولياتها عن نظام منع الانتشار النووى ، ودعا القرار جميع دول الشرق الأوسط غير الموقعة على هذه المعاهدة دون استثناء للانضمام إلى تلك المعاهدة ، ووضع منشآتها[1] تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة

---

(١) أذاع التلفزيون الإسرائيلى خلال شهر مارس ١٩٩٦ حديثا حول انتهاء العمر الافتراضى لمفاعل ديمونة النووى ، واحتمالات تسرب إشعاعات منه أو من النفايات النووية المدفونة بجواره ، مما أثار مخاوف الدول العربية المجاورة لإسرائيل وفى مقدمتها جمهورية مصر العربية ، التى يبعد مفاعل ديمونة عن حدودها بحوالى ٧٠كم ، الأمر الذى أدى بالحكومة المصرية إلى اتخاذ إجراءات مكثفة لمراقبة الوضع على حدودها مع إسرائيل .

الذرية، بذلك يكون قد تم الاستجابة لمشروع القرار الذى قدمته الدول العربية الإسلامية ، والذى يدعو إلى إقامة منطقة منزوعة السلاح فى الشرق الأوسط، وفى الوقت ذاته يوجه النداء إلى إسرائيل للانضمام إلى المعاهدة دون أن يرد اسمها صراحة كما اشترطت الولايات المتحدة الأمريكية .

وتعلل إسرائيل بعدم توقيعها على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بأن الشرق الأوسط لايزال منطقة غير مستقرة ، والعداء العربى المحيط بإسرائيل يجعلها وحدها معرضة للخطر ، وتشكل القدرة النووية الإسرائيلية القوة الرادعة[1] والضمان الوحيد فى يدها .

وتبعا لذلك فإن ضبط التسلح يرتبط ارتباطا وثيقا بعملية السلام ، كما تردد إسرائيل بأنها مستعدة لقبول تفتيش دولى بمجرد التوقيع على اتفاقية السلام مع جميع دول المنطقة ، والاتفاق على إخلائها من الأسلحة الذرية وأسلحة الدمار الشامل .

ويرى البعض[2] أن السعى إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل يتطلب فترة زمنية طويلة بسبب عناد إسرائيل ، ويعنى ذلك استمرار تهديد الأمن القومى العربى فى ظل توقعات تنامى أسلحة الدمار

---

(١) أعلنت إسرائيل فى شهر أبريل ١٩٩٥ فى خضم الجدل المثار حول معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية – عن إطلاق قمر صناعى للتجسس "أوفيك ٣" تدخل سوريا والعراق وإيران ومصر فى مجاله ، ويدعم ذلك قدرة إسرائيل فى المجال الفضائى لصالح ما يعرف بشبكة الدفاع بالصواريخ التى بدأت إسرائيل فى إقامتها بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية منذ عدة سنوات ، وقد تم تطوير هذا القمر على أساس القمرين السابقين : "أوفيك ١" الذى أطلق عام ١٩٨٨ واحترق فى الفضاء ، و "أوفيك ٢" الذى أطلق فى ٢ أبريل ١٩٩٠ بعد يوم واحد من تهديد الرئيس العراقى بأنه سوف يمطر إسرائيل بالأسلحة الكيماوية فى حالة قيام إسرائيل بمهاجمته – ويستكمل "أوفيك ٣" دورته حول الكرة الأرضية من الشرق إلى الغرب كل حوالى تسعين دقيقة فى مدار بزاوية ميل مقدارها ٣٧ درجة ، ويعمل على ارتفاعات تصل إلى ما بين ٣٠٠ – ٧٠٠ كيلو متر فوق الكرة الأرضية . وقدر وزن القمر فى وقت الإطلاق بقرابة ٢٢٥ كيلو جرام، ويشمل الوقود وعمر القمر سنة واحدة على الأقل .
انظر : مختارات إسرائيلية – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام القاهرة : العدد الخامس – مايو ١٩٩٥ "أوفيك–٣" قمة التطور التكنولوجى (أليكس دورون معاريف : ١٩٩٥/٤/٦) .

(٢) راجع : د . زكريا حسين : الترسانة النووية الإسرائيلية – التهديد والمواجهة . كراسات استراتيجية مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام القاهرة – عدد أبريل ١٩٩٥ .

الشامل الإسرائيلية ، الأمر الذى يستلزم معه حرص الدول العربية على امتلاك أسلحة ردع تقليدية ، وقوة ردع عربية تدعم جهود التوصل إلى الهدف المنشود بإخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل[1] .

---

(١) وقعت ٤٢ دولة أفريقية فى مؤتمر تاريخى عقد بالقاهرة يوم ١١ أبريل ١٩٩٦ على معاهدة "أفريقيا منطقة خالية من السلاح النووى" (معاهدة بليندابا – وهى اسم الموقع الذى كان يوجد به مركز الأبحاث النووية لجنوب أفريقيا إبان فترة الحكم العنصرى) – وفور انتهاء مراسم التوقيع أصدرت الدول الأفريقية الموقعة "إعلان القاهرة" الذى دعا إلى التصديق على هذه المعاهدة فى أقرب وقت ممكن ، وناشد الإعلان الدول الحائزة للأسلحة النووية ، والدول المعنية الأخرى إلى التوقيع والتصديق على البروتوكالات الملحقة بالمعاهدة ، ودعا الإعلان إلى إقامة مناطق مماثلة منزوعة السلاح النووى ، خاصة تلك التى يسودها التوتر مثل الشرق الأوسط ، وأشار الإعلان إلى أن الدورة الأولى لمؤتمر الدول الأطراف فى المعاهدة ستنعقد فى موعد أقصاه عام واحد من تاريخ دخول المعاهدة حيز التنفيذ ، كما اتفقت الدول الموقعة على إنشاء مقر اللجنة الأفريقية للطاقة النووية فى جنوب أفريقيا .

وبتوقيع اتفاقية "بليندابا" تصبح القارة الإفريقية رابع منطقة فى العالم تتفق دولها عن اقتناع تام على إخلائها من الأسلحة النووية ، وهى تالية لمنطقة القارة القطبية الجنوبية ، وأمريكا اللاتينية ، وجنوب شرق آسيا.

الفصل السابع

العلاقات مع دول الجوار غير العربية

تمهيد :

ينبغى أن تكون لدول الخليج العربية استراتيجية سياسية متكاملة فى كيفية التعامل مع دول الجوار غير العربية وهى : إيران وتركيا وإسرائيل .

وتمثل إيران التحدى الأساسى الذى يواجه النظام الإقليمى فى المنطقة، ويتجه هذا التحدى فى طموحات إيران لتكون "الدولة الإقليمية الكبرى" ، فضلا عن محاولات فرض نفوذها فى المنطقة خاصة بعد تأثر العراق من حرب الخليج الثانية ، واختلال ميزان القوى الإقليمى لصالح إيران .

وتنفذ إيران برامج طموحة فى المجالات العسكرية ، وتحاول فرض سيطرتها على مياه الخليج بإنشاء قواعد عسكرية ضخمة على سواحل الخليج، فضلا عن اهتمامها بالحصول على تكنولوجيا الأسلحة النووية .

وتعارض إيران بشدة وجود قوات أجنبية أو عربية فى منطقة الخليج، وتحاول تحقيق مكانة متميزة لها ضمن ترتيبات الأمن والتعاون فى منطقة الخليج .

وتركيا أتاحت لها حرب الخليج الثانية أداء دور أكثر فاعلية فى شؤون منطقة الشرق الأوسط ، وترغب تركيا فى توسيع علاقاتها الاقتصادية وتبادلها التجارى مع دول الخليج العربية ، وتهدف إلى استثمار مياه نهرى دجلة والفرات ، حيث تجمع الدراسات المتخصصة على أن منطقة الشرق الأوسط فى شح متزايد فى الموارد المائية .

ومن جهة أخرى دعمت دول الخليج العربية اتفاق المبادئ الفلسطيني–الإسرائيلي ، واشتركت في المفاوضات المتعددة الأطراف التي تمهد الطريق لتحقيق التعاون الاقتصادي مع دول الخليج العربية ، والتي وافقت على إنهاء المقاطعة غير المباشرة مع إسرائيل ؛ بهدف إغرائها على إجراء تسوية شاملة للنزاع العربي الإسرائيلي .

ونتناول دراسة هذا الفصل وفقا لما يلي :

الفرع الأول : العلاقات الإيرانية بدول الخليج العربية .

الفرع الثاني : العلاقات التركية بدول الخليج العربية .

الفرع الثالث : إسرائيل ودول الخليج العربية .

الفرع الأول

العلاقات الإيرانية بدول الخليج العربية

تمهيد :

تحتل إيران موقعا استراتيجيا على طول الخليج وشمال بحر العرب، ولها حدود تمتد ما بين "الاتحاد السوفيتى" - سابقا - والخليج ، وما بين جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط ، ومخرج إيران إلى الخليج يتكون من شواطئ طولها ٣١٨٠ كم .

وتتميز إيران بثقلها السكانى الضخم ، إذ أن عدد سكان إيران - وفقا لتعداد السكان عام ١٩٩١ - حوالى ٥٩ مليون نسمة ، بمعدل تزايد يصل إلى ٣,٦٪ ، ويزيد على ثلاثة أضعاف نظيره العراقى ، وعلى أربعة أضعاف نظيره السعودى ، وهى تتمتع بامتدادات ديموجرافية (سكانية) داخل تلك الدول ، وتتداخل مذهبيا مع أقليتها الشيعية ، وتسهم فى سد حاجاتها من الأيدى العاملة .

والحجم السكانى لإيران [١] يشتمل على ٥١٪ فرس ، ٢٥٪ أذربيجانيين، ٩٪ أكراد ، ٨٪ جرلاك ومن أصل صينى ، ١٪ بالوشى ، ٢٪ لور ، ١٪ عرب ، ٣٪ آخرين ، وفى إيران حوالى ٩٤٪ مسملين شيعة، بها ٥٪ مسلمون سنيون ، ١٪ مسيحيون زراد شتية ويهود وبهائيون . ويوجد بها عدد كبير من اللهجات : ٥٨٪ من السكان فقط يتحدثون الفارسية، ٢٦٪ يتحدثون نوعا من التركية ، ٧٪ لهجات ولغات أخرى[٢] . وتعتبر إيران

---

(١) (١) راجع : أنتونى هـ . كوردسمان "بعد العاصفة - التغيرات فى التوازن العسكرى للشرق الأوسط" - دار الهلال - القاهرة - ص ٤٢٥ .

(٢) تفرعت الشيعة إلى فروع عديدة ولم يبق من مذاهبها سوى الإمامية والزيدية والعلويين والإسماعيلية ، وتشكل الإمامية الاثنا عشرية أغلبية سكان العراق وإيران وأكبر طائفة فى لبنان ، أما الزيدية فيشكلون أكثر من ٥٠٪ من سكان اليمن ، والعلويون يتمركزون فى سوريا ، والإسماعيلية فى لبنان ، -

إحدى دول العالم النفطية الرئيسية ، رغم أن لديها أحتياطات نفطية أقل من العراق ، وأقل بكثير من المملكة العربية السعودية ، ويمثل قطاع النفط ٩٠٪ من صادرات إيران .

ونتناول الدراسة فى هذا الفرع وفقا لما يلى :

المبحث الأول : العلاقات التاريخية الإيرانية بمنطقة الخليج العربية .

المبحث الثانى : الثورة الإيرانية ودول الخليج العربية .

المبحث الثالث : احتلال إيران لجزر الإمارات العربية .

المبحث الرابع : التصور الإيرانى للأمن الإقليمى فى الخليج .

-ويشكل الإمامية الاثنا عشر نسبة من سكان دول الخيج العربية فى الكويت والبحرين وقطر والمنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية والإمارات ، وقد اعتبرت الدولة الصفوية فى إيران الشيعة مذهبا دينيا فى القرن السادس عشر .

انظر : د. محمد محمد زهرة "الأوضاع الديموجرافية فى إيران والدول العربية" ، فى كتاب عن العلاقات العربية الإيرانية - معهد البحوث والدراسات العربية - القاهرة ١٩٩٣ .

المبحث الأول

العلاقات التاريخية الإيرانية بمنطقة الخليج العربية

أ – العلاقات الفارسية العربية

اتسعت علاقات الفرس بالعرب قبل الإسلام لتشمل عرب الشام ، وعرب شبه الجزيرة العربية ، وكانت تقوم على أساس المنافع المتبادلة ، وكان الفتح العربى الإسلامى لبلاد فارس فى القرن السابع للميلاد ، وانهزم الفرس فى موقعة نهاوند سنة ٢٢ هـ (٦٤٢م) ، وأصبحت فارس بعدها ولاية من الولايات الدولية العربية ، وفى عصر الدولة الأموية كان يفضل العنصر العربى على حساب غيره من الشعوب التى دخلت فى الإسلام ، ولجأ الفرس إلى المناداة بمبدأ التشييع فى الإسلام ردا على تخلى الأمويين عن مبدأ تحقيق المساواة بين المسلمين ، كما لجأ الفرس إلى الإطاحة بالحكم الأموى الذى انتهى فى سنة ١٣٢ هـ ، ورفع العلم الأسود– شعار العباسيين – فوق دمشق، وبذلك انتهت الدولة الأموية العربية وقامت الدولة العباسية على أكتاف الفرس[١] .

وغلب النفوذ الفارسى فى العصر العباسى الأول على حساب نفوذ العرب ، ونقلت العاصمة من الشام إلى العراق[٢]

ولم يستسلم العرب أمام رجحان كفة الموالى فى العصر العباسى ، الأمر الذى أدى إلى صراع بين العرب والفرس ، وعندما خلف المعتصم أخاه المأمون فى الخلافة عام ٢١٨ هـ (٨٣٣ م) اتبع سياسة جديدة اتجهت نحو

---

(١) راجع : د. سعيد عبد الفتاح عاشور – العلاقات العربية الفارسية من الفتح الإسلامى حتى سقوط الدولة العباسية – فى كتاب العلاقات العربية الإيرانية – معهد البحوث والدراسات العربية – القاهرة ١٩٩٣ .

(٢) قارن الجاحظ بين دولتى العباسين والأمويين فقال : "دولة بنى العباس أعجمية خرسانية ، ودولة بنى مروان عربية أعرابية".

الاستعانة بالترك ، وإقصاء العرب والفرس عن المناصب القيادية فى الدوله ، ودخلت الدولة العباسية مرحلة جديدة يمكن تسميتها بمرحلة النفوذ التركى . وبعد وفاة المعتصم سنة ٢٢٧ هـ (٨٤٢م) ازداد تدخل الترك فى شؤون الحكم ، وظهر التدهور فى الحكم، وعجز الخلفاء عن مقاومتهم فى عهد الخليفة المتوكل الذى كان بداية ما يعرف فى التاريخ باسم العصر العباسى الثانى الذى اشتهر حكمه بتدخل الترك فى كافة شؤون الدولة .

ولم يستكن الفرس لما حل بهم من بطش على أيدى الترك ، فنجحوا فى سلخ أجزاء من الدولة ، واستعاد الفرس مكانتهم ، وفى عام ٤٤٧ هـ (١٠٥٥ م) قامت فتنة فى بغداد تزعمها رجل يعرف باسم "البساسيرى" وهو أحد رجال أمير الأمراء من بنى بوية ، واتصل بالخليفة المستنصر بالله الفاطمى فى مصر طالبا مساعدته فى الإطاحة بالخلافة العباسية ، وإدخال بغداد فى حوزة الخلافة الفاطمية الشيعية ، ولم يسع الخليفة القائم بأمر الله العباسى أن يستعين بأقرب قوة سنية إليه لإنقاذه ، فأرسل إلى أرطغول زعيم الأتراك السلاجقة طالبا إنقاذ الخلافة العباسية ، ونتيجة لذلك ظهر السلاجقة الترك على مسرح الأحداث ، وجاء ذلك إعلانا بزوال سيادة الفرس والعرب جميعا، وقيام الترك بحماية دولة الإسلام من الخطر الصليبى الذى ظهر فى أواخر القرن الخامس الهجرى والحادى عشر للميلاد[١] .

وفى منتصف القرن السابع الهجرى – الثالث عشر للميلاد ، اجتاح التتار إقليم الشرق الأوسط ، وأخضعوا بلاد فارس والعراق ، وسقطت بغداد فى أيديهم ، وحاول التتار انتزاع بلاد الشام ، ولكن دولة سلاطين المماليك الاتراك فى مصر تصدت للتتار ، وحالت بينهم وبين الاستيلاء على بلاد الشام .

---

(١) راجع : د . سعيد عبد الفتاح عاشور – المرجع السابق .

التوسع الفارسي في العراق

كان العراق هو المعبر المباشر المؤدى إلى شواطئ البحر الأبيض المتوسط ، وفى ذات الوقت كان العراق هو الطريق البرى الذى تسلكه القوات عبر البصرة إلى "الإحساء" إلى ما هو وراء ذلك فى اتجاه "عمان ".

ومن العوامل التى كانت تدفع بفارس إلى التوسع غربا نحو "هرمز والقطيف والبحرين والعراق وشرق الجزيرة العربية" - أنها كانت تعج بالقبائل العربية الشيعية ، وكانت هذه التجمعات فى نظر الفرس أدوات يمكن استخدامها فى تمهيد الطريق أمام السيطرة على تلك الجهات وما هو وراؤها.

وانقض "إسماعيل الصفوى" على العراق بعد سنوات قليلة من سيطرته على فارس فى عام ١٥٠٠ م ، وقام باضطهاد السنة وعملائهم ، وعمل على صبغ العراق بالصبغة الاثنى عشرية ، وكان يسعى إلى إقامة دولة شيعية كبرى لا تقل مكانة عن الدولة العثمانية فى الأناضول والبلقان ، ودولة المماليك فى مصر والشام والحجاز .

وأدرك السلطان "سليم الأول" أن مستقبل الدولة العثمانية فى خطر ، ونقل المعركة إلى فارس وأنزل بالشاه- إسماعيل الصفوى -هزيمة قاسية فى موقعة "جالديران" سنة ١٥١٤ م .

وأصبح العراق بلدا تتبادله القوى المجاورة له : "فارس الصفوية ، وتركيا العثمانية"[١] وذلك دون أن يكون له دور جوهرى فى تحديد مصيره .

وفى عام ١٦٣٩ ميلادية عقدت المعاهدة العثمانية - الفارسية التى تعتبر من أهم المعاهدات التى تناولت الحدود الفارسية - العراقية ، وأعطى

---

(١) راجع : د. عبد العزيز سليمان نوار "الصراع العثمانى الفارسى والعلاقات الفارسية العربية من العهد الصفوى حتى نشوب الحرب العالمية الأولى" - فى كتاب العلاقات العربية الإيرانية - معهد البحوث والدراسات العربية - القاهرة - ١٩٩٣ .

الصراع الفارسى – العثمانى حول العراق الفرصة لتفرض البرتغال توسعها الاستعمارى فى معظم الخليج .

التوسع الفارسى فى الخليج :

وفى بداية القرن السادس عشر فوجئ أهل الخليج بالسفن الحربية البرتغالية تحاول السيطرة على الخليج ، رغم مقاومة أهل هرمز العرب والفرس ، ومدن الساحل العربى "صحار" ومسقط ، وغيرها للعدوان البرتغالى، إلا أن التفوق الحاسم للبرتغال فرض على تلك البلاد التبعية للبرتغال فى سنة ١٥١٤ م ، وبعد هزيمة الفرس فى موقعة "جالديران" اتجه الشاه "إسماعيل الصفوى" نحو البرتغاليين ليقنعهم بالتعاون معه ضد الدولة العثمانية .

وفى عصر الشاه عباس الأول اتجه إلى التحالف مع شركة الهند الشرقية البريطانية ، ونجح فى طرد البرتغاليين من هرمز ، ووضعها الشاه تحت سيادته سنة ١٦٢٢م ، وكانت بذلك أول أرض عربية تفقد هويتها لصالح التوسع الفارسى فى الخليج(١) .

وتطلعت فارس إلى مطاردة البرتغاليين وطردهم من مسقط وصحار، إلا ان العمانيين بقيادة اليعاربة استطاعوا تحرير بلادهم ، وكاد النشاط الفارسى فى الخليج أن يتوقف فى أعقاب الغزو الأفغانستانى لفارس فى أول القرن الثامن عشر ، واستردت فارس قواها فى عهد "نادر شاه" المعروف بشخصيته التوسعية خلال الفترة من ١٧٣٧ – ١٧٤٤ م ، وفرض نفوذه فى الخليج العربى ، وكان استلام "سيف بن سلطان الثانى" الحكم فى عمان – وهو المعروف بضعف شخصيته – بداية النهاية للتفوق العربى فى المنطقة ، عندما طلب سيف بن سلطان من "نادر شاه" مساعدته لإعادته للحكم ، وأراد

---

(١) راجع : د. عبد العزيز سليمان نوار – المرجع السابق .

نادر شاه أن يستغل هذه المساعدة لإخضاع عمـان وضمهـا لفـارس ، ودخلت القوات الفارسية عن طريـق "خـور فكـان" "ورأس الخيمـة" ، واحتلت معظـم المدن العمانية ، مما اضطر العمانيين معه إلى تناسى خلافاتهم ، وإعادة سيف بن سلطان إلى حكم عمان خوفا من الفرقة ، ولم تنجح المحـاولات الفارسـية فى السيطرة على عمان .

وتعتبر فترة التدخل الفارسى فى الشؤون الداخلية العمانيـة ، مـن أهـم فترات التاريخ الحديث لسلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة ، حيث أعقب نهاية القوات الفارسية وسقوط الدولة اليعربية بعد وفاة الإمام "سيف بـن سلطان" ، واستشهاد الإمام سلطان بن مرشد – ظهور ثلاث قوى فى المنطقـة وهى : "البوسعيد" فى عمان ، و"القواسم" فى الإمارات الشمالية (رأس الخيمـة والشارقة) ، و"بنى ياس" فى "أبو ظبى"[1] .

وفشلت محاولات "نادر شاه" فـى التوسـع فـى العـراق وفـى الخليـج ، وأدى الفراغ الذى حدث بعد انسحاب القوات الفارسية إلى قيـام حركـة عربيـة نشـطة فـى النصـف الثـانى مـن القـرن الثـامن عشـر ، وكـان عـرب الخليـج يهـاجرون بكثافـة نسـبية إلـى السـاحل الشـرقى الفارسـى فيصبغونـه بالصبغـة العربية ، وفى ذلك الوقت كـانت السـلطات الحاكمـة تعمـل علـى الاحتفـاظ بـه فارسيا .

ب – العلاقات الإيرانية بدول الخليج العربية فى عهد الأسرة البهلوية

بتاريخ ٣١ أكتوبر ١٩٢٥ أعلن رسميا إنهاء ملكية الأسرة الكاجريـة، وفى ٢٥ إبريل ١٩٢٦ أعلن تعيين "رضا خان" شاها لإيران وتوريـث عائلتـه هذا المنصب من بعده ، وأعلن رضـا خـان الحيـاد فـى بدايـة الحـرب العالميـة

---

(١) راجع : د. محمد حسن العيدروس "التدخل الفارسى فى الشئون العمانيـة ١٧٣٧ – ١٧٤٤ م" مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية جامعة الكويت – عدد ٥٥ – ١٩٨٨ .

الثانية ، إلا أنه فى ٢٦ أغسطس ١٩٤١ قام السوفيت وبريطانيا بغزو إيران، فقام "الاتحاد السوفيتى" بتحريك قوات كبيرة من الشمال إلى داخل البلاد .

وقامت بريطانيا بتدمير الأسطول الإيرانى فى "خورام شهر"، وأرسلت قوات من العراق والخليج إلى إيران – وتنازل عقب ذلك رضا شاه عن العرش لصالح ابنه محمد رضا بهلوى وذلك فى ١٦ سبتمبر ١٩٤١ ، وقد اتجه فى سياسته إلى القضاء على العناصر العربية المقيمة فى السواحل الشرقية من الخليج(١) .

كما أدى الصراع على النفط فى الخليج العربى إلى حدوث خلافات ومنازعات بين إيران ودول الخليج العربية المجاورة لإيران بشأن حدود المياه الإقليمية المجاورة ، والامتداد القارى لكل منها(٢) .

ومن جهة أخرى فقد عمدت إيران إلى فرض نفسها فى منطقة الخليج، وغمرتها بالمهاجرين الإيرانيين "بالتواطؤ" مع بريطانيا وشركات النفط أملا فى أن تكون إيران الوارث الأخير لبريطانيا من جهة ، ومحاولة

---

(١) أدى النشاط الملاحى لعرب الخليج إلى ظهور العديد من الإمارات العربية المستقلة على الساحل الشرقي للخليج ، والذى تشرف عليه إيران ومن بينها : إمارة "لنجة" التى حكمها فرع من قبيلة القواسم العربية ، وإمارات بنى حماد والعبادلة والمرازيق . وكانت سواحل الخليج عربية من كافة الجهات إلى أن سيطرت إيران على إقليم "عربستان" العربى فأصبحت منذ ذلك الوقت تطل على سواحله الشرقية . وكان هذا الإقليم إمارة عربية قبل احتلاله من إيران عام ١٩٢٥ ، وقد حققت هذه الإمارة ازدهارا كبيرا خاصة فى عهد أبرز وآخر حكامها الشيخ "خزعل خان" (١٨٩٨ – ١٩٢٥) ويرجع تأسيسها إلى القرن السابع عشر الميلادى على يد قبيلة بنى كعب . ويقع إقليم عربستان فى أقصى الجناح الشرقى للوطن العربى فى المنطقة المحصورة بين الجبل والبحر على رأس الخليج العربى من الشرق ، وتقدر مساحته بحوالى ١٨٥ ألف كيلو متر مربع ، وينتمى سكان عربستان إلى قبائل عربية عريقة زحفت إلى الإقليم قبل الإسلام من شبه الجزيرة العربية وأهم هذه القبائل بنو كعب ، ربيعة ، بنو تميم ، مالك ، ونتيجة للحرب التى شنتها إيران ضد الدولة الكعبية عام ١٩٢٥ قامت إيران بضم هذا الإقليم إلى أراضيها ، وقد أصبح هذا الإقليم فارسيا "ولاية خوزستان" ، وترجع أهميته الحالية إلى أنه يوجد به أكثر من ثلثى النفط الإيرانى ، ويضم الإقليم عدة مدن رئيسية أهمها : الأهواز – عبدان – الحويزة – المحمرة .
راجع : د. عبد المجيد إسماعيل حقى : الوضع القانونى لإقليم عربستان فى ظل القواعد الدولية – القاهرة – ١٩٧٤ .

(٢) راجع : د. محمد سعيد الخطيب : "الوضع القانونى للبحر الإقليمى مع دراسة للبحار الإقليمية العربية والأجنبية فى القانون الدولى – ١٩٧٥ – القاهرة – دار النهضة العربية .

للاحتفاظ بالوجود الاستعمارى عن طريق إشعار هذه الإمارات بحاجتها إلى بريطانيا لحماية ما يسمى بالاستقلال من جهة ثانية ، وللاحتفاظ بايران ورقة عدوانية يلعب بها الاستعمار البريطانى عند الاقتضاء من جهة ثالثة . وقد استفحلت الهجرة الإيرانية فى منطقة الخليج العربية ، وتوسع الإيرانيون فى النشاط التجارى ، وعملوا على نشر اللغة الفارسية بين السكان العرب ، وقد ساعد على هذه الهجرة عوامل الجوار ، ووجود المنطقة على طريق السفن القادمة من البلاد الأسيوية وخاصة : إيران والهند وباكستان[١] .

ولم تجد إيران وسيلة إلا واتبعتها لتحقيق نفوذها فى الخليج ، ومن ذلك : إقدامها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية للعمل على إيجاد سند دولى يحقق لها حرية التصرف فى الخليج ، فانضمت إلى حلف بغداد عام ١٩٥٥، وعقدت معاهدة دفاع مشترك فى عام ١٩٥٨ بينها وبين الولايات المتحدة . وبذل الشاه مساعيه من أجل إقناع بريطانيا والولايات المتحدة بأن مصالحهما يمكن الاطمئنان عليها بعد دعمه عسكريا . غير أن الحكومة البريطانية كانت حذرة من الانصياع للسياسة الإيرانية خوفا على مصالحها النفطية ، واتجهت إلى اتباع سياسة تحقق لها التوازن بين الأطراف العربية والإيرانية .

ونشطت إيران نشاطا ملحوظا فى التغلغل فى الساحل العمانى ، وكان يساعدها على ذلك عدم وجود كيانات قوية ، وذلك قبل تكوين دولة الإمارات العربية المتحدة ، بالإضافة إلى قلة عدد السكان بهذه المنطقة[٢] .

---

(١) " من تقرير بعثة جامعة الدول العربية عند زيارتها لإمارات الخليج العربى" فى ١٠ نوفمبر ١٩٦٤ – راجع : د. سيد نوفل : "الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربى وساحل عمان – الكتاب الثانى – القاهرة – معهد البحوث والدراسات العربية – ١٩٧٢ .
وراجع :
valerie yorke: The Gulf in the 1980 "The Gulf is not Iran" The royal Institute of International affairs. London 1980 P.17-18.

(٢) تشير إحصائية مكتب التطوير البريطانى التابع لمجلس الإمارات المتصالحة فى دبى – إلى أنه لم يزد عدد سكان الساحل العمانى السبع فى عام ١٩٦٦ عن ١٨٢٠٠ نسمة ، وكان ذلك عاملا مشجعا للهجرات الإيرانية وغيرها من الهجرات الأخرى .

مواجهة الخطر السوفيتي

اتجهت إيران والمملكة العربية السعودية والكويت فى أواخر الستينات إلى التعاون فيما بينها ؛ تخوفا من التحركات اليسارية التى بدأت تظهر فى جنوب الخليج منذ تأسيس جبهة تحرير ظفار عام ١٩٦٤ التى لم تلبث أن تحولت فى ١٩٦٨ إلى جبهة تحرير عمان والخليج العربى .

وكانت حركة المعارضة فى إقليم ظفار نتيجة لتدفق التيارات اليسارية التى وفدت إلى الخليج فى ذلك الوقت ، وبدأت بالثورة على الاستعمار البريطانى ، واستمر الصراع قائما بين الجبهة والسلطنة حتى وصل السلطان قابوس إلى الحكم فى يوليو ١٩٧٠ ، وتحالف مع شاه إيران الذى كان يبدى اهتماما بأوضاع الأمن فى الجنوب الشرقى من شبه الجزيرة العربية ، وتعهد الشاه والسلطان قابوس على التعاون فيما بينهما ؛ بهدف حماية الطرق النفطية فى الخليج عبر مضيق هرمز ، واستطاعت الحملات العسكرية الإيرانية أن تسهم بدور فعال فى حرب الجبال فى ظفار[١] .

وعلى أثر نجاح السلطان قابوس فى قمع الثورة وإعلان دمج إقليم ظفار فى السلطنة ، تم الإعلان عن انسحاب القوات الإيرانية فى يناير ١٩٧٧م، وكان للدور الذى قامت به إيران فى مساعدة السلطان قابوس على قمع الثورة – أثره فى أن تصبح إيران القوة التى يخشى من بأسها فى الخليج، ومن جهة أخرى فإن التعاون العراقى السوفيتى عقب توقيع معاهدة الصداقة والتعاون بين البلدين فى عام ١٩٧٢ – أدى إلى تعاون إيران مع الدول العربية الخليجية خوفا من احتمالات السيطرة على شبه جزيرة "مسندم" التى تتحكم فى مدخل مضيق هرمز .

---

(١) راجع : د. جمال زكريا قاسم : "العلاقات الإيرانية بالسعودية والخليج العربى فى عهد الأسرة البهلوية ١٩٢٥ – ١٩٧١" – فى كتاب "العلاقات العربية الإيرانية" – معهد البحوث والدراسات العربية – القاهرة ١٩٩٣ .

وعرضت إيران العديد من المشروعات للتعاون مع الدول العربية المطلة على الخليج .

واتخذت العديد من المسميات كمنظمة الدفاع الإقليمية والحلف الخليجي ، أو الحزام الأمنى الخليجى ، والحلف الإسلامى ، وقد حال دون ذلك الشعور العربى المتناقض للتكتلات العسكرية التى تضم أطرافا غير عربية .

وفى خلال السبعينات لم يحدث أى توتر للعلاقات الإيرانية العربية فى الخليج ، وخاصة بعد أن توصل العراق وإيران لاتفاقية الجزائر، وتسوية منازعات الحدود فيما بينهما عام ١٩٧٥ ، وقد أزال التقارب الإيرانى العراقى بعد هذه الاتفاقية المخاوف من دول الخليج العربية إزاء إيران ، وأدى إلى مزيد من التقارب معها .

الادعاءات الإيرانية فى البحرين

بادرت إيران فى نوفمبر ١٩٢٧ بإثارة موضوع تبعية البحرين لها فى عصبة الأمم ، وأكدت فى المذكرة التى رفعتها إلى العصبة أنها كانت المسيطرة على البحرين فى معظم عصور التاريخ ، وتولى وزير الخارجية البريطانية فى ذلك الوقت الرد على المذكرة الإيرانية فى ١٨ يناير ١٩٢٨ ، وأكد فى مذكرته على أنه منذ أن سيطر آل خليفة على الحكم فى البحرين فى عام ١٧٨٣م فإن إيران لم تمارس سيطرتها على البحرين بطريقة فعلية[1] .

---

(١) راجع : د. جمال زكريا قاسم "العلاقات الإيرانية السعودية والخليج العربى فى عهد الأسرة البهلوية" – مرجع سابق .
وانظر : د. سيد نوفل : الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربى ، الكتاب الأول – "تاريخ الادعاء الإيرانى فى البحرين" ص ١٢٤ وما بعدها .
وراجع : عبد الله يعقوب بشارة : "دور الأمم المتحدة فى إستقلال البحرين" – مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية – جامعة الكويت – العدد السابع – السنه الثانية – يوليو ١٩٧٦ .

ولم تتمكن عصبة الأمم من الوصول إلى قرار فيما يتعلق بالنزاع الإيرانى البريطانى حول البحرين ، وفى عام ١٩٥٥م أدخلت البحرين تعديلات إلى قانون الجيش الصادر فى عام ١٩٣٨م ، ونصت على عدم جواز منح الجنسية البحرينية ، إلا لمن تكون لديه ملكيات غير منقولة ، بشرط إجادته اللغة العربية ، وأن يكون مقيما فى البلاد بصفة مستمرة لما لا يقل عن عشر سنوات .

ونظرت إيران إلى تلك التعديلات باعتبارها ماسة بوضع الإيرانيين فى البحرين ، مما دفعها فى عام ١٩٥٧م إلى استصدار قرار من مجلس وزراء إيران يقضى بضم البحرين إلى الأقاليم الإيرانية .

ومن جهة أخرى عقدت المملكة العربية السعودية اتفاقية الرياض للتعاون الاقتصادى بينها وبين البحرين عام ١٩٥٨م ، مما أدى إلى إصدار إيران بيانا أكدت فيه رفض هذه الاتفاقية ، فى الوقت الذى أصدرت فيه المملكة العربية السعودية بيانا أشارت فيه إلى أن البحرين تعد امتدادا لشبه الجزيرة العربية .

وعلى الرغم من شدة تمسك إيران بتبعية البحرين لها ما يقرب من مائة وخمسة وثمانين عاما ، إلا أن السياسة البريطانية كثفت جهودها مع إيران بهدف الوصول إلى حل لتلك المشكلة .

وكانت الولايات المتحدة تقف وراء بريطانيا ؛ إذ كان يعنيها استقرار الأوضاع فى الخليج العربى بعد الانسحاب البريطانى ، كما كان لمنظمة الأمم المتحدة دور بارز فى تقديم الضمانات الدولية الكفيلة باحترام ما تم الاتفاق عليه بين كل من إيران والمملكة العربية السعودية والكويت وبريطانيا فيما يتعلق بتسوية تلك المشكلة .

وقد رفضت المملكة العربية السعودية والكويت الحلول التى عرضتها إيران والتى تقضى بإجراء استفتاء شعبى فى البحرين ، واضطر شاه إيران إلى الإعلان فى مؤتمر صحفى فى "نيو دلهى" فى يناير ١٩٦٩ بأنه يقبل حق تقرير المصير فى البحرين ، وانتهت مشكلة البحرين بعد أن أرسل السكرتير العام للأمم المتحدة مبعوثا دوليا لتقصى الحقائق ، ومعرفة رغبة شعب البحرين فى مستقبل بلاده ، وقام المبعوث الدولى بتلك المهمة ووصل إلى البحرين فى إبريل ١٩٧٠ ، واتصل بأهالى البحرين وتبين له اختيار الأغلبية الساحقة لشعب البحرين الاستقلال ، واستنادا إلى تقرير مبعوث الأمم المتحدة، صدر قرار مجلس الأمن فى ١١ مايو ١٩٧٠ الذى قضى بحق شعب البحرين فى الانتماء إلى دولة مستقلة ذات سيادة ، وعلى أثر ذلك بادرت البحرين بإعلان استقلالها فى ١٤ أغسطس ١٩٧١ .

المبحث الثانى

الثورة الإيرانية ودول الخليج العربية

ساهمت الثورة الإيرانية فى زيادة الشعور والحاجة لدى دول الخليج العربية فى التعاون فيما بينهم ، مما كان له أثره فى إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، واعتبرت إيران هذا التجمع أداة لإبعادها عن شئون المنطقة الخليجية مما يشكل وضعا غير ملائم للمصالح الإيرانية .

وبالرغم من ذلك فإن إنشاء هذا المجلس لم يؤثر على علاقات إيران بدول الخليج العربية بشكل منفرد ؛ حيث لكل منها سياستها الخارجية المستقلة للتعامل مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية . وتهدف الثورة الإيرانية إلى تكوين إمبراطورية إسلامية تضم جميع البلاد الإسلامية ، وتدعم القوة العسكرية الإيرانية الأيديولوجية الدينية ، وكلاهما يدعم الدبلوماسية الإيرانية(١) .

---

(١) أكد الدستور الإيرانى على أن حكومة الجمهورية الإسلامية يجب أن توسس سياستها العامة على أسس وحدة وتحالف الأمم الإسلامية ، كما أدان "الخومينى" التفرقة بين ما هو سنى وشيعى ، ويرى أن الإيمان والاعتقاد فى الله واحد ، ويعتبر عامل وحدة أكثر منه عامل اختلاف بين المسلمين . وتتميز الجمهورية الإسلامية الإيرانية بأنها تمتلك نظرية لطبيعة الحكم الإسلامى محورها فكرة ولاية الفقيه ، وتسعى لنشرها وتراها الحل الإسلامى الحقيقى لمشاكل المنطقة ، كما تتبنى إيران مبدأ تصدير الثورة باعتبارها نموذج إسلامى ، وتعمل على نشره بوسائل الإعلام المختلفة .
راجع : باكينام رشاد الشرقاوى : تأثير الثورة الإيرانية الإسلامية على العلاقات العربية – فى كتاب العلاقات العربية الإيرانية – معهد البحوث والدراسات العربية – القاهرة – ١٩٩٣ . ويعتبر الإيرانيون أن الجمهورية الإيرانية تعبر عن أفضل تطبيق ممكن للإسلام ، ويرتب ذلك لإيران القوامة السياسية فى محيطها وعلى مستوى العالم ، ويحملها مسؤولية محاربة المستكبرين ودعم المستضعفين . وهذه الفكرة عرفتها الثورة الإسلامية الإيرانية تحت مسمى : "نظرية التبرى والتولى" ، أو "نظرية تصدير الثورة" – راجع : د. نيفين مسعد : "الرؤية الإيرانية لأمن الخليج" فى كتاب عن "أمن الخليج دراسة فى الإدراك والسياسات" – معهد البحوث والدراسات السياسية – جامعة القاهرة – ١٩٩٤ .

وقد توفى الزعيم الإيرانى "أية الله الخومينى" مساء يوم الأحد ٣ يونية ١٩٨٩ فى إحدى مستشفيات العاصمة الإيرانية عن ٨٩ عاما ، وقد انتخب مجلس الوزراء الإيرانى المكون من ٧٤ عضوا برئاسة "آية الله على مشكين" يوم ٤ يونيو ١٩٨٩ بأغلبية ٦٠ صوتا –"على خامينينى" مرشدا للجمهورية الإسلامية الإيرانية ، وأذاعت السلطات الإيرانية يوم ٦ يونيو ١٩٨٩ جزءا من وصية الزعيم الإيرانى – ويحتوى هذا الجزء على هجوم حاد على كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى "سابقا" ، ووصف الخومينى فى وصيته الولايات المتحدة الأمريكية بأنها العدو الأول للإسلام . ودفن–

حرصت دول الخليج العربية على بذل جهدها لإنهاء الحرب العراقية الإيرانية وذلك بالطرق السلمية ؛ حفاظا على أمن الخليج واستقراره ، وباعتبار أن طرفى النزاع ينتميان إلى المجموعة الإسلامية . وتوالت اتصالات دول الخليج العربية بطرفى النزاع ، وبالدول العربية الأخرى ، والدول الإسلامية ؛ من أجل التفاوض للتدخل فى التسوية السلمية للنزاع ، وقام وزير خارجية المملكة العربية السعودية بزيارة إلى طهران فى شهر مايو ١٩٨٥ – واعتبرت أول زيارة يقوم بها مسؤل سعودى إلى إيران منذ الإطاحة بنظام الشاه – كما قام وزير خارجية إيران فى شهر ديسمبر ١٩٨٥ بزيارة لكل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ، إلا أن هذه الزيارات لم تسفر عن أى تقدم فى التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع .

كما أكد المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية فى مختلف دورات انعقاده – تمسكه بقرارى مجلس الأمن الدولى رقم ٥٤٠ لعام ١٩٨٣ ، ورقم ٥٥٢ لعام ١٩٨٤ ، اللذين عبرا عن موقف المجتمع الدولى من حرية الملاحة الدولية ، وحرية مرور السفن التجارية من وإلى موانى دول الخليج العربية . وفى الدورة الثامنة لاجتماعات المجلس الأعلى التى عقدت بالرياض فى ٢٩ ديسمبر ١٩٨٧ أشاد المجلس بقرار مجلس الأمن "٥٩٨" الذى يمثل إرادة المجتمع الدولى لوقف الحرب العراقية – الإيرانية .

وفى الدورة العاشرة لاجتماعات المجلس الأعلى ، التى عقدت بسلطنة عمان فى الفترة من ١٩ – ٢١ ديسمبر ١٩٨٩ تضمن "إعلان مسقط" عدة

-الخومينى فى "بهشت الزهراء" جنوبى طهران ، وحدثت وفاة الخومينى فى ذلك اليوم الذى خرجت فيه إيران قبل ٢٥ عاما فى مظاهرات غاضبة تحتج على اعتقاله يوم ١٥ خرداء "التقويم الفارسى" من عام ١٩٦٤ ، ومنذ ذلك اليوم اعتبر يوم ١٥ خرداء يوم تفجر الثورة الإيرانية . (وكالات الأنباء – جريدة الأهرام – القاهرة أيام ٥ ، ٦ ، ٧ يونيه ١٩٨٩) .

مبادئ من أهمها : التأكيد على مبدأ حسن الجوار ، والالتزام المتبادل للسيادة الوطنية ، واعتماد الحوار والتفاوض كوسيلة فعالة لفض المنازعات بين الدول .

وقد شهد عام ١٩٩٥ تبادلا مكثفا للزيارات والرسائل الرسمية بين إيران ودول الخليج ، واستقبلت الكويت وزير خارجية إيران فى أول زيارة رسمية لمسؤل إيرانى منذ اندلاع الحرب العراقية الإيرانية ، واتفق البلدان على استئناف الرحلات الجوية بين طهران والكويت ، وتشغيل خط ملاحى بين ميناء بوشهر الإيرانى وبين الكويت ، وإقامة علاقات بين الكويت وإيران على أساس حسن الجوار .

كما قام نائب وزير الخارجية الإيرانى فى ذلك الوقت "على محمد بشارتى" بزيارة رسمية لعمان وأبو ظبى والبحرين ، كما أرسل الرئيس "رافسنجانى"[(١)] رسائل خطية إلى البحرين بتاريخ ١٩٩٠/٤/١٢، وسلطنة عمان بتاريخ ١٩٩٠/٥/١٢ ، ودولة الإمارات العربية المتحدة بتاريخ ١٩٩٠/٧/١٤ ، وتركزت هذه الرسائل على قضايا اقتصادية وتجارية.

وفى الدورة الحادية عشرة للمجلس الأعلى، والتى عقدت بالدوحة بدولة قطر فى الفترة من ٢٢ -٢٥ ديسمبر ١٩٩٠ تضمن البيان الختامى للمجلس الأعلى ترحيبه برغبة الجمهورية الإيرانية الإسلامية فى تحسين وتطوير علاقاتها مع دول المجلس ، وأكد المجلس رغبته فى إقامة علاقات متميزة مع إيران على أساس من حسن الجوار ، وعدم التدخل فى الشؤون

---

(١) ولد على أكبر هاشمى رافسنجان فى عام ١٩٣٥ فى مدينة رافسنجان فى الجنوب الشرقى فى إيران، ووالده أحد أعيان المنطقة المشهورة بزراعة الفستق ، والتحق فى السادسة عشرة بجامعة قم لدراسة العلوم الدينية على يد الخومينى ، وفى عام ١٩٦٣ اعتقل للمرة الأولى بعد زيادة نشاطه السياسى المعادى لحكم الشاه وقتذاك ، وبعد سفر الخومينى إلى منفاه الطويل اعتقلته السافاك مرة أخرى ، وبعد الثورة الإيرانية أصبح نائبا فى البرلمان وناطقا رسميا له ، وتمكن من ضمان تأييد العديد من القوى السياسية والعسكرية والأمنية داخل إيران خاصة الحرس الثورى ، وعينه الخومينى قائدا بالنيابة للقوات المسلحة الإيرانية ، وهو المنصب الذى جعله مشرفا ومسيطرا على لجنة الدفاع الأعلى .

الداخلية ، واحترام السيادة والاستقلال ، والتعايش السلمى المستمد من روابط الدين والتراث التى تربط بين دول المنطقة .

ومن أهم العقبات التى حالت دون تدعيم العلاقات السعودية الإيرانية هى : محاولة النظام الإيرانى استغلال موسم الحج لنشر أفكاره الثورية ، والتعبير عنها ؛ وذلك بهدف إحراج النظام السعودى بإحداث الاضطرابات فى الحج مما قد يؤثر إعلاميا على قدرة المملكة العربية السعودية على حماية بيت الله الحرام(١) .

---

(١) تكررت مظاهرات الحجاج الإيرانيين فى الأراضى المقدسة منذ قيام الثورة الإيرانية ، وكانت المرة الأولى فى موسم الحج عام ١٩٨١ ، وازدادت هذه المظاهرات تنظيما وعنفا فى السنوات التالية ، وكانت هتافاتها ضد السلطات السعودية التى تحاشت الصدام معها ، وتجنبت استفزازها ، وناشدت أصحابها مراعاة ظروف موسم الحج ، والابتعاد بالشعائر الدينية عن الصراعات السياسية ، وكان رد إيران أن موسم الحج هو موسم سياحى إعلامى ، يتحتم فيه أن يناقش المسلمون مشكلاتهم وقضاياهم ، وطالبت إيران بوضع الأماكن المقدسة تحت إشارف هيئة مستقلة من الدول الإسلامية . وقد جاءت أحداث العنف فى أثناء موسم الحج عام ١٤٠٧ هـ بعد النداء الذى وجهه آية الله الخومينى للحجاج الإيرانيين بتنظيم مظاهرة ضد الولايات المتحدة وحلفائها فى المنطقة ، وفسر ذلك بعزم إيران على توسيع جبهة مواجهتها مع العراق لتشمل منطقة الخليج كلها ، وأسفرت حوادث المظاهرات فى ذلك العام وفقا لبيان رسمى سعودى صدر فى أغسطس ١٩٨٧ عن مصرع ٤٠٢ شخص ، وإصابه ٦٤٩ آخرين من بينهم (٢٧٥ قتيل ٣٠٣ مصابين من الحجاج الإيرانيين – ٨٥ قتيلا ، ١٤٥ مصاب من قوات الأمن السعودية والسعوديين – ٤٢ قتيلا ، ٢٠١ من حجاج الدول الأخرى) غير أن إيران زعمت أن آخر محصلة للضحايا ٦٥٠ قتيلا ومفقودا و ٤٥٠٠ مصابا . وأكد وزير الإعلام السعودى أن البوليس السعودى لم يطلق النار على الحجاج ، ونفى ما زعمته إيران فى هذا الصدد ، وأضاف أن معظم الضحايا لقوا مصرعهم عندما وقعوا على الأرض تحت أقدام الحجاج الإيرانيين خلال تراجعهم أمام قوات السعودية ، كما نفى متحدث باسم وزارة الخارجية السعودية ما أذاعته طهران حول محاصرة البوليس السعودى للسفارة الإيرانية فى الرياض والقنصلية الإيرانية فى جدة، وأعلن المتحدث السعودى أن السلطات السعودية حرصت على حماية السفارة والقنصلية الإيرانيتين من غضبة المواطنين الذين كان فى مقدورهم اقتحامهما وإحراقهما وتحطيم صور الزعماء الإيرانيين ، كما فعل النظام الإيرانى فى السفارة السعودية بطهران – وقد عقد الأمير نايف وزير الداخلية السعودى مؤتمرا صحفيا عالميا فى جدة يوم ٢٦ أغسطس ١٩٨٧ وأعلن أن المملكة العربية السعودية لن تقبل بأى حال تكرار ما حدث فى موسم الحج من محاولات إيرانية لبث الفتنة ، وأكد أن السلطات السعودية سوف تتخذ كل ما فى وسعها لرد أى اعتداء على أمن الدولة أو سيادتها أو تعطيل موسم الحج وإفساده ، وأوضح أن المملكة العربية السعودية لا تريد الدخول فى صراع أو حرب مع إيران ، وأن بلاده لديها قوات دفاعية لرد أى اعتداء أو تحرشات من جانب إيران ، ومن جهة أخرى أدان مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية الذى انعقد فى عمان بالمملكة الأردنية الهاشمية فى ٢٥ مارس ١٩٨٨ أعمال التخريب والشغب التى قام بها الحجاج الإيرانيون فى مكة المكرمة خلال موسم الحج عام ١٤٠٧ هـ ، وأكد المؤتمر على حق المملكة العربية السعودية فى اتخاذ ما تراه من إجراءات لمنع تكرار هذه الحوادث ، ووافق المؤتمر على أن لكل دولة إسلامية أن ترسل سنويا ألف حاج من كل مليون نسمة من سكانها ، وأدى هذا القرار إلى انخفاض عدد الحجاج الإيرانيين من ١٥٠ ألف حاج فى العام إلى ٤٥ ألف فقط . وبتاريخ ٢٦ إبريل ١٩٨٨ أعلنت المملكة العربية السعودية قطع علاقاتها مع إيران وأوضحت فى بياناتها أن هذه الخطوة=

أثر انهيار الاتحاد السوفيتي على السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة

كانت إيران تمثل وضعا خاصا بالنسبة للاتحاد السوفيتي لحدودهما المشتركة، مما أدى إلى توقيع معاهدة بينهما عام ١٩٢١ تقضي بأن يحتفظ بموجبها "الاتحاد السوفيتي" بالحق في التدخل في شؤون إيران الداخلية إذا هددت دولة ثالثة بالهجوم على الاتحاد السوفيتي من خلال الأراضي الإيرانية، إلا أن إيران ألغت الفقرتين اللتين تنصان على ذلك من جانبها عام ١٩٧٩، في حين رفض الاتحاد السوفيتي الاعتراف بهذا الإلغاء .

وحاول الاتحاد السوفيتي المحافظة على علاقات جيدة بإيران ، ولم ينسى السوفيت أنه كان من أهداف غزو ألمانيا الهتلرية للاتحاد السوفيتي الوصول إلى منابع النفط في شواطئ بحر قزوين وإيران ، ولعله كان السبب في اتفاق السوفيت مع بريطانيا على عزل الإمبراطور بهلوي والد الشاه الراحل ؛ لأنه كان من المناصرين للنازية الألمانية .

وعندما ثار موضوع رفع الأعلام الأمريكية على السفن الكويتية أثناء الحرب العراقية الإيرانية - نشأ تحالف سياسي سوفيتي إيراني في مواجهة تكريس النفوذ الأمريكي في الخليج ، وساهم ذلك في نمو العلاقات الاقتصادية بين البلدين .

-جاءت نتيجة المواقف الإيرانية العدائية تجاه المملكة ، والإساءات المتعمدة ضد مصالحها الأساسية ، وتورط إيران في أعمال مخالفة لمبادئ حسن الجوار ، واستغلال الدين في أعمال تخريبيه وإثارة الفتن والفرقة بين أبناء الأمة الإسلامية .

وقد ساهم تفكك الاتحاد السوفيتى إلى خمس عشرة جمهورية مستقلة فى تحرير النظام الإيرانى من هاجسه الأمنى ، وساعد على تنشيط دور إيران جنوبا ، وتدعيم طموحاتها فى المنطقة العربية[1] .

إيران والغزو العراقى للكويت

اختارت إيران لنفسها خلال حرب الخليج الثانية موقف الحياد ، ففى يناير ١٩٩١ وقبل بدء العمليات العسكرية شرح الرئيس الإيرانى "على أكبر هاشمى رافسنجانى" موقف بلاده من أزمة الخليج بقوله : "إننا لن نسفك دماءنا لكى تحقق الولايات المتحدة الأمريكية النصر ، كما أننا لن نسفك دماءنا لكى يبقى العراقيون فى الكويت ؛ ففى هذه الحالة سيصبح الخليج "الفارسى" غدا ، الخليج العربى . أليس ذلك هو الانتحار بعينه؟!"[2] .

---

(١) راجع : د. نيفين عبد المنعم مسعد : أثر المتغيرات العالمية الجديدة على السياسة الخارجية الإيرانية – تجاه المنطقة العربية – ١٩٨٩/١٩٩٣ – فى كتاب العلاقات العربية الإيرانية – مركز البحوث والدراسات العربية – القاهرة – ١٩٩٣ .

وقد ظهرت ست جمهوريات إسلامية على أنقاض الاتحاد السوفيتى وهى (أذربيجان – أوزباكستان – كازاخستان – تركمانستان – طاجكستان – قيرغيزيا) . ويعتقد المراقبون أنه بثقل هذه الجمهوريات السكانى (٤٤,٨ مليون نسمة) وتنوع مواردها يمكن أن تمثل إضافة حقيقية لإيران التى تتواصل مذهبيا ولغويا مع اثنتين منهما (أذربيجان – كاجاكستان) . وتوقع البعض انتظام هذه الجمهوريات فى نظام إقليمى فرعى (خوراسان الكبرى) يكون مركزه إيران ويمتد جنوبا ليشمل دول الخليج العربية ، وطرحت إيران نفسها كبديل محتمل لتركيا فنافستها على استقطاب هذه الجمهوريات ، ولكن بمرور الوقت أخذت تتبلور مجموعة من الحقائق إحداها : أن التوجه الأساسى لهذه الجمهوريات هو صوب الشمال ، أى روسيا وليس صوب تركيا أو إيران ، وقد استغلت هذه الجمهوريات التنافس بين إيران وتركيا عليها ووظفته لمصالحها . وينبغى السعى إلى تنسيق عربى لمضاعفة عوامل جذب تلك الجمهوريات بعيدا عن تحالفات قد تهدد الأمن العربى بما فيه أمن الخليج .

(٢) يتحدث د. سيد نوفل عن عروبة الخليج فيقول :"تخيلت إيران أن التسمية باسم الخليج الفارسى تكسبها حقوقا ، ولو صح هذا المنطق لكان لسكان الهند أن تدعى البلاد الأسيوية والأفريقية المترامية التى بساحلها المحيط الهندى ، بل لكان لعمان أن تدعى الأراضى الفارسية المواجهة لخليجها ، كما أن الباحثين الأجانب المنصفين يؤكدون عروبة هذا الخليج ، وقد أسماه الباحث الغربى "رودريك أووين" الخليج العربى ، وتحدث طويلا عن غرابة تسميته بالفارسى ، وأكد أنه من الأصالة حقا أن يفكر قائم على الكويت أو قطر ، أو البحرين فى معان غير عربية ، وأن كل شئ فى رمال هذه الأقاليم وفى مياه خليجها الخضراء الزمردية، وجميع أعلام السماء وشواهد الأرض فضلا عن القومية العربية النامية ، كل ذلك يؤكد تماما أن هذه أجزاء من الخليج العربى ".

راجع : د. سيد نوفل : الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربى – الكتاب الأول – مرجع سابق – ص ١٢٠ وما بعدها .

ورأت إيران أن العدوان العراقى سوف تكون له نتائج مباشرة وخطيرة على الأمن القومى الإيرانى ، لذلك عارضت إيران الغزو ودعت إلى الانسحاب الكامل ، كما عارضت تمكين العراق من الاحتفاظ بجزيرتى "بوبيان وربة" الكويتيتين ، أو الحصول على أية مكاسب إقليمية أخرى من شأنها تغيير الوضع فى منطقة الخليج .

وقد ظلت القيادة الإيرانية تدعو إلى حل الأزمة بالطرق السلمية ؛ وذلك لأن الحرب سوف تساعد القوى الأجنبية على فرض هيمنتها فى المنطقة[١] .

ويقتصر دور القوات المسلحة الإيرانية على الاستعداد لأية احتمالات مفاجئة فى المنطقة ، وجرى تقسيم الأراضى الإيرانية إلى مناطق معينة تحت مسؤولية وحدات القوات المسلحة الإيرانية ، حين أسندت مسؤولية الدفاع عن مناطق غرب إيران المجاورة للعراق ، إلى قوات الجيش ، فى حين أسندت مسؤولية الدفاع عن المناطق الواقعة فى الجنوب إلى قوات الحرس الثورى . وفى أعقاب اندلاع أعمال القتال ، أعلنت القيادة العامة للقوات المسلحة الإيرانية أن إيران ملتزمة بسياسة الحياد التى أعلنتها فى وقت سابق ، وحذرت كافة الأطراف المتحاربة من استخدام أراضيها، وهددت بأنها سوف تغير موقفها من الحرب فى حالة قيام طائرات التحالف الدولى بمهاجمة "العتبات الشيعية المقدسة" فى مدينتى النجف وكربلاء، أو فى حالة دخول إسرائيل أو تركيا الحرب ضد العراق .

الطائرات العراقية فى إيران

تتمثل أهم محاولات العراق لتوريط إيران فى الحرب فى قيامه بإرسال أعداد كبيرة من طائراته المقاتلة ، وطائرات النقل العسكرى العاملة

---

(١) راجع : التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩١ "أمن الخليج فى الإطار الإقليمى ، رؤى إيران وتركيا" – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية – الأهرام – القاهرة ١٩٩٢ .

لديه إلى إيران ، ووصل إجمالى هذه الطائرات إلى أكثر من ١٠٠ طائرة حسب تقدير مصادر التحالف الدولى .

وبالرغم من أن القيادة الإيرانية سمحت لهذه الطائرات باستعمال مطاراتها ، إلا أنها بقيت مع ذلك على موقفها الحيادى ، وقدمت احتجاجا إلى العراق على إقدامه على إرسال طائراته للأراضى الإيرانية .

وقد حرصت القيادة الإيرانية على نفى وجود اتفاق مع العراق بشأن لجوء الطائرات العراقية إلى مطارات شمال إيران ، كما أكدت على أنها تتعامل مع الطيارين العراقيين باعتبارهم أسرى حرب ، وأعلنت أنها سوف تحتجز هذه الطائرات حتى انتهاء الحرب ، وظلت إيران على نفس هذا الموقف حتى انتهاء أعمال القتال بين الجانبين المتحاربين .

المكاسب التى حققتها إيران من حرب الخليج الثانية

كانت أول المكاسب التى حصلت عليها إيران إعادة العلاقات مع العراق فى ١٤/١٠/١٩٩٠ ، وفتح سفارة كل بلد لدى البلد الآخر ، ثم قيام وزير الخارجية الإيرانى بزيارة تاريخية لبغداد بعد ذلك بشهر واحد ، صرح بعدها بأن البلدين الجارين يرغبان فى تطبيع العلاقات بينهما وكذلك تنميتها.

وكان الرئيس العراقى بعد غزوه للكويت بأسبوعين قد أعلن استجابته لكل مطالب إيران ، فانسحبت قواته من الأراضى الإيرانية التى كانت لا تزال تحتلها ، وأفرج عن الأسرى الإيرانيين ، وأعاد الاعتراف باتفاقية الجزائر بشأن تقسيم السيادة على شط العرب .

كما ساعدت هذه المكاسب على تعزيز القوى الداخلية للنظام الإيرانى، كما ساعدت أيضا على زيادة نفوذ إيران على الصعيدين الإقليمى والدولى ، وتمثل ذلك فى عدد من المظاهر من أهمها :

١- إعادة العلاقات الدبلوماسية بين إيران وعدد من الدول العربية في مقدمتها : المملكة العربية السعودية (مارس ١٩٩١) – البحرين – الأردن – تونس ، وكذلك إعادة العلاقات الدبلوماسية بين إيران وبريطانيا .

٢- حصلت إيران على مساعدات مالية وتكنولوجية ضخمة من الغرب، خصوصا من ألمانيا وبريطانيا وفرنسا بعد انتهاء حرب الخليج ، وتجاوزت هذه المساعدات قيمة القروض الخارجية التي استهدفت إيران الحصول عليها خلال خطة التنمية الخمسية التي انتهت في عام ١٩٩٤، وكانت قيمة القروض المستهدفة في الخطة تبلغ ٣,٢ مليار دولار .

٣- ارتبطت المساعدات السابقة التي حصلت عليها إيران بتنافس الدول الغربية على الحصول على موقع قوى في الخليج بعد أن استأثرت الولايات المتحدة الأمريكية بمعظم عقود الإعمار في الكويت ، ورأت هذه الدول أن إيران هي أفضل دولة في الخليج ، خاصة وأن سقوط الاتحادالسوفيتي من شأنه أن يفتح الخليج للمزيد من المنافسة بين أقطاب العالم الغربي .

ومن جهة أخرى فقد شهدت المعادلات التجارية الخليجية – الإيرانية دفعة قوية زادت بمقتضاها قيمة واردات إيران من دبي من ٤٢٧ مليون دولار في عام ١٩٨٩ إلى ٥٢٠ مليون دولار في عام ١٩٩٠ ، وفي المقابل بلغت قيمة الواردات البحرينية من إيران في النصف الأول من عام ١٩٩١ حوالي ٩,٢ مليون دولار مقارنة بـ ٦,٦ مليون دولار على مدار عام ١٩٩٠.

وفي مجال المشروعات المشتركة كان أهمها المشروع الذي عرف باسم "الأنبوب الأخضر" ، والذي يقضي بتوصيل مياه الشرب من نهر قارون

جنوب إيران إلى دولة قطر عبر خط أنـابيب ضخم يبلـغ طولـه ١٨٠٠ كـم ، ويعتبر هذا المشروع بديلا لنظيره التركى "مشروع مياه السلام" ، الذى يهدف إلى سحب فائض المياه من نهرى "سيهان وكيهان" جنوب تركيا وتوصيله إلـى دول مجلس التعـاون الخليجـى مـرورا بسـوريا والأردن ، كمـا قـامت إيـران بالتعاون مع سلطنة عمان بمد بحـرى فيمـا بينهمـا تسـهيلا لتدفـق الأشـخاص والسلع التجاريـة ، وقدمت سـلطنة عمـان تخفيـض قـدره ٢٥٪ فـى الجمـارك للسفن الإيرانيـة ، وتلعب عمـان دور الوسـيط فـى العلاقـة بين إيـران ودول الخليـج العربيـة ، وتحـاول إيـران جعـل النفـط مجـالا مـن مجـالات التعـاون المشترك مع دول الخليج ، وساهمت فى إطفاء الحرائق التى اشتعلت فى آبـار النفط الكويتية فور انتهاء الحرب .

وفـى الـدورة الثانيـة عشــرة لاجتماعــات المجلـس الأعلـى لمجلـس التعاون، والتى عقدت بالكويت خلال الفترة مـن ٢٣ – ٢٥ ديسـمبر ١٩٩١، أوصى المجلس بحرية كل دولة فى إبـرام مـا تشـاء مـن معـاهدات ، وتعـاون ثنائى إيمانا بوجود تعاون فى العلاقـة بيـن كـل مـن دول المجلس ، وإيـران ، وذلك بحكم طبيعة المصالح القائمة بينها .

المبحث الثالث

احتلال إيران لجزر الإمارات العربية

تكمن أهمية الجزر الثلاث أبو موسى والطنبين الكبرى والصغرى فى أهمية مضيق هرمز فى الخليج العربى ، ذلك أن هذه الجزر تحتل مدخل هذا المضيق[1] .

ونعرض فيما يلى المعالم الجغرافية لهذه الجزر :

١ - جزيرة أبو موسى :

تقع جزيرة أبو موسى على بعد ٩٤ ميلا من مدخل الخليج العربى عند مضيق هرمز ، وتبعد حوالى ٧٥ كيلو مترا عن الساحل الإيرانى ، بينما تبعد عن الساحل العمانى بحوالى ٤٨ كيلو مترا قبالة إمارة الشارقة ، وتبلغ مساحتها ٢٠ كيلو مترا ، وهى جزيرة مستطيلة الشكل يتكون سطحها من سهول رملية خالية من الأشجار عدا مساحات بسيطة قريبة من آبار المياه العذبة ، وهى محاطة بمياه عميقة نسبيا ، وتتوافر فيها المياه الصالحة للشرب، وكان يبلغ عدد سكانها قبل احتلالها حوالى ألف نسمة من العرب ، وكان يعمل سكانها بصيد الأسماك والرعى ، وتتوافر فى الجزيرة معادن هامة مثل رواسب أكسيد الحديد والنفط ، وكانت أبو موسى تابعة لإمارة الشارقة منذ القدم ، كما كانت فى الفترة من ١٧٥٠ - ١٨٦٦ م تحت سلطة شيوخ دولة القواسم وأمرائها الذين حكموا الشارقة ورأس الخيمة ، بينما هى

---

(١) ينحصر مضيق هرمز بين جزيرة لارك وبين شبه جزيرة مسندم ، ويعتبر حلقة الاتصال البحرية الوحيدة بين الخليج العربى وبحر العرب والمحيط الهندى ، وأن أية قوة تسيطر عليه يمكنها التحكم بمصير منطقة الخليج كلها ، بالإضافة إلى التحكم فى اقتصاديات العالم الصناعى ، حيث يعتبر المنفذ الأساسى لدول الخليج العربية ، كما أنه المنفذ البحرى الوحيد للعراق والكويت والبحرين وقطر ، ولذلك فإن موقع الجزر الثلاث مهم بالنسبة لجميع الأطراف التى لها مصالح فى الخليج العربى .
راجع : الفصل الأول : المبحث الثانى : الأحكام القانونية الدولية للملاحة فى الخليج العربى "مضيق هرمز ".

منذ عام ١٨٦٦ م وحتى تاريخ احتلالها من حكومة إيران - جزء من إمارة الشارقة[1] .

٢- جزيرة طنب الكبرى :

تقع جزيرة طنب الكبرى على بعد ٥٩ كيلو مترا جنوب غربي جزيرة قشم ، وعلى بعد ٧٨ كيلو مترا شمال غرب جزيرة الحمراء ، وتبعد حوالى ٥٠ كيلو مترا إلى الشمال الشرقي من جزيرة أبو موسى ، وهى دائرية الشكل يبلغ قطرها حوالى ٣,٥ كيلو مترا ، ومساحتها ٩ كيلو مترا ، وهى منبسطة فيها بعض المراعى ، وتتوافر فيها المياه العذبة ، وكان يسكنها حوالى سبعمائة شخص من العرب قبل احتلالها ، ويعمل سكانها فى صيد الأسماك ويتوافر فيها النفط ، وكانت تابعة لأمير دولة القواسم التى حكمت الشارقة ورأس الخيمة ، وبعد ذلك أصبحت جزءا من إمارة رأس الخيمة .

٣ - جزيرة طنب الصغرى :

تسمى كذلك جزيرة "تابيو" وهى على شكل مثلث طوله كيلو متران وعرضه متر واحد ، وتتكون من تلال داكنة اللون وأرضها صخرية بارزة، وتبعد حوالى عشرين كيلو مترا عن طنب الكبرى ، وتتبع جزيرة طنب الصغرى إمارة رأس الخيمة .

---

(١) راجع : د. عبد الملك خلف التميمى : الاحتلال الإيرانى للجزر العربية فى الخليج ، دراسات فى تاريخ العلاقات العربية الإيرانية - ١٨٨٧ - ١٩٧١ - مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت - عدد يوليو ١٩٨٨ . وأنظر أيضا : د. جمال زكريا قاسم : العلاقات الإيرانية بالسعودية والخليج العربى فى عهد الأسرة البهلوية - مرجع سابق .
وراجع : د. محمد سعيد الخطيب : الوضع القانوني للبحر الإقليمى - مرجع سابق .
وراجع أيضا : أعمال ندوة جزر الخليج العربى وأسباب النزاع ومتطلبات الحل - مركز الدراسات العربى - الأوروبى - باريس ٥ نوفمبر ١٩٩٣ .

الخلفية التارخية لاحتلال إيران للجزر الثلاث

كانت الجزر الثلاث تتبع دولة القواسم الذين حكموا الساحل العمانى وأقاموا إمارة "لنجة" فى جنوب إيران ، وبقيت تحت حكمهم منذ نهاية العقد الثانى من القرن الثامن عشر حتى سيطرت إيران عليها فى عام ١٨٨٧م وهزم القواسم فيها ، واعتبرت إيران السكان العرب فى تلك المنطقة رعايا إيرانيين .

وقد بدأ الادعاء الإيرانى فى الجزر منذ عام ١٨٨٧ م عندما تمكنت الحكومة الإيرانية من احتلال إمارة لنجة العربية ، إلا أن الأحداث تشير إلى أنه تم الاتفاق بين حكومة الهند والمكتب الهندى ووزارة الخارجية البريطانية فى عام ١٩٠٨ م – على أن جزيرة طنب الصغرى تابعة لجزيرة طنب الكبرى ، وقد أنشأت السلطات البريطانية فى جزيرة طنب الكبرى فى عام ١٩١٣ م فنارا لإرشاد السفن ، وكان شيخ الشارقة يدير شؤونها .

وقد حدث أن أقدمت إيران على رفع علمها على طنب الكبرى وأبو موسى فى عام ١٩٠٤ م ، وأدى ذلك إلى قيام السلطات البريطانية بإزالة العلم ورفع علم الشارقة عليها[1] .

والادعاء الإيرانى فى الجزر بنى على أساس أن شيوخ القواسم فى "لنجة" قبل عام ١٨٨٧ م يعتبرون مواطنين إيرانيين وحكموا "لنجه" كممثلين رسميين لإيران ، وقد ظهرت هذه الجزر على أنها جزر إيرانية على خريطة وزارة الحرب البريطانية فى عام ١٨٨٧ م ، والتى قدمت نسخة منها إلى شاه إيران بواسطة الوزير المفوض فى طهران .

---

(١) راجع : د . عبد الملك خلف التميمى : الاحتلال الإيرانى للجزر العربية فى الخليج – المرجع السابق .

وتستند بريطانيا فى دعواها ومطالبها فى الجزر إلى أنهـا قد ظهرت فى خريطة اللورد كيرزون غير الرسمية فى عام ١٨٩٢ م ، وأيضـا فـى الخريطة المسحية الهندية (البريطانية) فى عام ١٨٩٧ .

وتشير الوثائق البريطانية إلى أن بريطانيا عارضت محاولات إيران لاحتلال هذه الجزر فترة استعمارها للمنطقـة ، وذكـرت مذكـرة رسـمية بريطانية فى ٣٠ أبريل ١٩٢٣ م بأن جزيرة أبو موسـى قـد جاء ذكرهـا مـن قبل "لوريمير" فى دليل الخليج بأنها تابعـة لشيخ الشـارقة ، وذكـر الدليـل بـأن إيران احتلت بصورة مؤقتة جزيرتى طنب وأبو موسى فى عام ١٩٠٤ م لمدة ثلاثة أشهر ، وأزيل الوجود الإيرانى من الجزيرتين ، ووعـدت إيـران ببحـث الموقف بينها وبين الحكومة البريطانية ، ولكن إيران لم تقدم ما يثبت ادعاءهـا وملكيتها لهذه الجزر .

وأثارت إيران أزمة فى عام ١٩٣٤ م عندما منح حاكم الشارقة امتياز استثمار أكسيد الحديد فـى جزيـرة أبـو موسـى لصـالح شـركة الـوادى الذهبـى البريطانية ، وطالبت إيران إلغاء العقد حتى تحل مشكلة السـيادة علـى جزيـرة أبو موسى ، ولم تلتفت السلطات البريطانية للاحتجاج الإيرانى .

ويرجـع إصـرار بريطانيـا فـى ذلـك الوقـت علـى إبقـاء جزيرتـى أبـو موسى وطنب الكبرى تحت سيادة الشارقة ورأس الخيمة – إلى وجـود أكسـيد الحديد والنفط فى هاتين الجزيرتيـن ، واسـتغلال الشـركات البريطانيـة لهذيـن المعدنين .

وكانت إيران لا تتوقف عن إحداث وقائع تستطيع أن تسـتند إليهـا فـى ادعائها المستمر لهذه الجـزر ، وظلـت السـلطات البريطانيـة تراقـب تحركـات الحكومة الإيرانية نحـو جزيـرة أبـو موسـى وتحلـل أبعادهـا ، وتسـجل وزارة الخارجية البريطانية هذه التطورات .

وأقدمت إيران فى عام ١٩٥١ م على إجراء إحصاء للسكان فى جزيرة أبو موسى وتوزيع هويات إيرانية عليها ، إلا أن السلطات البريطانية فى المنطقة أكدت أن الجزيرة تابعة للشارقة ، وأن الحلفاء استخدموها فى عام ١٩٤١ م ، وأن البحرية البريطانية تتردد على الجزيرة فى زيارتها المستمرة.

ومنذ عام ١٩٥١ م وحتى عام ١٩٧٠ م لم تحاول إيران اتخاذ إجراء لاحتلال الجزر ، وإنما استمرت مطالبتها بها ، وربما يرجع ذلك إلى المد القومى العربى فى الخمسينات والستينات ، وبعد هزيمة العرب فى عام ١٩٦٧ ورحيل عبد الناصر عام ١٩٧٠ - حسمت إيران قضية الجزر باحتلالها عام ١٩٧١ .

احتلال إيران للجزر الثلاث عام ١٩٧١

بتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٧١ م وقبل يومين من الانسحاب البريطانى من الخليج العربى – أمر شاه إيران أسطوله بتنظيم عملية بحرية لغزو الجزر العربية الثلاث ، وأعلن رئيس وزراء إيران فى ذلك الوقت فى المجلس النيابى بأن قوات عسكرية إيرانية نزلت بجزيرتى طنب الكبرى والصغرى، كما احتلت نقاطا استراتيجية فى جزيرة أبو موسى ، وأن إيران استطاعت بعملياتها العسكرية أن تسترد سيادتها على الطنبين .

وأراد الشاه بأن يحقق عدة أهداف من وراء هذا العدوان ، وأهمها :

* السيطرة على هذه الجزر لموقعها الاستراتيجى ، وتحكمها فى المدخل الجنوبى للخليج العربى عند مضيق هرمز .

* التأكيد للولايات المتحدة الأمريكية على مقدرة القوات الإيرانية فى استخدام القدرة العسكرية العالية عند التحرك فى الخليج .

* التأكيد للعرب على دور إيران كقوة رادعة فى منطقة الخليج .

* تأكيد مركز إيران فى المحيط الهندى ، الأمر الذى أقلق الهند وبقية دول المحيط الهندى الساحلية[1] .

ويلاحظ أن بريطانيا التى كانت تعارض احتلال إيران فى السابق لهذه الجزر قد وافقت على الاحتلال عام ١٩٧١ م ، وقدمت السلطات البريطانية مقترحات إلى حاكمى الشارقة ورأس الخيمة تتلخص فى تقسيم السيادة وعوائد النفط فى الجزر الثلاث بين إيران والإمارتين العربيتين ، وتدفع إيران منحة سنوية لحاكمى الإمارتين ، ولا تعلن إيران عن تواجدها العسكرى بالجزر .

وفى التاسع من ديسمبر ١٩٧١ نجح الشيخ خالد القاسمى شيخ الشارقة – فى ذلك الوقت – فى وضع تسوية مع إيران فيما يخص جزيرة أبو موسى ، وأعلن بيانا أذاعه بالراديو فى ذلك اليوم . وتضمن الاتفاق ما يلى :

١– تظل سيادة الشارقة على جزيرة أبو موسى ، حيث يبقى علم الشارقة مرفوعا عليها وعلى مركز الشرطة والدوائر الحكومية فيها ، ويبقى المواطنون فيها تحت سلطة واختصاص حكومة الشارقة .

٢– تقوم شركة "بيوتس كاز أند أويل" بالكشف والتنقيب عن النفط والمصادر الطبيعية فى جزيرة أبو موسى ومياهها الإقليمية البالغة ١٢ ميلا بحريا ، حيث يجرى تقسيم دخل المصادر الطبيعية المستخرجة من هذه المنطقة مناصفة وبالتساوى بين الشارقة وإيران .

---

(١) ومنذ تولى الرئيس نيكسون السلطة فى الولايات المتحدة الأمريكية أخذت أمريكا تولى أهمية كبرى لدعم إيران بأحدث المعدات العسكرية وأكثرها تطورا لتحقيق دورها فى المنطقة على أنها "شرطى – الخليج" – وكان الموقف الإيرانى فى الخليج العربى والمحيط الهندى موضع انتقاد شديد من حليفتها الأخرى باكستان التى كانت تأمل تدخل إيران عسكريا فى الحرب الهندية – الباكستانية والتى نشبت عام ١٩٧١ والتى كلفت باكستان الكثير ، وأدى الوضع إلى إنقسامها إلى شطرين وقيام دولة بنجلاديش فى الإقليم الشرقى . وبالنسبة للهند فقد اعتبرت التسليح الإيرانى فى الخليج العربى والمحيط الهندى تهديدا مباشرا لأمنها واستقرارها وللسلام فى منطقة المحيط الهندى ، ولذلك أعربت الهند رسميا عن قلقها من سياسة الشاه ، كما كانت أفغانستان قلقة من تكدس كميات هائلة من الأسلحة فى جارتها إيران .
راجع : د. محمود على الداوود : الخليج العربى والعمل العربى المشترك – مطبعة الإرشاد – بغداد – ١٩٨٠ .

٣- ترابط القوات الإيرانية فى منطقة متفق عليها من الجزيرة .

٤- تم توقيع اتفاقيات للمساعدات المالية بين الشارقة وإيران ، تحصل الشارقة بموجبها على مبلغ مليون ونصف من الجنيهات الاسترلينية سنويا ولمدة تسع سنوات .

وقد رفض الشيخ صقر القاسمى "شيخ رأس الخيمة" الاتفاق مع إيران حول الطنبين ، وأعلن أن إمارته مستعدة لاستقبال أية قوات عربية للدفاع عن الطنبين ، وأكد أن الواجب الوطنى لدولة الإمارات العربية المتحدة التى أعلن عن قيامها آنذاك - الدفاع عن تلك الجزر .

وهكذا استطاعت حكومة إيران - بالتواطؤ مع بريطانيا - احتلال جزر الخليج العربى الثلاث بعد رحيل القوات البريطانية عن المنطقة ، وأحدث الاحتلال الإيرانى للجزر العربية الثلاث أزمة عنيفة بين الدول العربية وإيران ، وأدت إلى قطع العراق لعلاقاته الدبلوماسية مع بريطانيا وإيران ، وإلى تأميم ليبيا شركة البترول البريطانية تحت اسم "شركة بترول الخليج ".

وتوصل مجلس جامعة الدول العربية فى دور اجتماعه العادى رقم ٥٧ فى ١١ مارس ١٩٧٢ م وأصدر قراره الذى أكد فيه عروبة الجزر الثلاث، وأدان الاحتلال لهذه الجزر بالقوة مما يهدد الأمن والاستقرار فى المنطقة ، ويتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة والجامعة العربية والمعاهدات الدولية ، كما حمل القرار بريطانيا المسؤولية لتخليها عن التزاماتها الدولية بعد جلائها عن هذه الجزر -- حيث كانت القوات البريطانية قد احتلت ساحل عمان فى الخليج العربى عام ١٨١٩ م ، وبعد عام واحد وقع أمير دولة القواسم معاهدة حماية مع بريطانيا تشمل الجزر الثلاث .

وعلى الساحة الدولية أثيرت مشكلة الجزر[1] فى مجلس الأمن فى ٩ ديسمبر ١٩٧١ حيث قدمت وفود الدول العربية مذكرة طالبوا فيها اتخاذ إجراءات ضد بريطانيا ؛ لأنها لم تنفذ التزاماتها بموجب المعاهدات التى تفرض عليها حماية تلك الجزر .

دعم القوة العسكرية الإيرانية

فى جزيرة أبو موسى عام ١٩٩٢م

دعمت إيران قواتها المسلحة فى جزيرة أبو موسى فى شهر سبتمبر ١٩٩٢ م ، وأخلت إيران بالاتفاق المبرم بينها وبين إمارة الشارقة فى عام ١٩٧١ م ، وفرضت سيطرتها الكاملة على الجزيرة ، وبدأت فى تحويلها إلى قلعة عسكرية حصينة تخضع للسيطرة الإيرانية الكاملة ، الأمر الذى شكل تهديدا لأمن المنطقة عامة ومضيق هرمز بشكل خاص ، حيث يتميز موقع الجزيرة بأهمية استراتيجية كبيرة لوجودها بالقرب من مضيق هرمز ، وإشرافها على خطوط الملاحة البحرية الدولية المارة فى الخليج .

كما تقوم إيران ببناء مجموعة من القواعد العسكرية البحرية والجوية والصاروخية الضخمة فى الجزيرة ، وقد أثارت هذه التطورات والإجراءات قلقا شديدا لدى دولة الإمارات العربية المتحدة ودول الخليج العربية ، وأحدثت أزمة فى العلاقات بين إيران ودولة الإمارات ، ومن جهة أخرى أقر البرلمان

---

(١) عروبة هذه الجزر ثابتة تاريخيا وذلك طبقا لما جاء على لسان المسؤولين البريطانيين فى وثائق رسمية مكتوبة فى دائرة الوثائق والسجلات البريطانية بلندن "PUBLIC RECORD OFFICE" ، ومن تلك الوثائق كتاب الدائرة الهندية "INDIA OFFICE" والمرسل إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٩ سبتمبر ١٩٣٨ ، جاء فيه : فيما يتعلق بتومب "جزيرة طنب" ، "وتومب الصغرى" طنب الصغرى وأبو موسى فإن الموقف فى رأينا أنها (أى الجزر) تخص المحميات العربية ، ويجب أن تستبعد من حساب شركة البترول الأنجلو إيرانية" . ويعتبر البعض هذه الوثيقة الدليل القاطع المؤيد لعروبة هذه الجزر والذى ينفى فى ذلك الوقت صحة المزاعم الإيرانية بشأنها .
راجع : د. محمد سعيد الخطيب "الوضع القانونى للبحر الإقليمى مع دراسة البحار الإقليمية والعربية والأجنبية" – مرجع سابق ص ٥٩١ وما بعدها .

الإيرانـي – "مجلس الشـورى" – القـانون الخـاص بالميـاه الإقليميـة الإيرانيـة وحددها باثنى عشر ميلا بحريا ، ومنحها حق السيادة علـى جزر الإمـارات الثلاث التى تحتلها إيران .

ويرى المراقبون أن هذا القانون سوف يؤثـر علـى الملاحـة التجاريـة والحربية عبر مضيق هرمز ، حيث ينـص القـانون علـى اعتراض كـل مـن ينتهك القانون وتفتيشه .

وبتاريخ ١٥ سبتمبر ١٩٩٢ م أدان مجلس الجامعة العربية فى دورته العادية الثامنة والتسعين – احتلال إيران لجـزر دولـة الإمـارات ، ودعـا إلـى احترام سيادة دولة الإمارات على أراضيها ، كما شـكل المجلـس لجنـة لبحـث ومتابعة تطورات هذه المشكلة ، وأعرب المجلس فى ختام أعمالـه مسـاء يـوم ١٩٩٢/٩/١٣ م عن وقوفه إلى جانب دولة الإمارات ضد هذا الاحتلال غير المشـروع ، كمـا أعـرب عـن تـأييده المطلـق لكافـة الإجـراءات التـى تتخذهـا الإمارات تأكيدا لسيادتها على تلك الجـزر ، ورفـع الانتهاكـات الإيرانيـة التـى تعرض الأمن والاستقرار فى المنطقة للخطر – إلى الأمم المتحـدة ، ومطالبـة الجمهورية الإيرانية الإسلامية باحترام المواثيق والمعـاهدات الدوليـة الموقعـة مع الإمارات وسيادتها على الجزر الثلاث .

وفى الدورة الثالثة عشرة لاجتماعات المجلس الأعلى لمجلس التعـاون لدول الخليج العربية والتى عقدت فى أبـو ظبـى خـلال الفترة مـن ٢١ – ٢٣ ديسمبر ١٩٩٢ – استمع المجلس إلى شرح من صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة حول الإجـراءات التـى اتخذتها الجمهورية الإسلامية الإيرانيـة فـى جزيـرة أبـو موسـى ، واستمرار الاحتلال الإيرانى لجزيرتى طنـب الكبرى وطنـب الصغرى ، ليستنكر تلك الإجراءات ، واستمرار الاحتلال لما يمثله مـن انتهـاك لسيادة وحـدة أراضـى دولة الإمارات العربية المتحدة ، وزعزعة الأمن والاستقرار فى المنطقة .

وعبر المجلس عن أسفه الشديد وقلقه البالغ للإجراءات الإيرانية غير المبررة ؛ لما فيها من إخلال بالرغبة المعلنة لتطوير العلاقات بين الجانبين ، وتعارض المبادئ التي تقوم عليها العلاقات بين دول المجلس والجمهورية الإسلامية الإيرانية .

وأكد المجلس بأن تطوير العلاقات بين الجانبين مرتبط بتعزيز الثقة ، وبما تتخذه الجمهورية الإسلامية الإيرانية من إجراءات تنسجم مع التزامها بمبادئ حسن الجوار ، واحترام سيادة ووحدة أراضي دول المنطقة ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية .

وطالب المجلس إيران بإلغاء وإزالة كافة الإجراءات التي اتخذتها في جزيرة أبو موسى ، وإنهاء احتلالها لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى .

وأكد المجلس الأعلى لمجلس التعاون تضامنه التام وتأييده المطلق لموقف دولة الإمارات العربية المتحدة ، ودعم كافة الإجراءات والوسائل السلمية التي تراها مناسبة لاستعادة سيادتها على جزرها الثلاث ، وذلك استنادا إلى الشرعية الدولية ، وانطلاقا من مبدأ الأمن الجماعي .

وفي اجتماع المجلس الأعلى لمجلس التعاون في دورته الرابعة عشر التي عقدت في الرياض في الفترة من ٢٠ - ٢٢ ديسمبر ١٩٩٣[١] دعا المجلس إيران إلى إجراء حوار مباشر مع دولة الإمارات فيما يتعلق باحتلالها لهذه الجزر تمشيا مع القوانين والأعراف الدولية ، ومبادئ حسن الجوار ، والاحترام المتبادل بين الدول .

---

(١) بتاريخ ١٩٩٣/١١/٢٠ ، أعلنت إيران أنها عينت حاكما لجزيرة أبو موسى ، وأنها خصصت حوالي ١١٣٠ مليون دولار لتنفيذ ثمانية مشروعات صناعية وزراعية ، وصيد أسماك في الجزيرة .

وأشار المجلس إلى ما سبق إعلانه فى الدورة الثالثة عشرة التى عقدت فى أبو ظبى من أن تطوير العلاقات مع إيران مرتبط بتعزيز الثقة ، وبما تتخذه من إجراءات تنسجم مع التزامها بمبادئ حسن الجوار ، واحترام سيادة ووحدة أراضى دول المنطقة وعدم التدخل فى شؤونها الداخلية

وقد ردت إيران على مطالب دولة الإمارات العربية المتحدة بتحديد موقفها بشأن هذه الجزر وهو :

١- أن جزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى جزيرتان إيرانيتان ، وأنهما جزء لا يتجزأ من أراضى إيران ، وأن السيادة الإيرانية عليهما ليست مطروحة للمناقشة مع الآخرين .

٢- أن التفاوض بشأن جزيرة أبو موسى يجب أن يتم فى إطار مذكرة التفاهم التى وقعت عام ١٩٧١ ، وعلى نحو تحقيق مصالح إيران الأمنية والاقتصادية والاستراتيجية فى الخليج .

٣- إبعاد المسألة عن تدخلات القوى الكبرى ، والتوقف عن إثارة أية مطالب إقليمية فى المحافل الدولية .

وفى الدورة الـ ١٦ لاجتماعات المجلس الأعلى لمجلس التعاون التى عقدت فى مسقط بسلطنة عمان فى ديسمبر سنة ١٩٩٥ دعا البيان الختامى لاجتماعات المجلس إيران إلى القبول بإحالة الخلاف إلى محكمة العدل الدولية .

المبحث الرابع

التصور الإيرانى للأمن الإقليمى فى الخليج

١ – القوة العسكرية الإيرانية وأهدافها

تعتبر القوة العسكرية الإيرانية الأداة الرئيسية التى تسعى السياسة الإيرانية من خلالها إلى المشاركة فى أية ترتيبات للأمن الإقليمى فى منطقة الخليج .

وفى أعقاب قيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية فرضت الولايات المتحدة وحلافائها فى الغرب حظرا تسليحيا على أية صادرات عسكرية لإيران ، الأمر الذى أدى إلى حرمان القوات المسلحة الإيرانية من الحصول على أية أسلحة جديدة ، والعجز عن الحصول على قطع الغيار اللازمة لصيانة الأسلحة والمعدات ، فى الوقت الذى كانت فيه إيران تحتاج إلى هذه الأسلحة أثناء الحرب العراقية الإيرانية ، ولجأت إيران إلى الدول الشرقية خلال الثمانينات ، إلا أن الأسلحة التى حصلت عليها إيران لم تكن تتفق مع طبيعة التسليح الغربى .

وتعمل القيادة الإيرانية فى الفترة الحالية على تنفيذ برنامج شامل لإعادة بناء قواتها المسلحة وتحديثها على نطاق واسع .

ويعتمد برنامج إعادة البناء الدفاعى الإيرانى على اتفاق التعاون العسكرى بين إيران وروسيا ، والذى كان قد جرى التوقيع عليه قبل تفكك الاتحاد السوفيتى ، وتواصل الحكومة الروسية تنفيذ هذا الاتفاق .

وكانت إيران قد بدأت فى عهد الشاه بتنفيذ برنامج متكامل لإنشاء مفاعل للطاقة النووية فى مدينة بوشهر بمساعدة ألمانيا ، إلا أن الولايات المتحدة بعد قيام الثورة الإيرانية فرضت حظرا على تصدير التكنولوجيا

النووية إلى إيران ، ودعت كل من ألمانيا وفرنسا إلى عدم استئناف التعاون مع طهران ما لم تقدم الحكومة الإيرانية تأكيدات كافية عن التزامها بعدم الانتشار النووى .

وفى عام ١٩٨٦ م بدأ توسيع دائرة التعاون النووى مع الدول الأجنبية وخاصة مع الأرجنتين والصين وكوريا الشمالية وباكستان والهند ، حيث وقعت إيران اتفاقا مع باكستان فى عام ١٩٨٧ م للتعاون فى المجالات النووية العسكرية .

كما وقعت إيران اتفاقا مع الأرجنتين فى عام ١٩٨٧ م للحصول على وقود نووى أرجنتينى من اليورانيوم المخصب غير المخصص للأغراض العسكرية لمفاعل طهران التجريبى ، ثم اتفقت إيران مع جنوب أفريقيا خلال الفترة من ٨٨ – ١٩٨٩ للحصول على كميات كبيرة من اليورانيوم المركز .

وفى ديسمبر ١٩٨٩ م وقعت إيران على اتفاق للتعاون الاستراتيجى مع كوريا الشمالية خلال زيارة سرية قام بها وفد إيرانى رفيع المستوى إلى "بيونج يانج" ، وركز الاتفاق بصفة خاصة على تبادل المعلومات العسكرية والعلمية فى مجال الصواريخ والتسليح الكيماوى والبيولوجى والنووى بين البلدين .

بالإضافة إلى ذلك سعت إيران عام ١٩٩١ م إلى شراء مفاعل أبحاث من الهند تبلغ قوته ١٠ ميجاوات ، على أن يخضع هذا المفاعل لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

ومن جهة أخرى تردد أن إيران عملت على استيراد رؤوس نووية من الجمهوريات الإسلامية فىآسيا الوسطى وذلك فى محاولة للإفادة من انعدام السيطرة المركزية على الأسلحة النووية التى صاحبت إنهيار الاتحاد السوفيتى .

كما حاولت إيران استقطاب علماء الذرة من جمهوريات "الاتحاد السوفيتى " ، وقامت بتكثيف أعمال التعاون النووى مع الصين ، حيث وقعت الدولتان اتفاقا للتعاون فى المجال النووى عام ١٩٩٠ م ، وقامت الصين بتخصيص وتوريد أجهزة ومفاعل نووى تجريبى إلى إيران .

ونشطت إيران فى مجال تطوير وإنتاج الصواريخ الباليستيكية متوسطة المدى ، وكثفت إيران جهودها فى هذا المجال منذ عام ١٩٨٨ بالتعاون مع كل من كوريا الشمالية والصين .

وتعتمد إيران على كوريا الشمالية فى تصنيع الصاروخ "سكود – ب" الذى تنتجه كوريا الشمالية ، كما تعتمد على مساعدة الصين لها فى تصنيع صواريخ فئة – إم ، يتراوح مداها بين ٨٠٠ – ١٠٠٠ كيلو متر .

واستطاعت إيران بموجب هذا البرنامج إنتاج عدة أنواع من الصواريخ مثل سكود ب – عقاب – موشاك ، واستخدامها على نطاق واسع خلال المراحل الأخيرة من الحرب مع العراق فى إطار ما أطلقت عليه حرب المدن بين البلدين ، والتى استمرت خلال فترة ما بين مارس – يوليو ١٩٨٨ .

على أن النظام الصاروخى الذى تعطيه ايران اهتماما مكثفا ، وتسعى إلى إنتاجه على نطاق واسع – يتمثل فى الصاروخ "عقاب" ، وهو صاروخ تكتيكى صينى التصميم يبلغ مداه حوالى ٤٠٠ كيلو مترا .

وقد استمرت كل من الصين وكوريا الشمالية فى مساعدة إيران على تطوير صواريخها ، فأنتجت الصاروخ (إيران ١٢٠) الذى يبلغ مداه ١٣٠ كيلو مترا ، والصاروخ (شاهين – ١ ، وشاهين – ٢) اللذين يصل مداهما حوالى ٢٠٠ كيلو مترا ، وأعلن عنهما فى إبريل ١٩٨٩ .

أمريكا وإيران وصفقة بيع أربع مفاعلات نووية روسية لإيران

أعلن الرئيس الأمريكى فى افتتاح مؤتمر اليهود العالمى فى نيويورك يوم ١٩٩٥/٤/٣٠ حظر اقتصادى شامل على إيران ؛ وذلك بحجة أن إيران تتبنى الإرهاب الدولى ، وتسعى إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل .

ودعت الولايات المتحدة حلفائها إلى عزل إيران اقتصاديا[١] ومقاطعتها عسكريا ، إلا أن الدعوة الأمريكية لم تلق استجابة من الحلفاء الغربيين ، وأعلنت روسيا والصين رفضهما لهذا القرار .

ومن جهة أخرى طالبت الولايات المتحدة الأمريكية روسيا بوقف تعاونها فى هذا المجال النووى مع إيران ، وإلغاء صفقة بيع أربع مفاعلات روسية تعمل بالماء الخفيف لإيران ، إلا أن روسيا أعلنت أن المفاعلات الأربعة المتعاقد عليها مع إيران تستبعد عمليا وواقعيا استخدام الوقود المشع المستعمل لإنتاج البلوتونيوم الذى تصنع منه عبوات الرؤوس الحربية النووية ، كما أوضحت روسيا أنها بطبيعة الحال لا تريد قوى نووية بجوارها، أو على حدود جمهورية أرمينيا حليفة روسيا التقليدية .

ويتردد أن إلحاح الولايات المتحدة الأمريكية بإلغاء هذه الصفقة مقترن بضغط إسرائيلى ، حيث لا ترغب إسرائيل لأية دولة إسلامية أو عربية أن تصبح دولة نووية ، ويرى المراقبون بأن الضغط الأمريكى لإلغاء هذه الصفقة يرجع إلى محاولة الولايات المتحدة الأمريكية تقييد رغبة روسيا

---

(١) أدى الحظر إلى منع الشركات الأمريكية من التعامل مع إيران فتوقفت عن تسويق النفط الأيرانى بعد أن بلغت حصتها فى تسويق نحو ربع الصادرات الإيرانية منذ عام ١٩٩٤ ، كما اضطرت شركة "كونوكو" الأمريكية للبترول تحت ضغط الأدارة الامريكية إلى التخلى عن عقد ضخم مع إيران تبلغ قيمته نحو مليار دولار كانت قد فازت به فى مناقصة مع شركات عالمية أخرى لتطوير واستغلال حقول البترول الإيرانية فى الخليج ، وبشكل أساسى فى جزيرة سيرى ، وحلت شركة "توتال" الفرنسية محل الشركة الأمريكية . ورفض الاتحاد الاوروبى الدعوة الامريكية لفرض حظر اقتصادى دولى على إيران ، وقد أدى تدهور العلاقات الاقتصادية بين إيران والولايات المتحدة الامريكية إلى قيام القوى التجارية المنافسة وخاصة ألمانيا واليابان وإيطاليا بدعم علاقاتها مع إيران .

فى التوسع من إيران إلى العراق ، وتنفيذ الاتفاقيات مع العراق الخاصة بإعادة التسليح ، ثم التغلغل مرة أخرى فى منطقة الخليج العربية .

وفى اجتماع القمة الروسية الأمريكية التى عقدت فى موسكو فى ١٩٩٥/٥/١٠ أعلن الرئيس الأمريكى أنه تم إلغاء الجانب العسكرى من الصفقة ، وأن الرئيس الروسى وافق على عدم بيع إيران محطة لقوة الطرد المركزى تساعد على تخصيب اليورانيوم وإنتاج أسلحة نووية .

٢ – التصور الإيرانى للأمن الإقليمى فى الخليج

ترى إيران أن أمن منطقة الخليج يتطلب تشكيل مظلة أمنية للمنطقة تحقق فيها إيران النفوذ السياسى والدينى والاستراتيجى ، خاصة على مضيق هرمز ، وتواجه الولايات المتحدة الأمريكية التى تمثل فى تصورها الخطر الأساسى الذى يواجه الثورة الإيرانية .

وتؤكد إيران على أن سياسة القوة التى اتبعها الشاه فى الخليج ، يجب أن تستند إلى الإيمان بحيث يكون الشعار "القوة والإيمان" لتحقيق أمن الخليج ، وبذلك تتحقق الرؤية الإيديولوجية الإسلامية بجانب المصالح القومية[1] .

وتدرك إيران أن أى تغيير فى الحدود السياسية فيما بين الدول الخليجية أو داخل كل منها على حدة ينبغى ألا يترتب عليه إعادة ترتيب المنطقة على نحو ينال من الأهمية الاستراتيجية لإيران ، ولا تقبل إيران بأى تعديل يطرأ على الحدود العراقية ، ويؤكد ذلك موقفها من إدانة العراق على غزوه للكويت ، وعدم قبولها باحتلال الكويت ، أو تنازل الكويت عن جزيرتى وربة وبوبيان ؛ لأن ذلك يؤدى إلى تدعيم تفوق العراق السياسى والاقتصادى.

(١) راجع : بكينام رشاد الشرقاوى : تأثير الثورة الإيرانية الإسلامية على العلاقات العربية الإيرانية – معهد البحوث والدراسات العربية – القاهرة ١٩٩٣ .

إيران وإعلان دمشق

انتقدت إيران إعلان دمشق بمجرد صدوره ، وأعلنت أنها تريد أمنا إقليميا لا دور فيه لكل من مصر وسوريا ، وكذلك القوى العظمى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، كما ترى إيران أنه يقع على عاتقها المسؤولية الكبرى في تحقيق أمن الخليج بحكم عوامل الجوار الجغرافي والظروف الاجتماعية .

واستندت إيران في تحفظها على إعلان دمشق ، وعلى التعاون الأمني بين الكويت[1] والولايات المتحدة الأمريكية ، وفي دعوتها إلى إجراء محادثات مع دول الخليج للتوصل إلى ترتيبات أمن إقليمي مشترك – إلى البند الثامن من قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ عام ١٩٨٧ الخاص بوقف إطلاق النار في الحرب العراقية الإيرانية ، الذي ينص على أن يطلب مجلس الأمن من الأمين العام للأمم المتحدة أن يدرس بالتشاور مع إيران والعراق ومع الدول الأخرى في المنطقة – إجراءات تعزيز الأمن والاستقرار في منطقة الخليج .

وقد حددت إيران عقب انتهاء حرب الخليج الثانية تصورها إزاء الترتيبات الأمنية في الخليج ، وذلك وفقا للمبادئ التالية :

١- ينبغي أن تستند ترتيبات الأمن الإقليمية في المنطقة إلى العلاقات التاريخية والدينية والاقتصادية المشتركة بين المنطقة ، وأن تضمن استقلال دول الخليج وسيادتها على أراضيها ، وتتحمل دول الخليج الثمانية نفقات إعداد هذه الترتيبات .

---

(١) اعترضت إيران على هذا الاتفاق الذي وقع في ١٩ سبتمبر ١٩٩١ ، وقامت وزارة الخارجية الإيرانية باستدعاء السفير الكويتي للإعراب عن احتجاجها على هذا الاتفاق ، وأعلن وزير الخارجية الإيراني أثناء لقائه مع أمير دولة الكويت على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في منتصف شهر سبتمبر ١٩٩١ بأن الوجود العسكري الأجنبي لا يضمن تحقيق الأمن في المنطقة .

٢- رفض التدخل الأجنبى فى ترتيبات امن المنطقة تحت أى شكل من الأشكال ، واستبعاد جميع القوى غير الخليجية أيا كانت عربية أو غير عربية.

٣- ضرورة التعاون الشامل بين جميع دول المنطقة .

٤- إخلاء منطقة الخليج من مخزون الأسلحة التقليدية ، وكذلك الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية[١] .

(١) راجع : التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩١ "أمن الخليج فى الإطار الإقليمى" - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام - القاهرة - ١٩٩٢ .

الفرع الثانى

العلاقات التركية بدول الخليج العربية

تمهيد:

تركيا دولة إسلامية كبيرة تقوم على نظام علمانى[1] ، وهى عضو فى المؤتمر الإسلامى ، ولها علاقات تاريخية بالدول العربية ، وهى فى ذات الوقت عضو فى حلف شمال الأطلنطى ، وتعتبر قاعدة هامة من قواعد الحلف ، حيث تقع على أراضيها القواعد الجوية الصالحة لانطلاق الطائرات العملاقة ، والتى يمكن أن تغطى دائرة واسعة فى الشرق الأوسط .

وترفض تركيا فكرة امتداد التزامها تجاه حلف الأطلنطى تلقائيا ومباشرة ، فجميع الاتفاقات الدفاعية بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية أو حلف الأطلنطى تشترط لاستخدام القواعد العسكرية التركية فى عمليات عسكرية فى الشرق الأوسط - استئذان تركيا وموافقتها .

وترتبط تركيا بالجماعات الاقتصادية الأوروبية فى إطار نظام الانتساب منذ عام ١٩٦٤ ، وقد تقدمت تركيا رسميا فى ١٩٨٧/٤/١٣ بطلب للانضمام إلى العضوية الكاملة للجماعة الأوروبية ، إلا أن التأثير اليونانى المضاد لتركيا فى إطار الجماعة الأوروبية أدى إلى تجميد طلبها عام ١٩٨٩.

(١) تنص المادة الثانية من الدستور التركى الصادر فى ١٢ سبتمبر ١٩٨٠ - غير قابلة للتعديل على نحو مطلق - على أن الجمهورية التركية دولة ديمقراطية علمانية اجتماعية . ويقوم النظام الحاكم فى تركيا فى الآونة الأخيرة بتعليم اللغة العربية فى المدارس الحكومية التركية ، وتعليم الدين الإسلامى فيها بهدف التصدى لنشاط الجماعات الدينية المتطرفة والمحظورة رسميا .

وتعتبر تركيا المعبر غير العربى للنفط العراقى إلى البحر الأبيض المتوسط ، وتحتوى تركيا على مخزون مياه كبير يمكن أن تستفيد منه دول الشرق الأوسط .

ورغم انحسار الخطر الشيوعى وانتهاء الحرب الباردة ، فلم تتأثر الأهمية الدولية لتركيا وخاصة الدور الذى يمكن أن تؤديه فى إطار الاستراتيجية الأمريكية على مواجهة الخطر الإيرانى ، كما أن لها دورها الهام فى منطقة الشرق الوسط ، وعلى مستوى الجمهوريات الإسلامية فى آسيا الوسطى ، حيث تحظى تركيا بمكانة مميزة فى معظم هذه الجمهوريات .

ورغم ذلك فإن تركيا تجد نفسها ممزقة بين الدفاع عن آمالها فى العضوية الأوروبية ، وبين التأكيد على هويتها التركية الآسيوية .

ونتناول علاقات تركيا بدول الخليج العربية وفقا لخطة الدراسة التالية :

المبحث الأول : العلاقات التاريخية التركية العربية والخليجية .

المبحث الثانى : تركيا وحروب الخليج .

المبحث الثالث : العلاقات المستقبلية التركية الخليجية .

المبحث الأول

العلاقات التاريخية التركية العربية والخليجية

قامت الدولة التركية في شمال غربي الأناضول في أواخر القرن الثالث عشر الميلادى ، وظلت تتوسع فى أوروبا وتحرز انتصارات متتالية على الحملات الصليبية التى كانت ترسلها أوروبا ، إلى أن أمكنها فى النهاية من أن تسقط الدولة البيزنطية بعد أن استولت على القسطنطينية فى عام ١٤٥٣ م ، وأدى ذلك إلى تقوية مكانة الدولة العثمانية فى العالم الإسلامى .

وسيطر العثمانيون على البقاع المقدسة الإسلامية فى القدس ، والحجاز ، والمزارات الشيعية فى العراق .

وبعد وصول البرتغاليين إلى المياه الشرقية ، وشروعهم فى مهاجمة الموانى الإسلامية فى شرق أفريقيا والبحر الأحمر وبحر العرب – استنجد كثير من الأمراء المسلمين بالسلطان العثمانى ، واستعدت الدولة العثمانية للتصدى للخطر البرتغالى ، والخطر الشيعى فى ذات الوقت عندما تحولت إيران فى القرن السادس عشر إلى المذهب الشيعى وهددت الدولة العثمانية .

وعندما تولى سليم الأول عرش الدولة العثمانية فى عام ١٥١٢ م تصدى للمماليك الذين كان وجودهم فى الشام يشكل خطرا على دولته، وانتصر عليهم فى معركة "مرج دابق" فى ٢٤ أغسطس ١٥١٦ م ، واحتل سليم حلب وحماة ودمشق ، وعلى أثر ذلك لقب سليم نفسه بـ "خادم الحرمين الشريفين ".

وعلى أثر دخول سليم القاهرة استقبل ابن شريف مكة الذى عرض عليه تبعية والده للدولة العثمانية ، ثم جرى تعيين "الشريف أبو البركات" ذاته

حاكما على جدة ومكة والمدينة وسائر الحجاز ، وهو ما توارثه خلفاؤه من بعده[1] .

وقد أدى ضم الدولة العثمانية للبقاع المقدسة فى الشام والحجاز وانتصارها على الصفويين – إلى تعزيز زعامتها للعالم الإسلامى السنى ، وتحول الأسطول العثمانى فى البحر الأحمر فى أواسط القرن السادس عشر إلى قوة كبرى .

وقد اتسع نطاق مسئوليات الدولة العثمانية فى العالم العربى الذى سيطرت على معظمه عدة قرون ، فالسلطان العثمانى هو حامى الحرمين الشريفين ، والمدافع عن الأراضى الإسلامية الواسعة .

وطبقت الدولة مبادئ الشريعة الإسلامية ، وحافظت على التقاليد الإسلامية ، ونظمت الحج إلى الحجاز ، وأصبح السلطان العثمانى بمثابة الزعيم الروحى لأمراء الحج المسلمين .

واهتمت الدولة العثمانية بالفقهاء الدينيين ووفرت فرص التوظيف لهم ، وكان مبعث العزلة التى فرضتها الدولة العثمانية على أملاكها العربية وغير العربية – هو الخوف الناتج عن الصراع المستمر بينها وبين العالم المسيحى ، فبعد أن سيطرت الدولة على البحر الأحمر حولته إلى بحيرة عثمانية ، ومنعت دخول السفن الأوروبية إليه حرصا على سلامة البقاع الإسلامية .

وبدأت الدولة العثمانية تواجه التحدى من عدة جهات مما أثر فى علاقاتها بولاياتها العربية ، فظهرت حركات التمرد التى أدت إلى إضعاف سلطة الدولة فى كثير من ولاياتها ، كما لاحت الأطماع الأوروبية على أثر

---

(١) راجع : د . أحمد عبد الرحيم مصطفى : "العرب فى ظل الرابطة العثمانية" فى كتاب العلاقات العربية التركية – من منظور عربى – الجزء الأول . معهد البحوث والدراسات العربية – القاهرة ١٩٩١.

انتقال التنافس الاستعمارى البريطانى الفرنسى إلى الشرق ، وخاصة بعد نشوب الثورة الفرنسية فى أواخر القرن الثامن عشر ، والسعى إلى اعتراض طرق المواصلات البريطانية جنوب الهند باحتلال مناطق واسعة من الأراضى العربية ، والسيطرة على شرقى البحر المتوسط وعلى البحر الأحمر والخليج العربى .

وتمزقت الرابطة العثمانية ، وقسمت معظم المناطق العربية بين الدول الاستعمارية الغربية التى بدأت التغلغل فى الأراضى العربية منذ أواخر القرن الثامن عشر .

وخلال النصف الأول من القرن الثامن عشر شهدت الجزيرة العربية ظهور دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب التى تعتبر أول حركة تجديد فى العالم العربى الحديث حيث نددت بالعثمانين وسلوكهم ، ودعت إلى الرجوع إلى القرآن والسنة ، وآثار السلف الصالح ، ومقاومة البدع والخرافات التى ألصقت بالإسلام .

وترتب عليها خروج سكان "نجد" عن سلطة الدولة العثمانية ، خاصة بعد تأسيس الدولة السعودية الأولى ، ونجاح السعوديين فى اجتياح مكة فى عام ١٨٠٦ م . وعاصر السلطان العثمانى سليم الثالث تصاعد هذه الحركة الدينية وامتدادها من أواسط شبه الجزيرة العربية إلى سواحلها على البحر الأحمر والخليج العربى .

ورغم نجاح الدولة العثمانية فى قمع هذه الحركة سياسيا ، كما حدث فى سقوط الدولة السعودية الأولى على يد قوات محمد على باشا فى عام ١٨١٨م ، أو سقوط الدولة السعودية الثانية على أيدى آل الرشيد خلفاء العثمانيين فى عام ١٨٩١ ، فإن تأثير الحركة ظل باقيا من الناحيتين : الدينية والفكرية ، ولم يقتصر هذا التأثير على الجزيرة العربية وإنما تعداها إلى أقطار عربية وإسلامية أخرى ، كما أن هذا التأثير الدينى هو الذى اعتمد

عليه عبد العزيز بن سعود فى تأسيس الدولة السعودية الثالثة ، والذى استطاع استرداد الرياض من آل الرشيد فى عام ١٩٠٢ م ، ثم سيطر بعد ذلك على القصيم والإحساء وانتزعهما من الدولة العثمانية فى عام ١٩١٣ ، واتجه إلى توحيد الجزيرة العربية[١] .

وحين أعلنت الحرب العالمية الأولى أوقف العرب نشاطهم المعادى للترك ، وأخذ الأتراك يقربون زعماء العرب إليهم كسبا لثقتهم ، إلا أنه سرعان ما تبين للعرب أن بلادهم قد جرت إلى حرب لا يرغبون فيها ، حتى أصبح واضحا أن الدولة على وشك الانهيار ، وكان عليهم أن يفكروا جديا فى مصير بلادهم بالخروج عن الدولة العثمانية وإعلان استقلالهم ، وكان مما دفع بهذه الفكرة إلى حيز التنفيذ تحريض الإنجليز عليها .

وانهزمت الإمبراطورية العثمانية فى الحرب العالمية الأولى ، وأجبرت الدولة العثمانية على الاعتراف بزوال سيادتها عن البلاد العربية بمقتضى نص المادة ١٣٢ من معاهدة "سيفر" التى أملاها الحلفاء على حكومة السلطان العثمانى فى العاشر من أغسطس ١٩٢٠م ، وفيها أقرت الدولة العثمانية بالانتدابين الإنجليزى والفرنسى على الشام والعراق ، كما اعترفت باستقلال الحجاز ومصر والسودان ، وتنازلت عن سيادتها فى ليبيا وشمال أفريقيا[٢] .

وتحولت دولة الخلافة العثمانية إلى جمهورية تركية قومية ، وانهمكت تركيا فى عهد مصطفى كمال أتاتورك خلال فترة ما بين الحربين فى التحديث على الطريقة الأوروبية الغربية ، ولكنها خلال هذه الفترة أهملت تقوية الترابط بين جيرانها العرب .

---

(١) راجع : د . جمال زكريا قاسم : "الخروج العربى عن الدولة العثمانية" – فى كتاب العلاقات العربية التركية من منظور عربى – الجزء الأول معهد البحوث والدراسات العربية – القاهرة ١٩٩١ .
(٢) راجع : د . جمال زكريا قاسم : "الخروج العربى عن الدولة العثمانية" – مرجع سابق .

وكان من مصلحة تركيا أن تدخل فى أحلاف مع الغرب ، وأن تحث العرب على الدخول فى أحلاف تدافع عن المنطقة ضد الخطر السوفيتى والشيوعى ، وسعت تركيا إلى أن يكون لها اليد العليا فى المنطقة العربية ، وأدى ذلك إلى مواجهة شديدة مع القوميين العرب ودعاتها[1] .

وكان لقيام دولة إسرائيل والعلاقات الإسرائيلية التركية تأثير مباشر على العلاقات العربية التركية .

فكانت تركيا أول دولة إسلامية تعترف بإسرئيل عام ١٩٤٩ ، ثم تتبادل معها السفراء فى عام ١٩٥٢ ، وقبلت فى الحلف الأطلنطى عام ١٩٥٢ .

وقام حلف بغداد عام ١٩٥٥ إثر اتفاق للتعاون العسكرى والأمنى بين العراق وتركيا بوحى من الدول الغربية ، وانضمت إليهما بريطانيا وباكستان وإيران ، وعمل الحلف على تأمين مصالح الغرب فى المنطقة واتخذ مقره الرئيسى بغداد .

واستمر الحلف حتى ثورة ١٤ يوليو ١٩٥٨ فى العراق ، حيث انسحبت العراق منه رسميا فى مارس ١٩٥٩ الأمر الذى أجبر الأعضاء الآخرين على نقل مقر الحلف إلى أنقرة عاصمة تركيا .

وفى أغسطس ١٩٥٩ تم تغيير اسم الحلف إلى المعاهدة المركزية أو "السنتو" ، وبعد الثورة الإيرانية فى عام ١٩٧٩ انسحبت منه إيران ، ثم تلتها باكستان وتركيا ، ولم يتبق منه سوى بريطانيا ، وبذلك فقد الحلف مبرر وجوده ، واعتبر فى حكم الملغى .

---

(١) راجع : د . عبد العزيز سليمان نوار : "العلاقات العربية التركية فى مرحلة المد القومى العربى" - فى كتاب العلاقات العربية التركية من منظور عربى - الجزء الأول - معهد البحوث والدراسات العربية - القاهرة - ١٩٩١ .

وقد شهدت منتصف السبعينات تحولا ملحوظا فى العلاقات بين العرب وتركيا حين شاركت تركيا لأول مرة فى اجتماع منظمة الدول الإسلامية الذى عقد فى جدة عام ١٩٧٥ ، كما عقد المؤتمر السابع لوزراء خارجية الدول الإسلامية فى تركيا عام ١٩٧٦ .

واعترفت تركيا بمنظمة التحرير الفلسطينية فى عام ١٩٧٦ ، ووافقت على فتح مكتب لها فى أنقرة فى عام ١٩٧٩ ، وطالبت بضرورة الانسحاب الكامل لإسرائيل من الأراضى العربية المحتلة ، وتقلصت بالفعل المبادلات التجارية التركية لإسرائيل من الأراضى العربية المحتلة ، لصالح المبادلات العربية التجارية .

كما سمحت تركيا للاتحاد السوفيتى خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣ بإعادة تزويد الجيوش المصرية والسورية عن طريق المرور فوق مجالها الجوى ، بينما رفضت السماح للولايات المتحدة الأمريكية بإعادة التزويد بالوقود ، أو استخدام التسهيلات التركية لأغراض استطلاعية فى خدمة إسرائيل ، وسحبت تركيا سفيرها من تل أبيب عام ١٩٨٠ بعد إقرار الكنيست الإسرائيلى القانون الخاص بضم القدس الشريف ، واعتبار القدس عاصمة لإسرائيل ، واعترفت تركيا بالدولة الفلسطينية المعلنة من قبل المجلس الوطنى الفلسطينى فى اجتماعه التاسع عشر بالجزائر فى نوفمبر ١٩٨٨ .

المبحث الثانى

تركيا وحروب الخليج

أولا : الموقف أثناء الحرب العراقية الإيرانية

التزمت تركيا الحياد بين الطرفين المتحاربين ، وسعت الدبلوماسية التركية فى مساعدة الطرفين إلى التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع ، ويرجع عدم اشتراك تركيا فى الحرب إلى اعتبارات أمنية تمس سلامتها الإقليمية فى شرق تركيا ، حيث يوجد أكراد تركيا ينتظمون مع أكراد العراق وأكراد إيران ، ويستهدفون إقامة دولة كردية مستقلة ، وقد حققت تركيا مكسبا سياسيا حيث حصلت من طرفى النزاع على تعاونهما من أجل مقاومة الحركة الكردية فى شرق تركيا ، كما حققت تركيا مكاسب اقتصادية فأصبحت الشريك الاقتصادى الأول مع إيران ابتداء من عام ١٩٨٦ ، كما كانت العراق وإيران على التوالى الدولتين الثانية والثالثة فى قائمة الدول المستوردة من تركيا ، وفى عام ١٩٨٧ تم إنشاء أنبوب ثان للنفط العراقى عبر الأراضى التركية بطاقة نصف مليون برميل يوميا ، وتم التوسيع فيه عام ١٩٨٩ إلى مليون برميل يوميا ، وأدى ذلك إلى تحقيق دخل لتركيا يفوق ٢٥٠ مليون دولار عام ١٩٨٧ بعد أن اصبحت تركيا هى البوابة الوحيدة إلى العالم الخارجي بالنسبة لصادرات العراق من النفط ، وبعد الحصار الإيرانى لموانى العراق على الخليج ، وإغلاق سوريا لأنابيب النفط المارة فى أراضيها إلى البحر الأبيض المتوسط .

كما أبرمت تركيا خلال سنوات الحرب العراقية الإيرانية اتفاقيات خاصة مع العراق لربط شبكتى الكهرباء العراقية والتركية معا .

وبلغ حجم التبادل التجارى بين تركيا والعراق أثناء الحرب ألفى مليون دولار مازالت العراق مدينة لتركيا ب ٧٥٠ مليون دولار .

<u>ثانيا : تركيا والغزو العراقى للكويت</u>

ترجع أهمية الموقف التركى إلى أن تركيا تعتبر الدولة الوحيدة فى المنطقة العضو فى حلف الأطلنطى ، ولذا كان ارتباطها عضويا بالتحالف الغربى ضد العراق ، كما أنها تعتبر عنصر فعال فى العقوبات الاقتصادية والعمليات العسكرية ضد العراق ؛ نظرا لموقعها الهام المتاخم للعراق ، بالإضافة إلى أنها دولة إسلامية وذات صلة وثيقة بدول الخليج[1] .

وقد جاء الغزو العراقى للكويت فى وقت تدهورت فيه الأهمية الاستراتيجية لتركيا فى ضوء المتغيرات التى شهدها الاتحاد السوفيتى وتلاشى الخطر الأطلنطى ، وأدى إلى رغبة تركيا فى التحول ناحية الشرق ، وذلك عن طريق توثيق علاقاتها مع الدول العربية والخليجية ، بعد رفض دول الجماعة الأوروبية بقبول طلب عضويتها بها .

وبذلك جاءت حرب الخليج الثانية بمثابة الفرصة السانحة لتحقيق مكاسب داخلية وإقليمية لتركيا ، ودعم نفوذ حكم الرئيس الراحل "أوزال" فى مواجهة معارضيه داخليا ، وذلك عن طريق استعادة تركيا لدورها الإقليمى والدولى .

وكانت المصالح الاستراتيجية التركية فى المنطقة تقتضى منع العراق من تحقيق أية مكاسب من غزوه للكويت تؤدى إلى دعم دوره الإقليمى ، وتهديد تركيا فى منطقة الحدود الجنوبية ، وسيطرته على نسبة كبيرة من الإنتاج البترولى .

---

(١) راجع : د. نازلى معوض أحمد : "التقارب التركى العربى فى ضوء التطورات السياسية والاقتصادية المعاصرة" فى كتاب العلاقات العربية التركية من منظور عربى - الجزء الأول - معهد البحوث والدراسات العربية - القاهرة - ١٩٩١ .

كما كانت تركيا تخشى من اندلاع مواجهة عسكرية مع العراق نظرا للحدود المشتركة الطويلة ما بين الدولتين ، ولوجود أهم وأوسع شبكة لمصادر المياه والسدود ومحطات توليد الطاقة الكهربائية فى مناطق قريبة من الحدود مع العراق ، مما قد يكون هدفا لضربات عراقية انتقامية .

ورغم أن تركيا بادرت بإدانة الغزو ، إلا أنها لم تقدم على اتخاذ أية إجراءات ضد العراق إلا بعد زيارة وزير الخارجية الأمريكيى إلى "أنقرة" ، وتعهدت الولايات المتحدة بتعويض تركيا عن الخسائر الاقتصادية الناتجة من إجراء مساندة تركيا لدول التحالف ، والتى قدرت بحوالى أربعة مليارات دولار .

كما رفعت الولايات المتحدة فى ٥ أغسطس ١٩٩٠ القيود العسكرية المفروضة على تسليح تركيا منذ غزوها لقبرص عام ١٩٧٤ .

ووافقت واشنطن على منح أنقرة مساعدات عسكرية إضافية زيادة على المعونة السنوية المخصصة لها .

وتعهدت الولايات المتحدة بتدعيم طلب تركيا للانضمام إلى الجماعة الأوروبية .

وفى مقابل ذلك اتخذت تركيا المواقف التالية :

١- إغلاق خط الأنابيب العراقى فى ١٩٩٠/٨/٩ الممتد من كركوك والموصل ، ووقف جميع أعمال الاستيراد والتصدير مع العراق ؛ تمشيا مع العقوبات الاقتصادية التى فرضتها الأمم المتحدة على العراق .

٢- وافق البرلمان التركى فى ١٩٩٠/٨/١٤ على منح الحكومة صلاحية إعلان الحرب لمواجهة أحداث الخليج .

٣- أعلنت تركيا عن استعدادها لإرسال قوات لأية دولة عربية تطلب ذلك لمواجهة التهديد العراقى .

٤- وافقت تركيا على استخدام القوات الأمريكية لقاعدة "إنسرليك" الواقعة بالقرب من الحدود السورية العراقية ، وطالبت تركيا حلف الأطلنطى بإرسال وحدات عسكرية تابعة للحلف لمواجهة حرب محتملة مع العراق .

وبذلك أتاحت حرب الخليج الثانية الفرصة لتركيا لزيادة دورها الإقليمى فى منطقة الشرق الأوسط ، وتردد أنها سوف تقوم فى إطار الاستراتيجية الأمريكية بدور هام فى إنشاء بنية أمنية فى الخليج العربى والشرق الأوسط ، وسوف تكون القاعدة الأساسية فى الترتيبات العسكرية والأمنية بالمنطقة[١] .

وفى عام ١٩٩٣ قامت تركيا بعدة جهود واتصالات من أجل الوصول لاتفاق بين العراق والأمم المتحدة يقوم على تنفيذ قرارات مجلس الأمن الخاصة بتدمير أسلحة الدمار الشامل التى تملكها العراق .

ونظرا لارتفاع حجم التبادل التجارى الذى كان بين العراق وتركيا ، والدخل الذى كانت تحصل عليه تركيا من خلال ضخ النفط العراقى - فقد أبدت تركيا اهتماما كبيرا لاستئناف ضخ النفط العراقى .

---

(١) كانت هناك معارضة فى السياسة الداخلية لتركيا لهذا التوجه فى السياسة الإقليمية لتركيا تجاه منطقة الشرق الأوسط ، والتى تتأسس منذ أيام الزعيم التركى مصطفى كمال أتاتورك على مبدأ الحياد الإقليمى فى نزاعات المنطقة ، ومازال هذا المبدأ يلقى قبولا وانتشارا واضحين فى الأوساط السياسية والعسكرية التركية ، وقد نشطت المعارضة فى الداخل لمجرد تجاوب القيادة التركية مع المساعى الأمريكية الدولية الرامية إلى الضغط على العراق عسكريا واقتصاديا ، كما زادت حدة هذه المعارضة حينما بدا فى بعض الفترات أن القيادة السياسية التركية كانت تتهيأ للتدخل العسكرى الفعلى فى الحرب ، وحينما بدا أيضا أن ثمة جهودا تبذل لتحويل تركيا إلى قاعدة محتملة للهجوم على العراق ، وقدم كل من وزير الخارجية والدفاع ورئيس الأركان استقالاتهم احتجاجا على سياسة "أوزال" الموالية للغرب ، كما شهدت تركيا تنظيم مظاهرات مناهضة للحرب وطالبت بخروج تركيا من التحالف الغربى .

وعبرت تركيا رسميا عن استعدادها لإعادة تشغيل الأنبوب النفطى على نحو يؤدى إلى التخفيف من معاناة الشعب العراقى ، واتفق العراق وتركيا على خطة لصيانة خط أنابيب كركوك الذى يمر عبر الأراضى التركية .

المبحث الثالث

العلاقات التركية الخليجية المستقبلية

<u>ا- التصور التركى لأمن الخليج</u>

يستند التصور الأمريكى لأمن الخليج على الأفكار التى طرحها الرئيس التركى الراحل "تورجوت أوزال"[1] وتشمل العناصر التالية :

١- أمن الخليج يخص الدول الواقعة فى تلك المنطقة وحدها ، ومن حقها اتخاذ التدابير والترتيبات التى تراها مناسبة لتحقيق الأمن والاستقرار والسلام فى المنطقة .

٢- الابتعاد عن أية ترتيبات جماعية وعدم المشاركة فيها ، وتأخذ الترتيبات الأمنية شكلا ثنائيا مع دول المنطقة .

٣- يتطلب تحقيق أمن الشرق الأوسط إشراك الدول المجاورة وهى: تركيا وإيران وسوريا ومصر ؛ وذلك للتنسيق فى إجراء الترتيبات الأمنية المستقبلية للمنطقة .

٤- الحفاظ على أمن الشرق الأوسط يتطلب تسوية كافة المشكلات السياسية فى المنطقة وأهمها : القضية الفلسطينية ، والمشكلة اللبنانية ، والتفاهم حول نزع السلاح فى المنطقة .

٥- توسيع نطاق التعاون الاقتصادى بين دول المنطقة ، وإقامة المشروعات المشتركة ، وإلغاء القيود التجارية ، وتدعيم فرص التكامل الاقتصادى . وقد أرست تركيا عدة مبادئ فى تعاملاتها مع الدول العربية أهمها : امتناع تركيا

---

(١) أنظر : التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩١ - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية للأهرام - القاهرة ١٩٩٢ .

عن مناصرة طرف على آخر فى جميع المنازعات الإقليمية بالشرق الأوسط ، واستعدادها للوساطة الدبلوماسية والسلمية بين طرفى النزاع ، واهتمامها بألا يلحق تعاونها مع الغرب أى ضرر للمصالح الأمنية للدول العربية ، وأنه لا يوجد أى تعارض بين نظام الدولة العلمانى وما بين مشاركة تركيا فى الأنشطة الإسلامية بجانب الدول العربية .

٢-مشروعات التعاون المائى

طرحت تركيا إقامة مشروع "خط أنابيب السلام" ليستفيد منه دول الخليج العربية ، وسوريا ، والعراق ، والأردن ، وإسرائيل ، ويعتبر هذا المشروع أحد الأفكار التى عرضها الرئيس الراحل "تورجورت أوزال" أثناء رئاسته للوزارة التركية ، وقيامه بزيارة الولايات المتحدة الأمريكية فى ١٩٨٧ . ويقوم هذا المشروع على أساس فرعين من الأنابيب يضخ منهما المياه من فوائض نهر كيهان (٥١٠ كيلو متر) ، وسيهان (٥٦٠ كيلو متر) وهما من روافد نهر الفرات فى الأراضى التركية ، وذلك بطاقة تصل إلى ٤ ملايين متر مكعب[١] من المياه يوميا عبر أنابيب عملاقة يتروح قطرها ما

---

(١) يوجد مشروع تركى آخر يسمى مشروع "غابة الأناضول" ، ويعتبر من أكبر المشروعات التركية استثمارا ، وتقوم البنية الأساسية لهذا المشروع على إقامة عدد كبير من محطات توليد القوى أو الطاقة ، وإقامة شبكة ضخمة متكاملة للرى تستخدم فيها مياه نهرى دجلة والفرات اللذان يمران معا فى أراضى العراق حيث يصب النهران فى الخليج بمنطقة شط العرب ، بينما يمر مسار الفرات فقط فى الأراضى السورية . وفى شهر يوليو ١٩٩٢ أقامت تركيا حفلا لتدشين أول محطة لتوليد الطاقة يتم إنشاؤها فى نطاق المشروع ، تكلفت أربعة مليارات من الدولارات ، وتم تركيبها على "سد أتاتورك" (يشتمل على ١٥ سدا فرعيا ، ١٨ محطة طاقة تعمل بالمياه وتقوم بتغطية ٢٢٪ من احتياجات تركيا من الطاقة) ويعتبر سد أتاتورك أضخم سدود المشروع الواقع على نهر الفرات ، وتقع خلفه بحيرة أتاتورك الضخمة التى تخزن كميات كبيرة من المياه وقد امتلأت البحيرة تقريبا بالمياه بعد أزمة حادة وقعت فى فبراير ١٩٩٠ بين تركيا وكل من سوريا والعراق . وتحاول تركيا إجراء مفاوضات مع كل من سوريا والعراق للوصول إلى حل مقبول فى مشروعاتها دون أن يشكل ذلك أزمات مع كل منهما ، وقد طلبت سوريا والعراق من تركيا ضمانات مستقبلية مؤكدة حول كمية المياه التى ستتركها تركيا كحصص يتفق عليها لكلا البلدين من نهرى دجلة والفرات . ونرى أن الأنهار الدولية تشكل وحدة إقليمية متكاملة لا علاقة لها بالحدود السياسية من حيث الصفات المناخية والديموجرافية ، ويجب ان يتم استثمار مياه الأنهار الدولية على أساس من الاستخدام المتكامل ، دون النظر إلى أية اعتبارات سياسية ، ويعتبر مبدأ السيادة الإقليمية المقيدة من أفضل المبادئ الدولية فى اقتسام مياه الأنهار المشتركة ، وأكثرها استخداما بين الدول ، فالدولة حينما تمارس سيادتها الإقليمية على الجزء الذى يمر فى إقليمها من النهر يجب ان تحترم مصالح الدول الأخرى المجاورة تطبيقا لمبدأ حسن الجوار .

بين ٤,٣ أمتار . ويتكون المشروع المذكور الذى أعلنته مؤسسة "براون أندروث" الدولية بدعم من الولايات المتحدة من شقين :

أ-الشق الأول الغربى :

يقوم على ضخ ٢,٥ مليون متر مكعب يوميا من المياه التركية إلى مدن حلب وحمص وحماه ودمشق فى سوريا إلى الأردن ، ثم إلى أراضى الضفة الغربية المحتلة ، ومن ثم إلى أربعة مدن سعودية هى يقيع ومكة والمدينة وجدة ، وتمتد الأنابيب الخاصة بهذا الجزء مسافة ٣٤٠٠ كيلو مترا بحيث تتراوح قطرها من ٣ إلى ٣,٦ مترا .

ب-الشق الثانى الشرقى

يبدأ من الأراضى التركية إلى البصرة ، ثم الكويت ومنها إلى ثلاث مدن سعودية هى : الدمام والخبر والهفوف ، ثم إلى البحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة عبر مسافة تصل إلى ٢٧٠٠ كيلو مترا ، وينقل هذا الخط ١,٥ مليون متر مكعب من الماء يوميا بأنابيب تبلغ قطرها أربعة أمتار[(١)] .

ويحقق هذا المشروع فائدة لدول الخليج العربية ، فقد تبين من دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع أن تكلفة المتر المكعب الواحد من الماء المنقول عبر الأنابيب وفقا لهذا المشروع تبلغ دولارا واحدا ، على حين تزيد تكلفة المتر المكعب من تحلية مياه البحر عن خمسة دولارات .

وقام الرئيس "أوزال" بعرض هذا المشروع على عدد من رؤساء الدول العربية ، إلا أنه لم يجد استجابة لهذا المشروع ، رغم أن تنفيذ المشروع يفترض فيه تمويل من صندوق النقد الدولى ، والبنك الدولى للإنشاء

(١) راجع : د . نازلى معوض احمد : "التقارب التركى العربى فى ضوء التطورات السياسية والاقتصادية المعاصرة" مرجع سابق .

والتعمير ، وبنك التنمية الإسلامية ، وترجع أسباب الرفض إلى الشكوك التاريخية من عودة الهيمنة التركية وتحكم تركيا في أدوار ذات طابع استراتيجي ، ورفض الدول العربية أن تكون إسرائيل[1] طرف في هذا المشروع .

٣-التعاون الاقتصادى

يعتمد الاقتصاد التركى على نفط الخليج العربى ، حيث تحصل تركيا على ٦٠٪ من احتياجاتها النفطية من دول المنطقة ، فضلا عن أن الصادرات التركية إلى دول المنطقة تساعدها على تقلص العجز فى ميزانها التجارى مع الغرب .

ولتركيا مصالح فى استمرار تدفق النفط العربى للغرب ؛ نظرا لارتباط أمنها ومصالحها بالمصالح الغربية .

وتتجه تركيا إلى تنسيق سياستها الخارجية مع الدول الخليجية ، وينال الجانب الاقتصادى قدرا كبيرا من الاهتمام ، ويتمثل فيما يسمى "بالخيار الأسيوى"[2] الذى يهدف إلى بناء تحالف اقتصادى وأمنى واستراتيجي وسياسى بينها وبين إيران وباكستان من جهة ، وبلدان العالم الغربى من جهة أخرى ، والذى يهدف ربط المجموعة العربية بأوروبا اقتصاديا من خلال حلقة البحر الأبيض المتوسط التابعة للسوق الأوروبية ، وفى هذا الإطار دعا الرئيس التركى الراحل "تورجوت أوزال" إلى إنشاء صندوق لتمويل المشروعات الاقتصادية يقوم بتمويله الدول النفطية العربية ، وتساهم فيه

---

(١) صرح شيمون بيريز وزير خارجية إسرائيل فى ذلك الوقت عقب لقائه بالرئيس "أوزال" فى ٨ أبريل ١٩٩١ بأن هذا المشروع يعتبر مشروع سلام لأن الحرب المقبلة فى الشرق الأوسط قد تنشب بسبب المياه وليس الأرض ، وتركيا هى الدولة الوحيدة فى المنطقة التى تتمتع بفائض مياه ، وينبغى تبنى خطة اقتصادية لتنمية المنطقة بجانب المفاوضات السياسية الخاصة بتحقيق السلام .

(٢) راجع : التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٣ - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام - القاهرة - ١٩٩٤ .

الدول الأوروبية واليابان والولايات المتحدة لتقديم التكنولوجيا الحديثة ، وتقدم فيه تركيا المشورة والخبرة الهندسية والعمالة اللازمة لمشروعات الأمن والتعاون فى المنطقة العربية .

وتسعى تركيا إلى فتح أسواق جديدة للمنتجات التركية فى الأسواق العربية لزيادة قدرتها التصديرية ، ولعل زيارة الرئيس التركى "ديميريل" عندما كان رئيسا للوزراء فى مطالع عام ١٩٩٣ إلى دول الخليج العربية تؤكد هذا الاتجاه ، حيث طرح إمكانيات التعاون بين المستثمرين الخليجيين والحكومة التركية فى مجال تكرير البترول ، ومناشدة المستثمرين فى الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة وقطر لتوظيف أموالهم فى تركيا ، وفتح مجال أمام المزيد من استحواذ الشركات التركية على فرص عمل داخل الأسواق الخليجية .

وتأتى إيران والعراق[1] فى المقدمة ، ويليها المملكة العربية السعودية واليمن بعد ازدياد احتمالات الاستثمارات النفطية بها ، وليبيا التى تعتبر السوق التقليدية لتركيا فى المنطقة ، بالإضافة إلى ذلك التأثير المتوقع لمشروع جنوب شرق الأناضول على إمكانيات تركيا التصديرية ، ويتوقع أن يحدث المشروع تحولا واسعا فى الإنتاج الزراعى فى الجنوب الشرقى من تركيا ، والتصدير لمنطقة الشرق الأوسط .

وشهدت العلاقات التسليحية بين تركيا ودول الخليج العربية تطورات هامة على صعيد التسويق وتمويل مشروعات الصناعة العربية ، حيث أبدت تركيا خلال عام ١٩٩٣ حرصا على تنشيط مبيعاتها التسليحية إلى دول

---

(١) وقع البرتوكول الاقتصادى التركى العراقى عام ١٩٧٢ ، وتنفذ بعد ذلك مشروع خط أنابيب النفط العراقى الذى يمر عبر تركيا إلى البحر الأبيض المتوسط ، كما احتل العراق المرتبة الثانية فى قائمة الدول المستوردة من تركيا ، والمركز الخامس بين الدول المصدرة لها ، وزاد استخدام الأتراك للعراق كطريق ترانزيت رئيسى لنقل السلع إلى دول الخليج العربية ، ومنذ عام ١٩٦٧ أصبح طريق "أستانبول - أنقرة - الموصل - بغداد - البصرة - الكويت - الدمام - مسقط" منطقة ترانزيت واحدة : كما تعتبر العراق سوق رئيسية للعمالة التركية .

الخليج العربية سواء من خلال المشاركة فى المعارض العسكرية التى إقيمت فى تلك الدول ، أو من خلال الجولات التى قام بها المسؤولون الأتراك عن عواصم الدول المذكورة .

والتطور الأكثر أهمية الذى طرأ فى هذا المجال عام ١٩٩٣ ، ويتمثل فى قيام الكويت والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة بالمشاركة فى تمويل الصندوق التركى لدعم الصناعات العسكرية .

الاتفاق العسكرى الإسرائيلى - التركى :

وقعت إسرائيل وتركيا خلال شهر فبراير سنة ١٩٩٦ اتفاق تعاون عسكرى بين البلدين ، وأحدث هذا الاتفاق صدى واسع النطاق فى منطقة الشرق الأوسط ، كما أثار الاتفاق ردود فعل غاضبة فى العالم العربى ، وأعلنت كل من سوريا وإيران أن هذا الاتفاق بأبعاده الاستراتيجية والعسكرية يشكل تهديدا لأمن كل منهما .

وأعلنت أجهزة الإعلام الإسرائيلية أن الاتفاق يقضى بتوثيق التعاون الأمنى والتصنيع العسكرى بين البلدين ، فضلا عن أنه يسمح لطائرات سلاح الجو الإسرائيلى باستخدام القواعد والأجواء التركية لأغراض التدريب؛ نظرا لمحدودية المجال الجوى الإسرائيلى .

ويرى المراقبون أن هذا الاتفاق الذى يحظى بدعم الولايات المتحدة الأمريكية يرتقى إلى مستوى التحالف العسكرى بين البلدين ، ولم يسبق لإسرائيل أن ارتبطت بمثله من قبل مع أى من دول المنطقة .

كما علق المراقبون بأن العلاقات التركية بكل من سوريا وإيران مرت بمرحلة حرجة وقت توقيع هذا الاتفاق حيث يوجد خلاف بين تركيا وسوريا حول الموارد المائية ، وتتضرر تركيا من قيام سوريا بايواء حزب

العمال الكردستانى الذى يقاتل ضد الحكم التركى فى المناطق الكردية القريبة من الحدود السورية التركية .

ومن جهة أخرى وجهت تركيا إلى إيران اتهامات لدعمها منظمات متطرفة تركية تقوم بأعمال عنف ، بالإضافة إلى الاتهامات المضادة التى وجهتها إيران إلى دبلوماسيين أتراك لقيامهم بنشاط تجسس على أراضيها ، كما تتنافس تركيا وإيران على النفوذ فى شمال العراق وآسيا الوسطى .

وتحظى إسرائيل بموجب هذا الاتفاق بالمزايا التى تتمتع بها دول حلف شمال الأطلنطى فى تركيا العضو فى هذا الحلف ، وذلك دون أن تكون إسرائيل عضوا فيه .

ويتيح الاتفاق لسلاح الجو الإسرائيلى القدرة على تغطية كامل الأجواء السورية فى مهمات استطلاعية أو حتى قتالية من دون حاجة إلى إعادة تموين طائراته بالوقود جوا ، وذلك بفضل ما يوفره الاتفاق من تسهيلات لإسرائيل فى مجال السماح لها بمرابطة طائراتها فى القواعد الجوية التركية ، والانطلاق منها فى طلعات تدريبية واستطلاعية وقتالية ، وسوف يتمتع سلاح الجو التركى بتسهيلات مماثلة فى القواعد الجوية الإسرائيلية .

وقد أجرى الطرفان تنفيذ بنود اتفاقهما خلال شهر إبريل ١٩٩٦ ، حيث أرسلت إسرائيل مقاتلات من طراز "ف - ١٦ فالكون" للمرابطة فى تركيا .

وفى الأسبوع الأخير من شهر أغسطس ١٩٩٦ وقعت تركيا وإسرائيل اتفاق عسكريا ثانيا يهدف إلى تحديث معدات حربية تركية ، ويضمن لتركيا الحصول على معلومات أمنية عن طريق الأقمار الصناعية الإسرائيلية .

الفرع الثالث

إسرائيل ودول الخليج العربية

دول الخليج العربية والقضية الفلسطينية

التزمت دول الخليج العربية بتأييد القضية الفلسطينية ، والدفاع عنها بحكم كونها دولا عربية يهمها تحقيق قيام الدولة الفلسطينية ، بالإضافة إلى أن أمن الخليج جزء من الأمن القومى العربى ، وأن القضية الفلسطينية هى جوهر النزاع العربى الإسرائيلى .

وساهمت دول الخليج العربية فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وفرضت الحظر النفطى على الدول الغربية التى لم تؤيد الحق العربى فى النزاع العربى الإسرائيلى .

كما ساهمت استثمارات الفوائض النفطية لدول الخليج العربية فى دعم دول المواجهة للعدو الإسرائيلى ، وفى التنمية الاقتصادية للدول العربية غير النفطية ، وأتاحت الثروة النفطية الفرصة لدعم الصناديق الإنمائية الخليجية فى توسيع قروضها ونشاطها فى داخل المنطقة العربية .

ومن جهة أخرى فقد كان لدول الخليج العربية الدور الهام فى تحقيق التعاون الاقتصادى العربى الأفريقى بين الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ، وخاصة بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وبعد قيام الدول الأفريقية غير العربية بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل ، وتأييدها للحق العربى فى النزاع العربى الإسرائيلى .

وتعمل دول الخليج العربية على متابعة القضية الفلسطينية والدفاع عنها فى إطار العمل المشترك لجامعة الدول العربية .

ولم تغفل إسرائيل حقيقة ارتباط دول الخليج العربية بالنزاع العربي الإسرائيلي ، فقد سبق أن أعدت نفسها لاحتمالات أن تكلف من الولايات المتحدة الأمريكية بالاستيلاء على منابع النفط ، ودعمت قواتها البحرية في البحر الأحمر ، وهددت مرارا بضرب المطارات الشمالية في المملكة العربية السعودية[1] .

وقد اختل الأمن القومي العربي إثر العدوان الإسرائيلي على لبنان ١٩٨٢ ، وبرزت على الساحة العربية المبادرة التي سبق أن تقدمت بها المملكة العربية السعودية في أغسطس ١٩٨١ م من أجل تحقيق سلام شامل ودائم للنزاع .

وتعتبر هذه المبادرة الأولى منذ توقيع اتفاقيات كامب ديفيد التي تطرح فيها وجهات نظر عربية شاملة للتوصل إلى حل النزاع .

وقد وافق عليها مؤتمر القمة العربي الثاني عشر الذي عقد في مدينة فاس بالمملكة المغربية في ١٠ سبتمبر ١٩٨٢ ، واعتمد المؤتمر مبادئ السلام التي أعلنتها المملكة العربية السعودية أساسا "لمشروع السلام العربي" الذي وافق عليه ملوك ورؤساء الدول العربية[2] .

---

(١) راجع : د . محجوب عمر : أمن الخليج العربي والصراع العربي الإسرائيلي -المستقبل العربي : العدد ٣ -١٩٨١ .
وانظر :
- د . عطا محمد زهرة : الأمن القومي والعمل العربي المشترك - المستقبل العربي - بيروت - العدد ٩٤-١٢/١٩٨٦ .
- دراسات عن مستقبل الصراع العرابي - الإسرائيلي - المستقبل العربي - بيروت العدد /٩١-١٩٨٦/٩.

(٢) كانت مبادرة المملكة العربية السعودية تشتمل على النقاط التالية :
- انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧ بما فيها القدس العربية .
- إزالة المستوطنات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي العربية بعد عام ١٩٦٧ .
- ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان بالأماكن المقدسة .
- تأكيد حق الشعب الفلسطيني وتعويض من لا يرغب في العودة .
- تخضع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة ولمدة لا تزيد عن بضعة أشهر .
- قيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس .

إسرائيل والحرب العراقية الإيرانية :

بذلت إسرائيل جهدها لإذكاء نار الحرب العراقية الإيرانية ، وتوسيع رقعتها ؛ بهدف صرف النظر عن عدوانها على الشعب الفلسطينى ، وعن ممارستها فى الأراضى العربية المحتلة ، وتدخلها فى لبنان واحتلال جزء هام من جنوبه .

والذى ينبغى أن نتذكره فى هذا الصدد أن إسرائيل لم تقم على اجتياح لبنان ، ولم تقصف المفاعل العراقى فى بغداد ، ولم تلق بقذائفها على مقر منظمة التحرير الفلسطينية بضواحى العاصمة التونسية إلا بعد استفحال الحرب الإيرانية العراقية وفى ظلها .

وكانت إسرائيل تهدف إلى استمرار هذه الحرب لكى تضرب التضامن العربى بعد أن توصلت إلى تفكيك الصف العربى ، وإضعاف مواجهة العدوان الإسرائيلى .

ولعبت إسرائيل الدور الوسيط الموثوق به ، والذى استطاع أن يمهد الطريق أمام الاتصالات السرية التى جرت بين الولايات المتحدة وإيران فى صفقة السلاح "إيران جيت" ، وعلل المراقبون السياسيون فى ذلك الوقت بأن أسباب انحياز إسرائيل إلى إيران ، واستمرار دعمها لاستمرار الحرب فى الاعتبارات التالية[1] :

أولا: يؤدى استمرار الحرب إلى استنزاف القوة العسكرية والاقتصادية لكل من إيران والعراق ، وينعكس ذلك على تأثيرهما السلبى فى الأمن القومى الإسرائيلى لسنوات طويلة قادمة ، وأدركت إسرائيل أنها فرصة قد لا تتكرر للتخلص من القوتين .

---

(١) راجع : إيهاب الشريف : إيران جيت : الدوافع الأمريكية والدور الإسرائيلى – مجلة السياسة الدولية – القاهرة – عدد ٨٩ – يوليو ١٩٨٧ .

ثانيا: دعم استمرارية الحرب يؤدى إلى زيادة عوامل الفرقة بين الدول العربية خاصة بعد تأييد بعضها لإيران ، مما يسهم ذلك فى عدم إقامة جبهة عربية موحدة ضد إسرائيل ، وتخفيف التركيز على القضية الفلسطينية ، فقد أصبحت هذه الحرب القضية المحورية فى المنطقة ، وتوارت فى ذلك الوقت القضية الفلسطينية عن مركز الصدارة فى اهتمام الرأى العام العالمى ، وشكل هذا الوضع فى حد ذاته مكسبا بلا حدود لإسرائيل .

ثالثا: تؤدى استمرارية الحرب إلى قيام الدول العربية بدعم العراق للحيلولة دون هزيمته ، ويساعد ذلك على تخلص إسرائيل من أى تهديد يمكن أن تمثله الدول العربية لإسرائيل ؛ بسبب الخسائر الباهظة التى سوف تتكبدها الدول العربية من تدخلها العسكرى ، بالإضافة إلى استنزاف الثروة النفطية العربية.

إسرائيل والغزو العراقي للكويت

حرصت إسرائيل على التأكيد بأن الخيار العسكرى هو الحل الأمثل، وأن الضربة العسكرية ضد العراق يجب أن تكون شاملة بحيث تنهى قوة العراق العسكرية .

وقد ضغطت الولايات المتحدة الأمريكية على إسرائيل لكى لا تشارك فى العمليات العسكرية ، وحتى لا يؤدى اشتراكها إلى خلق تعاطف مع العراق فى الرأى العام العربى .

ومن جهة أخرى أثبتت حرب الخليج الثانية أن إسرائيل التى تحالفت مع الولايات المتحدة لتكون قوة رادعة فى المنطقة لحماية مصالحها – تحولت إلى قوة غير مؤثرة . وكشفت الأحداث أن إسرائيل لم تكن قادرة على منع العراق من غزو الكويت ، أو التصدى لإجلاء الاحتلال العراقى بعد الغزو .

وقد أدى انتهاء الدور السوفيتى فى المنطقة العربية إلى انقضاء الحاجة الأمريكية إلى وكيل يدافع عن مصالحها ،الأمر الذى حكم السياسة

الأمريكية لفترة طويلة ، وأدت مجريات الحرب إلى وجود مباشر للولايات المتحدة الأمريكية فى منطقة مصالحها ، ولم تعد فى حاجة إلى من يقوم لها بدور الوكيل .

وجاءت المحاولة العراقية خلال الحرب باستخدام "العنصر الإسرائيلى" كاشفة عن حقيقة مؤداها أن إسرائيل بدلا من أن تكون "عنصرا حاميا" للمصالح الأمريكية فى المنطقة أصبحت عبئا على هذه المصالح ، ولا سيما أن الدعاوى العراقية رغم عدم مشروعيتها قد لقيت استجابة لدى قطاعات من الرأى العام العربى ، وهى قطاعات لم تكن فى الغالب مؤيدة للموقف العراقى ، ولكنها كانت ضد السياسات الإسرائيلية .

كما أثبتت الحرب أنه لم يعد من الممكن للولايات المتحدة الاحتجاج بأنها لا تملك أن تمارس ضغوطا على إسرائيل لتنفيذ قرارات الشرعية بالنسبة للقضية الفلسطينية والانسحاب من الأراضى العربية المحتلة ، ذلك أن الولايات المتحدة مارست الضغط على إسرائيل فى ألا ترد على قصف العراق لها بالصواريخ ، وامتثلت إسرائيل ، ولذا فإن مؤتمر مدريد للسلام يعتبر إحدى نتائج حرب الخليج الثانية .

وسعت إسرائيل للحصول على مكاسب اقتصادية وعسكرية ضخمة فى سياق السباق للحصول على المساعدات الدولية المقررة لتعويض الدول المتضررة من الغزو ، وتركزت حول الحصول على الأسلحة والمعدات من الولايات المتحدة بحجة معادلة الاختلال فى التوازن العسكرى مع الدول العربية نتيجة لصفقات السلاح الأمريكية لهذه الدول ، كما طالبت إسرائيل واشنطن بإسقاط ديونها العسكرية (٤,٥ مليار دولار) أسوة بما حدث بالنسبة لمصر .

دول الخليج العربية ومؤتمر مدريد للسلام[1]

أعلن وزير الخارجية الأمريكى السابق "جميس بيكر" يوم ١٩٩١/٥/١١ وهو فى طريقه إلى دمشق فى بداية جولته الرابعة للشرق الأوسط –أن الحكومة الأمريكية توصلت إلى اتفاق بدعوة المملكة العربية السعودية وباقى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية – للتفاوض المباشر مع إسرائيل فى حالة عقد مؤتمر للسلام حول الشرق الأوسط .

وأصدرت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بيانا أشارت فيه إلى أن مجلس التعاون يعلن استعداده للمشاركة فى حالة دعوته بصفته "مراقب" فى مؤتمر السلام ، ويمثله فيه الأمين العام للمجلس ، كما أن أعضاء المجلس سيشاركون فى أية ضمانات تضم دول المنطقة لمناقشة المسائل المتعلقة بالحد من التسلح ، وتدمير كل أسلحة الدمار الشامل ، ومصادر المياه وحماية البيئة .

وعقد المجلس الوزارى لمجلس التعاون اجتماعا استثنائيا فى الرياض يوم ١٩٩١/١٠/٢٧ قبل ثلاثة أيام من انعقاد مؤتمر مدريد للسلام، وأصدر بيانا أيد فيه المؤتمر ، وكلف الأمين العام للمجلس (السيد عبد الله بشارة)

---

(١) وقع الاختيار على مدريد لعقد هذا المؤتمر باعتبار علاقة أسبانيا التاريخية مع كل من العرب واليهود. وتوقيت عقد المؤتمر يرجع إلى مصادفة مرور خمسة قرون على طرد العرب واليهود معا من شبه الجزيرة الأيبيرية ، ويعد هذا المؤتمر رمزا للمصالحة بين الأسبان والعرب واليهود . وكان اللقاء الأول للطرفين العربى والإسرائيلى فى جزيرة رودس اليونانية عام ١٩٤٩ كإحدى نتائج الحرب العربية الإسرائيلية الأولى فى ١٥ مايو ١٩٤٨ ، وحرص الطرف العربى على إضفاء الطابع العسكرى فى هذا اللقاء ، وتجريده من أية دلالة سياسية ، فقد كان يخشى من أن إضفاء الطابع السياسى قد يعنى فى نهاية الأمر لونا من ألوان الاعتراف بوجود الكيان الصهيونى ، وترتب على هذا اللقاء توقيع اتفاقية الهدنة الدائمة فى ٢٤ فبراير ١٩٤٩ تحت مظلة الأمم المتحدة ، وكان التوقيع على هذه الاتفاقية الطريق لمنح إسرائيل عضوية المنظمة ، ولم تشكل دولة عربية فلسطينية طبقا لقرار التقسيم الصادر من الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ ، وبدلا من ذلك وضعت غزة تحت إطار "الإدارة المصرية" وضمت الضفة الغربية إلى إمارة "شرق الأردن" لتشكل معها المملكة الأردنية الهاشمية ، واللقاء الثانى العربى – الإسرائيلى فى كامب ديفيد عام ١٩٧٨ ، وكان إحدى نتائج حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، كما كان للولايات المتحدة دور نشط فى الوساطة بين الطرفين ، حيث وقع الرئيس الأمريكى "كارتر" على اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل بصفته شاهدا .

بحضور الجلسة الافتتاحية كمراقب باسم دول المجلس ، كما أعلن موافقة دول المجلس على المشاركة فى المفاوضات متعددة الأطراف .

ووافقت دول الخليج على حضور مؤتمر مدريد الذى بدأ فى ٣٠ أكتوبر ١٩٩١ ، وهو الشرط الذى اشترطته إسرائيل لموافقتها على اشتراك الفلسطينيين فى المفاوضات .

وشاركت دول الخليج العربية بالفعل فى المؤتمر بصفة مراقب ، وتلك كانت المرة الأولى التى تشارك فيها المجموعة الخليجية فى مسار عملية السلام العربية الإسرائيلية ، وبعد ذلك شاركت فى مؤتمر موسكو فى المفاوضات المتعددة الأطراف التى حضرتها تركيا أيضا ، بينما ظلت إيران غائبة عن المؤتمرين لرفضها مبدأ التفاوض والمشاركة فى مسار التسوية السلمية للنزاع .

دول الخليج واتفاق المبادئ الفلسطينى الإسرائيلى :

أبرزت المجموعة الخليجية دعما واضحا لاتفاق المبادئ الفلسطينى الإسرائيلى ، كما أن أطرافا منها سبقت فى الاقتراب غير المباشر من إسرائيل حتى قبل توقيع الاتفاق ، رغم أن موقفها الرسمى ينص بعدم القبول باعتراف متبادل مع إسرائيل ، ورفع المقاطعة المباشرة معها إلا بعد التوصل إلى تسوية مع بقية أطراف الصراع ، إلا أن ذلك لم يمنع من اتخاذ خطوات فى اتجاه التقارب مع إسرائيل تمثلت فى إعلان أطراف خليجية استعدادها لاستضافة اجتماعات اللجان المنبثقة عن المفاوضات المتعددة الأطراف .

دول الخليج والمفاوضات متعددة الأطراف :

بدأت المفاوضات متعددة الأطراف فى موسكو يومى ٢٨،٢٩ يناير ١٩٩٢ باعتبارها الحلقة المكملة فى المفاوضات لمؤتمر السلام والمفاوضات الثنائية ، وجوهرها تسهيل عملية السلام العربى الإسرائيلى من خلال تذليل

عدد من القضايا الشائكة التى تؤثر على سير المفاوضات الثنائية ما بين الأطراف المباشرة للصراع.

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تهدف من هذه المفاوضات إلى الاستفادة من وضعها فى حرب الخليج ، وخاصة بالنسبة لدول الخليج العربية حيث إن هذه المفاوضات تمثل إغراء حقيقيا لإسرائيل يمكنها من التعامل المباشر مع عدد كبير من الدول العربية ، كما أن هذه المفاوضات تمهد الطريق لتحقيق التعاون الاقتصادى فى منطقة الشرق الأوسط[١] .

وقد أبدت قطر وعمان والبحرين استعدادهم لاستضافة ثلاث لجان من لجان المفاوضات متعددة الأطراف ، بعد أن افتتحت تونس هذا المجال باستضافة لجنة اللاجئين . وقد استجابت اللجنة العامة لتسيير المفاوضات متعددة الأطراف لطلب هذه الدول .

وبتاريخ ١٩٩٤/٤/١٧ استضافت عمان الاجتماع الخامس للجنة المياه ، وشارك فى المؤتمر ٢٤ دولة من بينها إسرائيل ، وبتاريخ ١٩٩٤/٥/٤ استضافت الدوحة الاجتماع الخامس لمجموعة العمل الخاصة بضبط التسلح والأمن الإقليمى فى الشرق الأوسط ، وحضرت هذه الاجتماعات ثلاث عشر دولة عربية ، وثلاثون دولة أخرى منها : إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسى والصين والهند واليابان .

وتعد هذه الاجتماعات دلالة رمزية بشأن التعاون مع إسرائيل ، وإن كانت قد حضرتها وفود إسرائيلية .

---

(١) القضايا التى كانت معروضه فى هذه المفاوضات هى : الأمن - الحد من التسلح - المياه - التعاون الاقتصادى - اللاجئون - البيئة .

وبذلك نجحت الولايات المتحدة الأمريكية فى تجزئة النزاع العربى الإسرائيلى إلى قسمين : الأول : يخص الدول العربية وإسرائيل ، والثانى: يخص الفلسطينيين وإسرائيل وفقا لما كانت تريده إسرائيل .

وكان الهدف عزل العرب عن القضية الفلسطينية ، وتحويلها إلى قضية تخص الفلسطينيين .

دول الخليج والمقاطعة العربية لإسرائيل

كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد تلقت وعودا أثناء حرب الخليج الثانية بإلغاء مقاطعة الشركات المتعاملة مع إسرائيل[١] بمجرد إنهاء تحرير الكويت ، ولجأت إلى التقدم مباشرة بطلب إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية لعرض موضوع إنهاء المقاطعة من الدرجتين الثانية والثالثة على مجلس جامعة الدول العربية ، وبعث به ٧٧ من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكى ، وتقدم بذلك الطلب وزير التجارة الأمريكى فى شهر مارس ١٩٩٤ أثناء لقائه مع الأمين العام للجامعة العربية قبل اجتماع مجلس الجامعة العربية (دور الانعقاد رقم ١٠١) .

---

(١) توجد ثلاث مستويات للمقاطعة العربية لإسرائيل :

١- المستوى المباشر : ويقضى بالمقاطعة المباشرة للسلع التى تنتجها الدولة الإسرائيلية ، وهذه المقاطعة مفروضة منذ عام ١٩٤٨ .

٢- المستوى غير المباشر : ويقضى بمقاطعة الشركات التى ساعدت على دعم إسرائيل اقتصاديا وعسكريا ، ويشمل وضع شركات أجنبية على قائمة المقاطعة العربية إذا كان لها مكتب أو فروع أو أنشطة صناعية وتستثمر أو تعطى علاماتها التجارية ومعونتها الفنية إلى شركات إسرائيلية ، وفرضت الجامعة العربية هذا النوع من المقاطعة فى أبريل ١٩٥٠ .

٣- المستوى الثالث : يقضى بمقاطعة الشركات التى تتعامل مع الشركات الموضوعة على "قائمة المقاطعة غير المباشرة" وبصفة خاصة تلك الشركات التى تحتوى منتجاتها السلعية والخدمية على "مكونات" من إنتاج الشركات الموضوعة على قائمة المقاطعة ، ووفقا للقوائم والمعلومات التى يصدرها مكتب المقاطعة العربية التابع للجامعة العربية فى دمشق .

راجع : د . محمود عبد الفضيل : مشاريع الترتيبات الاقتصادية "الشرق أوسطية" التصورات - المحاذير - أشكال المواجهة - مجلة المستقبل العربى عدد ١-١٩٩٤ - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت .

وقد أوضحت الولايات المتحدة الأمريكية تفهمها للموقف العربى تجاه المقاطعة المباشرة لإسرائيل ، ولكنها بررت دعوتها لإلغاء المقاطعة غير المباشرة بأن هناك شركات كثيرة تريد العمل فى المناطق الفلسطينية ، والمساهمة فى المشروعات الاقتصادية فى غزة وأريحا ، وأن الذى يعوقها عن مباشرة نشاطها هو قرار المقاطعة .

واقترن ذلك بمطالبة مماثلة تقدمت بها بعض الدول الراغبة فى العمل بغزة وأريحا مثل ألمانيا التى أوضحت أنها تعهدت بتقديم ٢٨٪ من مساهمات دول الاتحاد الأوروبى لدعم الاقتصاد الفلسطينى ، مما يبرر رفع الشركات الألمانية من القائمة السوداء التى تضم أسماء المؤسسات المتعامله مع إسرائيل وفروعها .

وقد رد الأمين العام للجامعة العربية على مطالب الدول الكبرى بأن المقاطعة وسيلة دفاعية مشروعة ومرتبطة بحالة "اللاسلم" القائمة وتنتهى بنهايتها ، وحث أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكى على بذل كل جهودهم لتحقيق تقدم ملموس فى عملية السلام .

كما أكد لوزير التجارة الأمريكى بأن المقاطعة بمختلف درجاتها قائمة بقرار من مجلس الجامعة العربية الذى يملك وحده حق مناقشة وإصدار قرار باستمرار المقاطعة ، أو رفعها تدريجيا ، أو إلغائها .

ودار البحث بعد ذلك حول إدارج موضوع إلغاء المقاطعة فى جدول أعمال اللجنة السياسية المنبثقة عن مجلس الجامعة العربية فى دور الانعقاد (رقم ١٠١) ، ولكن الموضوع أحيل إلى اللجنة الاقتصادية كجزء من بند دائم يعرض عليها مرتين سنويا تحت اسم "تقرير المقاطعة العربية لإسرائيل"، ولم تتعرض اللجنة لتطورات الموضوع الذى يرجع سبب تجمده إلى أحداث المسجد الإبراهيمى فى الخليل فى ذلك الوقت .

وكان مجلس الجامعة قد عقد قبل ذلك دورة طارئة يوم ١٩٩٣/١١/٢٣ بناء على طلب ليبيا ، وهى دورة فريدة من نوعها ؛ حيث إن المجلس لم يصدر قرار بشأن الموضوع الذى يبحثه ، وإنما ترك الأمر لإصداربيان باسم الأمين العام ، وقد جاء فى البيان :

"إن المقاطعة مستمرة بكل أشكالها ، لأنها فرضت لأسباب لا تزال قائمة ، لا تنتهى إلا بزوالها ، فالمقاطعة ليست غاية فى حد ذاتها ، وإنما هى وسيلة دفاعية مشروعة استخدمها الجانب العربى لإجبار إسرائيل على إنهاء احتلالها للأراضى العربية ".

ولم يثر الموضوع فى اجتماعات مجلس الجامعة العربية فى دورة الانعقاد رقم (١٠٢) ، والذى عقد فى شهر سبتمبر ١٩٩٣ .

وبتاريخ أول أكتوبر ١٩٩٤ أصدرت دول الخليج العربية بيانا يقضى بإنهاء المقاطعة غير المباشرة لإسرائيل ، وهى تلك التى توصف حديثا بالمقاطعة من الدرجتين الثانية والثالثة المفروضة على الشركات الأجنبية المتعاملة مع إسرائيل ، وعلى فروع الشركات التى تتعاون معها[1] .

وقد جاء القرار استجابة لرغبة الدول الكبرى وفى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ، التى أعلنت فى كل مناسبة أن إنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل هدف رئيسى لها . وتعتبر دول الخليج العربية أكثر الدول العربية

---

(١) كانت دول الخليج العربية قد تحفظت فى بداية عام ١٩٩٣ على مطالب غربية محددة وهى :
- السماح للطائرات التى تهبط فى المطارات الإسرائيلية بالعبور أو الهبوط فى المطارات العربية .
- السماح للسفن التجارية التى تمر على موانى إسرائيل بالمرور على موانى المنطقة .
- السماح بانتقال البريد بين إسرائيل ودول المجلس .
- السماح للجمعيات الخيرية فى دول المجلس باستيراد منتجات وسلع تدخل فيها عناصر إنتاج إسرائيلية .
وتعكس هذه المطالب مستوى أعلى فى مجال إلغاء المقاطعة . ورفضت دول الخليج هذه المطالب وفسرت ذلك بأنها قضايا تدخل ضمن تطبيع العلاقات مع إسرائيل ، وهو أمر ترفضه هذه الدول طالما لم يحقق تقدم فى مفاوضات التسوية للنزاع العربى الإسرائيلى .

ثروة ، وأكثرها ترشيحا للمشاركة فى تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية فى المنطقة بعد قيام السلام الحقيقى بها .

كما أن هذه الدول أكثر الدول العربية تعاونا مع الولايات المتحدة الأمريكية فى المجال الاقتصادى ، وكان خامس اجتماع بين الدول الخليجية والولايات المتحدة الأمريكية قد عقد بالرياض فى ١٩٩٤ ، حيث تم الاتفاق على توسيع وتنويع التجارة ، وتحسين شروط التعاون فى الأسواق .

ويعد قرار إلغاء المقاطعة مفاجأة أعلنت عقب اجتماع لوزراء خارجية الدول الست مع وزير الخارجية الأمريكى ، وجاءت المقاطعة فى بيان أصدره المجلس وتلاه الأمير سعود الفيصل وزير خارجية المملكة العربية السعودية الذى رأس اجتماع المجلس .

ويشكل هذا البيان التزاما من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعدم تنفيذ النواحى الثانوية للمقاطعة ، وعدم التحيز ضد الشركات الأمريكية التى تتعامل مع إسرائيل .

وقدم البيان مبررات اتخاذ هذا القرار بقوله : "إن مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، أيد مسيرة السلام فى الشرق الأوسط ومنذ انطلاقها فى مؤتمر مدريد ، وإذ يدرك أهمية الانفراجات التى تحققت حتى الآن خصوصا على المسارين الفلسطينى والأردنى ، والتى تتضمن اتفاقات تغطى جوانب التعاون الاقتصادى بين إسرائيل وكل من الأردن وفلسطين ، فإنه ينظر باهتمام إلى مسألة إجراء مراجعة لأحكام المقاطعة العربية لإسرائيل لتأخذ فى الاعتبار التقدم الذى جرى إحرازه والمتطلبات الموضوعية لعملية السلام .

وأشار البيان إلى أن موضوع المقاطعة العربية لإسرائيل من الموضوعات التى تقررت فى إطار جامعة الدول العربية ، وأنه لا بد من

مراجعتها لتأخذ في الاعتبار مستجدات مسيرة السلام في الشرق الأوسط ومتطلباتها ، وأن دول مجلس التعاون ستؤيد أى مبادرة يتم طرحها لهذا الغرض فى إطار الجامعة العربية .

ونعتقد أن هذا القرار الذى اتخذته دول الخليج العربية يتطلب من إسرائيل خطوات مقابلة حتى يتحقق بالفعل تقدم عاجل فى إسقاط جدار الكراهية والمقاطعة .

وبالنسبة للمقاطعة العربية لإسرائيل بشكلها المباشر فهى باقية إلى حين ظهور مؤشرات تؤكد أن الطريق ممهد أمام السلام الشامل للنزاع العربى الإسرائيلى .

دول الخليج العربية والسوق الشرق أوسطية الجديدة :

١- مشروع السوق الشرق أوسطية :

جاء الاتفاق الفلسطينى - الإسرائيلى ليحول إسرائيل إلى دولة مقبولة فى منطقة الشرق الأوسط ، ويسرع فى إجراءات التعاون الإقليمى معها .

وقد وضع الاتفاق بعض الأسس لبدء التعاون الإقليمى انطلاقا من عملية تنمية منطقة الحكم الذاتى الفلسطينى ، الأمر الذى دفع الأردن للإسراع بتشكيل لجنة اقتصادية مشتركة ، وتوقيع اتفاقيات اقتصادية مع إسرائيل .

وقد ثار النقاش العربى حول الترتيبات الإقليمية المقترحة فى منطقة الشرق الأوسط[١] . فيرى تيار الرفض للشرق أوسطية أن الهدف هو دمج

---

(١) يمثل الشرق الأوسط - حسب دائرة المعارف الأمريكية - البلاد الآتية : دول الخليج العربية - اليمن - إيران - العراق - تركيا - إسرائيل - مصر - سوريا - قبرص - السودان . ومن الناحية التاريخية طرح تعريف منطقة الشرق الأوسط MIDDL EAST بعد الحرب العالمية الثانية لتوسط المنطقة جغرافيا بين القارات الثلاث ، ويختلف هذا التعريف عما سمى بالشرق الأدنى NEAR EAST والذى صنفه الإنجليز لضمان الطريق من بريطانيا إلى الهند وآسيا . وللتفرقة بينه وبين الشرق الأقصى FAR EAST، لبعد مسافة الأخير عن انجلترا ، وطرح فكرة السوق الشرق أوسطية فى الوقت الحاضر-

إسرائيل فى المنطقة ، وإتاحة الفرصة لكى تحصل على مركز متميز فى المنطقة ، بالرغم من أنها ليست رائدة فى أى مجال من مجالات الإنتاج ، بالإضافة إلى أن مشروع الشرق أوسطية يطمس هوية المنطقة ، وينتزع عنها خصوصيتها العربية الإسلامية .

ويرى المؤيدون أن السوق الشرق أوسطية ضرورة للتعامل مع التكتلات الاقتصادية الدولية ، ولدعم مركز المنطقة فى النظام العالمى

---

*يستند إلى عضوية إسرائيل فى هذه السوق بصرف النظر عن بقية الأعضاء المشتركة ، وذلك نتيجة للاتفاق السياسي الإسرائيلى الفلسطيني الذى شكل النواة الاقتصادية لفكرة السوق الشرق أوسطية ، فى إطار التحول المتوقع لبناء الأسواق الإقليمية الكبيره مثل السوق الأوروبية المشتركة ، وسوق "النافتا" التى تضم أمريكا وكندا والمكسيك ، وسوق الأسيان . وتعمل الاستراتيجية الأمريكية على امتداد مفهوم الشرق الأوسط إلى الشرق الأدنى ، وربما يشمل تركيا وإيران وآسيا الصغرى ، وذلك لتحقيق عدة مكاسب أهمها:

- ضمان انسياب النفط من الآبار إلى أنابيب النقل إلى الموانى والمعابر المائية .
- ضمان سوق للصادرات الأمريكية حيث تعتبر أمريكا هى الشريك الأول للصادرات مع معظم دول المنطقة ، وأكبر دوله مصدرة للسلع والخدمات فى العالم .
- ضمان جذب الفائض الرأسمالى لعوائد النفط إذا توافرت ، ولم يرهنها الغرب كما يحدث حاليا . ويرى البعض أن الصورة المحتملة للشرق الأوسط لا تزال غير واضحة الملامح بعد ، إلا انها تبدو مختلفة عن الصور التقليدية المعروفة للشرق الأوسط (الدول العربية - إيران - تركيا - فلسطين - إسرائيل) ، حيث ان الصورة الحديثة المحتملة تتسع فى رقعتها الجغرافية وتعبر البحر الأبيض المتوسط شمالا إلى اليونان وإيطاليا وأسبانيا والبرتغال ، وتلف حول جزيرتى قبرص ومالطة ، ويتجه التحالف بين فرنسا وألمانيا الموحدة بمصالحه شرقا نحو أوروبا الشرقية وروسيا ، وتتجه بريطانيا غربا نحو الولايات المتحدة الأمريكية . وليس أمام بلدان حوض البحر الأبيض الأوروبية والسابق الإشارة إليها إلا أن تتجه جنوبا نحو الشرق الأوسط بصورته التقليدية ، وتحاول الالتحام به من دون أن يؤثر ذلك على انتمائها للوحدة الأوروبية .

ويؤدى إمتداد الشرق الأوسط إلى بلدان أوروبا شمال البحر الأبيض المتوسط إلى ان ينشأ لصالح العرب كيانات متعددة مقبولة وآمنة ضد نزاعات التوسع والهيمنة من الدول غير العربية الأكثر سكانا وقوة عسكرية واقتصادية مثل إيران وتركيا ، كما يوفر ذلك رادعا خاصا ضد إسرائيل النووية ، كما أنه يمكن الاستفادة من التطور الاقتصادى والتكنولوجى لدول أوروبا المتوسطة المتقدمة نسبيا فى عملية التنمية لدول الشرق الأوسط من خلال مشاريع مشتركة . وبالرغم من أن هذا التصور يؤدى إلى مخاوف من هيمنة أوروبية اقتصادية على الشرق الأوسط التقليدى ، إلا أن التوسع فى منطقة الشرق الأوسط يضع العرب فى موقف أفضل إقليميا ودوليا عما هم عليه فى الوقت الحاضر ، وأن الأمن والاستقرار فى منطقة الشرق الأوسط يجب أن يقوم على الاعتراف المتبادل بأن كل دولة عربية لها الحق فى إنشاء علاقات مع غيرها من الدول غير العربية فى المنطقة وفقا لمصالحها ، وفى نفس الوقت تشترك مع غيرها من الدول العربية فى بناء نظام عربى يملك آليات الحركة من خلال سوق أمنية عربية لها وزنها الكبير نسبيا - بالقياس إلى الأسواق الأمنية الأخرى فى العالم .

راجع : لطفى الخولى : "عرب ؟ نعم وشرق أوسطيون أيضا" - مركز الأهرام للترجمة والنشر - القاهرة - طبعة أولى ١٩٩٤ .

الجديد ، كما أن وجودها يحقق تفاعلاً بين التكنولوجيا والموارد الاقتصادية والبشرية فى المنطقة ، ويدعم ذلك وجود ثروات بالمنطقة تتجاوز حدود الدول[١] .

ونرى أن إقامة سوق مشتركة فى أى إقليم عملية تحتاج إلى سنوات طويلة ، ويؤكد ذلك التجربة الأوروبية التى لم تصل بعد إلى سوق مشتركة بالمعنى الكامل منذ أكثر من ربع قرن على بدايتها ، فالسوق المشتركة هى أعلى مراحل عملية التكامل الاقتصادى ، ولا بد أن تسبقها مراحل عديدة أهمها : تحرير التجارة وإقامة منطقة تجارة حرة ، وتوحيد التعريفات الجمركية ، وحرية انتقال عناصر الإنتاج ، كما أن السوق الشرق أوسطية تستلزم بالضرورة تمهيدات سياسية واجتماعية واقتصادية ، واتفاقات إقليمية ودولية بين دول المنطقة ، ويحتاج ذلك إلى فترة زمنية طويلة .

والسوق المقترحة ليست بديلا عن السوق العربية المشتركة التى تحتاج إلى تدعيم مؤسسات العمل العربى المشترك ، وترشيد استخدام الموارد المالية والاقتصادية لتحقيق التكامل الذى تنشده الأمة العربية ، ويحول ذلك دون هيمنة عليها من إيران أو تركيا وليس فقط إسرائيل[٢] .

وإذا كان البعض لا يتخوف من حدوث "هيمنة اقتصادية" إسرائيلية على المنطقة العربية ، فإن الخطر القائم هو حدوث "هيمنة استراتيجية" إسرائيلية على المنطقة العربية ، وسوف تؤدى مفاوضات السلام الحالية إلى جعل إسرائيل مركز ثقل فى المنطقة العربية[٣] .

---

(١) راجع : التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٣ - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام - القاهرة - ١٩٩٤ .

(٢) يرى بعض المراقبين فى الغرب بأن وضع الوطن العربى فى المستقبل سوف يشابه وضع دول أمريكا اللاتينية كمجموعة من الدول تربطها دين واحد ، ولغة وثقافة مشتركة ، وشعور بوحدة المصير ، ولكن دون أن يتم ترجمة ذلك فى شكل وحدة أو كيان سياسى مشترك .

(٣) راجع : د . محمود عبد الفضيل : مشاريع الترتيبات الاقتصادية "الشرق أوسطية" - مرجع سابق.

ونعتقد أن أى تعاون إقليمى لدول المنطقة العربية تكون إسرائيل طرفا فيه يجب أن يتم بعد تحقيق السلام العادل والشامل ، والتزام إسرائيل بقرارات الشرعية الدولية ، والدول العربية تمثل الطرف الأقوى من حيث الإمكانيات البشرية والموارد ، ولا سبيل لحدوث هيمنة إسرائيلية لمحدودية مواردها مقارنة بما تملكه الدول العربية من موارد ، فلن تكون لإسرائيل أية ميزة اقتصادية ، كما أن لكل دولة عربية حرية التعامل وفقا لضوابط معينة تحددها من منطلق مصالحها ، والحفاظ على كامل سيادتها ومقدرتها الوطنية .

<u>ب- إسرائيل وطموحاتها فى تحقيق التعاون الاقتصادى الخليجى العربى</u>

تعطى إسرائيل أولوية لإرساء قواعد التعاون الاقتصادى مع الدول العربية ؛ بهدف الحصول على اعتراف واقعى منها ، وتعتقد إسرائيل أن حدودها الجديدة سوف تكون اقتصادية عن طريق السيطرة على المجالات الاقتصادية والسياسية فى إطار الدول المجاورة .

وترى إسرائيل أن السلام القائم على الشعارات السياسية والترتيبات الأمنية هو سلام بارد ، بينما إرساء هذا السلام على التعاون الاقتصادى مع الدول العربية يعتبر سلام حى"WARM PEACE" [1] .

---

(١) يحقق "البعد الاقتصادى" لتسوية النزاع العربى الإسرائيلى حلم صهيونى قديم تحدث عنه تيودور هرتزل" حيث أشار إلى أهمية قيام "كومنولث" عربى يهودى بين إسرائيل والاقتصاديات العربية تصبح فيه إسرائيل بمثابة "سنغافورة الشرق الأوسط" ، وحدد شيمون بيريز رئيس وزراء إسرائيل السابق معالم السلام "القادم" فى منطقة الشرق الأوسط على أنه "هندسة معمارية ضخمة لبناء شرق أوسط جديد متحرر من صراعات الماضى ، ومستعد لأخذ مكانه فى العصر الجديد" ، وفى كلمة لشمعون بيريز أمام البرلمان الأوروبى فى ستراسبرج بتاريخ ٩ مارس ١٩٩٣ طالب بناء "شرق أوسط جديد" من خلال إنشاء سوق شرق أوسطية مشتركة MIDDLE EAST COMMON MARKET من المياه والسياحة مثلما قامت السوق الأوروبية فى بدايتها على الفحم والصلب .

ويندرج تحت قائمة المفاوضات الإقليمية ثلاث مقترحات للتعاون الاقتصادى هى :

١- التعاون الإسرائيلى الفلسطينى الأردنى[1] .

٢- التعاون الاقتصادى بين إسرائيل والدول العربية .

٣- التعاون الاقتصادى فى الشرق الأوسط .

ويقوم النظام الاقتصادى الشرق أوسطى المتوقع على مقترحات لربط مختلف المجالات الاقتصادية العربية بالاقتصاد الإسرائيلى ودول أخرى مثل تركيا وإيران ، وترغب إسرائيل فى إحداث تغيير على موانيها البحرية ، بحيث تعتبر الطريق الطبيعى إلى كل من الأردن والعراق ودول الخليج ، وتعمل على تشجيع الدول النفطية على اختيار مصبات لخطوط الأنابيب على الشاطئ الإسرائيلى ، واعتبار مطار "اللد" محطة انتقال طبيعية من عموم المنطقة إلى أوروبا وأمريكا .

وقد أجرت إحدى جامعات تل أبيب إحدى الدرسات تفيد بأن رسوم تصدير طن واحد من نفط الخليج العربى إلى غرب أوروبا عن طريق قناة السويس - يبلغ نحو ١٨ دولارا أمريكيا ، بينما إذا تم النقل بواسطة أنابيب

---

(١) يهدف التعاون الإسرائيلى الفلسطينى الأردنى إلى إقامة تجمع اقتصادى بين الأطراف الثلاثة مثل التجمع القائم بين دول :البنيلوكس" الأوروبية الثلاث (بلجيكا - هولندا - لوكسمبرج) ويرى المراقبون أن إقامة اقتصاديات مقترحة بين الأطراف الثلاثة سوف يسمح بانتقال الحر للسلع والبضائع والعمالة ، حيث إن فرض سياسة الحماية الجمركية يضر بالأطراف جميعها ، وتأثيرها سوف يكون أشد على الجانب الفلسطينى . ويرى أرباب الصناعة الإسرائيلية أن الانسياب الحر للسلع الإسرائيلية إلى السوق الفلسطينية يعتبر بمثابة "نافتا شرقية" على غرار اتفاق التبادل الحر بين "شمال أمريكا - كندا - المكسيك" إلا أنه فى الواقع لا يوجد تقارب فى إمكانيات الأطراف الإسرائيلية والفلسطينية والأردنية كما هو موجود فى النافتا الأمريكية .

راجع : غسان سلامة "أفكار أولية عن السوق الأوسطية" - المستقبل العربى عدد ١٩٩٤/١ - بيروت مركز دراسات الوحدة العربية .

تمر عبر شبه الجزيرة العربية وتصب فى موانى حيفا وأشدود وغزة ، سوف تحقق وفرا فى حدود ٣-٦ دولارات للطن الواحد .

وقد سبق الحديث عن المشروع التركى "أنابيب السلام" ، حيث يتم سحب المياه فى نهرى سيجون وكيهان جنوب تركيا فى أنابيب عبر سوريا والأردن والسعودية ، وفى مرحلة لاحقة إلى إسرائيل ، وتسعى تركيا إلى تنفيذ هذا المشروع ؛ لأنها سوف تحقق مكاسب ضخمة مقابل بيع المياه للبلدان المنتفعة[١] ؛ وكذلك توجد محاولة لإحياء "مشروع جونسون" بشأن توزيع مياه نهر الأردن بين إسرائيل والدول العربية المجاورة .

قناة ما بين البحرين

وهى قناة تربط بين البحر الميت وخليج العقبة ، وسوف يساعد هذا المشروع على توليد الطاقة الكهربائية لمشروعات صناعية وزراعية فى المنطقة من خلال الاستفادة من الفرق فى الارتفاع عن سطح البحر بين "المتوسط" ، و "الميت" ، وسوف يتم استغلال الطاقة الكهربائية المتولدة لإنشاء مجمع صناعى كبير لاستغلال الثروات المعدنية من البحر الميت .

البنك الإقليمى للشرق الأوسط :

يؤدى هذا المشروع إلى تدوير الأموال الخليجية والأوروبية لتمويل المشروعات الإقليمية المشتركة ، ويهدف "شيمون بيريز" – رئيس وزراء إسرائيل السابق – من هذا الاقتراح إلى استفادة إسرائيل من الأموال الخليجية لتمويل مشروعات تدعم الاقتصاد الإسرئيلى .

---

(١) راجع : الفرع الثانى من الفصل السابع : "تركيا ودول الخليج العربية" وهناك مشكلة ندرة مياه حادة فى كل من الأردن والأراضى الفلسطينية وإسرائيل حيث يتجاوز الطلب عن المياه حجم الموارد المائية المتاحة حاليا بمقدار ٢٠-٥٠٪ ، وتتسم الأوضاع الحالية بسوء توزيع الموارد المائية سواء مياه الأنهار أو خزانات المياه الجوفية .

كما يقترح "بيريز" قيام الدول المنتجة للنفط والدول المستهلكة بتخصيص دولار واحد من سعر كل برميل فقط لأغراض تطوير منطقة الشرق الأوسط .

ويحقق هذا الاقتراح وفرا قدره ثمانية مليارات دولار سنويا ، وسوف يكون بمثابة "مشروع مارشال" ذاتى لإنقاذ منطقة الشرق الأوسط من التدهور الاقتصادى[1] .

ومن أهم المشروعات الأخرى المقترحة المشروع المسمى ب "ريفيرا البحر الأحمر" الذى يربط بين ساحل إيلات والعقبة وطابا ، ويتطلب ذلك فتح الحدود بين مصر وإسرائيل والأردن من خلال قطاع على طول الساحل من جزيرة المرجان عبر طابا ، وساحل المرجان فى إيلات وصولا إلى الساحل الأردنى من العقبة حتى المملكة العربية السعودية . ويحقق هذا المشروع تعاون إقليمى رباعى أطرافه : مصر وإسرائيل والأردن والسعودية .

وفى مجال الزراعة تأمل إسرائيل فى تقديم المشورة الفنية للدول العربية لاستزراع المناطق الصحراوية ، وتزويد المنطقة العربية بالألات الزراعية المنتجة فى إسرائيل .

ج – مؤتمر القمة الاقتصادية الأولى للشرق الأوسط وشمال أفريقيا[2]

عقد هذا المؤتمر تلبية لرغبة المؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الأوسط الذى أوصى بعقد قمة اقتصادية حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

---

(١) تحدث شيمون بيريز عن المعادلة الجديدة لتقسيم العمل فى منطقة الشرق الأوسط ، وذلك فى حديث له عام ١٩٩١ ، وأشار إلى أن المعادلة التى سوف تحكم المنطقة تعتمد على عدة عناصر "النفط السعودى – الأيدى العاملة المصرية – المياه التركية – العقول الإسرائيلية" .

(٢) الداعى لهذا المؤتمر مؤسستان غير حكوميتان : الأولى أوروبية وهى: " المنتدى الاقتصادى" ومقرها مدينة ديفوس فى سويسرا ، والثانية أمريكية وهى : مجلس العلاقات الخارجية ومقرها نيويورك .

تهدف إلى مناقشة مجموعة المشاكل المشتركة التى يطرحها النمو الاقتصادى وتمويله فى أرجاء المنطقة .

وقد وافق المغرب على استضافة هذا اللقاء الذى عقد بالقصر الملكى بالدار البيضاء ورأسه الملك الحسن فى ١٩٩٤/١٠/٣٠ بمساندة الرئيسين الأمريكى والروسى بوصفهما راعيى مؤتمر السلام ، وحضر المؤتمر ممثلو ٦١ دولة ، من بينهم إحدى عشر دولة عربية ، كما حضره ١١١٤ من رجال الأعمال فى جميع أنحاء العالم .

ومن أبرز القضايا التى واجهها المؤتمر دون أن يحسمها مشكلة العلاقة بين السلام والتنمية ، وأيهما ينبغى أن تكون له الأولوية فى التعاون الشرق أوسطى ، وأكد وزير الخارجية المصرى أمام المؤتمر عدم إقامة أية مشروعات اقتصادية قبل تحقيق الاستقرار والأمن ، وانسحاب إسرائيل من الأراضى العربية المحتلة .

وطرح أمام المؤتمر ٢٠٠ مشروع منها ١٥٠ مشروع قدمتها إسرائيل ، وأهم مشروعاتها : مشروع لتنمية الصناعات الموجودة فى منطقة البحر الميت لتحلية مياه البحر - إنشاء ميناء جوى يخدم إيلات والعقبة وطابا - مشروع عبارات تربط إسرائيل والأردن ومصر والخليج - طريق سريع بطول ٦٠٠ كم يمتد من حدود سوريا مع تركيا إلى مصر عبورا بسوريا ولبنان وإسرائيل - خط سكة حديدية يربط بين موانى البحرين المتوسط والأحمر - إدماج الأنظمة الكهربائية للأردن ومصر وإسرائيل وفلسطن حتى عام ٢٠١٠ - منطقة حرة تشمل إيلات والعقبة - ميناء إسرائيلى أردنى على حدود ايلات والعقبة - خط ربط بحرى بين حيفا ولبنان وسوريا - مشروع لنقل المياه لإسرائيل عبر الأنابيب من تركيا - مشروع لنقل المياه لمرتفعات الجولان - عدة مشاريع لأنابيب نقل الغاز والبترول من

مصر والخليج إلى موانى البحر الأبيض المتوسط - مشروع خطوط اتصالات الكابلات الأرضية عبر البحر الأحمر .

ونوقش فى المؤتمر مشروع بنك التنمية للشرق الأوسط ، ويهدف البنك إلى : تشجيع وتطوير استثمار رأس المال العام والخاص فى الشرق الأوسط من خلال القروض والضمانات والأدوات المالية الأخرى - إجراء دراسات الجدوى التى تقرر الأولويات بين المشروعات الإقليمية المختلفة - تشجيع التجارة الإقليمية - مساعدة الدول الأعضاء فى التنسيق بين سياسات وبرامج ومشروعات التنمية - تقديم المشورة والمعلومات وتحديد فرص الاستثمار فى الدول الأعضاء .

ويشكل البنك المقترح منتدى اقتصاديا إقليميا للدول الأعضاء لمناقشة المسائل الاقتصادية ذات الفهم المشترك ، وتقوم الدول الأعضاء من خلال البنك بتنسيق السياسات الاقتصادية وتقرير الأولويات الاقتصادية الإقليمية .

ويرى البعض أن البنك المقترح يعتبر جهاز للسيطرة الاقتصادية على المنطقة . وقد اختلف موقف الدول العربية من البنك أثناء المناقشة .

فاقترح وزير خارجية البحرين أن تكون المنامة مقر البنك ، وتحدث وزير التجارة السعودى ورئيس وفد المملكة العربية السعودية فأكد أن إجمالى المساعدات والمساهمات السعودية لمؤسسات التمويل الدولية والإقليمية حتى عام ١٩٩٣ بلغت نحو سبعين مليار دولار ، واستأثرت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بجزء وفير منها ، كما أشار إلى أن التنمية فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا تمثل فى الحقيقة مشكلة عدم توافر المؤسسات ، فلدى المؤسسات المالية الدولية والإقليمية والوطنية ما يفى باحتياجات التنمية فى هذه المنطقة ودون حاجة لإنشاء مؤسسات جديدة .

كما تحدث وزير التخطيط الكويتي فأوضح أن الكويت رغم المصاعب المالية الأخيرة أنفقت ٤٪ من دخلها القومي في المساعدات الدوليه والإقليمية .

وأكد وزير خارجية قطر أن إقامة سوق شرق أوسطية موضوع سابق لأوانه .

وأصدر المؤتمر الذي استمرت اجتماعاته ثلاثة أيام بيانه الختامي الذي يحمل اسم "إعلان الدار البيضاء" ، وأوصى بتشجيع إقامة غرفة تجارية إقليمية ومجلس للأعمال تابعين للقطاع الخاص ؛ ليسهل المبادلات التجارية بين أجزاء المنطقة ، وإنشاء آليات لتطبيق أهداف المؤتمر ، وتجسيد التعاون الجديد بين القطاعين العام والخاص .

وتشكيل مجموعة لوضع استراتيجية اقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا من جانب مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية ، وقيام المنتدى الاقتصادي العالمي بتشكيل مجموعة للتبادل بين رجال الأعمال . واتفق المؤتمر على عقد قمة اقتصادية ثانية للشرق الأوسط بعمان في الأردن .

وقد علق المراقبون في ذلك الوقت بأن المؤتمر لا يرقى إلى مستوى تشكيل منظمة إقليمية جديدة ؛ لأن آلياته تفتقر إلى الأجهزة الرئيسية للمنظمة، ويعتبر المؤتمر مجرد اجتماع على مستوى رفيع ، وأكثر تنظيما للمفاوضات متعددة الأطراف في إطار مؤتمر مدريد للسلام .

د- مؤتمر القمة الاقتصادية الثانية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا[(١)]

عقدت في عمان في الفترة ما بين ٢٩ إلى ٣١ أكتوبر ١٩٩٥ القمة الاقتصادية الثانية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحت رعاية الملك حسين بن

---

(١) تهدف هذه المؤتمرات الاقتصادية إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية من عملية التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي ، وذلك بدلا من المفاوضات متعددة الأطراف في إطار لجنة التنمية الاقتصادية المنبثقة من محادثات مدريد ، والتي كانت تحت إشراف دول الاتحاد الأوروبي ، بينما انعقد كل من مؤتمر الدار البيضاء ومؤتمر عمان بإشراف الإدارة الأمريكية وبناء على دعوة لجنة العلاقات الخارجية في الكونجرس الأمريكي، ومنتدى الاقتصادي العالمي (دايفوس) .
راجع : ندوة قمة عمان الاقتصادية التي عقدت في مقر المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل بالقاهرة في ١٩٩٥/١١/٨ - ورقة عمل "عبدالفتاح الجبالي" مجلة المستقبل العربي - بيروت - لبنان - عدد ٢٠٤ - ٢-١٩٩٦ .

طلال عاهل الأردن ، وجمعت القمة التى راعتها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسى بدعم من الاتحاد الأوروبى وكندا واليابان – الحكومات وكبار رجال الأعمال من الشرق الأوسط وأفريقيا والأمريكتين وآسيا .

وكان توقيت قمة عمان يتزامن مع قرارات الكونجرس الأمريكى بنقل السفارة الأمريكية فى إسرائيل إلى القدس ، واغتيال الزعيم الفلسطينى فتحى شقاقى بأيدى أجهزة الموساد الإسرائيلية .

وأكدت مصر فى المؤتمر على الربط بين التسوية السياسية ومسار التعاون الإقليمى الذى سوف يظل ناقصا طالما لم تكتمل التسوية السلمية الشاملة للنزاع العربى الإسرائيلى .

وركز الأردن فى المؤتمر على ضرورة التعاون الإقليمى بين دول المنطقة ، خاصة فى مشروعات البيئة والمياه والبنية التحتية باعتبارها أفضل مجالات التعاون الإقليمى .

ومن جهة أخرى أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية فى المؤتمر ضرورة إنهاء المقاطعة العربية الاقتصادية لإسرائيل ، والتى وصفها وزير خارجية أمريكا بأنها من أكبر الحواجز السياسية ضد تحقيق التعاون الاقتصادى فى المنطقة .

وبالرغم من أن قمة عمان قد إنعقدت تنفيذا لتوجيهات مؤتمر الدار البيضاء ، إلا أنها تميزت عنها كثيرا ، فارتفع عدد الدول المشاركة من ٦١ دولة فى الدار البيضاء إلى ٦٣ دولة فى عمان ، وزاد عدد الدول العربية من ١٢ إلى ١٣ دولة بانضمام موريتانيا ، مع استمرار غياب كل من ليبيا والسودان والعراق وسوريا ولبنان .

ووصل عدد المشاركين فى قمة عمان من رجال الأعمال إلى ١٤٠٠ فرد مقابل ١١١٤ فردا فى الدار البيضاء جاء معظمهم من الأردن بحيث

شارك نحو ٣٤٨ فردا ، ثم مصر نحو ١٠٧ فرد ، فضلا عن تزايد المشاركة لدول الخليج العربية بصورة ملحوظة إذ وصل الوفد القطرى إلى ٤٨ شخصا ، والإماراتى إلى ٣٩ شخصا والسعودى إلى ٣٠ شخصا ، بينما اقتصر التمثيل العمانى على ١٥ فردا ، والبحرينى على ١٣ فردا ، والكويتى على عشرة أفراد .

وكانت أبرز المشاركات الخارجية من الولايات المتحدة التى وصل عدد أعضاء وفدها إلى ١٧٤ فردا ، وبريطانيا ٧٩ فردا ، وألمانيا ٨٤ فردا .

وفيما يتعلق بالمشروعات المقترحة للمؤتمر فقد قدم الأردن ٢٧ مشروعا فقط بقيمة إجمالية مقدارها ٣,٥ مليار دولار ، وضمت القائمة المصرية ٨٥ مشروعا بقيمة تقديرية مقدارها ٢٥ مليار دولار ، كما تقدمت إسرائيل[١] بـ ١٦٢ مشروعا بتكلفة استثمارية مقدارها ٢٥,٣ مليار دولار .

وقد اختلفت النتائج النهائية لكل من قمة الدار البيضاء وعمان ، إذ ركز البيان الختامى للقمة الأولى على أهداف عامة ، بينما ركز البيان الختامى لمؤتمر عمان على ضرورة تسهيل التوسع الاستثمارى للقطاع الخاص فى المنطقة ، وتدعيم المشاركة بين القطاعين العام والخاص بهدف تعزيز التعاون والتنمية فى المنطقة . وتبنت قمة عمان مشروعات محددة ، وتوصلت إلى إقامة مؤسسات جديدة للتعاون الاقتصادى . ونوضح ذلك فيما يلى :

---

(١) ترغب إسرائيل من مشاريعها التى قدمتها أن تستثمر آليات السوق شرق أوسطية من أجل تحقيق الاستفادة القصوى من ثروات المنطقة العربية المتمثلة أساسا فى المياه الوفيرة ، وإمكانات الطاقة خصوصا النفط العربى وعائداته والعمالة العربية ، وما تشكله الدول العربية من سوق واسعة للمنتجات الإسرائيلية ، ولذلك تفضل إسرائيل الترتيبات الجماعية والاتفاقيات متعددة الأطراف عن الاتفاقيات الثنائية .

١ – المؤسسات الجديدة التى وافق عليها المؤتمر :

أ- بنك التعاون الاقتصادى والتنمية فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، ومقره القاهرة .

ب- إنشاء مجلس السياحة الإقليمى للشرق الأوسط والبحر المتوسط .

جـ- إنشاء المجلس الإقليمى للأعمال لتدعيم التعاون والتجارة بين القطاع الخاص فى دول الإقليم .

د- الأمانة العامة التنفيذية للقمة الاقتصادية ، ومقرها الرباط ؛ لتعزيز أواصر الشراكة بين القطاعين العام والخاص .

هـ- الأمانة العامة للجنة المتابعة لمجموعة العمل الإقليمية للتنمية الاقتصادية باعتبارها مؤسسة إقليمية دائمة مقرها الرباط[١] .

٢ – مشروعات خطوط الأنابيب :

ركزت إسرائيل على مشروعات "خطوط الأنابيب" فأشارت إلى أن تكلفة نقل النفط عبر قناة السويس مرتفعة للغاية تصل إلى ٢٠ دولار للطن، بينما لن تزيد على ٦ دولارات عبر إسرائيل ، وتقترح أن يتم نقل النفط عن طريق أحد خطين : الأول: مد خط التابلين إلى حيفا ، ومد خط فرعى إلى حيفا من إربد فى شمال الأردن بطول ١٧٠ كيلو متر ، مع إصلاح الخط القديم لتزيد طاقته إلى ٢٥ مليون طن ، والخط الثانى: من ينبع بالمملكة العربية السعودية إلى إيلات بمسافة ٩٥٠ كيلو متر عن طريق العقبة ، ومن إيلات إلى خط "كاتزا" الإسرائيلى مع مد خط بين مصفاة حيفا وإربد فى شمال الأردن ومنها إلى خط "كاتزا ".

---

(١) يتخوف البعض من قيام هذه المؤسسة الجديدة التى لها صفة الدوام ، فقد تنمو هذه المؤسسة وتتجاوز اختصاصات الجامعة العربية ، وتصبح هى المنظمة المعنية بالشئون الاقتصادية فى المنطقة . راجع : د . محمود عبدالفضيل – ندوة قمة عمان – مرجع سابق .

ولا شك أن هذه العملية سوف تحد كثيرا من استخدام قناة السويس التى تعتبر أحد أهم مصادر الدخل بالنسبة للاقتصاد المصرى .

٣- تصدير الغاز الطبيعي إلى إسرائيل :

تنافست كل من مصر وقطر على تصدير الغاز الطبيعى لإسرائيل ، وأعطى هذا التنافس الفرصة لإسرائيل لإجراء المفاضلة بينهما ، وبالرغم من أن استيراد الغاز من مصر يحقق لإسرائيل مزايا عديدة ، وخاصة موقع مصر الجغرافى القريب جدا إليها ، إلا أنها ترى أن الغاز القطرى أكثر جدوى من المشروع المصرى ، حيث يقدر إنتاج حقل الشمال القطرى بنحو ٥٠٠ تيرليون قدم مكعب لا تحتاجها قطر ، فى حين أن احتياطى مصر من الغاز أقل بكثير من القطرى ، كما تواجه مصر احتمالات ارتفاع الطلب المحلى على الغاز خلال السنوات القادمة .

ولذا فقد أعلنت قطر وإسرائيل فى أعقاب قمة عمان عن توقيع خطاب نوايا بين وزارة الطاقة الإسرائيلية وشركة "إفرون قطر" لتصدير الغاز إلى إسرائيل عن طريق مشروع تقوم به شركتا "إفرون الأمريكية وموبيل" بهدف تصدير الغاز لمدة ٢٥ عاما ، وذلك من حقل الغاز الشمالى القطرى . ويتوقع أن يتم تصدير نصف إنتاج الحقل إلى الهند والآخر إلى إسرائيل ، إذ ستقوم الشركة المنفذة بتزويد إسرائيل بمليارى طن من الغاز سنويا ، بقيمة ٤٠٠ مليون دولار للوفاء باحتياجات إسرائيل لتموين محطات طاقاتها . وتم الاتفاق على تسييل الغاز فى موانى تحميله فى قطر ، ثم نقله حول الخليج وعبر البحر الأحمر بناقلات عملاقة إلى موانى التفريغ والتسخين فى ميناء العقبة ، على أن يتم نقله بعد ذلك عبر شبكة أنابيب تمتد لتصل إلى أسواق

الاستهلاك ، وتصل تكلفة المشروع المقترح إلى ٤,٣ مليار دولار تتحمل قطر[١] منها ٤ مليارات دولار وإسرائيل ٣٠٠ مليون دولار فقط .

٤- بنك التعاون الاقتصادى والتنمية فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا :

يعد هذا البنك من أهم المشروعات التى تحتاج إلى دراسة متأنية لمعرفة المدى الذى سوف يسهم فيه البنك لدفع عجلة التنمية داخل المنطقة ، وقد أشار بيان عمان إلى وضع إطار عام للبنك لحين قيام الخبراء المختصين بتحديد وظيفته وآلياته وتمويله .

وتتزعم الولايات المتحدة الامريكية وإسرائيل الدول المؤيدة لعمل البنك فى أسرع وقت ممكن ، بينما دول الاتحاد الأوروبى وعلى رأسها ألمانيا وفرنسا بالإضافة إلى معظم دول الخليج[٢] -ترفض قيام هذا البنك ، وترى أن المنطقة لا تحتاج إلى مؤسسات مالية جديدة ، وتدعو إلى استخدام المؤسسات القائمة حاليا كإطار مؤسسى لتحريك الأموال داخل المنطقة ، خاصة أن التقديرات تشير إلى أن البنك الدولى وبنك الاستثمار الأوروبى يقدمان ثلاثة مليارات دولار إلى دول المنطقة ، كما تتخوف هذه الدول من أن يصبح البنك أداة بيروقراطية جديدة ؛ إذ سيحتاج إلى فترة زمنية للتأسيس قبل أن يبدأ أى نشاط إقراضى مثلما حدث مع البنك الأوروبى لتعمير أوروبا الشرقية ، والذى احتاج إلى أربع سنوات لممارسة دور فعال ، وبالتالى فالمؤسسات القائمة تستطيع القيام بهذه المهام .

---

(١) قام رئيس الوزراء الإسرائيلى السابق "شيمون بيريز" يومى أول وثانى إبريل ١٩٩٦ بزيارة رسمية لكل من سلطنة عمان وقطر ، وهى الأولى من نوعها لكل من البلدين ، وأسفرت زيارته إلى قطر عن الاتفاق على تبادل مكاتب للتمثيل التجارى بين البلدين ،
وكانت سلطنة عمان قد استقبلت فى ديسمبر ١٩٩٤ رئيس الوزراء الإسرائيلى الأسبق إسحاق رابين ، ووقعت عمان وإسرائيل فى يناير ١٩٩٦ على اتفاق تبادل التمثيل التجارى بين البلدين .

(٢) أشار وزير التجارة السعودى فى كلمته أمام المؤتمر بأن بلاده وفرت أقصى ما يمكن توفيره من موارد مالية للتنمية فى المنطقة العربية ، وأنه لم يعد مقبولا أن يطلب منها أية أعباء إضافية ، وأضاف الوزير بأنه إذا كانت هناك متطلبات مالية تقتضيها مشروعات التعاون الإقليمى التى ستنشأ عن مسيرة السلام فى المنطقة فعلى الدول المانحة من خارج المنطقة أن تقوم بزيادة حجم مساعداتها .

ولهذا يؤيد الأوربيون إنشاء مؤسسة مالية وسيطة تحدد المشروعات ذات الجدوى ، وتدبر الأموال اللازمة لها من المؤسسات الدولية ، وتلعب نفس الدور الذى تقوم به منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى مع الدول المتقدمة .

ويرى بعض المراقبين بأن البنك المقترح يهدف إلى إدخال إسرائيل بشكل مؤسسى داخل الإطار الإقليمى دون فائدة تعود على الدول العربية بصفة عامة ، أو يسهم فى تنمية حقيقية للمنطقة .

وفى نهاية اجتماعات مؤتمر عمان عبر المشاركون فى القمة من خلال بيانهم الختامى عن عزمهم على الالتقاء مرة أخرى بعد عام من وقت انعقاد مؤتمر عمان .

هذا وقد تقرر عقد مؤتمر القمة الاقتصادية الثالثة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا فى الفترة من ١٢ - ١٤ نوفمبر ١٩٩٦ - والكتاب تحت الطبع - ويبلغ عدد المشروعات المصرية المقدمة للمؤتمر ٥٢ مشروعا تكلفتها ١٦ مليار دولار .

ونعتقد أن مستقبل العلاقات العربية الإسرائيلية سوف يظل رهنا لتوازن القوى بين الطرفين ، وخاصة "التوازن التكنولوجى" مهما كانت صورة العلاقات السياسية التى يمكن أن تتحقق فى المستقبل القريب ، فبغض النظر عن تسوية الصراع العربى الإسرائيلى وحل المشكلة الفلسطينية ، فإن السباق حول التقدم العلمى والتكنولوجى سوف يظل مستمرا.

المـــراجـــع

أولا : المراجع باللغة العربية

الكتب والمطبوعات :

١- دكتور إبراهيم مصطفى مكارم : الشخصية القانونية للمنظمات الدولية – القاهرة – دار النهضة العربية – ١٩٧٥ .

٢- أبو خلدون ساطع الحصرى : البلاد العربية والدولة العثمانية – دار العلم للملايين – بيروت – ١٩٦٠ .

٣- أنتونى هـ . كوردسمان بعد العاصفة – التغيرات فى التوازن العسكرى للشرق الأوسط – القاهرة – دار الهلال – ١٩٩٤ .

٤- دكتور الشافعى محمد بشير : المنظمات الدولية – الإسكندرية – ١٩٧٤ .

٥- توفيق على برو : العرب والترك فى العهد الدستورى العثمانى ١٩٠٨-١٩١٤ – رسالة ماجستير فى التاريخ العربى الحديث – القاهرة – ١٩٦٠ .

٦- دكتور جمال زكريا قاسم : دولة بوسعيد وشرق أفريقيا : القاهرة ١٩٦٧ .

٧- ج.ح لوريمير : دليل الخليج : مترجم على نفقة سمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثانى .

٨- دكتور حامد سلطان : القانون الدولى العام فى وقت السلم – القاهرة – دار النهضة العربية – ١٩٦٩.

٩- دكتور حامد سلطان ، دكتورة عائشة راتب ، دكتور صلاح الدين عامر : القانون الدولى العام – دار النهضة العربية – طبعة أولى – القاهرة ١٩٧٨ .

١٠- درية عونى : "عرب وأكراد – خصام أم وئام" – دار الهلال القاهرة ١٩٩٣ .

١١- ريتشارد نيكسون : "الحرب الحقيقية" – نشر ترجمته بجريدة الأهرام – القاهرة – اعتبارا من ١٩٨٠/٤/١١ .

١٢- دكتور سيد نوفل : الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربى – الكتاب الأول – مدخل عام – ودراسة للكويت – معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة – ١٩٦٦-١٩٦٧ .

١٣- دكتور سيد نوفل : الأوضاع السياسية لإمـارات الخليـج العربـى - الكتـاب الثـانى إمارات ساحل عمان - معهد البحوث والدراسات العربية - القاهرة - ١٩٧٢ .

١٤- دكتور سيف الوادى الرميحى : التطور الاقتصادى والسياسى لأقطار الخليج العربـى - جامعة البصرة ١٩٨٠ - مركز دراسات الخليج العربى .

١٥- دكتورة عائشة راتب : العلاقات الدولية العربية - القاهرة - دار النهضة الحديثة - ١٩٦٨ .

١٦- دكتور على صادق أبو هيف : القانون الدولى العام - الإسكندرية - ١٩٧٥ .

١٧- دكتور عبد المجيد إسماعيل حقى : الوضع القانونى لإقليم عربستان فى ظل القواعد الدولية - القاهرة - ١٩٧٤ .

١٨- دكتـور عبـد اللـه الأشـعل : قضيـة الحـدود فـى الخليـج العربـى - مركـز الدراسـات السياسية والاستراتيجية - الأهرام - القاهرة ١٩٧٨ .

١٩- دكتور فاضل حسينى : مشكلة شط العرب - معهـد البحـوث والدراسـات العربيـة - القاهرة ١٩٧٥ .

٢٠- لطفى الخولى : عرب ؟ نعم . وشـرق أوسـطيون أيضـا - مركـز الأهـرام للترجمـة والنشر - القاهرة ١٩٩٣ .

٢١- دكتور محمد حافظ غانم : محاضرات عن جامعـة الـدول العربيـة - معهـد البحـوث والدراسات العربية - القاهرة ١٩٦٠ .

٢٢- دكتور محمد حافظ غانم : الوجيز فى القانون الدولى القاهرة ١٩٧٩ .

٢٣- دكتـور محمـد مرسـى عبـد اللـه : إمـارات سـاحل عمـان والدولـة السـعودية الأولـى (١٧٩٣-١٨١٨) الجزء الأول - المكتب المصرى الحديث - القاهرة ١٩٧٨ .

٢٤- دكتـور محمـد طلعـت الغنيمـى : نظـرات فـى العلاقـات الدوليـة العربيـة - القـاهرة ١٩٨٠ .

٢٥- دكتور محمد طلعت الغنيمى : التنظيم الدولى - الإسكندرية ١٩٧٤ .

٢٦- دكتور محمد طلعت الغنيمى : جامعة الدول العربية - الإسكندرية ١٩٧٤ .

٢٧- دكتـور محمـد سـامى عبـد الحميـد : قـانون المنظمـات الدوليـة - الكتـاب الثـانى - المنظمات الإقليمية عامة الاتجاه - الإسكندرية ١٩٦٩ .

٢٨- دكتور محمد سعيد الخطيب : الوضع القانونى للبحـر الإقليمـى ، مـع دراسـة للبحـار الإقليمية العربية والأجنبية فى القانون الدولى - دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٧٥.

٢٩- دكتور محمد سعيد الحلفاوى : العلاقات الخارجية للمنظمات الدولية رسالة دكتوراة - كلية الحقوق جامعة القاهرة ١٩٧٨ .

٣٠- محمد عبد الوهاب الساكت : الأمين العام لجامعة الدول العربية - القاهرة ١٩٧٣

٣١- دكتور محمود على الداوود : الخليج العربى والعمل العربى المشترك - بغداد - مطبعة الإرشاد ١٩٨٠ .

٣٢- مصطفى عقيل الخطيب : التنافس الدولى فى الخليج العربى ١٦٢٢ - ١٧٦٣ رسالة ماجستير فى التاريخ الحديث - القاهرة - المكتبة العصرية - صيدا - بيروت ١٩٨١ .

٣٣- دكتور مفيد شهاب : المنظمات الدولية - القاهرة ١٩٧٤ .

٣٤- دكتور مفيد شهاب : الأمن القومى العربى "التجربة والرؤية المستقبلية ، تقرير رئيس لجنة الشؤون العربية والخارجية والأمن القومى بمجلس الشورى المصرى - الملحق رقم ٦ - ١٩٩١/٤/٢١ .

٣٥- دكتور يحيى حلمى رجب : الرابطة بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية - دراسة قانونية سياسية - دار الفكر العربى - القاهرة - نوفمبر ١٩٧٦ .

٣٦- دكتور يحيى حلمى رجب : "مجلس التعاون لدول الخليج العربية" دراسة قانونية - سياسية - اقتصادية - طبعة أولى ١٩٨٣ ، وطبعة ثانية ١٩٨٨ - دار العروبة للنشر والتوزيع - الكويت .

٣٧- دكتور يحيى حلمى رجب : الخليج العربى والصراع الدولى المعاصر - دار العروبة للنشر والتوزيع - الكويت ١٩٨٩ .

٣٨- قانون البحار الجديد والمصالح العربية : معهد البحوث والدراسات العربية - القاهرة ١٩٧٧ .

٣٩- التحضر فى الوطن العربى - مجموعة الدراسات - : معهد البحوث والدراسات العربية - القاهرة ١٩٧٨ .

٤٠- العلاقات العربية التركية من منظور عربى - الجزء الأول - مجموعة دراسات - معهد البحوث والدراسات العربية - القاهرة ١٩٩١ .

٤١- العلاقات العربية الإيرانية - مجموعة دراسات - معهد البحوث والدراسات العربية - القاهرة ١٩٩٣ .

٤٢- العالم العربى وتحدياته فى ظل النظام العالمى الجديد - مجموعة دراسات - مركز الدراسات العربى الأوروبى - باريس ١٩٩٣ .

٤٣- أمن الخليج : "دراسة فى الإدراك والسياسات" - مجموعة دراسات - مركز البحوث والدراسات السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة ١٩٩٤ .

٤٤- دولة الإمارات العربية المتحدة : دراسة مسحية ساملة - مجموعة دراسات - معهد البحوث والدراسات العربية - القاهرة ١٩٧٨ .

٤٥- الأزمة اللبنانية : "أصولها - تطورها - أبعادها المختلفة" مجموعة دراسات - معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة - ١٩٧٨ .

دراسات أخرى :

١- وثائق دولة قطر عن "اتحاد الإمارات العربية" - قصر الدوحة - قطر - الأجزاء: الأول ، والثانى ، والثالث .

٢- أعمال ندوة جزر الخليج العربى ، وأسباب النزاع ، ومتطلبات الحل - مركز الدراسات العربى الأوروبى - باريس ٥ نوفمبر ١٩٩٣ .

٣- الأمم المتحدة - الدبلوماسية الوقائية - وضع السلم وحفظ السلم - تقرير الأمين العام للأمم المتحدة - المقدم عملا بالبيان الذى اتخذ فى اجتماع القمة لمجلس الأمن فى ٢١ يناير ١٩٩٢ .

٤- وثائق مجلس التعاون لدول الخليج العربية : الأمانة العامة لمجلس التعاون - وكالة الأنباء القطرية بدولة قطر ١٩٨٢ .

الدوريات :

١- دكتور إسماعيل صبرى مقلد : أمن الخليج العربى - مجلة السياسة الدولية - القاهرة - عدد ٧٠ أكتوبر ١٩٨٠ .

٢- دكتور أحمد الرشيدى : حول التسوية السلمية لمنازعات الحدود - مجلة السياسة الدولية - عدد ١١٢ - إبريل ١٩٩٣ . ملف العدد : الحدود العربية والإقليمية .

٣- أحمد عبيدلى : الحملة العسكرية على رأس الخيمة ١٨١٩ - ١٨٢٠ - مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية - عدد ١١ - يوليو ١٩٨٢ .

٤- أحمد عبد الرزاق شكارة : "الفكر الاستراتيجى الأمريكى والشرق الأوسط" - المستقبل العربى ١٧٠ - عدد ٤ - ١٩٩٣ مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت .

٥- دكتور أحمد الطربين : عبد العزيز آل سعود منشئ دولة ، وباعث نهضة - مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية - العدد السابع - السنة الثانية - يوليو ١٩٧٦ .

٦- أحمد أبو الحسن الزرد : العلاقات العمانية السوفيتية - السياسة الدولية - القاهرة - عدد ٨٣ - يناير ١٩٨٦ .

٧- دكتور أسامة الغزالى حرب : حرب الخليج والأمن القومى العربى - شؤون عربية - عدد ٣٥ - يناير ١٩٨٤ - الأمانة العامة لجامعة الدول العربية - تونس .

٨- دكتور إيهاب الشريف : "إيران جيت" الدوافع الأمريكية والدور الإسرائيلى - مجلة السياسة الدولية - القاهرة - عدد ٨٩ - يوليه ١٩٨٧ .

٩- ألبرت وولستر " أنصاف حروب ، وأنصاف سياسات فى الخليج - مؤسسة الأبحاث العربية - الدراسة رقم ٢٦ - السنة الثانية ١٩٨١/٢ .

١٠- دكتور السيد أمين شلبى : الوفاق الأمريكى السوفيتى : مراحله ، ومكوناته - مجلة السياسة الدولية - القاهرة - يوليو ١٩٨١ .

١١- دكتور السيد أمين شلبى : القوتان العظميان والمنازعات الإقليمية - مجلة السياسة الدولية - القاهرة - يوليو ١٩٨٧ .

١٢- دكتور السيد عليوة : الأمن القومى العربى ومضاعفات حرب الخليج - السياسة الدولية - عدد ٨١ - القاهرة ١٩٨٥ .

١٣- دكتور بدر الدين الخصوصى : اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية ببترول الخليج العربى خلال فترة ما بين الحربين العالميتين - مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية - عدد ٣١ - السنة الثامنة - يوليو ١٩٨٢ .

١٤- دكتور جمال زكريا قاسم : الادعات الإيرانية فى الخليج العربى - المجلة المصرية للدراسات التاريخية - القاهرة - عدد ٢٠ .

١٥- دكتور جمال زكريا قاسم : إمارات قديمة ودولة حديثة - دولة الإمارات العربية المتحدة - دراسة مسحية - معهد البحوث والدراسات العربية - القاهرة ١٩٧٨ .

١٦- دكتور جمال على زهران : قضايا الحدود العربية والإقليمية - الإشكالات النظرية، والتحديات العملية - مجلة السياسة الدولية - القاهرة - عدد ١١٢ - أبريل ١٩٩٣ ملف العدد .

١٧- جميل مطر و د. على الدين هلال : النظام الإقليمى العربى - القاهرة - دار المستقبل العربى عدد ١٠٧ - طبعة ثالثة ١٩٨٣ .

١٨- جميل مطر : الخليفة السياسية لقمة عمان غير العادية - المستقبل العربى عدد ١٠٧ - ١٩٨٨/١ - بيروت .

١٩- دكتور ثناء فؤاد عبد الله : التحفظات الأوروبية على اتفاقية واشنطن ومستقبل التحالف الغربى - السياسة الدولية - القاهرة - عدد ٩٢ - أبريل ١٩٨٨ .

٢٠- دكتور ثناء فؤاد عبد الله : مستقبل الوحدة الأوروبية وأزمة الخليج - مجلة السياسات الدولية - عدد ١٠٦ - أكتوبر ١٩٩١ .

٢١- دكتور حامد سلطان : تعديل ميثاق الأمم المتحدة - المجلة المصرية للقانون الدولى ١٩٥٢ .

٢٢- حسن أبو طالب : إيران وانعكاسات التسوية مع العراق - السياسة الدولية - عدد ١٠٢ أكتوبر ١٩٩٠ .

٢٣- د . زكريا حسين : الترسانة النووية الإسرائيلية ، التهديد والمواجهة - كراسات استراتيجية - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - الأهرام القاهرة ١٩٩٥ .

٢٤- دكتور سعد الدين إبراهيم : "مبادرة الرئيس ريجان" - السياسة الدولية - عدد ٧٠ أكتوبر ١٩٨٢ .

٢٥- سمير عبد الوهاب : زيارة الرئيس العراقى إلى موسكو - السياسة الدولية - القاهرة عدد ٨٤ أبريل ١٩٨٦ .

٢٦- دكتور سيد نوفل : المنظمات الدولية المعاصرة : مستقبلها ، ومكان جامعة الدول العربية منها - القاهرة - مجلة معهد البحوث والدراسات العربية - عدد رقم ١ عام ١٩٦٨ .

٢٧- دكتور سيد نوفل : الدبلوماسية العربية فى ٢٥ سنة - مجلة معهد البحوث والدراسات العربية - القاهرة - العدد الثانى - عام ١٩٧١ .

٢٨- دكتور صلاح العقاد : الأصول التاريخية للنزاع العراقى الإيرانى - السياسة الدولية - ملف الحرب العراقية - الإيرانية - القاهرة - يناير ١٩٨١ .

٢٩- دكتور صلاح العقاد : الإطار التاريخى لمشكلات الحدود العربية - مجلة السياسة الدولية - القاهرة - عدد ١١١ يناير ١٩٩٣ ملف العدد . منازعات الحدود العربية .

٣٠- لواء طلعت أحمد مسلم : الصراع العراقى الإيرانى - "الصراع المسلح" السياسة الدولية - القاهرة ملف العدد ٨٣ "الحرب العراقية الإيرانية بين الواقع والمستقبل" يناير ١٩٨٦ .

٣١- صفاء جمال الدين : التطورات الاقتصادية للحرب العراقية الإيرانية - القاهرة - عدد ٨٣ يناير ١٩٨٦ .

٣٢- دكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الله : الدولة السعودية الأولى ١٧٤٥ - ١٨١٨ وأثرها على مجتمع شبه الجزيرة العربية - مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية - السنة الرابعة ١٩٨١ .

٣٣- عبد الله يعقوب بشارة : "دور الامم المتحدة فى استقلال البحرين" - مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية - العدد السابع - السنة الثانية - يوليو ١٩٧٦ .

٣٤- عبد الله يعقوب بشارة : موقف الدولتين العظميين من مجلس التعاون - مجلة التعاون - الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية - الرياض عدد ٢ أبريل ١٩٨٦ .

٣٥- عبد الحميد موافى : مجلس التعاون الخليجى - السياسة الدولية - القاهرة - يوليو ١٩٨١ .

٣٦- دكتور على الدين هلال : الأمن القومى العربى - دراسة فى الأصول - شؤون عربية - عدد ٣٥ يناير ١٩٨٤ - الأمانة العامة لجامعة الدول العربية - تونس .

٣٧- دكتور على الدين هلال : مصر وأمن الخليج - المستقبل العربى - بيروت - العدد ٦٣ - ٤ - ١٩٨٤.

٣٨- دكتور عبد العظيم رمضان : ندوة النفط والأمن فى الخليج العربى - لندن - ١-٢ أكتوبر ١٩٨٠ - مجلة السياسة الدولية - القاهرة - عدد ٦٣ - يناير ١٩٨١ .

٣٩- دكتور عبد الملك خلف التميمى : الآثار السياسية للهجرة الأجنبية فى الخليج العربى - المستقبل العربى - عدد ٤ أبريل ١٩٨٣ .

٤٠- عبد الملك خلف التميمى : الاحتلال الإيرانى للجزر العربية فى الخليج - دراسات فى تاريخ العلاقات العربية الإيرانية - ١٨٨٧ - ١٩٧١ - مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت - عدد يوليو ١٩٨٨ .

٤١- دكتور عمر الفاروق سيد رجب : "التحضر فى المملكة العربية السعودية" ، فى دراسة أعدها معهد البحوث والدراسات العربية عن التحضر فى الوطن العربى - القاهرة ١٩٧٨ .

٤٢- دكتور عبد المنعم سعيد - لواء طلعت مسلم : "التحدى العسكرى الإسرائيلى فى المستقبل معادلة الكم والكيف" - مجلة السياسة الدولية - القاهرة عدد ١٠٠ - أبريل ١٩٩٠ .

٤٣- دكتور عطا محمد زهرة : الأمن القومي العربي ، والعمل العربي المشترك - المستقبل العربي - بيروت - عدد ٩٤ - ١٩٨٦/١٢ .

٤٤- دكتور عطيه حسين أفندى : "جامعة الدول العربية وأزمة الخليج" - مجلة السياسة الدولية - القاهرة - عدد ١٠٤ - أبريل ١٩٩١ .

٤٥- دكتور عصام صادق رمضان : الأبعاد القانونية للإرهاب الدولى - السياسة الدولية - القاهرة - عدد ٣٥ - يوليو ١٩٨٦ .

٤٦- غسان سلامه : أفكار أولية عن السوق الأوسطية - المستقبل العربي - عدد ١ - ١٩٩٤ - بيروت - مركز دراسات الوحدة العربية .

٤٧- دكتور فتوح الخترش : الحرب الحجازية - النجدية ١٩٢٤ - ١٩٢٥ - مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية : عدد ٢٦ - السنة السابعة - أبريل ١٩٨١ .

٤٨- دكتور فتحى أبو عيانة : سكان دولة الإمارات العربية المتحدة - فى دراسة مسحية شاملة عن " دولة الإمارات العربية المتحدة" - معهد البحوث والدراسات العربية - القاهرة ١٩٧٨ .

٤٩- دكتور محمد سعيد الدقاق : نحو قانون دولى للتنمية - المجلة المصرية للقانون الدولى - القاهرة - المجلد ٣٤ - ١٩٧٨ .

٥٠- محمد سعيد إدريس : مبادرة بريجنيف الخليجية والصراع الدولى - السياسة الدولية - القاهرة - عدد أبريل ١٩٨١ .

٥١- محمد سعيد إدريس : قمة مسقط الخليجية والتوازن فى العلاقات الدولية - السياسة الدولية - القاهرة عدد ٨٣ - يناير ١٩٨٦ .

٥٢- محمد حسن العيدروس : التدخل الفارسى فى الشؤون العثمانية - ١٧٣٧ - ١٧٤٤م - مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت - عدد ٥٥ - ١٩٨٨ .

٥٣- دكتور محجوب عمر : أمن الخليج العربى والصراع العربى الإسرائيلى - المستقبل العربى - بيروت - عدد ٣٠ - ١٩٨١ .

٥٤- د . محمود عبد الفضيل : "مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية : التصورات ، المحاذير ، أشكال المواجهة - مجلة المستقبل العربى عدد ١ - ١٩٩٤ - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت .

٥٥- دكتور محمود عصفور : "من قرى قديمة إلى مدن عصرية" - فى دراسة لمعهد البحوث والدراسات العربية عن "دولة الإمارات العربية المتحدة - القاهرة - ١٩٧٨.

٥٦- دكتور مصطفى عبد القادر النجار : " شركة الهند الشرقية" ملامحها وأبرز سماتها فى الخليج - مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية - عدد ١٥ يوليو - ١٩٧٨ .

٥٧- مراد إبراهيم الدسوقى : مشكلات تمديد معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية - التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٤ - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - الأهرام - القاهرة - ١٩٩٥ .

٥٨- محمود كامل : العلاقات الدولية لولايات الخليج العربى - المجلة المصرية للقانون الدولى - ١٩٥٨.

٥٩- نبيل عبد الفتاح : الحرب وقضايا الأمن فى الخليج - السياسة الدولية - ملف الحرب العراقية الإيرانية - عدد ٦٣ - يناير ١٩٨١ .

٦٠- دكتورة نازلى معوض أحمد : محادثات ستارت والطرف الثالث - السياسة الدولية - القاهرة - أكتوبر ١٩٨٢ .

٦١- دكتورة نازلى معوض أحمد : إصلاحات جورباتشوف الداخلية ، والتغيير فى السياسة الخارجية -مجلة السياسة الدولية - القاهرة - يوليو ١٩٨٧ .

٦٢- المستشار نبيل فهمى ، والمستشار د . محمود كارم : المشروعات والأفكار المطروحة بخصوص التعاون الإقليمى فى مجال الأمن ، والحد من التسلح ونزع السلاح - مجلة السياسة الدولية - عدد ١١٥ يناير ١٩٩٤ .

٦٣- دكتور وحيد رأفت : حول اتحاد الإمارات العربية فى الخليج - المجله المصريه للقانون الدولى - المجلد ٢٦ عام ١٩٧٠ .

٦٤- هليلين كارير دانكرس : "الاتحاد السوفيتى وحرب الخليج" - السياسة الدولية - القاهرة - عدد ٧٠ أكتوبر ١٩٨٢ .

٦٥- هالة مصطفى : الغزو الإسرائيلى للبنان فى الأمم المتحدة - السياسة الدولية - القاهرة - أكتوبر ١٩٨٢ .

٦٦- دكتور يوسف أبو الحجاج : دولة الإمارات العربية المتحدة - دراسة تحليلية لملامحها الهامة - معهد البحوث والدراسات العربية - "دولة الإمارات العربية المتحدة - القاهرة ١٩٧٨ .

٦٧- وحيد عبد المجيد : القمة العربية الطارئة ، والنظام الإقليمى العربى - المستقبل العربى - بيروت - العدد ١٠٧ - ١٩٨٨/١ .

٦٨- وحيد عبد المجيد : انتفاضة الضفة والقطاع ، وتطور الحركة الوطنية الفلسطينية - السياسة الدولية - القاهرة العدد ٩٢ - إبريل ١٩٨٨ .

٦٩- دكتور يسين العيوطى : الأمم المتحدة بين واقعها وإمكاناتها - مجلة السياسة الدولية - القاهرة - العدد ٨٢ - ١٩٨٥ .

٧٠- دكتور يحيى حلمى رجب : مجلس الأمن والصراع بين القوتين العظميين - جريدة الأهرام - القاهرة ١٩٨٠/١/١٠ .

٧١- دكتور يحيى حلمى رجب : النزاع العراقى الإيرانى وأبعاده الدولية - جريدة الأهرام - القاهرة - ١٩٨٠/٩/٢٩ .

٧٢- دكتور يحيى حلمى رجب : الغارة الإسرائيلية على المفاعل النووى العراقى ومستقبل السلام - الأهرام - القاهرة - ١٩٨١/٦/١٥ .

٧٣- دكتور يحيى حلمى رجب : دراسة عن "التسوية السلمية للمنازعات الدولية" - السياسة الدولية - القاهرة - عدد ٦٥ - يوليو ١٩٨١ .

٧٤- دكتور يحيى حلمى رجب : دراسة عن الأحكام القانونية الدولية للملاحة فى الخليج العربى ومضيق هرمز - المستقبل العربى - بيروت -عدد ٦٢ - ٤ - ١٩٨٤ .

٧٥- الأهمية الاستراتيجية لمضيق هرمز - الاقتصاد العربى عدد ٣ - نوفمبر ١٩٨٠ .

٧٦- السياسة الخارجية الأمريكية فى الشرق الأوسط - دراسات أعدتها : مجلة السياسة الدولية - القاهرة عدد ٦٦ أكتوبر ١٩٨١ .

٧٧- بلدان المحيط الهندى والتسهيلات العسكرية - مؤسسة الأبحاث العربية - بيروت - الدراسة رقم ٢٩ - السنة الثانية - ٥ - ١٩٨١ .

٧٨-الإنفاق العسكرى العالمى وتجارة السلاح فى الشرق الأوسط - مؤسسة الأبحاث العربية - بيروت - الدراسة رقم ٣٩ - ١٥ -١٩٨١ .

٧٩- إسرائيل والمصالح الأمنية الأمريكية فى الخليج - مؤسسة الأبحاث العربية - بيروت - الدراسة رقم ٤٠ - السنه ١٦ - ١٩٨١ .

٨٠- دراسات عن "إسرائيل والعالم العربى" - السياسة الدولية القاهرة - يوليو ١٩٨١ .

٨١- "تأكيد البانتجون عن أهمية الخليج الاستراتيجية" - تقرير عن "واشنطن بوست" - الأهرام - القاهرة ١٩٨٢/٦/٢٤ .

٨٢- دراسات عن "لبنان وفلسطين - والحرب السادسه" - السياسة الدولية - القاهرة - عدد ٧٠ - أكتوبر ١٩٨٢ .

٨٣- دراسات عن "السلام بعد العدوان الإسرائيلى على لبنان" - السياسة الدولية - القاهرة - عدد ٧١ - يناير ١٩٨٣ .

٨٤- دراسات عن "الاتحاد السوفيتى والصراع العربى الإسرائيلى" - السياسة الدولية - القاهرة - ١٩٨٥ .

٨٥- دراسات عن "لبنان بين جنون الطائفية وتهديد التقسيم" - إعداد سوسن حسين - السياسة الدولية - القاهرة - عدد ٨٢ أكتوبر ١٩٨٥ .

٨٦- التقرير السنوى - الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية - الرياض - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

٨٧- أحداث الغزو العراقى للكويت :

- الغزو العراقى للكويت : الأبعاد ، والنتائج - مجلة السياسة عدد ١٠٢ (ملف العدد) أكتوبر ١٩٩٠ .

- أزمة الخليج - التطورات والنتائج - مجلة السياسة الدولية - عدد ١٠٣ (ملف العدد) - يناير ١٩٩١ .

- تحرير الكويت ورياح التغيير فى المجتمع الدولى - مجلة السياسة الدولية - عدد ١٠٤ (ملف العدد) أبريل ١٩٩١ .

- اتفاقية الحدود العراقية الكويتية ١٩٦٣ - مجلة السياسة الدولية "وثائق خاصة بالأزمة" - عدد ١٠٢ - أكتوبر ١٩٩٠ .

٨٨- مؤتمر التمديد والمراجعة لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية - مجلة السياسة الدولية عدد ١٢٠ "قسم خاص" - القاهرة أبريل ١٩٩٥ .

٨٩- التقرير الاستراتيجى العربى عام ١٩٨٥ - القاهرة - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - الأهرام - ١٩٨٦ .

٩٠- التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٠ - إيران والعراق - مركز الدراسات السياسية ولاستراتيجية - الأهرام - القاهرة ١٩٩١ .

٩١- التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٠ : النظام الدولى وأزمة الخليج - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - الأهرام - القاهرة ١٩٩١ .

٩٢- التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩١ : "أمن الخليج فى الإطار الإقليمى" "رؤى إيران وتركيا" - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - الأهرام - القاهرة ١٩٩٢ .

٩٣- مختارات إسرائيلية - مركز الدراسات السياسية والاستراتجية - الأهرام - القاهرة - العدد الخامس مايو ١٩٩٥ " أوفيك" - ٣ "قمة التطور التكنولوجى" أليكسن دوردن - معارف ١٩٩٥/٤/٦ .

٩٤- كراسات استراتيجية - مركز الدراسات السياسية والاستراتجية - الأهرام - "الحوار بين منتجى النفط ومستهلكيه " د. حسين عبد الله - عدد ٤٠ السنة السادسة ١٩٩٦ .

ثانيا : المراجع باللغات الأجنبية

الكتب :

1- Anthony H. Cordesman: "The Gulf and the search for strategic stabilety". Westrien press London 1984 .

2- Anthony H. Cordesman: "The Gulf and the West". Strategic relations and military realities . West View press . London 1988.

3- Aitchison Collection of Treaties, Engagements realiting to India, Neighbouring countries Vol . XII .

4- D . W. Bowett The Law of International Institutions, London. Steven 's and Sons 1975.

5- Jonathan Alfond: Soviet American Rivalry in the Middle East. The Military Dimension. In Added Dawisha: The Soviet Union in The Middle East London 1982.

6- Hans Kilsen, The Law Of The United Nations. London Steven 's And Sons, 1 st, 1951 .

7- Leland M. Goodrich The U. N, London, Steven 's and Sons. 1 st, 1960.

8- Lorimer. J. G. Gassette Of The Persian Gulf Oman And Central Arabia. Calcutta 1908, 1915 Vol. 2 Geog .

9- M. F. Antabawi: The Arab Unity in Terms of Law. The Hague, 1963 .

10- Miles S. B:. "Countries And Tribes Of The Persian Gulf" London 1919 Vol. 2.

11- Panikar, K. M. Asia Western Dominance, Calcutta, 1954.

12- Peter Duignan, L. H. G. ann: The Middle East and North Africa. "Trouble Spot" Iran, The Gulf States, Saudi Arabia and Turkey. Hoover institution Press. Stanford University. California 1981.

13- Robert Mcdonald: The League of The Arab States: Prince ton, 1965.

14- Stephen S. Good Speed: The Nature and Functions of International Organization New York 1967.

15- Siman, Emiles S. The Persian Gulf as a Subordinate System of World Politics. Indiana University, ph. D., 1977.

16-Shahram Chubin : Soviet American Rivalry in the Middle East: The Political Dimension, In Added Dawish: The Soviet Union in the Middle East, London 1982.

17- Valerie York: The Culf in the 1980 's . The royal Institute of Internatioal affairs. London 1980 .

18- Bombay Government: Selections From The Records Of Bombay Govt Vol. XXiv. 1856. C. F. Historical Sketch Of The Arab Tribes.

19- The Impact Of Iranian Events Upon Presian Gulf And United States "saudi Arabia, Soviet Activities And Gulf Security" American Foreign Policy Institute. Washington 1979.

20- The persian Gulf States. A General survey . The History of the Persian Gulf . The Jons Hopkins press. London 1980.

21- The Legal Status Of West Bank and Gaza: United Nation, New York. 1982.

الدوريات والنشرات :

1- Anthony H. Cordesman: Arms Sales To Iran: The Strategic Implications For The United States And The West. American Arab Affairs. Spring 1987 No. 20. Washington. U.S.A.

2- Alvin Z. Rubinstein, The Soviet Union and the Arabian Peninsular. The World Today. Vol. 135, No 11, November 1979.

3- Ali Mazuri: Black Africa and the Arabs. Foreign Affairs, Vol. 53 No. 4 July 1975.
4- A. D:. The Arab League: Development and Difficulties. The World Today, Vol. VII, 1951.
5- Bhek Pati Sinha: The United Nations and Regional organization The Center of research and Studies. The Hague Academy of International Law. 1974.
6- Dr., Butros Ghali: Regionalism et Nation unis.
المجلة المصرية للقانون الدولى - المجلد ٢٤ (سنة ١٩٦٨) .
7- Barry Rubin: Middle East: Search for Peace. Foreign Affairs. "America and the World".1985. Vol. 64, No 3. Boulder, Colorado.
8- Barry Rubin: Drowning in the Gulf. Foreign policy. No. 69 Winter, 1987-88 Farmingdol. NY 11737. U.S.A.
9- Craig M. Karp: The War in Afghanistan. Foreign Affairs. Summer 1986. Vol. 64. 5. Boulder, Colorado .
10- Dante B. Fascell: Congress and arms Control. Foreign Affairs Spring 1987. Vol. 65. No 4. U.S.A
11- David J. Schefer: U.S. Law and the Iran-Contra Affairs American journal of International Law. Vol. 81 July. 1987 - 4 No. 3. Washington, U.S.A.
12- Edward L. Morse: After the Fall The Politics of Oil - Foreign Affairs. Spring 1986 Vol. 64, No. 4.
13- Gary Sick: Iran's Quest For Super Power Status. Foreign Affairs 1987. Vol. 65 No. 4.
14- Joseph Wright Twinam: U.S. Interests in the Arabian Gulf. American-Arab Affairs. Summer 1987. No. 21. Washington. U.S.A.
15- Laurie Mylroie: The Super powers and the Iran-Iraq War. American- Arab Affairs. Summer 1987. No. 21 Washington. U.S.A.

16- Lawrence T. Caldwell: United States - Soviet relations and Arms Control. Current History. October. 1987.

17- Louis Dupree: The Soviet Uion and Afghanistan in 1987. Current History October, 1987.

18- Marshall D. Schulman; The SuperPower: Dance of the Dinasours. Foreign Affairs. 1987/88 . Vol. 66. No. 3. Boulder Colorado U.S.A.

19- Mark N. Katz. Soviet Policy in the Middle East. Current History. February, 1988. Vol. 87. No. 526. Philadelphia. U.S.A.

20- Melvin A. Contant: Recognizing U.S. Arab interdependence. The U.S. Stake in Gulf Oil. American Arab Affairs. Spring 1987. No. 20. Washington. U.S.A.

21- Robert E. Hunter: United States Policy in the Middle East. Current History . February 1988. Vol. 87. No. 526. Ohiladelphia. U.S.A.

22- R. K. Ramazani: The Iran-iraq War and The Persian Gulf. February 1988. Vol. 87. No. 526. Philadelphia. U.S.A.

23- Stephan Page: The Soviet Union and the Gcc States: A Search For Openings. American Arab Affairs Spring 1987. no. 20. Washington. U.S.A.

24- WalrerLipp Mann : The Cold Wor. Foreiqn Affairs . Spring 1987. VOI . 65 . NO . 4 . Boulder, Colorado. U.S.A.

25- W.W. Rostow: On Ending the Cold War. Foreing Affairs. Spring 1987. Vol. 65. No 4.

26- Colin Legum: Africa and the Oil: Africa Contemporary Record 1974-1975 London. 1975.

27- Colin Legum: Africa, the Arabs and the Middle East. Africa Contemporary Rocord 1973-1974. London. 1974.

28- Craig M. Karp: The War in Afghanistan. Foreign Affairs. Summer 1986. Vol. 64. No 5. Boulder, Colorado.

29- Casper W. Weinberger/ U.S. Defence Strategy. Foreign Affairs Spring 1986. Vol. 64. No 4. Boulder, Colorado.

30- Dupuy Rene jean :
* "Le dorit des relations entre les organizations internationles", R.C.A.D.I., 1960 11, Vol. 100.
* "Les Relatinos Exterieures des communautes Europeenes" cours L.H.E.I., Paris, 1961 – 1962.

31- Evan Luard: Super Powers and Regional Conflicts Foreign Affairs. Summer 1986. Vol. 64. No. 5. Boulder, Colorado.

32- Francis Fukuyama: Gorbachev and the Third World Foreign Affairs. Spring 1986. Vol. 64. Boulder, Colorado.

33- Howard Bowen Jones: The Gulf Today: an Overview of a Region in Recession. The Arab Gulf Journal Vol. 6. No. 2. October 1986. London.

34- Harold. H. Saunders: ARABS and Israel: A Political Strategy. Foreing Affairs. Winter 1985/86. Vol.64 No. 2. Boulder, Colorado.

35- Margaret Doxy: International Organization in Foreing Policy perspectiv: The Year Book of World Affairs 1975 Vol. 29.

36- Milton Viorst: IRAQ at War . Foreign Affairs.
Winter 1986/87. Vol. 65 No. 2, Boulder, Colorado.

37- Norman J. Podaelford: Regional Organization and the United Nations : International Organzation. VIII 1954.

خاتمة

أسفرت الأحداث التى مرت بها منطقة الخليج العربية – وخاصة الحرب العراقية الإيرانية ، والغزو العراقى للكويت – عن ظهور عدة نتائج انعكست بأثرها على أمن الخليج العربى نوضحها فيما يلى :-

أولا: المجتمع الدولى فى حاجة ماسة لتطبيق ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة من حظر استعمال القوة فى العلاقات الدولية ، وعدم الاستيلاء على الأراضى عن طريق الاحتلال بالقوة ودعم طرق التسوية السلمية للمنازعات الدولية داخل حدودها الإقليمية ، وذلك بدلا من تصعيدها إلى مجلس الأمن الدولى حيث الصراعات العالمية بين القوى العظمى ؛ وحتى لا يصبح النزاع عالميا يلزم لتسويته اتفاق القوى العظمى وهو مما يتعذر تحقيقه.

ثانيا: يتمتع مجلس الأمن الدولى فى سبيل مباشرة اختصاصه فى حفظ الأمن الجماعى الدولى – وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة – بسلطة التدخل المباشر فىأى نزاع يخل بالسلم والأمن الدوليين ، وله أن يتخذ ما يراه مناسبا من وسائل المقاطعة السياسية والاقتصادية ضد الدولة التى تهدد الأمن الدولى ، ويستطيع مجلس الأمن إذا رأى أن التدابير غير العسكرية لا تفى بالغرض أن يتخذ إجراءات ذات طابع عسكرى ، إلا أن تجاوز الدول الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن حدود الشرعية الدولية يخل بسلطة المجلس فى تأدية رسالته ، ومثال ذلك قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتدمير شبه كامل للعراق تحت اسم الشرعية الدولية التى تجسدت فى قرارات مجلس الأمن الخاصة بتحرير الكويت ، وتجاهلها فى ذات الوقت تنفيذ الشرعية الدولية الممثلة فى

مئات القرارات الصادرة من مجلس الأمن الخاصة بحق الشعب الفلسطيني فى تقرير مصيره وإقامة دولة مستقرة ، وحمايته مـن القتل والطـرد تحـت وطـأة الاحتلال الإسرائيلى ، واستخدام الولايات المتحدة - حق الفيتو - لعرقلة تنفيذ قرارات مجلس الأمن الصادرة فى هذا الشأن .

ثالثا: يعتبر الخليج العربى ومضيق هرمز من الممـرات المائيـة الدوليـة التـى تسـتخدم للملاحـة الدوليـة ، وتعبر منهمـا صـادرات دول الخليـج النفطيـة ، وواردات دول المنطقة من أنحاء العالم .

وقد اكد مجلس الأمن الدولـى عقـب تصـاعد حدة التوتـر فـى منطقـة الخليج العربية وتكرار التهديدات الإيرانية بغلق مضيـق هرمـز أمـام الملاحـة الدوليـة أثنـاء الحـرب العراقيـة الإيرانيـة ، علـى أهمية حريـة الملاحـة فـى الممرات المائية الدولية ، ودعى جميع الدول الأعضاء فى الأمم المتحـدة إلـى احترام الأحكام القانوينة الدولية المقررة للملاحة الدولية .

رابعا: مفهوم الولايات المتحدة الأمريكية عـن أمـن الخليـج يعنـى حمايـة هـذه المنطقة من المخاطر والتهديدات التى تعوق استمرار تدفق النفط إليها ، وإلـى باقى الدول الصناعية الكبرى بكميات تكفى احتياجاتها وبأسعار مناسبة .

وتستهدف الترتيبات الأمنية والعسكرية التى اتخذتها الولايات المتحـدة الأمريكية وحلفائها عقب الغزو العراقـى للكويـت الحفـاظ علـى مصالحهـا فـى المنطقة .

خامسا: يقضى المنظور العربى لأمن دول الخليج العربية بالحفاظ على هويتها العربية ، وحمايتها من التهديد والغزو المسلح وضمان سلامة أراضيها واستقلالها ، والحفاظ على ثرواتها الطبيعة ، والعمل على تحقيق وحدتها الإقليمية وتنميتها الاقتصادية .

سادسا: تدرك دول الخليج العربية أن الحفاظ على أمن الخليج العربى يعتبر الدرع الواقى لمنجزات التنمية ، ويعمل مجلس التعاون لدول الخليج العربية على الحفاظ على قومية منطقة الخليج العربية التى هى جزء من الأمة العربية ، وتؤمن الدول الأعضاء بأن أمن الخليج كل لا يتجزأ ، وتعمل على التنسيق والتعاون فى المجالات الدفاعية والأمنية والاقتصادية .

ويعتبر الاختلال الحاد فى توازن القوى الديمغرافى والعسكرى بين دول الخليج العربية وجارتيها (إيران والعراق) المصدر الرئيسى لتهديد أمن الخليج .

ويجب على الأجهزة المعنية فى مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن تعمل على تطوير النظام الدفاعى الجماعى للدول الأعضاء حتى تحقق قوة ردع جماعية تساهم فى تحجيم نفوذ القوى الإقليمية المنافسة فى المنطقة ، ومعارضة نواياها التوسعية ، ويؤدى ذلك إلى إبطال الحجة الغربية التى سادت منذ عقد الخمسينات حول وجود فراغ أمنى فى المنطقة .

سابعا: يجب أن تكون لدول الخليج العربية استراتيجية متكاملة فى كيفية التعامل مع دول الجوار غير العربية وخاصة إيران وتركيا وإسرائيل .

ثامنا: ينبغى أن نضع فى الاعتبار أنه من حق دول الخليج العربية الاحتفاظ بعلاقات ودية مع إيران بالشكل الذى تراه ، وذلك بحكم الجوار والمصالح المشتركة ، إلا أن أمن الخليج العربى يعتبر مسؤولية قومية عربية ، ولا يتعارض مع مفهوم الأمن الإقليمى لمنطقة الشرق الأوسط .

ولذا فإنه يجب أن تكون هناك رؤية أمنية عربية لمنطقة الخليج العربية تعتمد على الإمكانيات العربية التى تستهدف إحياء نظام الأمن العربى الجماعى ، وتعمل على بث الروح فى المؤسسات العربية المختصة بالسياسات الأمنية والدفاعية .

تاسعا: ينبغى حل منازعات الحدود بين دول الخليج العربية بالطرق السلمية، والالتجاء إلى المفاوضات المباشرة والتحكيم والقضاء الدولى ، حيث إن التسوية القضائية تؤدى إلى إصدار أحكام نهائية تلتزم بها أطراف النزاع .

ونأمل أن يؤدى إنشاء جهاز محكمة العدل العربية المقترح إلى تسوية سلمية للمنازعات العربية ، مما ينعكس أثره على الحفاظ على الأمن القومى العربى .

عاشرا: يرتبط أمن الخليج العربى بأمن البحر الأحمر ، وخاصة بعد أن تصاعدت أهمية البحر الأحمر وتعاظم دوره الاستراتيجى عالميا ، بعد التوسع الكبير فى استخدام خطوط الأنابيب فى نقل النفط من منابعه فى دول المنطقة عبر شبه الجزيرة العربية ، إلى مصباته عند موانى المملكة العربية السعودية على الساحل الشرقى للبحر الأحمر .

وبالرغم من أن إسرائيل تطل عليه بشريط ضيق عند إيلات على خليج العقبة ، إلا أنه يعتبر بحيرة عربية ، حيث إن ٩٠٪ من الدول المطلة عليه دول عربية .

ويتطلب ذلك وضع استراتيجية عربية واضحة تشارك فيها دول الخليج العربية والدول المطلة على البحر الأحمر ، وذلك من أجل الحفاظ على أمن المنطقة ، حيث أصبحت منطقة البحر الأحمر تشكل مع منطقة الخليج كيانا واحدا .

حادي عشر: يؤدى عدم التوازن الاستراتيجى بين إسرائيل والدول العربية إلى الإخلال بالأمن القومى العربى .

ويجب أن تسعى دول الخليج العربية مع باقى الدول العربية إلى حث إسرائيل على الانضمام إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ، وإلى جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل ، وأن تضع فى الأعتبار أن مستقبل العلاقات العربية الإسرائيلية سوف يظل رهنا بتوازن القوى بين الطرفين ، وخاصة التوازن التكنولوجى مهما كانت صورة العلاقات السياسية المستقبلية .

فى

الجزء الثانى من الكتاب

"البعد الاقتصادى لأمن الخليج العربى"

الفصل الأول

أهمية الثروة النفطية فى منطقة الخليج العربية

الفصل الثانى

السياسة النفطية المشتركة لدول الخليج العربية

الفصل الثالث

التبادل التجارى والاتحاد الجمركى بين دول الخليج العربية

الفصل الرابع

العلاقات الخليجية الأوروبية

الفصل الخامس

تنمية الموارد البشرية

الفصل السادس

أهمية المشروعات المشتركة

صدر من هذه السلسلة

١- النظام الدولي والإقليمي بين الاستمرارية والتغيير
(دراسة في مشكلات معاصرة)
تأليف : د. جمال على زهران

٢- العمل العربى الوحدوى وصراع البقاء فى نهاية القرن العشرين
تأليف : د. جمال على زهران

٣- أمن الخليج العربى فى ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية "ج ١"
تأليف : د.يحيى حلمى رجب

٤- أمن الخليج العربى فى ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية
الجزء الثانى "البعد الاقتصادى لأمن الخليج العربى"
تأليف : د.يحيى حلمى رجب

